



قسم علوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير  
تخصص: مالية

الموضوع:

محددات الإيرادات العامة في الجزائر  
خلال الفترة: 1990 – 2022

تحت إشراف:

– أ.د/ وعيل ميلود

من إعداد:

– مدات جمال

لجنة المناقشة:

اللقب و الاسم	الرتبة	الصفة	الجامعة
د. بصيري محفوظ	أستاذ محاضر "أ"	رئيسا	جامعة البويرة
أ.د. وعيل ميلود	أستاذ	مشرفا و مقرا	جامعة البويرة
أ.د. قرينات اسماعيل	أستاذ	ممتحنا	جامعة البويرة
أ.د. مداني لخضر	أستاذ	ممتحنا	جامعة الجزائر 3
أ.د. متناوي امحمد	أستاذ	ممتحنا	جامعة الشلف
د. حميدي عبد القادر	أستاذ محاضر "أ"	ممتحنا	جامعة بومرداس

السنة الجامعية: 2024/2025

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# كلمة شكر

الحمد و الشكر لله أولا و آخرأ على توفيقه لي في إتمام هذا  
العمل وعلى نعمه و آلائه الكثيرة.

الشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف الدكتور:  
وعيل ميلود على توجيهاته القيمة طيلة فترة انجاز هذا  
العمل.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني من قريب  
أو من بعيد

# إهداء

أهدي هذا العمل إلى روح والدي رحمهما الله و إلى كل  
أفراد عائلتي

و إلى كل شهداء الجزائر

و إلى كل طالب علم

.

## الملخص:

قصد الباحث من خلال هذه الدراسة القاء الضوء على محددات الإيرادات العامة في الجزائر والأسباب التي تعيق زيادة حجمها في الفترة الممتدة من 1990-2022، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي والأدوات الكمية الحديثة التي تدخل ضمن أسلوب الاقتصاد القياسي.

قسم البحث إلى ثلاثة فصول، وخصص الفصل الأول والثاني للجانب النظري تم التطرق فيهما إلى المفاهيم المتعلقة بالدولة والمالية العامة مركزين على التعاريف والتطورات المتعلقة بالمفهومين إضافة إلى مصادر الإيرادات العامة في ختام الفصل الأول، ثم تطرقنا للموازنة العامة على اعتبار أنها الوثيقة المالية التي من خلالها تعبر الحكومة عن خططها المالية، وذلك في ظل القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية الصادر في 2018/09/02 الذي يعد حتمية قانونية نص عليها دستور 2016 وتم التأكيد عليها في دستور 2020 التي تفرض اعتماد قانون عضوي يهدف لتنظيم القوانين المتعلقة بقوانين المالية كما يعد آلية لإرساء مبادئ الحوكمة.

ثم تطرقنا في الفصل الثالث إلى دراسة محددات الإيرادات العامة حيث تم عرض وتحليل متغيرات الدراسة باستخدام التمثيل البياني لكل متغير مع تقديم التفسيرات الاقتصادية للتغيرات الحاصلة، وفي الأخير تم الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية والقياسية (ACP) و (ARDL) بغرض الوصول إلى تحديد العوامل المؤثرة حجم الإيرادات العامة.

و خلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة تكامل مشترك طويلة الاجل بين كل من سعر النفط و سعر الصرف و التضخم كمتغيرات مستقلة و الإيرادات العامة كمتغير تابع، و تعتبر هذه المتغيرات مجموعة العوامل المحددة لحجم الإيرادات العامة للدولة في الجزائر بينما بقية المتغيرات المختارة يبقى أثرها ضئيل في ظل وجود هذه المتغيرات.

الكلمات المفتاحية : الإيرادات العامة، محددات الإيرادات العامة، الموازنة العامة للدولة ، الجزائر.

## Abstract

Through this study, the researcher aimed to shed light on the determinants of public revenues in Algeria and the reasons that hinder increasing their size in the period 1990-2022, and relied on the descriptive method and modern quantitative tools that fall within the econometric method.

The research was divided into three chapters, and the first and second chapters were devoted to the theoretical aspect, in which we addressed the concepts related to the state and public finance, focusing on the definitions and developments related to the two concepts in addition to the sources of public revenues at the end of the first chapter, then we addressed the general budget as the financial document through which the government expresses its financial plans, This is in light of Organic Law 18-15 on Finance Laws issued on 02/09/2018, which is a legal imperative stipulated by the 2016 Constitution and emphasized in the 2020 Constitution, which requires the adoption of an organic law aimed at regulating laws related to finance laws, as well as a mechanism to establish the principles of governance.

In the third chapter, the determinants of public revenues were presented and analyzed using a graphical representation of each variable with economic explanations for the changes, and finally, some statistical and statistical methods (ACP and ARDL) were used to identify the factors affecting the size of public revenues.

The study concluded that there is a long-term co-integration relationship between the oil price, exchange rate, inflation as independent variables and public revenues as a dependent variable, and these variables are considered the set of factors determining the size of the public revenues of the state in Algeria, while the rest of the selected variables remain insignificant in the presence of these variables.

**Keywords:** public revenues, public revenues determinants, general budget of the state, Algeria.

الفهارس

## فهرس المحتويات:

الصفحة	المحتوى
	كلمة شكر
	إهداء
	الملخص
	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول
	فهرس الأشكال
أ- ل	التقدمة العامة
75-2	الفصل الأول: مفاهيم عامة حول الدولة، المالية العامة و مصادر الإيرادات العامة
2	تمهيد
3	المبحث الأول: النظرية الاقتصادية للدولة
3	المطلب الأول: الدولة وإشكالية المفهوم
9	المطلب الثاني: التّطبيقات المبررة لوجود الدولة
21	المطلب الثالث: خصائص و وظائف الدولة
29	المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول المالية العامة
29	المطلب الأول: تطور المالية العامة وتعريفها
35	المطلب الثاني: الحاجات العامة والحاجات الخاصة
40	المطلب الثالث: المالية العامة والمالية الخاصة
44	المطلب الرابع: علاقة علم المالية بالعلوم الأخرى
49	المبحث الثالث: مصادر الإيرادات العامة
49	المطلب الأول: الإيرادات من أملاك الدولة
56	المطلب الثاني: الإيرادات الضريبية
68	المطلب الثالث: القروض العامة
75	خلاصة الفصل

142-77	الفصل الثاني: ماهية الموازنة العامة للدولة و قانون المالية
77	تمهيد
79	المبحث الأول: إعداد الموازنة العامة للدولة واعتمادها
79	المطلب الأول: ماهية الموازنة العامة
83	المطلب الثاني: تحضير الموازنة العامة وإعدادها
90	المطلب الثالث: تقدير النفقات و الإيرادات
94	المطلب الرابع: اعتماد الموازنة العامة
100	المبحث الثاني: القواعد الأساسية للموازنة العامة
101	المطلب الأول: مبدأ وحدة الموازنة
105	المطلب الثاني: مبدأ شمولية الموازنة
110	المطلب الثالث: مبدأ توازن الموازنة
114	المطلب الرابع: مبدأ سنوية الموازنة
118	المطلب الخامس: مبادئ مستحدثة
121	المبحث الثالث: ماهية قانون المالية
121	المطلب الأول: التطور التاريخي لقانون المالية في الجزائر
127	المطلب الثاني: مفهوم قانون المالية
136	المطلب الثالث: قانون المالية من المشروع إلى التصويت وإبراز مضمون القانون العضوي 15-18
142	خلاصة الفصل
201-144	الفصل الثالث: التحليل القياسي لمحددات الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)
144	تمهيد
145	المبحث الأول: الطريقة المستخدمة و أدوات الدراسة
145	المطلب الأول: منهجية الدراسة
146	المطلب الثاني: صياغة نموذج الدراسة
148	المبحث الثاني: العرض و التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة
148	المطلب الأول: الإيرادات العامة
152	المطلب الثاني: المحددات المباشرة
163	المطلب الثالث: المحددات غير المباشرة

173	المبحث الثالث : تحليل محددات الإيرادات العامة في الجزائر وفق طريقة تحليل المركبات الأساسية (ACP)
173	المطلب الأول: تحليل و مناقشة النتائج
184	المطلب الثاني: التعليق على النتائج
188	المبحث الرابع: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطنة (ARDL) و اختباره
188	المطلب الأول: عرض نموذج الدراسة و اختبار استقرارية السلاسل الزمنية له
190	المطلب الثاني: تقدير نموذج الدراسة
197	المطلب الثالث: تقييم النموذج القياسي للدراسة (تشخيص النموذج)
201	خلاصة الفصل
203	الخاتمة
–	قائمة المراجع
–	قائمة الملاحق

## فهرس الأشكال:

الرقم	العنوان	ص
01 - 02	التصنيف حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقات	88
02 - 02	تحديد مستويات التصنيف حسب الوظائف الكبرى للدولة لأعباء ميزانية الدولة	89
03 - 02	قطاعات التصنيف حسب الوظائف الكبرى للدولة	89
04 - 02	القواعد الأساسية للموازنة العامة حسب القانون 15-18	100
05 - 02	التقسيم الزمني لإعداد قانون المالية للسنة ( ن ) وفق القانون العضوي 15-18	141
01 - 03	تطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة 1990 - 2022 (مليون دينار)	149
02 - 03	تطور سعر النفط - خليط صحراء الجزائر ( دولار أمريكي للبرميل)	152
03 - 03	تطور سعر الصرف في الجزائر للفترة 1990-2022 (الدينار مقابل الدولار)	154
04 - 03	تطور الصادرات و الواردات في الجزائر للفترة 1990-2022 (مليار دينار)	155
05 - 03	تطور الكتلة النقدية في الجزائر للفترة 1990-2022 (مليون دينار)	158
06 - 03	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر للفترة 1990-2022(مليون دولار)	161
07 - 03	تطور معدل النمو في الجزائر للفترة 1990-2022	163
08 - 03	تطور عدد السكان في الجزائر للفترة 1990-2022 (مليون)	165
09 - 03	تطور درجة الحرية الاقتصادية في الجزائر للفترة 1990-2022	167
10 - 03	تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة 1990-2022	168
11 - 03	تطور معدل البطالة في الجزائر للفترة 1990-2022	170
12 - 03	التمثيل البياني للقيم الذاتية	180
13 - 03	التمثيل البياني للمتغيرات الأساسية على دائرة الارتباط	182
14 - 03	التمثيل البياني للأفراد و المتغيرات (l'axe 1 , l'axe 2)	185
15 - 03	النموذج الأمثل لفترات الإبطاء باستخدام معيار (AIC)	191
16 - 03	نتائج اختبار التحقق من التوزيع الطبيعي للبواقي	200
17 - 03	اختبار الاستقرارية التجميعية التراكمية (Cusum Test)	200

## فهرس الجداول

الرقم	العنوان	ص
01 - 02	صلاحيات البرلمان لجهة تعديل الموازنة العامة في العالم	99
02 - 02	بداية و نهاية السنة الموازنية في بعض دول العالم	116
03 - 02	قوانين المالية التكميلية في الجزائر في الفترة 2000-2022	132
04 - 02	القوانين المتضمنة تسوية الموازنة في الجزائر للفترة 1990-2022	134
01 - 03	المتغيرات، الرموز و القياس الخاص بالدراسة	146
02 - 03	بعض الإحصاءات الوصفية للمتغيرات	174
03 - 03	اختبار كاي تربيع "Test de Khi <sup>2</sup> "	175
04 - 03	مصفوفة الارتباط الخاصة بمتغيرات الدراسة	176
05 - 03	القيم الذاتية ونسب الجمود	179
06 - 03	الارتباط بين المتغيرات و المركبات الأساسية	181
07 - 03	مساهمة المتغيرات في تكوين المركبات الأساسية	183
08 - 03	ملخص نتائج اختبار جذر الوحدة	189
09 - 03	نتائج اختبار جذر الوحدة (ديكي- فولر الموسع، وفيلبي بيرون)	190
10 - 03	اختبار الحدود لوجود التكامل المشترك (Bounds test)	192
11 - 03	نتائج التقدير وفق منهجية (ARDL)	193
12 - 03	نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (ARDL-UECM)	195
13 - 03	إختبار مضاعف لاغرنج 2 (Corrélations LM Test)	198
14 - 03	اختبار عدم ثبات التباين ARCH	199

# المقدمة العامة

---

مر الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال بعدة مراحل كان أولها انتهاج سياسة اقتصادية اشتراكية، والتي عرفت بهيمنة الدولة على كل القطاعات واعتمادها في تنفيذ سياستها على المؤسسات العمومية، ونتيجة للسياسة الاستعمارية آنذاك ورثت الجزائر مجتمعا زراعيا مما جعلها واعتمادا على الإيرادات الناجمة عن قطاع المحروقات القيام بإنشاء مزارع ضخمة بعد تأميمها.

إذا ما تم التدقيق في هذه النظرة للاقتصاد الجزائري وجدنا أن المرحلة بعد 1962 وحتى 1966 أنها تميزت بمشاكل كبيرة في التسيير للجهاز الإنتاجي وهذا ناتج عن ذهاب المعمرين، مما أجبر العمال الجزائريين بتولي إدارة تلك المشروعات الاقتصادية وذلك تطبيقا لمراسيم 1963 حول التسيير الذاتي.

أما المرحلة بعد 1967 فعرفت بالتصحيح الهيكلي الأول وقيام الدولة بعدة مخططات تنمية والتي تركز على الأنشطة المرتبطة بالمحروقات والصناعة، كما كانت تهدف إلى إنشاء صناعات تكون بمثابة دعامة لإنشاء صناعات حقيقية واتجهت الجهود بعدها إلى تمويل المشاريع الاقتصادية الضخمة وخاصة مواد البناء والحديد، المحروقات، الكهرباء، وغيرها وذلك استغلالا للإيرادات المتحصل عليها من المحروقات.

إن عملية الإصلاحات لم تتوقف عند هذا الحد إذ هناك التصحيح الهيكلي الثاني ابتداء من 1979، ولعل من أهم إصلاحات هذه الفترة و بهدف ضمان التسيير الفعال والمحكم للمؤسسات العمومية، تم إعادة هيكلتها العضوية بمرسوم رقم 80-242 الصادر في 1980/10/04 وتنتج عن ذلك 300 مؤسسة جديدة بعد أن تم تقسيم 50 مؤسسة كبيرة الحجم.

استمرت الدولة في عمليات الإصلاح الاقتصادي حيث قامت في 1988 بما يسمى بالتصحيح الهيكلي الثالث، ونذكر على سبيل المثال في هذه الفترة حصول المؤسسات العمومية على استقلالية في التسيير و الحرية في اتخاذ قراراتها الاستثمارية دون الرجوع للجهة المركزية، كما أصبحت تلك المؤسسات خاضعة للقانون التجاري.

غير أن المنافع المتوقعة من تلك الإصلاحات والإجراءات التصحيحية لم تتحقق في مجملها، وتبعاً لذلك تدهورت الوضعية الاقتصادية كما تأزمت الوضعية الاقتصادية للمؤسسات العمومية مما أدى إلى تسريح العمال، وانسياب المهارات والكفاءات إلى القطاعات الأخرى وخاصة القطاع الخاص، كما كانت 1989 نقطة تحول بالنسبة للجزائر وذلك بالتخلي عن التسيير الاشتراكي وانتهاج اقتصاد السوق و تميزت المرحلة الموالية بالدخول في

العشرية السوداء وعدم الاستقرار الأمني والسياسي، مما أدى إلى تدمير العديد من المؤسسات الاقتصادية وارتفاع ظاهرة المديونية، كل هذه الأسباب أدت إلى تخلي الدولة عن عدد كبير من المؤسسات الاقتصادية وخصوصتها.

ونتيجة لتحس أسعار المحروقات في منتصف 1999 حققت الجزائر موارد مالية معتبرة وانعكس ذلك إيجاباً على المؤشرات الاقتصادية الكلية، كاحتياطي الصرف، ميزان المدفوعات... هذا من جهة ومن جهة أخرى شهد الاقتصاد الجزائري تباطؤاً في معدلات النمو وتفاقم البطالة، مما أدى بالدولة الجزائرية وخاصة بعد المصالحة الوطنية وعودة الاستقرار الأمني إلى الشروع ومنذ 2001 في تنفيذ سياسة مالية تركز على التوسع في النفقات العامة وهو ما يتفق مع السياسة الكينزية المتعلقة بالطلب الكلي الفعال، وتجلت هذه السياسة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة الممتدة من 2001 إلى 2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009 إضافة إلى البرنامج الخماسي للتنمية للفترة الممتدة من 2010-2014.

كما اهتمت الدولة أيضاً بإصلاحات متعلقة بمالياتها العامة، حيث تميزت الفترة منذ الاستقلال وحتى صدور القانون 84-17 المؤرخ في 07/07/1984 المتعلق بقوانين المالية شبه فراغ قانوني، ثم برزت حتمية اتخاذ إطار قانوني جديد لمالية الدولة فصدر أول قانون ميزانياتي السالف الذكر، غير أن في ظل هذا القانون من أبرز المشاكل التي تعاني منها الإدارات العامة ارتباط تسيير مالياتها بالنمط التقليدي واستخدامها لأساليب تسيير ميزانياتي يركز على الوسائل الذي أصبح غير فعالاً بسبب اهتمامه بكمية المدخلات دون النظر إلى نوعية المخرجات وكذا تجاهله مسألة تقييم السياسات العمومية، مما دفع إلى تبني نمط وإطار موازاني جديد وذلك اقتداءً بالعديد من دول العالم أين رسخت فكرة مفادها اعتماد القانون العضوي لقوانين المالية والذي يعد الوسيلة لتحسين أداء وتسيير إدارات القطاع العمومي والأرضية المناسبة لتحقيق الحوكمة في تسيير المال العام.

وصدر في هذا الصدد القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية الذي يركز على التسيير القائم على النتائج بدل الوسائل ويربط هذا الأسلوب الجديد الإنفاق العام بنتائج وأهداف يتم تحديدها مسبقاً.

نصت المادة 15 من هذا القانون على مصادر الإيرادات العامة وتعد هذه الأخيرة الشريان الوحيد لتنفيذ خطط الدولة وتغطية نفقاتها العامة، كما أن حجم الإيرادات العامة مؤشراً هاماً يعكس فعالية أداء الحكومة في المجال المالي والاقتصادي ولذا تسعى كل دولة إلى زيادة حجم إيراداتها والسعي إلى تنويع تلك المصادر.

في الجزائر كما يتضح من الشرح الموجز للاقتصاد الوطني فإننا لم نتمكن من بناء اقتصاد من شأنه توليد موارد مالية، مما جعل اعتماد الموازنة العامة على العائدات المتأتية من الجباية البترولية على اعتبار أن الجزائر من بين البلدان المنتجة والمصدرة للنفط وتشير المعطيات المتوفرة أن صادرات الجزائر في هذا المجال تتجاوز 90 % سنويا من إجمالي الصادرات ، كما كانت الإيرادات النفطية الشريان الحقيقي لتنفيذ مختلف البرامج التنموية مما ساهم في دعم الإصلاحات الاقتصادية وإنشاء البنى التحتية ، دعم القطاعات الإنتاجية، التنمية المحلية والبشرية ... إلخ.

كما تعد أيضا من أهم المصادر العامة في الجزائر الإيرادات المتحصل عليها من الضرائب والرسوم بمختلف أنواعها ويطلق عليها الجباية العادية، وخضعت هذه الأخيرة لعدة إصلاحات أهمها إصلاح 1992 وجاء ذلك لمواكبة التحولات والإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الاقتصاد الدولي ، وانشأ بموجب هذا الإصلاح الضريبة على الدخل الإجمالي، الرسم على القيمة المضافة، الضريبة على أرباح الشركات، وكل ذلك بهدف تبسيط النظام الضريبي وزيادة فعاليته.

### إشكالية البحث:

بناءا على العرض السابق تتضح معالم إشكالية هذا البحث وهي كما يلي:

### ما هي العوامل المحددة للإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022؟

ويمكن صياغة بعض الأسئلة الفرعية والتي تندرج تحت الإشكالية الرئيسية على النحو التالي:

1- ما هي مختلف المستجدات العلمية في مجال تطور مفهوم الدولة وعلاقته بتطور المالية العمومية و الموازنة العامة للدولة؟

2- هل هناك خصوصيات معينة في هيكل الاقتصاد الجزائري تؤثر على هيكل الموازنة العامة للدولة؟

3- ما هي مبررات الإصلاحات التي مست قوانين المالية في الجزائر؟

4- ما هي مختلف العوامل المباشرة وغير المباشرة المحددة للإيرادات العامة في الجزائر؟

5- هل هناك ثبات أو رتابة في العوامل المؤثرة على الموازنة العامة للدولة في ظل البيئة الاقتصادية الجديدة؟

## فرضيات البحث

بهدف مناقشة الإشكالية المطروحة والإجابة على الأسئلة السابقة نضع الفرضيات التالية:

- 1- حملت المستجدات العلمية الحديثة في مجال الفكر الاقتصادي العديد من التفسيرات و التصورات العلمية الخاصة بالمالية العامة و بالموازنة العامة للدولة.
- 2- هناك محددات تؤثر بطريقة مباشرة وأخرى بطريقة غير مباشرة على الإيرادات العامة للدولة وهي تختلف من دولة لأخرى حسب نظامها ودرجة تقدمها الاقتصادي.
- 3- يتميز هيكل الاقتصاد الجزائري بعدم التنوع و ارتباطه بشكل كبير بالإيرادات النفطية.
- 4- ترتبط الإيرادات العامة في الجزائر بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.
- 5- العوامل التقليدية المحددة للإيرادات العامة في الفكر الاقتصادي الحديث و في الممارسات الحكومية للاقتصاديات الحديثة لا تأثر بشكل كبير على الإيرادات العامة في الجزائر.

## أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من الأثر الواضح على الاقتصاد الجزائري أين تعد الإيرادات النفطية أهم أحد مكونات الدخل الوطني، إلى جانب اعتبار الإيرادات العامة المحرك الرئيسي الذي تسعى الدولة من خلاله إلى تنشيط عجلة اقتصادها نحو التطور والنمو اعتمادا على سياسات تتناسب مع هيكله إيراداتها.

وانطلاقا من الدور الهام للإيرادات العامة في الاقتصاد الجزائري الذي يتصف بأنه اقتصاد ريعي و ضعف المؤسسات الاقتصادية، فلا بد من العمل على الحفاظ على الإيرادات العامة للدولة المتحصل عليها من مختلف المصادر وتوريدها لخزينة الدولة ومحاربة كل العوائق التي تؤدي إلى هدرها أو تؤدي إلى عدم تحصيلها.

## أهداف البحث

يهدف البحث إلى بيان وتوضيح جملة من الأمور المتعلقة بالاقتصاد الجزائري بصفة عامة والإيرادات العامة الجزائرية بشكل خاص ويمكن تلخيص تلك الأهداف كالتالي:

1- التعرف على الإيرادات العامة في الجزائر من خلال عدة نقاط وأهمها المفهوم، تطور الإيرادات العامة في الجزائر ومصادرها والتقسيمات المتبعة في ذلك.

2- التعرف على الأسس النظرية لسياسة الميزانية ونشأة الميزانية العامة، والإجراءات المتبعة لتحضير هذه الوثيقة.

3- الوقوف على التطور التاريخي لقانون المالية في الجزائر وإبراز أهمية تبني القانون رقم 18-05 المتعلق بقوانين المالية.

4- التعرف على الإصلاحات الاقتصادية وأثر تلك الإصلاحات على هيكلية الإيرادات العامة في الجزائر.

5- التعرف على تطور جملة من المؤشرات الاقتصادية المحددة لحجم الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022.

6- بيان المحددات المباشرة وغير المباشرة للإيرادات العامة في الجزائر وتوضيح طريقة تأثيرها على الإيرادات العامة والتعرف على الحلول التي من شأنها زيادة غزارة تحصيلها والعمل على الحفاظ عليها ومنع هدرها.

## حدود الدراسة

سوف تتمحور هذه الدراسة في التطرق إلى محددات الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2022 ، و عليه فتم تحديد مجال الدراسة المكاني و المتمثل في الجزائر في حين انحصر المجال الزماني في الفترة الممتدة من 1990 حتى 2022 ، وتم اختيار هذه المدة لأسباب تتعلق بطبيعة التحولات التي عرفها الاقتصاد الجزائري ، أين شهدت هذه الفترة العديد من الأحداث التي أثرت على الوضعية الاقتصادية للوطن و تمثلت في الأزمات النفطية مثل 2008 و 2009 والتي تزامنت مع الأزمة المالية العالمية ، العشرية السوداء 1992-2000 ، جائحة كورونا 2019...

## المنهج المستخدم وأدوات البحث

حتى يتمكن الباحث من تحقيق أهداف الدراسة وبلوغ النتائج العلمية والإجابة على الإشكالية هذا البحث بطريقة علمية سليمة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي ويتجلى ذلك من خلال تفكيك الموضوع محل الدراسة لعدة عناصر أساسية والمتمثلة في الجوانب النظرية للدولة والمالية العامة، وأهم التطورات الحاصلة إلى جانب ذلك مصادر الإيرادات العامة في الجزائر وإجراءات تحضير الموازنة العامة، وبيان أهمية تبني القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية وذلك اعتمادا على مراجعة ما تمت كتابته من طرف الباحث والمختصين من كتب ومقالات إضافة إلى الاستعانة بالتقارير الصادرة عن وزارة المالية وبنك الجزائر والديوان الوطني للإحصاء.

كما تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية والكمية ونذكر منها طريقة تحليل المركبات الأساسية (A.C.P)، البرامج الإحصائية الجاهزة (Eviews)، (Exlsatata)، وكذا نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL.

## الدراسات السابقة

تم الاطلاع على مجموعة من الدراسات والبحوث العلمية والتي لها ارتباط وثيق بالموضوع محل الدراسة وذلك في حدود ما توفر للباحث من معلومات ومراجع ومنها على سبيل المثال ما يلي:

### 1- دراسة - علا محمد عبد المحسن الشنة، 2005

قدمت الدراسة لنيل درجة الماجستير في المنازعات الضريبية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس فلسطين تحت عنوان " محددات الإيرادات العامة في فلسطين".

تطرق الباحث في هذه الدراسة إلى موضوع الإيرادات العامة في فلسطين من حيث المفهوم والتطور وأنواعها مع إبراز العوامل التي تحد من زيادة حجمها، كما تناول الباحث العقبات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني والتي كانت سببا في عدم قدرته على مواكبة اقتصاديات الدول المجاورة، إلى جانب ذلك كان أيضا من محتوى الدراسة وصف الإيرادات العامة في فلسطين في مرحلة الاحتلال الإسرائيلي وكيف أثرت عليها، ثم بينت الدراسة موضوع الإيرادات العامة في محتوى اتفاقية باريس الاقتصادية من خلال إجراء دراسة مفصلة لهذه الاتفاقية وتقييما على المستوى النظري والعلمي.

كما أوضحت الدراسة محددات الإيرادات العامة والتي تم تقسيمها إلى محددات إدارية وتشريعية وأخرى سياسية واقتصادية وكيف أثرت تلك المحددات على الإيرادات العامة.

وتوصلت الدراسة إلى أن اتفاقية باريس لم تتطع إلى طموح وآمال الشعب الفلسطيني بل خدمت الجانب الإسرائيلي، ويعد من أهم المحددات السياسية للإيرادات العامة عدم توفر عملة وطنية فلسطينية، وكانت كل الإيرادات تتم بالشيكل الإسرائيلي.

كما يمكن اعتبار أن المحددات السياسية أيضا الإطار القانوني الفلسطيني الموروث من سلطات الاحتلال و هو في خدمتها ومن أهمها النهب والسيطرة على موارد الشعب الفلسطيني.

ومن هنا وصت الدراسة بضرورة تطوير أداء إدارة الإيرادات العامة وذلك من خلال تبسيط النظام الضريبي وتعديل قانون الضريبة على الدخل فيما يخص الإعفاءات والعبء الضريبي، وتخفيض معدلات القيمة المضافة وتطبيق قاعدة كلية لآلية المقاصة بين الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية.

## 2- دراسة الدكتور مصطفى أبو مدللة - الأستاذة صابرين عبد الناصر سرور\* جامعة الأزهر غزة، 2018.

الدراسة عبارة عن مقال منشور في مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال - جامعة بسكرة العدد 07/ ديسمبر 2018، تحت عنوان "محددات الإيرادات العامة الفلسطينية وتحليلها".

اتخذت الدراسة فترة لها تمثلت في الفترة الممتدة 1994-2016، وهدفت إلى دراسة واقع وتطور الإيرادات العامة الفلسطينية ودراسة أهم المحددات المؤثرة في حجمها، واعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي وقاما بالتطرق إلى واقع الإيرادات العامة خلال فترة الدراسة، وتم تقسيم المحددات المؤثرة عليها إلى خارجية وداخلية، وأهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، تعدد الإدارات الضريبية والضرائب التي يخضع لها المواطن الفلسطيني إلى جانب تنوع وتعدد القوانين الضريبية المنظمة لعملية فرض وجباية الضريبة في الدولة الفلسطينية، وكان من بين النتائج أيضا افتقار الإدارات الضريبية للموارد البشرية المؤهلة والإمكانات المادية والتجهيزات الفنية وضعف التنسيق بين مختلف الإدارات الضريبية والأجهزة الحكومية، كما ساهم في اتساع ظاهرة التهرب الضريبي ضعف تطبيق العقوبات التي يتبناها القانون.

كما تعد سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على المعابر والحدود إلى جانب تحكمه بالتجارة الخارجية الفلسطينية، من أهم المحددات لإيرادات السلطة الفلسطينية وتسربات أخرى منها رسوم معبر الكرامة والمخالفات المتعلقة بالمرور للمواطنين الفلسطينيين.

انتهت الدراسة إلى جملة من التوصيات والتي من شأنها زيادة الإيرادات العامة، وتمثلت في العمل على رفع الحصار على قطاع غزة وانتهاء الانقسام الفلسطيني، والعمل على تطوير القطاعات الاقتصادية ودعم الاستثمار وهذا من شأنه الرفع من القيمة المضافة، كما وجب وبهدف تحسين مردودية النظام الضريبي تصميم تشريع ضريبي ملائم للظروف الاقتصادية والاجتماعية في مناطق السلطة الفلسطينية، وتوعية المكلف الفلسطيني بضرورة خدمة المواطن من خلال مساهمته في الإيرادات الضريبية ولتحقيق ذلك أيضا يجب ترشيد الإعفاءات الضريبية.

### 3- دراسة علوي شمس نريمان ( 2021 )

دراسة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث LMD في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي تحت عنوان: اثر الإصلاحات الجبائية في تمويل عجز الموازنة العامة - دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة 1992-2018.

تطرقت الدراسة إلى بيان أثر الإيرادات الجبائية العادية في تمويل عجز الموازنة بالجزائر خلال الفترة 1992-2018، وخاصة أن الإصلاح الضريبي كان في 1992 والذي نشأ عنه الضريبة على الدخل الإجمالي و الضريبة على أرباح الشركات وغيرها، تمثل في معالجة بعض الاختلالات التي كان يعاني منها النظام الضريبي من خلال سد تلك الثغرات الموجودة بهدف الزيادة و الرفع من فعاليته خدمة للاقتصاد الوطني. وتم توضيح ذلك من خلال التطرق لدواعي الإصلاح الجبائي في الجزائر، وواقع النظام الجبائي وجوهره ثم التعديلات الجبائية المتخذة في الجزائر بعد إصلاح 1992.

كما تناولت الدراسة آليات تمويل عجز الموازنة، إضافة إلى تقييم الحصيلة المالية لأهم مكونات الجباية العادية والمتمثلة كما ذكرنا سابقا في أهم الضرائب المستحدثة والتي عوضت ضرائب كانت سائدة في النظام الضريبي السابق.

وخلصت الدراسة إلى أن الإيرادات العامة في الجزائر لا تزال تابعة لمتغيرات خارجية وذلك بشكل كبير والتي تمتاز بالظرفية وعدم الاستقرار، وهذا رغم تحسن المردودية المالية للضرائب المكونة للنسيج الضريبي بعد إصلاح 1992، حيث كانت مساهمة كل من الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على القيمة المضافة والضريبة على أرباح الشركات بنسب متفاوتة كما وضحته ذلك النتائج التحليلية، ودعمت تلك النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة البيانية باستخدام نموذج ARDL التي بينت وجود علاقة ديناميكية توازنية قصيرة وطويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة ورصيد الموازنة العامة.

وفي الأخير أوصت الدراسة بضرورة اهتمام الدولة بالتوزيع العادل بين المكلفين بالضريبة وتبني تكامل بين السياسات الاجتماعية بفرض نظام جبائي عادل، وبهدف المساهمة الفعالة للجباية العادية في سد العجز الموازي، أوصت الدراسة بضرورة التوجه نحو تفعيل الضريبة على أرباح الشركات الكبرى والسعي إلى زيادة مردوديتها من خلال القضاء على المحاباة والرشوة والعمل على التقليل من الاعفاءات الجبائية لقطاع المؤسسات والشركات والتخفيض من المعدلات الضريبية، كما يعد عاملا للرفع من مردودية النظام الضريبي الاهتمام بالقطاعات البديلة للمحروقات وهي الصناعة والزراعة والسياحة.

#### 4- دراسة ظهيري آسيا 2023/2024

وهي أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD في العلوم المالية والمحاسبية تخصص: مالية وبنوك، تحت عنوان محددات العجز الموازي للجزائر في ظل الصدمات النفطية - دراسة تحليلية قياسية للفترة 1998-2020.

بهدف الوصول إلى الأهداف المسطرة تم تقسيم البحث إلى فصلين نظريين والآخر تطبيقي، وتم التطرق في الجانب النظري إلى التعريف والشرح للمفاهيم الرئيسية المرتبطة بالبحث والمتمثلة في الموازنة العامة وطريقة إعدادها إلى جانب العجز الموازي، كما تم التطرق أيضا إلى التحليل الدقيق للاستراتيجيات النقدية والمالية المؤثرة في سعر النفط وتم التركيز في هذه النقطة على انعكاسات التغيرات الحاصلة في أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية بالأخص رصيد الموازنة.

أما في الجانب التطبيقي فتم تحديد الحدود الزمانية ب 22 سنة وهي الفترة الممتدة من 1998- 2020 وتم دراسة الثغرات الحاصلة في محددات العجز الموازي وتغيرات الموازنة العامة في ظل الصدمات النفطية لفترة الدراسة، وتم الاستعانة في هذا الجانب على نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR).

وتوصلت الدراسة في الأخير إلى وجود تأثير سلبي وإيجابي للصدمات الهيكلية لمحددات العجز الموازي على رصيد الموازنة العامة وتتفاوت هذه التأثيرات حسب شدة وقوة الصدمة النفطية.

ومن أهم التوصيات التي جاءت بها الدراسة هي ضرورة الرفع من مصادر الإيرادات العامة من خلال فتح آفاق اقتصادية جديدة والتي من شأنها إلغاء هيمنة قطاع المحرقات على الاقتصاد الوطني، وفي نفس السياق وبغرض الرفع من غزارة الإيرادات العامة أوصت الدراسة بتعزيز المنظومة الضريبية الهادفة إلى تقليص فجوات التهرب الضريبي، وحتى يتحقق ذلك الغرض وجب تصميم قواعد صارمة للتحصيل وتفعيل النصوص الجزائية في متابعة وملاحقة التهرب الضريبي اقتداء بما هو معمول به في كافة الدول المتقدمة، إضافة إلى ذلك ونظرا لما تزخر به الجزائر من موارد خاصة الصحراء وجب التنويه إلى الاعتماد على الطاقات المتجددة وما توفره هذه الأخيرة من إيرادات عامة والتي تعمل على المساهمة على سد العجز الموازي، كما رأت الباحثة ضرورة ضبط الاقتصاد غير الرسمي وتعزيز الاستثمار الأجنبي.

## 5-دراسة مصعب بني هاني، طالب وراة 2021

الدراسة عبارة عن مقال منشور بمجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) المجلد 3/37 فلسطين.

تحت عنوان "محددات الإيرادات الضريبية في الأردن".

تطرق الباحثان في هذه الدراسة إلى تطور الإيرادات الضريبية في الأردن وتحديد العوامل المؤثرة والمحددة لها وذلك اعتمادا على تحليل مجموعة من المحددات الاقتصادية وغير الاقتصادية.

أما الاقتصادية فتمثلت في (الانفتاح الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي المباشر، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، مؤشر أسعار المستهلك) في حين العوامل غير الاقتصادية فتمثلت في (التغيرات في القوانين الضريبية، الفساد) ولبلوغ الهدف المسطر في الدراسة اعتمدا الباحثان على المنهج الوصفي ويتجلى ذلك في وصف متغيرات الدراسة من مفهوم الضريبة وأنواعها ... إلخ، إلى جانب ذلك تم الاعتماد على تقنيات الاقتصاد القياسي بغرض تحليل السلاسل الزمنية خلال فترة الدراسة المحددة بـ 24 سنة من 1995-2019.

وتم تحليل نموذج لإيرادات ضريبة المبيعات وآخر لنموذج ضريبة الدخل، إضافة إلى نموذج لإجمالي الإيرادات الضريبية وذلك وفقا لطريقة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة.

وخلصت الدراسة إلى التعرف على محددین رئيسيين للإيرادات الضريبية في الأردن وهما مؤشر أسعار المستهلك والناتج المحلي الإجمالي، إلى جانب ذلك أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر سلبي للفساد على حجم الإيرادات الضريبية وعدم وجود أثر على الإيرادات الضريبية في الأردن من قبل التعديلات على القوانين و التشريعات الضريبية أو أن هناك أثر ضعيف إن وجد.

وأخذا بهذه النتائج، أوصت الدراسة وبهدف زيادة من الحصيلة الضريبية بضرورة القيام بالتعديلات على التشريعات والقوانين التي من شأنها الرفع من الحصيلة الضريبية عند إقرارها، ومحاربة الفساد وضرورة المحافظة على استقرار مستويات الأسعار حفاظا على حجم الإيرادات الضريبية وعدم تذبذبها.

### محتويات البحث

تضمن البحث ثلاث فصول حيث خصص الفصل الثالث للجانب التطبيقي.

كان الفصل الأول تحت عنوان "مفاهيم عامة حول الدولة، المالية العامة و مصادر الإيرادات العامة"، وتطرقنا في هذا الفصل إلى العديد من المفاهيم المرتبطة بالدولة ومفهومها وتطورها إلى جانب تعريف و تطور المالية العامة وتمثلت هذه المراحل في المرحلة ما قبل الدولة الإسلامية و أثناء الدولة الإسلامية ثم المالية العامة في ظل الدولة الحارسة و المتدخلة و الحديثة ، كما تناولنا في هذا المبحث الحاجات العامة و الخاصة و علاقة المالية العامة بالعلوم الأخرى، إن المالية العامة تهتم بدراسة النشاطات الحكومية لإيجاد الوسائل لتمويل النفقات المختلفة للدولة وهو ما كان موضوع المبحث الثالث والذي تناولنا فيه مصادر الإيرادات العامة والتي تتمثل عموما في الإيرادات من أملاك الدولة ، الإيرادات الضريبية ، القروض العامة و غيرها.

أما الفصل الثاني والذي كان تحت عنوان " ماهية الموازنة العامة للدولة و قانون المالية " وتبين هذه الوثيقة المالية إنفاق الحكومة وإيراداتها والموازنة بينهما، وعليه تم التفصيل في هذا المفهوم ذلك من خلال التطرق إلى إعداد الموازنة العامة مع الأخذ بعين الاعتبار القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية، وتم التطرق في المبحث الأول لنشأة الموازنة العامة ليتم بعد ذلك مقارنة هذه الوثيقة مع ما يماثلها من الأنواع الأخرى للميزانيات و الحسابات الأخرى ، و في ختام في هذا المبحث تم التطرق لتحضير الموازنة العامة و إعدادها و كذا تقدير النفقات و الإيرادات و التي تعد أهم العناصر المكونة للموازنة العامة. أما المبحث الثاني من هذا الفصل فتم تخصيصه للقواعد الأساسية للموازنة العامة في ظل القانون العضوي السالف الذكر وتتمثل أساسا في وحدة الموازنة

، شموليتها ، توازنها و سنوية الموازنة ، كما يعد أيضا من بين هذه القواعد تلك القواعد المستحدثة بموجب القانون العضوي و المتمثلة في الصديقة ، الشفافية ، الأداء و المسؤولية. أما في المبحث الأخير فتناولنا قانون المالية وتطوره في الجزائر ويحدد هذا الأخير لكل سنة مالية طبيعة ومبلغ موارد و أعباء الدولة واهم النقاط التي تم التطرق لها في هذا المبحث تمثلت في التطور التاريخي لقانون المالية في الجزائر و كانت أهمها مرحلة قبل ظهور أول برلمان في سنة 1977 ، ثم قوانين المالية في مرحلة ظهور أول برلمان و حتى صدور القانون العضوي رقم 15-18 المتعلق بقوانين المالية ، و تطرقنا بعد ذلك لمفهوم قانون المالية، و في ختام هذا المبحث تم تناول قانون المالية من المشروع إلى التصويت مع إبراز ما جاء به القانون العضوي السابق من تعديلات .

أما الفصل الثالث كان تحت عنوان " التحليل القياسي لمحددات الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022.

تطرقنا في بداية الفصل إلى تحديد الطريقة المستخدمة وأدوات الدراسة، وأهم النقاط الرئيسية في هذا المبحث تمثلت في مصادر البيانات وتحديد فترة الدراسة وكذا تحديد متغيرات النموذج.

ثم تم عرض وتحليل المتغيرات الدراسة في المبحث الثاني، وتم تقسيمها إلى محددات مباشرة وغير مباشرة وذلك حسب طريقة تأثيرها في حجم الإيرادات العامة وذلك باستخدام التمثيل البياني لكل متغير مع تفسير سلوك هذه المنحنيات من الناحية الاقتصادية.

وتناولنا في المبحثين الآخرين تطبيق بعض الطرق الإحصائية والقياسية ، حيث تطرقنا في المبحث الثالث لتحليل محددات الإيرادات العامة في الجزائر وفق طريقة تحليل المركبات الأساسية (ACP)، و الهدف من هذه الطريقة دراسة و تحليل طبيعة العلاقة بين جميع المتغيرات المفسرة للإيرادات العامة و تم التوصل إلى وجود أربعة مجموعات أساسية التي لها نفس الخصائص و المميزات.

أما في المبحث الرابع و بناء على النتائج المتوصل إليها في ختام المبحث السابق قمنا بتقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة (ARDL) ، وذلك بهدف الوصول إلى الهدف من الدراسة وهو تحديد العوامل -المحددات- المؤثرة في حجم الإيرادات العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة.

## الفصل الأول:

مفاهيم عامة حول الدولة، المالية

العامة و مصادر الإيرادات العامة

## تمهيد:

اختلفت التعاريف لمفهوم الدولة وخاصة من الناحية الاصطلاحية ، و يعد هذا الأخير من بين المصطلحات أهمية خاصة من الجانب السياسي ، ولهذه الأخيرة أي الدولة عدة نظريات تفسر وجودها غير أنها تشترك في بداية البحث في أصل السلطة السياسية، لقد صاحب تطور دور الدولة من دولة حارسة إلى دولة متدخلة إلى جانب دورها في النشاط الاقتصادي جعلها تلتزم بالإنفاق العام على الكثير من المجالات، وهذا يجعلها في حاجة إلى موارد وأموال وهو ما يطلق عليه الإيرادات العامة وذلك بغرض تغطية نفقاتها العامة.

فمع زيادة الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة كان من المنطقي قيام كتاب المالية والمختصين في المجال البحث عن هذه المصادر التي تمكنها من أداء واجباتها على أكمل وجه، إلى جانب البحث في آثار هذه المصادر الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي الوصول إلى المصادر الإرادية المناسبة.

وخلص هؤلاء الباحثين إلى أن أهم مصدر في الفكر المالي المعاصر يتمثل في الضرائب، إذ لا تستهدف الدولة من وراء هذا المصدر غزارة الأموال الواردة للخزينة العمومية ولكنها تستهدف إلى جوار ذلك تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية متعددة، ولقد تغيرت النظرة كثيرا للضرائب في الفكر المالي المعاصر مقارنة مع الفكر التقليدي، إلى جانب الضرائب تعتمد الدولة على مصادر أخرى للإيرادات مثل إيرادات الدومين العام والخاص والرسوم، كما أصبح من المسلم به في الفكر المالي الحديث أن تلجأ الدولة إلى مصادر إيرادية أخرى في حالة عدم كفاية المصادر السابقة ، وذلك نتيجة مثلاً للركود الاقتصادي وتتمثل في القروض العامة والإصدار النقدي وهذا ما لم يكن مقبولاً في المالية التقليدية.

لإحاطة بهذه النقاط و المصطلحات المذكورة في التمهيد نتطرق للمباحث التالية:

المبحث الأول: النظرية الاقتصادية للدولة.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول المالية العامة.

المبحث الثالث: مصادر الإيرادات العامة.

## المبحث الأول: النظرية الاقتصادية للدولة

قد خضع الناس في الماضي وفي وقتنا الحاضر و سيخضعون أيضا في المستقبل إلى سلطان سياسي ، حيث تتميز هذه السلطة بقدرتها على الحكم و الإكراه و السيادة و السيطرة ،رغم ذلك فيضل البشر مضطرين بالخضوع و الانتماء إلى مجتمع سياسي يتخذ شكل الدولة ، وقد اثبت تاريخ تطور الدولة أن لها دور كبير في معالجة العديد من المشاكل التي تواجهها المجتمعات سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية و غيرها،لذا سنحاول في هذا المبحث التطرق لأهم النقاط المتعلقة بهذا المفهوم.

### المطلب الأول -الدولة وإشكالية المفهوم:

#### الفرع الأول -التعريف اللغوي للدولة:

يحمل مصطلح الدولة فيلغة العرب معاني متعددة وكثيرة، فالدولة : الاستيلاء والغلبة، والدولة : شيء متبادل من مال ونحوه، والدولة في الحرب بين الفئتين: أن تهزم هذه مرة وهذه مرة، والدولة: الحوصلة والدولة: القانصة، والدولة من البطن: جانبته والدولة: السرة والجمع: دول .

ومما ذكر في لسان العرب لابن منظور: الدولة والدولة: العقبه في المال والحرب بمعنى الغلبة والظفر بهما، والدولة والدول بمعنى السنين التي تُغيّر وتبدّل، والدولة الفعل والانتقال من حال إلى حال، ودولة بينهم يتداولونه مرة لهذا ومرة لهذا.<sup>1</sup> كما جاء في القاموس المحيط: الدولة: انقلاب الزمان والعقبه في المال.... وأدالنا الله من عدونا: من الدولة، والإدالة: الغلبة، ودالت الأيّام: دارت، والله تعالى يداولها بين الناس. والدول لغة في الدلو وانقلاب الدهر من حال إلى حال.<sup>2</sup>

وقد جاء لفظ دولة في القرآن مرتين اثنتين:

المرّة الأولى: جاء اللفظ في صيغة اسم في الآية السابعة من سورة الحشر في قوله تعالى: {مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ} وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۚ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ}، ومعنى "دولة" هنا هو اسم للشيء الذي يتداوله القوم بينهم بين الأغنياء منكم يعني بين الرؤساء والأقوياء فيغلبوا عليه الفقراء والضعفاء، وذلك أن أهل الجاهلية كانوا إذا اغتبنوا غنيمة أخذ الرئيس ربعها لنفسه وهو

<sup>1</sup> ابن منظور، جمال الدين محمد بنمكرم. لسان العرب . ط . 3 . بيروت: دارصادر، 1964. ص.

<sup>2</sup> الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب. القاموس المحيط. القاهرة: دار الحديث، 2008. ص. 577.

المرباع ثم يصطفي منها بعد المرباع ما شاء فجعله الله لرسوله صلى الله عليه وسلم يقسمه فيما أمر به، لذلك الدولة هو ما يتداول من الملك، فيكون مرة لهذا ومرة لذاك، ملكا متداولاً وتطلق على المال والغلبة، ويقابل هذا المعنى في الإنجليزية كلمة circulation.

المرّة الثانية: جاء اللفظ في صيغة فعل في الآية 140 من سورة آل عمران في قوله تعالى: {إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ ۚ وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ ۗ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ} ومعنى "نداولها" هنا كما جاء في معظم التفسير هو نُصَرَّفُهَا و ننقلها يوماً لفرقة ويوماً لأخرى ليتعضوا، أي تلك الأيام يُصَرَّفُهَا الله بين الناس، نصر مرة وهزيمة أخرى، لما في ذلك من الحكمة، حتى يظهر ما علمه الله في الأزل ليميز الله المؤمن الصادق من غيره، ويُكْرِمَ أقواماً منكم بالشهادة، ويُلاحظ أنّ كلمة نداولها بالعربية هنا يقابلها اللفظ الإنجليزي We alternate them.

#### الفرع الثاني -التعريف الاصطلاحي للدولة:

يعتبر مفهوم الدولة أحد أهمّ المشكلات الفلسفية والمفاهيم الأساسية المطروحة في الفكر الإنساني، وأحد أبرز الحلول المبكرة لمعالجة أهمّ مشكلات الوجود الإنساني وهي مشكلة التوفيق بين الفردية والجماعية التي يعتبرها الوعي الإنساني المعاصر معضلة توفيق بين الحرية والسلطة، لذلك يشير مصطلح "الدولة" إلى مجموعة من النظريات المختلفة والمتراصة والمتداخلة؛ في كثير من الأحيان؛ حول مجموعة معينة من الظواهر السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وعلى هذا الأساس يمكن لهذا المصطلح أن يأخذ مفهومين رئيسيين:

**أولاً-المفهوم الأول:** يعنّي بالبلد بمعناه الواسع، أي كمفهوم يشمل الوطنالكيان الثقافي والاجتماعي والدولةالكيان السياسي، حيث يعود أصل المصطلح إلى الكلمة اللاتينية Position التي تعني الوقوف، وقد تم تبني هذا المصطلح في اللغات الأوروبية مع مطلع القرن 15 ميلادي، ليُستبدل في القرن 18 بمصطلح لاتيني آخر هو Publicae والذي يعني الشؤون العامة.

في هذا الإطار، يعرف عالم الاجتماع الألماني Max Weber الدولة بأنها "منظمة سياسية إلزامية مع حكومة مركزية تحافظ على الاستخدام الشرعي للقوة في إطار معين الأراضي".<sup>1</sup> بينما تعرفها الموسوعة السياسية

<sup>1</sup> Frank Baron.La conception moderne de l'État. [En ligne]. Consulté le 18.05.2024. Disponible sur l'URL suivant :<https://www.vie-publique.fr/parole-dexpert/270243-quest-ce-que-letat>

بأنها: "كيان سياسي ينتظم فيه مجموعة من الأفراد يستقرون على إقليم مستقل أرض لها حدود جغرافية محددة وتجمعهم مصالح مشتركة، ويخضعون في تنظيم شؤونهم إلى سلطة سياسية مركزية عليها تجب طاعتها".<sup>1</sup>

من جهتها تعرّف موسوعة Larousse الفرنسية الدولة بأنها: "مجتمع سياسي ناتج عن استقرار مجموعة بشرية، تتميز بدرجات متفاوتة من التجانس الثقافي، على رقعة محددة بحدود ويخضع لحكم مؤسساتي".<sup>2</sup>

ويلاحظ أنّ مفهوم الدولة بهذا المعنى هو من أكثر المفاهيم غيابا في القانون الدولي، إذ لا يوجد نص صريح في أيّ من القوانين الدولية يوضّح تعريف الدولة ويشرحه بشكل مفصّل، كما أنّ جميع الأدبيات التي تناولت الموضوع إنّما تناولته من زوايا محدودة لتحديد شكل الدولة الحديثة أو التنظيم السياسي لها وما يرتبط بها من سلطة مركزية تمارس صلاحيات سياسية معيّنة أو الاستخدام القانوني للقوة التنفيذية ضمن حدود إقليمية معينة. في هذا الإطار، تعتبر اتفاقية مونتيفيديو **Montevideo**<sup>3</sup> الدولة كل شخص "معنوي" من أشخاص القانون الدولي يمتلك العناصر والمقومات التالية: سكان دائمون ويُقصد بهم الشعب أو الشعوب القاطنين ضمن حدودها، إقليم جغرافي معلوم، حكومة فعالة، وأهلية لإقامة علاقات مع غيرها من الدول، ويلاحظ أنّ هذه المعايير مترابطة ومتكاملة فيما بينها بشكل واضح، فالحكومة لن تتواجد إلّا ضمن إقليم جغرافي محدّد المعالم، كما لا يمكنها ممارسة صلاحياتها السياسية والقانونية إلّا بمقتضى دستور أو قانون أساسي يتفق عليه عامة الشعب، حيث يحدد هذا الدستور سيادة الدولة ويرسم معالم علاقاتها الدبلوماسية والتعاونية والتشاركية التي تمارسها الحكومة نيابة عن الشعب كالانضمام إلى المنظمات الدولية وإبرام المعاهدات والاتفاقيات، والمشاركة في الأحداث والمحافل الدولية.

وقد جاء ميثاق الأمم المتحدة لسنة 1945 في سياق ذي صلة لمعاهدة مونتيفيديو، إذ اعتبر الشعوب؛ دون الأنظمة والحكومات؛ المقوم الأساسي للنظام الدولي، ووضع مجموعة من الأهداف المرتبطة بشكل جوهري بأهلية اكتساب الدولة شرعيتها كشخصية دولية ضمن المجتمع الدولي، وهذا من خلال تحديد العلاقة بين الحكومة والشعب أو الشعوب داخل حدود الدولة، ومدى قدرتها على حماية هذا الشعب أو الشعوب وأجياله القادمة، وكذا حفظ كرامة وحقوق جميع أفرادها، وتحسين مستوى حياتهم وإحترام مبادئ القانون الدولي.

<sup>1</sup> المرعشي، فيصل براء متين. الموسوعة السياسية [على الخط]. مفهوم الدولة: The concept of state. تمّ تصفّحه يوم 2024.06.18. يوجد على الرابط: <https://political-encyclopedia.org/dictionary/>

<sup>2</sup> Dictionnaire LAROUSSE [en ligne]. Définition : Etat. Consulté le 14.05.2024. Disponible sur l'URL : <https://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/>

<sup>3</sup> معاهدة مونتيفيديو هي معاهدة إقليمية تتعلق بحقوق وواجبات الدول، أبرمت العام 1933 وأسست لسياسة حسن الجوار بين الدول الأمريكية، حيث وضعت معايير واضحة للدولة وتقييمها كل على حدى، وكذا تحديد كفاءتها في اكتساب الوضع القانوني للدولة

وبدورها تؤكد اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات<sup>1</sup> على ضرورة المساواة في السيادة والاستقلال بين جميع الدول التي تحافظ على العدالة واحترام الإلتزامات الناشئة عن المعاهدات، واحترامها لمبادئ القانون الدولي المقررة في ميثاق الأمم المتحدة كالحقوق المتساوية عدم التمييز العرقي أو الديني أو الثقافي...، حق الشعوب في تقرير مصائرهم، عدم التدخل في شؤون الداخلية للدولة، منع التهديد أو التعدي بالقوة، وكذا الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع.

بالإضافة إلى ذلك، تقرّ مبادئ القانون الدولي العام بأن تقرير المصير هو حق شرعي محفوظ لكل الشعوب والأمم، وتؤكد أن شرعية الدولة تكمن في مدى قدرتها على تفعيل واحترام حق سكانها في تقرير مصيرهم، لذلك، تتمتع الدول؛ على المستوى العام أي العالمي؛ بحقوق سيادية تجاه بعضها البعض، أما على المستوى الخاص أي الوطني أو المحلي فإنّ هذه الدول تتحمل فقط التزامات تجاه سكانها.

وعموماً، نلاحظ أنّ كلّ هذه التعريفات تنظر إلى الدولة من خلال ثلاثة مكونات رئيسية هي الشعب، الإقليم والسلطة والتي تعتبر الأركان اللازمة لقيامها من الناحية القانونية.<sup>2</sup>

**ثانياً- المفهوم الثاني :** جاء في إطار ضيق ومحصور ويعني السلطة القائمة على شؤون البلد، أي الكيان السياسي والإطار التنظيمي الكلي والمرجع الأعلى المسلّم له بالنفوذ والذي يشرف على كافة أمور المجتمع، والمنظم لحياته الجماعية والحامي لوحده المجتمعية والتربّية، وموضع السيادة فيه، وهذا من خلال نظام قانوني شامل.<sup>3</sup> وحسب هذا المفهوم، فإن الدولة تتمتع بالسيادة والحكم المطلق حيث لا إرادة؛ فردية أو جماعية، مادية أو معنوية؛ تعلو فوق إرادتها، فالكُل مُلزم بالولاء والاعتراف لها كرهاً أو طوعاً بالقيادة والفصل والأمر

<sup>1</sup> اعتمدت هذه الاتفاقية من قبل مؤتمر الأمم المتحدة بشأن قانون المعاهدات الذي عقد بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2166 المؤرخ في 5 ديسمبر 1966 ورقم 2287 المؤرخ في 6 ديسمبر 1967، وقد عُقد المؤتمر في العاصمة فيينا في دورتين الأولى سنة 1968 والثانية سنة 1969، حيث تمّ اعتماد الاتفاقية في ختام أعمال الدورة الثانية في 22 ماي 1969 لتعرض للتوقيع بتاريخ 23 ماي 1969 وتدخل حيز التنفيذ في 27 جانفي 1980.

<sup>2</sup> يرى خبراء القانون أنّ هذه المقومات الثلاثة وحدها لا تكفي حتّى يتسنى لوحدة كيان سياسية ما ممارسة نشاطها ضمن نطاق جغرافي محدّد بصورة طبيعية ودون معوقات، خصوصاً على الصعيد الدولي، فاعتراف المجتمع الدولي بهذه الوحدة يعتبر أمراً ضرورياً لتمكينها من القيام بوظائفها بسهولة، ويتم بمقتضاه إضفاء الشخصية القانونية على تلك الوحدة والاعتراف بحقها في الانضمام إلى المجتمع الدولي كدولة لها الحقوق نفسها التي تتمتع بها الدول الأخرى وعليها من الواجبات ما على تلك الدول، كما أنّ الاعتراف بالدولة عادة ما يتم مرة واحدة ويظل قائماً طالما ظلت الدولة متمتعة بشخصيتها وأهليتها القانونية.

<sup>3</sup> تجدر الإشارة هنا إلى أنّ الغياب المؤقت لهذه السلطة بسبب الحروب أو الثورات أو الخلافات السياسية الداخلية لا يفقد الدولة مفهومها الشامل والواسع مبررات وجودها.

والمنع والعقوبة والإلزام بكل ما يضفي عليها الشرعية وذلك من خلال ممارستها لسيادتها كاملة غير منقوصة.

إذن، حسب هذا المفهوم فإنّ الدولة هي السّلطة التي تعنى بتحديد السياسة العامة ووضع القانون الشّامل وإنفاذهما في المجتمع وهي تتكوّن من السّلطات التالية:

- **السّلطة التشريعية:** تعتبر أعلى سلطة في البلاد الممثل الأعلى للشّعب ومصدر كل القوانين، وهي؛ في الأنظمة الديمقراطية دون غيرها؛ عبارة عن هيئة يختارها الشعب عن طريق الانتخاب برلمان، مجلس وطني، مجلس أمة، مجلس شيوخ، .....، وتقوم على نظام المجلس الواحد كما هو الحال في لبنان مثلاً أو نظام المجلسين كما في أمريكا وبريطانيا وفرنسا. تُوكّل إلى هذه الهيئة مهام وضع أو تعديل أحكام الدستور وإصدار القوانين وإقرار ميزانية الدّولة وفرض الضرائب وممارسة الرقابة على السلطة التنفيذية ومنحها الثقة أو حجبها عنها ومنعها من الظلم والاستبداد.
- **السّلطة التنفيذية :** وتعرف بالحكومة أحياناً وهي تشمل الإدارة المدنية ومهمتها تطبيق ما ترسمه السلطة التشريعية من سياسات عامة، وتنفيذ ما يصدر عنها من قوانين، وتنظيم مالية الدولة وشؤون القضاء، وتنشيط الاقتصاد، وتقديم الخدمات الأساسيّة للشّعب كالصّحة والتعليم والسّكن، بالإضافة إلى صيانة الاستقلال وتنظيم العلاقات الدبلوماسية وعلاقات حسن الجوار والتّعاون مع غيرها من دول العالم، وتمثيل الدّولة في المؤسسات الدولية. يوجد في أعلى هرم السّلطة التنفيذية رئيس ملك، أو رئيس جمهورية، رئيس وزراء... وهذا حسب طبيعة النظام السياسي المعتمد، وتضم هذه السلطة موظفي جميع أسلاك الدولة باستثناء سلك القضاء، كما تشمل هذه السّلطة القوّات المسلّحة كالجيش الذي يتولّى مهمّة الدّفاع عن الدّولة ضدّ أي عدوان خارجي والشرطة التي تتولّى حفظ الأمن والاستقرار الداخلي.
- **السّلطة القضائية :** تتولّى هذه السّلطة شرح وتفسير القوانين والفصل في النزاعات والخصومات، وتضم هذه السّلطة القضاة وأعضاء النيابة العامة والمحامين، حيث يُشترط في هؤلاء الأفراد؛ علاوة على الدّراية الواسعة بالقانون والكفاءة العملية؛ النزاهة والاستقلاليّة لضمان تحقيق العدالة، الأمر الذي يفرض على الدّولة تخصيص القضاة ببعض الامتيازات والحوافز وتوفير الحصانة لهم أثناء ممارستهم لمهامهم وهذا حتّى لا يكونوا عرضة للاستغلال والمساومة والإغراء.

إذن، من خلال المفاهيم السابقة، يظهر لنا جلياً الفرق بين الدولة كرقعة جغرافية ذات سيادة وشعب وقيادة، والدولة كسلطة عامة محددة الوظائف والمهام ضمن إقليم جغرافي يسكنه شعب،<sup>1</sup> وهذا ما ذهب إليه خبير القانون الفرنسي Raymond Carré de Malberg<sup>2</sup> في كتابه "مساهمات في النظرية العامة للدولة" حيث قال أن "الدولة هي عبارة عن مجتمع من الناس مستقرّ على أرض مملوكة له ويملك تنظيمًا، الأمر الذي سيعطي لهذه المجموعة في علاقاتها مع أعضائها سلطة عليا في العمل والقيادة والإكراه"<sup>3</sup>، وبالتالي فهو يؤكد على المعنى المزدوج للمفهوم، حيث يُشير مصطلح الدولة من جهة إلى نمط تنظيم اجتماعي محدد إقليمياً، ومن جهة أخرى إلى مجموعة من المؤسسات التي تتميز بتفردّها في سن القانون احتكار وضع القانون واستخدام القوة العموميّة.

<sup>1</sup> لا يمكن في أيّ حال من الأحوال لممارسي تلك السلطة اعتبار هذا الإقليم امتيازاً أو حقاً مملوكاً وتجاهل دور الشعب الذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من الدولة والمالك الأول والأخير لمواردها وثرواتها الطبيعية والمخول الوحيد باستغلالها وإدارتها والاستفادة منها...

<sup>2</sup> CARRE DE MALBERG, Raymond. Contributions à la théorie générale de l'État. Paris : DALLOZ, 2003. P.7.

<sup>3</sup> جاء التعريف الأصلي كما يلي:

“Une communauté d’hommes, fixée sur un territoire propre et possédant une organisation, d’où résulte ; pour le groupe envisagé dans ses rapports avec ses membres ; une puissance suprême d’action, de commandement et de coercition”.

## المطلب الثاني -التنظريات المبررة لوجود الدولة:

النظريات التي تبرر وجود الدولة كثيرة ومتعددة، وهي تختلف من حيث تفسيرها لأصل الدولة والغرض من وجودها. جميع هذه التّظريّات تعكس اتجاهات فلسفية وتاريخية مختلفة لتفسير دور الدولة في الحياة البشرية، كما تتوزّع على مدارس فلسفية وسياسية عدة، ومن أبرزها:

### الفرع الأول - نظرية العقد الاجتماعي:

#### أولاً- محتوى النظرية.

تعتبر نظرية العقد الاجتماعي من أهمّ النظريات التي تناولت مسألة السلطة والدولة، وساهمت في تشكيل الأسس الفلسفية والسياسية للفكر الحدي، وتقوم على فكرة أنّ الدولة تتشكل من خلال عقد اجتماعي بين الأفراد الذين يختارون وبمحض إرادتهم التنازل عن بعض حرياتهم مقابل الحماية والنظام الذي توفره الدولة لهم، وتعود هذه الفكرة إلى فلاسفة عصر التنوير الذين سعوا إلى فهم العلاقة بين الأفراد والدولة، والأسس التي تقوم عليها السلطة الشرعية، ومن أبرز الأفكار التي جاءت بها هذه النظرية:

❖ **الحالة الطبيعية:** تصور الفلاسفة حالة افتراضية يُطلق عليها "الحالة الطبيعية"، وهي الحالة التي يعيشها الأفراد قبل تشكيل الدولة أو السلطة السياسية، والتي يتمتعون فيها بالحرية الكاملة وغياب كامل للقوانين أو الحكومات السّلطات التي تحكم وتنظّم حياتهم.

❖ **التنازل عن الحرية:** تقضي هذه الفكرة بأن الأفراد؛ من أجل مواجهة الصعوبات أو المخاطر التي تنشأ في الحالة الطبيعية؛ فإنّهم يختارون التنازل عن جزء من حرياتهم الفردية لصالح سلطة مركزية هي الدولة مقابل توفير الحماية والنظام لهم، ويتم هذا التنازل بشكل طوعي عن طريق عقد اجتماعي غير مكتوب، حيث يُخضع الأفراد أنفسهم لسلطة الدولة من أجل ضمان استقرار المجتمع وحفظ حقوقهم الأساسية.

❖ **السيادة والشرعية:** بناءً على العقد الاجتماعي، تكتسب الدولة شرعيتها من موافقة المحكومين على الخضوع للقوانين والأنظمة التي تضعها السلطة الحاكمة التي تتوقف شرعيتها على قدرتها على تنفيذ هذا العقد وحماية حقوق الأفراد.

## ثانيا - أبرز الفلاسفة المناصرين للنظرية :

← توماس هوبز **Thomas Hubs**: يرى هوبز أن الحالة الطبيعية هي حالة فوضوية وعنفية، حيث يعيش الأفراد في "حرب الكل ضد الكل" التي تسود في غياب الدولة، ولتجنب هذه الفوضى، يتفق الأفراد على التنازل عن كل حقوقهم لصالح سلطة مطلقة هي الدولة تضمن لهم الأمن والنظام، ومن هذا المنطلق يجب أن تكون الدولة قوية ومطلقة لضمان الاستقرار، وبدونها فإن البشرية ستعود إلى حالة الفوضى.

← جون لوك: على عكس هوبز، يرى لوك أن الحالة الطبيعية ليست فوضوية بالضرورة، وأن الأفراد يتمتعون بحقوق طبيعية مثل الحياة، الحرية، والملكية حيث يتم إنشاء الدولة كضرورة لحماية هذه الحقوق الطبيعية وليس لسلبها، لذلك يعتقد لوك أن العقد الاجتماعي يقوم على اتفاق بين المواطنين والحكومة، وإذا فشلت الحكومة في حماية حقوق الأفراد، يكون لهم الحق في الثورة وتغييرها.

← جان جاك روسو: يركز روسو على أهمية الديمقراطية المباشرة والعدالة الاجتماعية، لذلك يرى أن العقد الاجتماعي لا يقوم فقط على التنازل عن الحقوق لصالح السلطة، بل يتعلق أيضًا بإرادة الشعب الجماعية التي ينبغي أن تكون المصدر الأساسي للسلطة، وعليه فإن الحرية الحقيقية لا تتحقق إلا عندما يخضع الأفراد للقوانين التي يصنعونها بأنفسهم، أي عندما يعبرون عن إرادتهم العامة.

## ثالثا - نقد نظرية العقد الاجتماعي:

تشكل نظرية العقد الاجتماعي أساسًا مهمًا للفكر الليبرالي الحديث، الذي يركز على فكرة الحقوق الطبيعية للفرد وضرورة حماية الحريات من قبل الدولة، فقد أثرت على الفكر السياسي الغربي بشكل كبير، خاصة فيما يتعلق بتبرير الديمقراطية وحقوق الإنسان، كما ساهمت في وضع الأسس النظرية للثورات ضد الأنظمة الاستبدادية مثل الثورة الفرنسية والثورة الأمريكية. وبقدر ما كان تأثير هذه النظرية إيجابيًا لدى البعض، فإن البعض الآخر يرى بأنها افتراضية وغير واقعية لكون هذا "العقد" لم يحدث بشكل فعلي ومطلق في التاريخ، في حين ينتقدها آخرون بسبب عدم صحة افتراضها بأن "الأفراد يتخلون عن حرياتهم بطريقة واعية ومنظمة" حيث يرون أن هذا الفرض لا يمكن تعميمه على جميع المجتمعات.

## الفرع الثاني - نظرية القوة أو الإكراه:

### أولاً-الفكرة العامة للنظرية:

تعتبر هذه النظرية أيضا من أقوى النظريات التي تهتم بإشكالية نشأة الدولة وتبرر وجودها وتقوم أساسا على فكرة أن السلطة تأتي من القدرة على التحكم والإكراه، وليست نتاج عقد اجتماعي أو رضا شعبي كما يقول بذلك أنصار نظرية العقد الاجتماعي، بمعنى أن الدولة نشأت نتيجة القوة والإكراه من خلال فرض الأقوياء جماعة قوية أو حاكم قوي لسيطرتهم على الضعفاء عن طريق استخدام القوة أو التهديد بها، وعليه فإن السلطة في الدولة لا تأتي من رضا الأفراد أو اتفاقهم، بل تأتي من القدرة على فرض السيطرة بالقوة ما يجعل من الدولة وسيلة للحفاظ على السلطة والسيطرة.

في هذا الإطار، يستشهد أنصار هذه النظرية بمختلف الأمثلة التاريخية التي تبين نشأة الكثير من الدول والإمبراطوريات؛ على غرار الإمبراطورية الرومانية؛ عن طريق القوة العسكرية والهيمنة بالقوة، كما يعتبرون الأنظمة الاستبدادية مثالا آخر حيا على ذلك، حيث يستخدم الحكام العنف والقمع للحفاظ على السلطة وفرض السيطرة على المواطنين هذا من خلال الاعتماد على أجهزة الأمن والجيش ...

### ثانيا -العناصر المكونة للنظرية:

➤ **نشأة الدولة بالقوة:** ترى هذه النظرية أن الدولة نشأت نتيجة استخدام القوة، من خلال بسط جماعة قوية أو قائد عسكري لسيطرته وفرض سلطته على مجموعة من الأفراد الضعفاء أو الأقل قوة وتنظيمًا، وهو ما يجعل منها أي الدولة أداة لحفظ النظام وضمان ديمومة سيطرة القوي على المجتمع.

➤ **السلطة من خلال الإكراه:** تعتبر النظرية السلطة نتاجًا للإكراه، حيث يتم فرض القوانين والمؤسسات الاجتماعية من قبل الأقوياء عن طريق القوة العسكرية أو الهيمنة الاقتصادية، وبالتالي يتم إجبار الأفراد على الامتثال للقوانين والمؤسسات باستخدام التهديد والقوة ضدهم وليس بناءً على رضاهم أو قناعاتهم.

➤ **استمرار الهيمنة:** يتمثل الدور الرئيس للدولة في هذه النظرية في الإبقاء على الأوضاع القائمة التي تخدم مصالح الطبقة النافذة والسيطرة، ووفقا لذلك ستصبح السلطة السياسية وسيلة للحفاظ على الامتيازات الاقتصادية أو العسكرية، الأمر الذي يجعل من الدولة أداة تتحكم بها الطبقة الحاكمة أو المسيطرة.

﴿ التسلسل الهرمي الاجتماعي: تعتمد نظرية القوة أو الإكراه على فكرة أن المجتمعات تقوم على التسلسل الهرمي، حيث يحتل الأقوياء قمة الهرم ويسيطون نفوذهم وسيطرتهم على بقية الأفراد، بينما تعمل الدولة على تعزيز وحماية هذا التسلسل الهرمي وضمان بقاءه من خلال التحكم في الموارد والقرارات السياسية.

### ثالثا - نقد نظرية القوة أو الإكراه:

على الرغم من الأمثلة القويّة التاريخيّة منها والحياة التي تستدلّ بها هذه النظريّة إلا أنّها تواجه انتقادات لا دعة يمكن إبرازها في النقاط التالية:

- **عدم الاستقرار:** ترتبط السلطة القائمة على القوة بمدى ديمومة واستمرار قدرة الطبقة الحاكمة أو المسيطرة على استخدام الإكراه، إذ أنّه عندما تضعف هذه القدرة ستصبح الدولة مسرحا للثورات أو الحروب الأهلية.
- **غياب الشرعية:** يعتقد الكثير أنّ هذه النظرية تفتقر إلى الشرعية، فقيام السلطة على القوة دونما اعتبار لرضا المواطنين سيؤدي حتما إلى انعدام الثقة بين الحاكم والمحكوم أي بين السلطة والشعب وهذا ما سيعزّز بدوره حالة عدم الاستقرار.
- **الحد من الحريات:** يؤدي قمع الحريات الفردية والجماعية وقمع المعارضة؛ في ظل نظام سياسي قائم على القوة والإكراه؛ إلى تنامي بيئة ظلامية يطبعها الخوف والاضطهاد.

### الفرع الثالث - نظرية التطور الطبيعي:

#### أولا- محتوى النظرية.

ترى هذه النظرية أن الدولة لم تنشأ نتيجة لعقد اجتماعي أو قوة مفروضة، بل تطورت بشكل تدريجي وبطيء مع تعقد العلاقات الاجتماعية وتنامي الحاجة إلى تنظيم أكبر في المجتمعات البشرية حدث نتيجة التراكم عبر الزمن، أي أن الدولة نشأت نتيجة تطور طبيعي للمجتمع البشري الذي عرف مع مرور الوقت تطور العائلات والقبائل إلى مجتمعات أكبر وأكثر تعقيدا، ما جعل الدولة امتدادا طبيعيا لمختلف العلاقات الإنسانية والاجتماعية المطوّرة.

وفق هذا المنظور، فإنّ الكثير من الدول والحضارات والممالك القديمة والتقليدية نشأت من تجمعات قبلية على غرار الممالك الأفريقية القديمة كمملكة مالي أو الممالك الأوروبية خلال العصور الوسطى التي بدأت في شكل تحالفات قبلية ثمّ تطورت شيئا فشيئا إلى دول مركزية، والحال نفسه ينطبق على الإمبراطوريات كالإمبراطورية الرومانية

والإمبراطورية الصينية اللتان تطورتا من مجتمعات زراعية بسيطة إلى دول معقدة وقوية نتيجة الحاجة إلى إدارة وتنظيم مجتمعات كبيرة.

#### ثانيا -العناصر الأساسية للنظرية:

➤ **التطور التدريجي:** حسب هذه النظرية، فإنّ الدولة نشأت نتيجة تطور طبيعي للمجتمع البشري الذي تعتبر الأسرة النواة الأولى له، حيث ومع تزايد حجم الأسر وتطورها وتوسعها إلى قبائل ومجتمعات أكبر عبر التاريخ، ظهرت الحاجة إلى تنظيمات أكثر تعقيداً لتنظيم العلاقات بينها وهو ما أدى إلى نشوء الدولة.

➤ **العائلة كنواة للدولة:** تعتبر الأسرة؛ حسب الفيلسوف اليوناني أرسطو؛ الوحدة الأساسية في المجتمع، لذلك فإنّ تجمع عدة أسر في قرية، واتحاد عدة قرى في مدينة أو مجتمع أكبر، سيؤدي إلى تشكّل الدولة كنتيجة حتمية ونهائية لهذا التطور. بالإضافة إلى ذلك، تقوم العائلة بالمهام والأدوار الاجتماعية الأساسية كالترية والتعليم، وهذه الأدوار تتوسّع مع مرور الوقت لتصبح جزءاً من وظائف الدولة.

➤ **الحاجة إلى التنظيم:** مع ازدياد عدد الأفراد وتعقيد المجتمعات والعلاقات، تظهر الحاجة إلى قوانين وتنظيمات تحدد وتنظّم الأدوار الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وهذا لا يكون إلاّ عن طريق كيان الدولة قادر على تنظيم هذه العلاقات وضمان استمرارية المجتمع. وبما أنّ التطور الطبيعي للمجتمعات يؤدي إلى تعقيد في العلاقات الإنسانية، فإنّ وجود جهة قادرة على إدارة وحل النزاعات سيكون ضرورياً وتلك الجهة حتما ستكون هي الدولة.

➤ **الدولة كمرحلة متقدمة من التنظيم الاجتماعي:** وفقا لهذه النظرية فإنّ الدولة لا يمكن اعتبارها شيئاً مفروضاً من الخارج، بل هي نتيجة حتمية لتطور المجتمعات، وعليه كلما زاد عدد أفراد المجتمع وتوسّعت وتعقدت علاقاته، زادت معه الحاجة إلى سلطة مركزية قادرة على فهم وإدارة تلك التعقيدات وتوفير الأمن والنظام.

#### ثالثا -أبرز أنصار النظرية:

- **أرسطو Aristot:** يعتبر من أبرز المدافعين عن الفكرة القائلة بأن الدولة تنشأ طبيعياً نتيجة تطور المجتمعات البشرية، وحسبه فإنّ الإنسان "حيوان سياسي" بطبيعته، ما يعني أن الحياة في جماعات منظمة هي جزء من طبيعة البشر، بينما تمثل الدولة المرحلة النهائية من تطور الأسرة والقبيلة، وهي ضرورة ملحة من أجل تحقيق "الخير الأسمى" المتمثل في حياة سعيدة ومتوازنة.

- أوغست كونت **Auhuste Comte**: دعم هذا الفيلسوف الفرنسي ومؤسس علم الاجتماع، فكرة أن المجتمعات تتطور بمرور الزمن وفقاً لقوانين طبيعية، وعليه فإنّ الدولة هي نتيجة هذا التطور الطبيعي للمجتمع وتعبير عن الحاجة إلى تنظيم العلاقات الإنسانية المعقدة.

#### رابعاً- الانتقادات الموجهة للنظرية:

على الرغم من أن نظرية التطور الطبيعي تقدم تفسيراً مقبولاً لكيفية نشأة وتطور الدولة، إلا أنّها تواجه بعض الانتقادات أبرزها إغفال دور القوة والإكراه في تشكيل الدول، فالكثير من الدول والإمبراطوريات نشأت عن طريق الحروب والغزو، ولم تكن نتيجة تطور طبيعي وسلمي لمجتمعاتها. من جهة أخرى، لا تفسر النظرية بشكل جيد الأحداث التاريخية التي تشهد تغيرات سريعة ومفاجئة في السلطة كالثورات أو الانقلابات التي تؤدي إلى تغيير سريع في الأنظمة السياسية ودون تطور تدريجي.

بالإضافة إلى ذلك، تتجاهل النظرية دور الأفراد والقادة المؤثرين الذين كان لهم فضل كبير في نشأة وتشكيل الكثير من الدول، مثل الفاتحين أو الملوك الذين بنوا دولاً جديدة عن طريق القوة أو الدبلوماسية.

## الفرع الرابع - نظرية الحق الإلهي:

### أولاً - محتوى النظرية:

سادت أفكار هذه النظرية منذ العصور القديمة، لكنها تجسّدت أكثر خلال العصور الوسطى وكانت تُستخدم لتبرير الأنظمة الملكية المطلقة السلطة المطلقة للملوك في أوروبا.

تبرر النظرية وجود السلطة السياسية وتفسر نشأة الدولة بناءً على فكرة أن الحاكم يستمد سلطته مباشرةً من الله لاعتباره أي حاكم ممثلاً لله على الأرض، وبالتالي فهو يملك الحق المطلق في الحكم بناءً على مشيئة إلهية، وهو ما يفرض على الرعية الشعب طاعته كجزء من تلك الإرادة الإلهية.

في هذا السياق، يُظهر التاريخ شواهد كثيرة على تجسيد هذه النظرية، ففي الحضارة المصرية القديمة مثلاً، اعتبر الملوك الفراعنة أنفسهم أبناء الآلهة أو آلهة في حد ذاتهم، وجعلوا من سلطتهم أمراً مقدساً لا يمكن التشكيك فيه. بدورهم، نصّب الباباوات البيزنطيون أنفسهم كنائبي الله على الأرض<sup>1</sup> واعتبروا حكمهم جزءاً من الخطة الإلهية. أمّا في العصور الوسطى<sup>1</sup> فقد اعتبر الملك لويس الرابع عشر ملك فرنسا المعروف بالملك الشمس نفسه الحاكم المطلق بفضل الحق الإلهي وقال مقولته الشهيرة: "أنا الدولة"، بينما دافع الملوك الإنجليز مثل جيمس الأول عن نظرية الحق الإلهي لتبرير سلطتهم المطلقة آنذاك.

### ثانياً - الأفكار الرئيسية للنظرية:

➤ **المصدر الإلهي للسلطة:** وفقاً لهذه النظرية، فإنّ السلطة السياسية تأتي أو تعيّن مباشرةً من الله وليس من الشعب أو أي جهة بشرية أخرى، وبالتالي فإنّ الحاكم يتمتع بشرعية مطلقة لأنّ الله هو من اختاره أو منح عائلته الحق في الحكم، كما أنّ طاعته واجبة على الرعية.

➤ **الحاكم كممثل لله:** يُعتبر الحاكم أو الملك ممثلاً لله على الأرض، وبالتالي فإنّ أي تمرد أو معارضة للحاكم يُعتبر تمرداً على إرادة الله، هذا الاعتقاد جعل الحكام يرون أنفسهم مسؤولين أمام الله فقط، وهو ما يعني استحالة محاسبتهم أو عزلهم من طرف الرعية أو الشعب.

<sup>1</sup> أدى تضرّر معظم الشعوب الأوروبية بسبب استبداد وهيمنة الكنيسة خلال العصور الوسطى، إلى ظهور وتطور الفكر العلماني الذي نادى بفصل الدين عن الدولة في العديد من الدول، لتصبح فكرة الحق الإلهي أقل قبولاً، وتصير السلطة السياسية تستمدّ الشرعية من الدستور والقانون ولا تعتمد البتّة على التفويض الإلهي !

﴿ **الحكم المطلق:** يملك الحاكم أو الملك وفق هذه النظرية سلطة مطلقة وغير محدودة، كما أنه غير ملزم أو مُقيّد بالقوانين أو التشريعات أو القواعد البشرية الأرضية، لأنه يعتقد أنه يتبع القوانين الإلهية، ما يجعله يتمتع بحقوق خاصة لا يملكها البقية من الشعب، ومثال ذلك التفرد بالحكم وفق إرادته الشخصية دون الحاجة إلى استشارة من أحد مهما كان.

﴿ **شرعية النظام الملكي:** ترتبط هذه النظرية بشكل خاص بالأنظمة الملكية المطلقة التي حكمت أوروبا في القرون الوسطى والعصور الحديثة المبكرة، وكانت تُستخدم كتبرير لبقاء العائلات الملكية في السلطة وتوريثها للأولاد والأحفاد من جيل إلى جيل.

### ثالثاً- نقد النظرية:

كان لنظرية الحق الإلهي تأثير كبير في تشكيل الأنظمة الملكية في أوروبا وتعزيز حكمهم المطلق وتبرير سلطتهم، لذلك كانت سبباً في حدوث العديد من الثورات وحركات التمرد نتيجة رفض الشعوب لفكرة أن يكون الحاكم ذو صلاحيات مطلقة وغير خاضع للمساءلة. مع مرور الوقت وتقدم الفكر السياسي والوعي الديمقراطي، تراجعت هذه النظرية وحلت محلها أفكار جديدة أكثر ديمقراطية تحترم حقوق الأفراد وتؤكد على السيادة الشعبية، ومن بين الانتقادات التي واجهتها هذه النظرية نذكر:

- **غياب مبدأ المساءلة:** تمنح هذه النظرية الحاكم سلطة مطلقة دون إخضاعه للمحاسبة أمام أي جهة بشرية مسؤولة، ما يعني الإفلات من العقاب والمساهمة في انتشار مظاهر الظلم والفساد والاستبداد.
- **ضياع الحقوق:** تمنع هذه النظرية كل أشكال المعارضة أو الأنشطة المضادة للنظام الحاكم مهما بلغت درجة فساد واستبداده، وهذا ما سيؤدي في أغلب الأحيان إلى انتهاك حقوق الأفراد وضياعها، وغياب الحرية والعدالة والمساواة، الأمر الذي سيقود إلى خلق توترات سياسية واجتماعية من شأنها الإطاحة بالنظام الحاكم، ولعل الثورة الفرنسية خير شاهد على ذلك، حيث جاءت كرد فعل مباشر على فكرة الحكم المطلق والحق الإلهي وطالبت بالحكم الديمقراطي وتطبيق مبدأ المساءلة

## الفرع الخامس - النظرية الماركسية:

### أولاً - محتوى النظرية.

ترى هذه النظرية أن نشأة الدولة تأتي نتيجة للصراع الطبقي الحاصل في المجتمع بعد تطوره الاقتصادي والاجتماعي، ما يجعل منها أداة تحكم تستغلها الطبقة الحاكمة البورجوازية لحماية مصالحها الاقتصادية والسياسية وقمع الطبقات الضعيفة على رأسها الطبقة العاملة **Prolétariat** الأمر الذي سيؤدي إلى اختفائها في النهاية. فيما يخص تطور الدولة، يرى ماركس أن الموارد في المجتمعات البدائية كانت مشاعة ومتاحة للجميع لعدم وجود طبقات اجتماعية أو ملكية خاصة، ما جعل تلك المجتمعات تعيش في تعاون وتكافل وسلام ودون الحاجة إلى وجود الدولة. مع ظهور الملكية الخاصة للعبيد والأرض، ظهرت الدولة كأداة لحماية مصالح الملاك وتنظيم العبيد وقمعهم والسيطرة عليهم، وقد مارست الدولة الدور نفسه في عهد النظام الإقطاعي، من خلال تعزيز النظام الإقطاعي "الطبقي" وتأمين بقائه وحماية مصالح الإقطاعيين على حساب الفلاحين.

مع تطور النظام الرأسمالي، أصبحت الدولة جهازاً لحماية حقوق الطبقة البورجوازية وبسط نفوذها، من خلال فرض قوانين السوق الحر التي تركز استمرار استغلال العمال لتحقيق الأرباح. بالمقابل ستقوم الثورة الاشتراكية باستبدال الملكية الخاصة بالملكية العامة وإلغاء الطبقات الاجتماعية، لتنشأ دولة مؤقتة دولة العمال تتولى إدارة الشؤون العامة، لكن مع مرور الوقت وتلاشي الحاجة إلى أدوات القمع وحل الصراعات الطبقية، ستزول الدولة ويستقر الوضع على مجتمع شيوعي حر غير طبقي وبلا سلطة تقيده.

### ثانياً - الأفكار المؤسسة للنظرية:

➤ **الدولة أداة للطبقة الحاكمة:** لا تعتبر النظرية الماركسية الدولة كياناً محايداً يخدم جميع أفراد المجتمع بشكل عادل، وإنما تعتبرها وسيلة لحماية الممتلكات الخاصة وتأمين استمرارية النظام الاقتصادي الذي يخدم مصالح النظام الحاكم إقطاعياً كان أو رأسمالياً، وأداة للقمع والسيطرة تستعملها الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج البورجوازية ضد الطبقات المضطهدة.

➤ **نشأة الدولة من الصراع الطبقي:** حسب هذه النظرية، لم تنشأ الدولة نتيجة عقد اجتماعي أو حاجة طبيعية لتنظيم المجتمع، وإنما جاءت كنتيجة مباشرة للصراع بين الطبقات الذي تعزز بظهور الملكية الخاصة والانقسام الطبقي، فالمجتمعات البشرية الأولى التي كانت فيها الموارد مشاعة عاشت في نظام تعاوني دون انقسام أو

استغلال طبقي، ودون الحاجة لوجود الدولة!، لكن ظهور المجتمعات الطبقية أدى إلى بروز الحاجة الملحة والضرورية لإنشاء الدولة كأداة لفرض السيطرة وحماية مصالح الطبقة المالكة للأرض أو لوسائل الإنتاج.

◀ **الدولة أداة قمعوترهيب:** تعتبر الدولة؛ حسب Marx و Angels؛ جهازاً قمعيًا بامتياز بسبب امتلاكها لمختلف الأدوات الخاصة بذلك مثل الجيش والشرطة والمحاكم التي تستخدمها لاستغلال وقمع الطبقات المضطهدة ومنعها من القيام بأي محاولة ثورة أو تمرد من شأنها تغيير النظام أو الوضع القائم.

◀ **الدولة في المجتمعات الرأسمالية:** في ظل الأنظمة الرأسمالية، تلعب الدولة دورًا هامًا في دعم وإدارة الاقتصاد الرأسمالي بما يضمن استمرار تدفق الأرباح للطبقة الحاكمة البورجوازية وحماية مصالحها الاقتصادية وهذا من خلال خلق تشريعات وقوانين تخدم الممتلكات والشركات الخاصة وتحمي حقوقها، في حين تبقى الطبقة العاملة مضطهدة ومحرومة من حقوقها.

◀ **تلاشي وزوال الدولة:** لا تعتبر الدولة مؤسسة دائمة وأبدية وفقًا لهذه النظرية، فقيام الثورة الاشتراكية سيؤدي إلى إنهاء الصراع الطبقي وبرز حاجة مؤقتة إلى "دولة العمال" أو "ديكتاتورية البروليتاريا" لإدارة الشؤون العامة للبلاد. ومع القضاء على الطبقات واستبدال الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج بالملكية الجماعية، ستفقد الدولة وظيفتها الأساسية كأداة قمع في يد الطبقة الحاكمة ومن ثمّ تزول وتختفي تدريجيًا ليصبح المجتمع بعدها مجتمعاً شيوعيًا بلا دولة أو قمع وهذا ما يُطلق عليه ماركس "اضمحلال الدولة".

### ثالثاً- الانتقادات الموجّهة للنظرية:

ترى النظرية الماركسية أن الدولة تنشأ نتيجة الصراع الطبقي القائم داخل المجتمع، وتصبح أداة قمع في يد الطبقة الحاكمة لحماية مصالحها الاقتصادية، ما يجعل منها كيانا غير محايد يحمي مصالح الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج، الأمر الذي سيؤدّي في النهاية إلى اختفائها والتحوّل نحو مجتمع شيوعي بلا دولة، هذا الطرح جعل النظرية تتعرّض لانتقادات كثيرة من أبرزها:

- **التركيز على الاقتصاد فقط:** يرى بعض المعارضين لهذه النظرية أنّها تركز بشكل كبير على العامل الاقتصادي لتفسير نشأة الدولة، بينما تُغفل العوامل الأخرى مثل الثقافة والدين والتقاليد التي تلعب أدوار محورية في تشكيل السلطة السياسية.
- **التنبؤ بانتهاء الدولة:** فكرة "اضمحلال الدولة" التي تحدّث عنها Marx و Angels في الدول الاشتراكية لم تتحقّق البتّة، بل على العكس من ذلك، احتفظت بعض الدول الاشتراكية بهياكل دولة قوية ومركزية، بينما تحوّل الكثير منها إلى الرأسمالية.
- **تبسيط الصراع الطبقي:** البعض يرى أن الماركسية تبسط مفهوم الصراع الطبقي، وتعتبره العامل الوحيد في نشأة وتطور الدولة، في حين أن هناك عوامل أخرى معقّدة ومتشابكة تسهم في تكوين السلطة السياسية.

### الفرع السادس - النظرية الوظيفية:

#### أولاً - فحوى النظرية:

ترى هذه النظرية أنّ الدولة لم تنشأ نتيجة لعقد اجتماعي أو بموجب قسر بالقوة والإكراه، وإنّما نشأت استجابة لتطوّر الحاجات والوظائف الأساسية للمجتمع، وبالتالي فهي مؤسسة ضرورية تبرز لتنظيم المجتمع وفضّ النزاعات وحلّ المشكلات وتلبية المتطلبات التي يزداد ظهورها وتعقيدها في المجتمع كتوفير الأمن، تقديم الخدمات الأساسية، حماية وحفظ حقوق الأفراد وتحقيق رفاهية المجتمع.

## ثانيا- العناصر الأساسية للنظرية:

- ◀ **الدولة كاستجابة لحاجات المجتمع:** وفقا لهذه النظرية، تنشأ الدولة كحتمية مُلحة نتيجة لتزايد حاجة المجتمع إلى تنظيم العلاقات الاجتماعية وحل المشكلات التي لا يمكن معالجتها بشكل فردي أو ضيق محلي، ففي **المجتمعات الزراعية** القديمة مثلاً نشأت الدولة نظراً للحاجة إلى تنظيم توزيع المياه وإدارة الموارد الزراعية بشكل جماعي، وقد كان ذلك ضرورياً لتجنب الصراعات على البقاء، أما في العصر الحديث، فإن الدولة تتولى تأدية الوظائف الأساسية مثل تقديم الخدمات العامة، تنظيم الاقتصاد وفرض النظام العام عن طريق القوانين، وهي بذلك تعتبر نتيجة طبيعية لتطور المجتمع واحتياجاته وليست كياناً مفروضاً بالقوة أو الإكراه.
- ◀ **وظائف الدولة الأساسية:** تتولى الدولة وظائف أساسية لخدمة المجتمع والعمل على تطوره ورفاهيته، أبرزها:
- **توفير الأمن والدفاع:** مع تزايد حجم المجتمع وتوسع علاقاته، يصبح الدفاع عن الأفراد والجماعات بحاجة إلى تنظيم مركزي، وهو ما تقدمه الدولة من خلال الأجهزة الأمنية ممثلة في الجيش والشرطة من أجل توفير الأمن والأمان ومواجهة أيّ تهديد داخلي أو خارجي.
  - **حفظ النظام العام:** تلعب الدولة دور المنظم لحل المشاكل والنزاعات التي قد تحدث داخل المجتمع بطرق سلمية ومنظمة، وهذا عن طريق المؤسسات القضائية والتشريعات والقوانين.
  - **توزيع الموارد وتقديم الخدمات:** تتحمل الدولة مسؤولية توزيع الموارد والثروات بطريقة عادلة ومؤسسية، وتقديم الخدمات الأساسية للمجتمع كالتعليم والصحة وإنشاء البنى التحتية.
  - **التنظيم الاقتصادي:** مع تطور المجتمع وتوسع حاجاته، تصبح الأنشطة الاقتصادية أكثر تعقيداً ما يخلق الحاجة إلى "الدولة" من أجل إدارة الموارد وتنظيم الأسواق وفرض الضرائب.
  - **التكامل الاجتماعي:** تعمل الدولة وفقاً لهذه النظرية على تحقيق التكامل الاجتماعي، من خلال ضمان تنظيم الأنشطة المجتمعية بشكل يُلبّي الاحتياجات الفردية والجماعية، والمساعدة على تنسيق الأنشطة المتنوعة داخل المجتمع بما يضمن الاستقرار والتوازن بين مختلف الأفراد والطبقات.
- ◀ **التطور التدريجي للدولة:** ترى النظرية الوظيفية أن نشأة وتطور الدولة حدث بشكل تدريجي نتيجة لتعقيد الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمعات البدائية التي تولّت فيها الأسر والقبائل القيام بأغلب الوظائف الأساسية، ومع مرور الوقت وتزايد الاحتياجات والتحديات، ظهرت الدولة كمؤسسة تعمل على تنظيم تلك الوظائف وعلى أوسع نطاق.

◀ **الدولة كمنظم للتخصص الاجتماعي:** نتيجة التحوّلات الاجتماعية وتعدد المجتمع وتخصص أفرادها في وظائف مختلفة كالزراعة والتجارة والصناعة، ظهرت الحاجة الملحة إلى جهة تتكفل بتنظيم العلاقات والتنسيق بين هذه الأنشطة والمحافظة على توازن المجتمع وضمان بقاء التكامل فيه.

### ثالثاً- الانتقادات الموجهة للنظرية:

على الرغم من أنّ الأفكار المطروحة في هذه النظرية تفسر جوانب هامة من نشأة الدولة بوجهة نظر أكثر منطقية، إلا أنها تواجه انتقادات تتعلق بإغفال الكثير من العوامل التي ساهمت وتساهم في نشأة الكثير من الدول. وأبرزها:

- **تجاهل دور الصراع والقوة:** يرى بعض منتقدي النظرية الوظيفية أنّها تتجاهل دور القوة والصراع في نشأة الدولة، فشواهد التاريخ تبين أنّ العديد من الدول نشأت نتيجة الصراع الطبقي أو القوة العسكرية ولم تكن فقط نتيجة لظهور حاجات تنظيمية في المجتمع.
- **المثالية المفرطة:** ممّا يُعاب على هذه النظرية أنّها تقدم رؤية مثالية للدولة، حيث تركز على الجوانب الإيجابية وتتجاهل الجوانب السلبية مثل استغلال السلطة والفساد وقمع الحريات...
- **مبدأ التطور البطيء أو التدريجي:** تفترض النظرية الوظيفية أن الدولة تنشأ وتتطور بشكل طبيعي وتدرجي، غير أنّ التاريخ يذكر الكثير من الشواهد والأمثلة عن حالات لتغيرات سياسية سريعة ومفاجئة بسبب الثورات أو الانقلابات... أدّت إلى ظهور دول جديدة، ما يعني أن هناك عوامل أخرى غير التنظيم الوظيفي قد يكون لها دور محوري في نشأة الدولة.

### المطلب الثالث - خصائص و وظائف الدولة:

**الفرع الأول - الشخصية المعنوية La personnalité morale:** تتمتع الدولة بالشخصية المعنوية أو القانونية، ويقصد بالشخصية المعنوية، أهليتها لاكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات التي يفرضها القانون أي أهلية الوجوب و أهلية الأداء، وهذا ما يعني أن شخصيتها منفصلة عن شخصيات الأفراد المكونين للدولة سواء الذين يمارسون السلطة والحكم فيها أو المحكومين وهذا ما دفع ببعض الفقهاء إلى تعريف الدولة بأنّها "تشخيص قانوني للأمة"، على الرغم من ذلك شكّلت هذه الخاصية موضوع خلاف وجدل بين تيارين حيث ذهب الأول إلى إنكار الشخصية المعنوية للدولة بينما أكّد الثاني الآخر إثباتها:

**أولاً - تيار إنكار الشخصية المعنوية للدولة:** يذهب أنصار هذا التيار إلى عدم الاعتراف بالدولة ككيان قانوني مستقل يملك حقوقاً وواجبات خاصة به مثله مثل الأفراد أو الشركات، ويمثل هذا الإنكار وجهة نظر قديمة كانت تعتبر أن الدولة هي مجرد تعبير عن إرادة الحكام أو الأفراد وليست كياناً قانونياً مستقلاً ومتميّزاً عن الأفراد المكونين لها، وهي بذلك تعتبر ظاهرة اجتماعية موجودة بانقسام فئتين: فئة حاکمة تتولّى وضع القوانين وفئة محكومة تخضع لتلك القوانين وسلطتها.

في هذا الإطار، يعتبر **Maurice Hauriou**<sup>1</sup> الدولة من خلال رؤيته النقدية لمفهوم الشخصية المعنوية، كياناً قانونياً مجرداً وليس شخصاً حقيقياً يمكن التفاعل معه كما يفعل مع الأشخاص الطبيعيين، ويقول في هذا الشأن "لم أتناول طعامي قطّ مع شخص معنوي" "Je n'ai jamais déjeuné avec une personne morale".

بدوره، يرفض أيضاً خبير القانون الدولي الفرنسي **Georges Scelle**؛ باعتباره واحداً من أبرز الذين تناولوا مسألة الشخصية المعنوية للدولة من زاوية مختلفة؛ فكرة هذه الشخصية بمعناها التقليدي لكون الدولة "مجموعة من الأشخاص الممارسين للسلطة" وليست كياناً قانونياً مستقلاً عن الأفراد، لذلك فالدولة في نظره هي مجرد جهاز مُرافق يعمل في خدمة الجماعة. ومن جهته يرى فقيه القانون النمساوي **Hans Kelsen** الذي يعتبر أحد أبرز مؤسسي النظرية البحتة للقانون، أن الدولة هي مجموعة من القواعد القانونية الآمرة وليست كياناً مادياً أو شخصية معنوية مستقلة بذاتها.

أمّا الألماني **Alfred Rosenberg**<sup>2</sup> فقد كان يرى أن الشعب -الألماني- ككيان عرقي متجانس هو جوهر الدولة ومحور نظامها السياسي، وهو الأساس الذي يُنشئ الدولة ويمنحها شرعيتها، وهو الذي يفرض النظام والقوانين، في حين كان يعتبر الزعيم الفوهرر رمزاً للهوية العرقية وقائداً يحمل رؤية واضحة ويقود الشعب إلى تحقيق المثل الأعلى المتمثل في "نقاء العرق الآري".

---

<sup>1</sup> **موريس هوريو** 1856-1929 هو فقيه رجل قانون فرنسي بارز، يُعتبر أحد أعمدة فكر القانون العام في فرنسا وأحد مؤسسي القانون الإداري الحديث. وُلد في مدينة لادور في فرنسا، ودرس القانون وأصبح أستاذاً في جامعة تولوز أين قضى معظم حياته الأكاديمية.

<sup>2</sup> يعتبر روزنبرغ أحد أبرز المؤسسين للأيديولوجية النازية في ألمانيا وبلورة الأفكار العنصرية التي تقول بتفوق العرق للجنس الآري وضرورة الحفاظ على "نقاء العرق الألماني"، مؤكّداً على ضرورة توخّد الشعب الألماني عرقياً لتحقيق القوة والسيادة، وقد ساهمت هذه الأفكار في تبرير سياسات الإقصاء والاضطهاد ضد الأعراق الأخرى مثل اليهود والعجزة، الذين كانوا يُعتبرون أعداءً للدولة.

ومن زاوية مغايرة، يعتبر أنصار المدرسة الماركسية الدولة جهاز قمع يخدم الطبقة الحاكمة ويساعدها على استغلال الطبقة الكادحة طبقة العمال وإرغامها على قبول الأمر الواقع، وبناء على ذلك فهم ينكرون خاصية الشخصية المعنوية للدولة بسبب الطبقية واستبداد الطبقة الحاكمة على الحكومة.

**ثانيا -تّيار إثبات الشخصية المعنوية للدولة:** يعتبر مؤيدو هذا التّيار الدولة كيانا قانونيًا مستقلاً عن الحكام والأفراد له حقوق وواجبات خاصّة، ويتميز عن الأفراد في كونه يملك القدرة على التعاقد والتفاضي وحماية حقوق مواطنيه وتمثيل الشّعب على الصعيدين الداخلي والدولي، وعليه تعتبر الشخصية المعنوية اعتراف بأن الدولة ليست مجرد تجمع من الأفراد أو مجموعة من الأجهزة الحكومية، بل هي كيان قانوني يتمتع بالحقوق والقدرة على اتخاذ القرارات بشكل مستقل عن الأشخاص الذين يديرون شؤونها.

على هذا الأساس، يعتبر الاعتراف بالشخصية المعنوية للدولة اليوم أمراً بالغ الأهمية بمكان، فهو يمنح الدولة القدرة على التمثيل القانوني والتعامل مع كيانات أخرى في المجتمع الدولي، كما يتيح لها توقيع المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وحماية مصالحها الوطنية، ويوفر لها إطاراً قانونياً للتعامل مع الالتزامات المالية والقانونية والسياسية للدولة ككيان مستقل، ولعلّ أهم ما يترتب عن الشّخصيّة المعنويّة للدولة من نتائج نذكر:

- وحدة الدولة و استمرارها: تعتبر الدولة وحدة قانونية مستقلة و متميزة عن الأفراد المكوّنين لها، وينتج عن ذلك دوامها واستمرارها، إذ لا تزول الدّولة ولا يتأثر بقائها بزوال الأفراد، كما تبقى المعاهدات والاتفاقيات التي أبرمتها الدولة نافذة مهما تغير شكل الدولة أو النظام السّياسي الحاكم فيها، هذا وتبقى التشريعات سارية ما لم يتمّ تعديلها.

- الذّمة المالية للدّولة: تتمتع الدولة بذمة مالية في شكل حقوق أو التزامات منفصلة تماماً عن ذمة الأشخاص القائمين عليها والذين يملكون حقّ التصرف باسمها ولحسابها وفقط.

- المساواة بين الدول: تتمتع الدّولة بشخصيتها المعنوية يجعلها متساوية مع الدّول الأخرى، ما لم يتمّ إدراج بعض العوامل الأخرى الّتي تحول دون تحقيق هذه المساواة.

**الفرع الثاني -السّيادة La Souveraineté:** تعبر السيادة عن استقلال الدّولة في اتخاذ قراراتها الداخلية والخارجية دون تدخل من أيّ طرف؛ خارجي؛ آخر، وهي السلطة العليا التي تمكّن الدولة من تسيير شؤونها الداخلية والسيطرة عليها واتخاذ القرارات وتطبيق القوانين ضمن حدودها وإقليمها الجغرافي، وكذا تمثيل نفسها على المستوى الدولي.

أخذ مفهوم السيادة في البداية بُعداً سياسياً ثم ما لبث أن اكتسب بعداً قانونياً، وقد عرّفها رجل القانون الفرنسي <sup>1</sup>Jean Bodin بأنها " السلطة الأسمى، الأكثر مطلّقية، والأكثر دواماً على المواطنين والراعياء في دولة اتّحادية"<sup>2</sup>، وهذا معناه الاستقلال المطلق وعدم التبعية، ويظهر أنّ الهدف آنذاك وخاصة في فرنسا كان تحقيق الاستقلالية عن الكنيسة والإمبراطورية على حدّ سواء.

إذن، يُشير المفهوم القانوني للسيادة إلى السلطة العليا التي تمارسها الدولة داخل حدودها الإقليمية، والتي تُمكنها من اتخاذ قرارات مستقلة دون الخضوع لأيّة سلطة أخرى، وهي بذلك تعني المباشرة الداخلية والخارجية لاختصاصات السلطة الحاكمة كما يلي:

**أولاً - السيادة القانونية:** يعتبر القانون ركيزة أساسية في الدولة وأحد أبرز مقوماتها في الوقت المعاصر، فتوطّد سلطة الدولة وتشعّب أنشطتها من جهة، وتطوّر المجالات والأنشطة الاجتماعية والاقتصادية وتوسّعها، وكذا تعقّد الروابط والعلاقات بين أفراد المجتمع في مختلف جوانب الحياة من جهة أخرى، يستدعي بالضرورة تدخّل الدولة من أجل تنظيم هذه الجوانب والعلاقات التي تحكمها بالقوة الجبرية اللازمة للتقيد بها وتنفيذها وهذا عن طريق إصدار التشريعات وجعلها أداة للحفاظ على أمن وسلامة واستقرار المجتمع، وضمان السّير الحسن والتنظيم المحكم لمختلف الأنشطة، وبالتالي فإنّ السيادة القانونية تعني امتلاك الدولة الحق المطلق والمستقل في إصدار القوانين وتعديلها وتطبيقها على الجميع دون استثناء وباستعمال القوّة أو "الإكراه".

**ثانياً- السيادة السياسية :** وتعتبر الصفة الأساسية المميزة لمفهوم الدولة مقارنة بالصفّات الأخرى، وتأخذ هذه السيادة شكلين اثنين: يأخذ الشّكل الأوّل بعداً داخلياً السيادة الداخليّة ويتمثّل في احتكار الدولة لوسائل القوة والإكراه من أجل بسط السّيطرة والنفوذ وإلزام جميع السكان بالطاعة والانضباط والخضوع للقوانين، وهذا دعماً للسيادة القانونيّة وتنظيم الحياة الاجتماعية، وتحقيق السلم والأمن والاستقرار، والعمل على تقديم المجتمع ورفقته.

<sup>1</sup>فيلسوف ومنظر سياسي فرنسي وُلد على الأرجح سنة 1530 وتوفي سنة 1596، أثر في التاريخ الفكري لأوروبا من خلال نظرياته الاقتصادية ومبادئه حول "الحكم الرشيد"، التي عرضها في مؤلفات أُعيد نشرها مراراً أشهرها هو "الكتب الستة للجمهورية" والذي لم يُضاهيه مؤلّف آنذاك سوى كتاب "روح القوانين" لمونتسكيو.

<sup>2</sup>جاء التعريف الأصلي كما يلي:

“La majesté ou la souveraineté est le pouvoir le plus élevé, le plus absolu et le plus perpétuel sur les citoyens et les sujets d'un Commonwealth”.

بالإضافة إلى ذلك، تأخذ السيادة السياسيّة بعدا خارجيًا **السيادة الخارجية** وذلك من خلال حفظ الاستقلال وصيانتها وصد أي عدوان خارجي على الحدود، أو تدخل أجنبي في الشأن الداخلي، بالإضافة إلى التفرد بحق إقامة العلاقات الدبلوماسية مع دول أخرى أو الانضمام إلى الهيئات والمنظمات الدولية على اختلاف أنواعها ومجالات تخصّصها.

### ثالثاً- خصائص السيادة:

- **العلو:** السيادة هي سلطة عليا ومطلقة ولا توجد سلطة أخرى تساويها أو تضاهيها.
- **الشمولية:** السيادة صفة شاملة وغير قابلة للتجزئة؛ فهي تطال كل ربوع الدولة وتفرض سلطتها على جميع الأفراد والهيئات داخل الإقليم وتمثيلهم خارجه، لذلك تأخذ بعدين: البعد الداخلي الذي يعني السيطرة الكاملة للدولة على جميع شؤونها الداخلية، مثل إصدار القوانين وتنفيذها، والحفاظ على الأمن، وحماية النظام العام، والبعد الخارجي الذي يعني استقلال الدولة في علاقتها بالدول الأخرى، وقدرتها على تمثيل نفسها في المحافل الدولية وعقد الاتفاقيات دون تدخل من أي جهة أخرى.
- **الاستقلالية:** وتعني أن الدولة صاحبة السيادة تتمتع بكامل الحرية في اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤونها الداخلية والخارجية دون تأثير أو تدخل من أي جهة خارجية كانت، لذلك يعتبر "**مبدأ عدم التدخل**" من المبادئ المعترف بها دولياً، وهو مبدأ يضمن لكل دولة سيادتها في إدارة شؤونها الخاصة.
- **الشرعية والقانونية:** تستند السيادة إلى الشرعية، فالدولة تستمد سلطتها من إرادة الشعب، سواء من خلال مؤسسات تمثيلية أو نظام سياسي مشروع، وتكون الدولة ذات سيادة عندما تحترم القوانين وتحظى بشرعية تامة تمثل إرادة مواطنيها. تمنح السيادة الدولة سلطة تشريعية مطلقة تمكنها من سنّ القوانين والتشريعات المنظمة للحياة العامة والملزمة للجميع دون تمييز أو استثناء.
- **الدوام والاستمرارية:** بمعنى أنّها صفة دائمة للدولة تظل قائمة ومستقرة وليست مرتبطة بذهاب أو بقاء الأشخاص الموجودين في السلطة أو تغييرهم
- **عدم القابلية للتصرف أو التجزئة:** بمعنى أن الدولة لا تستطيع التنازل عن سيادتها أو التخلّي عن أي جزء منها أو تقبل المساومة فيها لكونها جزءاً لا يتجزأ من كيان الدولة، لذلك وجب احترام هذه السيادة عند عقد أو إبرام اتفاقيات مع جهات دولية أو إقليمية أخرى.

### الفرع الثالث - خضوع الدولة للقانون La Soumission de l'Etat à la loi: أصبحت هذه

الخاصية "مبدأ أخلاقيًا" أساسيًا في القانون الدستوري والقانون الدولي، يُلزم الدولة بمختلف مؤسساتها وهيئاتها وسلطاتها بضرورة الخضوع والالتزام بالقوانين والتشريعات التي تضعها، وهو ما يجعل منه أي المبدأ ركيزة أساسية لتحقيق العدالة والمساواة ومنع التجاوزات والاستبداد وعدم استغلال السلطة، كما يحمي الديمقراطية والحقوق والحريات ويعزز من سيادة القانون، وتكمن أهمية هذا الخضوع في:

- تقييد السلطة: يعني خضوع الدولة للقانون أن سلطات الدولة الثلاث التشريعية، التنفيذية والقضائية يجب أن تمارس مهامها ضمن إطار قانوني محدد يمنع التعسف واستغلال السلطة، الشيء الذي يضع المسؤولين والمشرعين أنفسهم أمام المساءلة القانونية.
- حماية الحقوق والحريات: يهدف مبدأ خضوع الدولة للقانون إلى حماية حقوق الأفراد وحرياتهم من التجاوزات التي قد تقوم بها السلطات، فالتزام الدولة بالقانون معناه وجود ضمانات تمنع التعدي على الحقوق الفردية أو الجماعية، ومن أهم هذه الضمانات الرقابة القضائية، استقلالية القضاء، الفصل بين السلطات، الدساتير المكتوبة...
- تحقيق العدالة والمساواة: يؤدي الالتزام بالقانون إلى تحقيق العدالة والمساواة بين جميع أفراد المجتمع ودون استثناء أو تمييز بين المواطن العادي والمسؤول، مما يحقق مبدأ المساواة أمام القانون.
- ضمان الاستقرار السياسي والاجتماعي: الالتزام بالقانون يعزز الثقة في المؤسسات الحكومية ويساهم في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، نظرا لإدراك الجميع ومعرفتهم بوجود قوانين تنظم جميع مناحي الحياة، وهي ملزمة للجميع بما في ذلك الدولة.

## الفرع الرابع - وظائف الدولة:

تُمارس الدولة وظائفها السيادية المتعلقة بتحقيق الأمن والاستقرار للمواطنين الشرطة والعدالة والدفاع الوطني، كما تلعب دورًا محوريًا وبالغ الأهمية في تنظيم الاقتصاد من خلال ثلاث وظائف رئيسية بينها الاقتصادي الأمريكي Richard MUSGRAVE<sup>1</sup> كما يلي:

### أولاً - وظيفة تخصيص الموارد:

تُساهم الدولة بشكل رئيس في تخصيص الموارد من خلال إنتاج السلع والخدمات السوقية وغير السوقية، فبالإضافة إلى الخدمات العامة الأساسية كالعدالة والأمن الداخلي والدفاع الوطني، تُقدّم الإدارات المحلية الكثير من الخدمات العامة الأخرى الضرورية للحياة اليومية للمواطنين مثل:

- إنشاء وصيانة البنى التحتية للبلاد كشبكة الطرق والسكّة الحديدية، شبكة الصّرف الصحيّ، شبكة الاتّصالات، الموانئ، المطارات ...؛
- جمع النفايات ونظافة المدن والأحياء؛
- بناء المؤسسات التعليمية كالمدارس والمعاهد والجامعات ومراكز التكوين ووضع السياسات والمناهج الخاصة بها؛
- إنشاء المستشفيات ومراكز الرعاية الصحيّة ووضع سياسات الصحة العامة؛
- خدمات الأحوال المدنية وثائق الحالة المدنية، جوازات السفر ...

### ثانياً - وظيفة إعادة التوزيع:

يمكن تعريف وظيفة إعادة التوزيع بأنها مجموعة التدابير المتخذة لتعديل توزيع الدّخل، حيث تقوم الفكرة الرئيسية لهذه الوظيفة على الحد من الفوارق لتحقيق العدالة الاجتماعية، ويتم ذلك من خلال جمع الضرائب والاقتطاعات والمساهمات من مختلف الفاعلين الاقتصاديين ثمّ سدّادها كدخل تحويلي إلى الفئات والأسر محلّ الحاجة.

لا تقتصر فائدة إعادة التوزيع على تقليص الفوارق الاجتماعية عدم المساواة والحدّ منها فحسب، بل تتعدّاهما أيضًا إلى حماية الأفراد من الكثير من المخاطر والمشاكل الاجتماعية مثل:

- فقدان الوظيفة: يتمّ منح تعويض عن ضرر فقدان الوظيفة للأعوان الاقتصاديين الذين فقدوا وظائفهم.

<sup>1</sup>GENEREUX, Jacques. Les trois fonctions de l'Etat, selon Richard Musgrave [en ligne]. Consulté le 23.08.2024. Disponible sur l'URL : <https://www.alternatives-economiques.fr/trois-fonctions-de-letat-selon-richard-musgrave/00027793>

- المرض: ويتمّ من خلال تغطية نفقات الأسر المرتبطة بمصاريف الأطباء والتداوي والعلاج والأدوية والاستشفاء.
- الإقصاء الاجتماعي: ويكون ذلك عن طريق دفع الحد الأدنى للإندماج للفئات المعنّية من أجل منحهم إمكانية إعادة الاندماج في المجتمع.
- الشيخوخة: وذلك من خلال دفع معاش تقاعدي لكبار السن.

### ثالثا - وظيفة الضبط التنظيم:

تعني هذه الوظيفة بإنشاء إطار تشريعي "تنظيمي" للأنشطة الاقتصادية وهي تشمل شقين اثنين:

← يرتبط الشق الأول بوضع وإعداد وسنّ الدولة للتشريعات القانونية التي تحكم وتنظم الحياة الاقتصادية، كتلك المتعلقة بالأجر الأدنى القاعدي المضمون SMIG مثلا أو عدد ساعات العمل أو إجراءات تسريح العمال لأسباب اقتصادية.

أما الشق الثاني فيتعلّق بإجراءات السياسة الاقتصادية التي تسعى إلى ضمان تحقيق أكبر نموّ اقتصادي قويّ ممكن في الإنتاج والمصحوب بمستوى معيشي جيّد للسكان في الوقت نفسه، وفي هذا الإطار تتدخل

## المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول المالية العامة

إن الدارس للمالية العامة و تاريخها يتضح له أنها ماثلة في أصل الحوادث الكبرى التي عرفتھا الأمم ، اذ أن العديد من الثورات و الاضطرابات التي عرفتھا البشرية و في وقتنا الراهن السبب المالي له النصيب الأكبر من الأسباب المؤدية لها، تعد المالية العامة احد فروع العلوم الاقتصادية التي تهتم بدراسات النشاطات الحكومية في اقتصاد الوسائل العديدة البديلة لتمويل النفقات العامة المختلفة للدولة .

أما إذا نظرنا للمالية العامة من وجهة نظر النظريات الاقتصادية ، فنجد أن هناك المالية العامة المحايدة وذلك حتى مطلع القرن العشرين أين كانت النظرية التقليدية المسيطرة على الفكر الاقتصادي ، غير أن هذا الوضع لم يكتب له الاستمرار لعدم تمكنها من إيجاد حلول للمشكلات الاقتصادية وأهمها الأزمة العالمية الكبرى لسنة 1929 ، فظهرت حينها أفكار الاقتصادي الانجليزي كينز ، نحاول في هذا المبحث التطرق لمفاهيم عامة حول المالية العامة و ذلك من خلال النقاط التالية:

### المطلب الأول: تطور المالية العامة وتعريفها:

يعبر النظام المالي للدولة تعبيراً حقيقياً عن الفلسفة السياسية التي تحكم تلك الدولة وما تبعها من علاقات اقتصادية واجتماعية محيطة بتلك الظاهرة، وفي إطار تلك العلاقات تتحدد معالم الظاهرة المالية في صورة نظام مالي معين، ويترب على هذا الارتباط بين الظاهرة المالية وتلك العلاقات، ضرورة دراسة المالية العامة في إطار تطور هذه العلاقات، وعليه يصبح من الطبيعي اختلاف دور المالية العامة من دولة لأخرى تبعاً لاختلاف النظام الاقتصادي والذي يتراوح بين النظام الرأسمالي والاشتراكي أو درجة التطور الاقتصادي.

وعلى هذا الأساس يتضح انه قد مرت المالية العامة بمراحل مختلفة مقابل كل مرحلة من تلك المراحل توجد مرحلة من تطور الدولة، معبراً عنها بآراء وفرضيات اقتصادية وسياسية واجتماعية لتلك الدولة.

### الفرع الأول - تطور المالية العامة: يمكن تقسيم المراحل التي مرت بها إلى ما يلي:

**أولاً- مرحلة ما قبل قيام الدولة الإسلامية:** لم تعرف هذه المرحلة علم خاص بالمالية العامة ، إنما كانت هناك بعض الأنظمة التي تتفق مع مفهوم الدولة الحارسة إلى جانب بعض الأعراف التي تساهم في تنظيم أمور المالية العامة للدولة وفي عهد الفراعنة كانت الدولة تقوم بجباية الضرائب، ويعد ذلك مصدراً للإنفاق وفق أنظمة مالية

خاصة بها وقام بعد ذلك اليونان بتطويرها و ما عرف في ذلك الزمان اختلاط مالية الحكام بمالية الدول، أما عند العرب لم تعرف المالية العامة بسبب حياتهم القبلية التي كانوا يعيشونها<sup>1</sup>.

**ثانيا-مرحلة الدولة الإسلامية:** كانت القواعد المالية التي جاء بها القرآن و السنة مصدر تسيير مالية الدولة، إلى جانب القواعد المستمدة من لاجتهاد و الفقه الإسلامي وقد اشتمل هذا النظام على الخطوط العامة التالية<sup>2</sup>:

- اعتبرت الزكاة و الخراج من أهم إيرادات بيت المال في الإسلام إلى جانب إيرادات أخرى غير دورية لا تتكرر سنويا.

- بالنسبة للإنفاق في الإسلام ، هناك الإنفاق الحكومي و الإنفاق الأهلي ومن أمثلته أي الأهلي الصدقات و الكفارات و الوقوف و الوصايا ، و هي مكمل للترابط الإسلامي و الاجتماعي في المجتمع الإسلامي.

- اعتماد المالية العامة على القرآن و السنة في هذه المرحلة ، يجعل الملامح الرئيسية للمالية العامة تتحدد بما يلي:

\* تتمثل في مجموعة مبادئ مستمدة من الشريعة الإسلامية و لا يجوز الإخلال بها تعديلا و تحويلا، و ثابتة مهما اختلف الزمان و المكان.

\* كما أنها تتكون من قواعد مالية يكون مصدرها الاجتهاد و بالتالي يمكن أن تختلف باختلاف الزمان و المكان<sup>3</sup>.

وعليه يمكن القول أن النظام المالي الإسلامي نظاما متكاملا و محكما ، نتج عن ذلك مبادئ غير موجودة في غيره من الأنظمة وهي مبدأ توزيع الثروة و مبدأ ترشيد الإنفاق إضافة إلى مبدأ أخلاقية النشاط التجاري و التبادلي<sup>4</sup>.

**ثالثا -المالية العامة في ظل الدولة الحارسة:** خلال القرن التاسع عشر 19 هيمنت فلسفة الفكر الكلاسيكي التي كانت تقوم على أساس ترك النشاط الاقتصادي للأفراد دون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، على أن يقتصر دورها على أداء الوظائف السيادية المتمثلة في توفير الأمن والحماية والعدالة والرفاه والسهر على استمرارية بعض المرافق العامة، أي أن الدولة تحرس النشاط الاقتصادي دون التدخل في الآلية التي يعمل بها، حيث كانت الدول تسهر فقط على توفير الإيرادات اللازمة لتغطية النفقات المرتبطة بأداء وظائفها، كما أن الهدف من السياسة

<sup>1</sup> يوسف شباط، المالية العامة و التشريع المالي، الجزء الأول، جامعة دمشق ،كلية الحقوق، 2002/2003، ص18.

<sup>2</sup> محمد خير الحكام، المالية العامة 1، منشورات الجامعة الافتراضية السورية ، الجمهورية العربية السورية، 2018، ص19.

<sup>3</sup> غازي عناية، المالية العامة و التشريع الضريبي ، دار البيارق ، الأردن، 1998، ص21.

<sup>4</sup> حسين الصغير، دروس في المالية و المحاسبة العمومية ، دار المحمدية ، الجزائر، 1999، ص8.

المالية والنظام المالي في هذه المرحلة هو إحداث التوازن على مستوى الميزانية العامة التوازن المالي، في حين أن التوازن الاقتصادي والاجتماعي يتحقق من خلال نظام السوق ونظام المنافسة التامة<sup>1</sup>.

إن هذا الاتجاه ينعكس حتما في طبيعة الإيرادات والنفقات، حيث أن الإيرادات تهدف فقط لتمويل الخزينة لتغطية النفقات التي تمكن الدولة من أداء دورها المحدود، وعليه فإن دور المالية العامة محايد غير تدخلية يقتصر على إيجاد التوازن الرقمي بين النفقات والإيرادات.

ومن أهم المبادئ التي ارتكزت عليها المالية العامة في ظل الدولة الحارس ما يلي:

— تحديد النفقات، حيث أن الدولة تتحمل فقط النفقات التي تنجر عن أداء وظائفها السيادية والمتمثلة في الدفاع، الأمن والعدالة؛

— توازن الميزانية العامة للدولة، حيث تسعى الدولة إلى توفير الإيرادات من خلال بعض الضرائب بهدف تغطية نفقات وظائفها السيادية دون زيادة أو نقصان، فالحجز يؤدي بالدولة إلى اللجوء إلى الموارد غير العادية لتغطية هذا العجز، والفائض ينتج عنه تضخم مما يتوجب على الدولة التدخل بأحد أدوات السياسة المالية لإعادة التوازن؛

— حيادية المالية العامة، حيث أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يؤدي إلى زيادة النفقات مما يحدث خللا في توازن ميزانية الدولة مما يترتب عليه اضطراب في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

**رابعا-المالية العامة في ظل الدولة المتدخلة:** بعد الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 جاءت النظرية الكينزية بمفهوم حديث لدور الدولة، حيث نادى بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لتنشيط الطلب الكلي فسميت بدولة الرعاية أو العناية، ويظهر تدخل الدولة من خلال ما يلي:

— نفقات الدولة وإيراداتها جزءاً من الاقتصاد القومي وأداة مهمة للدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛

— زيادة النفقات العامة، حيث ارتفعت النفقات العامة بوتيرة كبيرة من أجل تنشيط الاقتصاد وتحريكه بعد الركود الذي كان يعاني منه؛

<sup>1</sup> عبد الغفور إبراهيم أحمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص226.

- إعادة النظر في توازن الميزانية، حيث تلاشت فكرة توازن الميزانية التي كان يقدها الكلاسيك وأصبح التفكير في التوازن الاقتصادي والاجتماعي؛
- البحث عن أساليب ومصادر جديدة لتمويل العجز؛ حيث أن وسائل التمويل أصبحت متعددة وكثيرة والتي تتمثل أساسا في الضرائب المباشرة، الضرائب غير المباشرة، الرسوم، القروض، ... الخ؛
- خروج المالية عن حياديتها، حيث أصبحت المالية تهتم بدراسة الوسائل التي من خلالها تبحث الدولة ليس فقط عن تغطية نفقات إيرادات، وإنما التدخل في مختلف ميادين النشاط الاقتصادي والاجتماعي؛
- الاهتمام بظواهر كانت مهمشة من قبل كالأثار التي تخلفها النفقات العمومية منتجة أو غير منتجة، آثار التوازن والعجز والآثار الجبائية على سلوك المتعاملين؛
- استخدام الضريبة لمكافحة التضخم النقدي، لإعادة توزيع الدخل ولتوجيه النشاط الاقتصادي؛
- استعمال الرسوم الجمركية لحماية المنتج المحلي.

إن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية كان له أثر على المالية العامة، حيث أصبحت الدولة عاملا أساسيا في توجيه الاقتصاد بما يتناسب وتحقيق المصالح الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع، وذلك بالاعتماد على الأدوات المالية من زيادة النفقات العامة والإيرادات العامة وإعادة النظر في توازن الميزانية العامة، وعليه أصبحت المالية العامة مرآة عاكسة للدور المناط بالدولة وطبيعة وظيفتها فمن خلال إيراداتها ونفقاتها نستطيع معرفة توجهاتها لذلك لم تعد المالية العامة محايدة.

**خامسا-المالية العامة في ظل الدولة الحديثة:** تطورت المالية العامة في النصف الثاني من القرن العشرين 20، واستحدثت المالية المعاصرة من طرف الأنظمة البرلمانية التي أطاحت بالأنظمة الملكية واستخدمت التقنيات المالية في التدخل في الاقتصاد والتي تختلف من دولة إلى أخرى، وعلى العموم أصبح دور المالية العامة في ظل الدولة المعاصرة يتجلى من خلال:<sup>1</sup>

**1-التدخل المقاصي:** ففي فترة الانكماش المصحوب بارتفاع البطالة تقوم الدولة بزيادة النفقات وتقليص حجم الضرائب حتى تسمح بتحريك النشاط الاقتصادي من خلال رصد ميزانية موجهة للإنعاش الاقتصادي. وفي فترة

<sup>1</sup> محمد عباس محمزي، اقتصاد المالية العامة، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص 22-25.

التضخم تقوم الدولة بتقليص نفقاتها والرفع من نسبة الضرائب مستعملة بذلك ميزانية متشددة، سياسة تقشف ومحاولة قدر الإمكان التقليل من العجز في الميزانية.

2-التدخل المصحح: لا يهدف إلى إعادة التوازن الاقتصادي بل إلى تقليص الفوارق، فمن جانب الإيرادات تعمل على عدم إثقال كاهل القطاعات التي تعرف صعوبات مالية، ومن جانب النفقات يتم تطبيق سياسة إعادة منح القروض بمعدلات مشجعة.

**الفرع الثاني -تعريف المالية العامة:**يقوم مصطلح المالية العامة على كلمتين: إحداها المالية وتعني الذمة المالية ولها جانبين أحدهما إيجابي والآخر سلبي، فالجانب الإيجابي الدائن ويتمثل في إيرادات الدولة بما لها من حقوق لدى الأفراد، والجانب السلبي المدين ويتمثل في النفقات العامة التي يتوجب على الدولة تحملها، في حين أن وصف هذه المالية بأنها عامة وليست خاصة يعني بأنها تخص مالية الهيئات والمؤسسات التابعة للدولة.

هذا وقد تعددت التعاريف المقدمة للمالية العامة، غير أنه يمكن التمييز بين تعريفين مختلفين، وذلك استنادا لتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي، فالتعريف التقليدي للمالية العام في ظل الدولة الحيادية التي لا تتدخل في النشاط الاقتصادي حسب غاستون جيز Gaston Geze وغيره من المؤلفين الكلاسيك يعرف علم المالية العامة على أنه: "مجموعة القواعد التي يجب على الحكومات والهيئات أن تطبقها في تحديد النفقات العامة وتأمين الموارد لتلبية هذه النفقات مع توزيع أعبائها على المواطنين"<sup>1</sup>، كما يمكن تقديم تعريف آخر والذي يتبناه الفكر التقليدي الذي كان سائدا حتى منتصف القرن التاسع عشر " حيث اعتبرت المالية العامة على أنها العلم الذي يسعى لتحقيق هدف وحيد و هو تغطية النفقات العامة من خلال تحصيل الإيرادات العامة ، أي كيفية توزيع الأعباء العامة على مختلف الأفراد"<sup>2</sup>فهذه التعريف تركز على طبيعة الإيرادات العامة والنفقات العامة في المفهوم التقليدي، حيث أن جانب النفقات العامة مرتبط بوظائف الدولة وبالفلسفة السياسية السائدة في تلك الحقبة من الزمن حيث كانت وظائف الدولة الحارسة محددة ومقتصرة على الدفاع الخارجي والأمن الداخلي وإقامة العدل، وجانب الإيرادات هدفه يقتصر فقط على تغطية هذه النفقات بهدف تحقيق التوازن المالي، في حين أن توازن الاقتصاد الوطني يتحقق من خلال نظامي السوق والمنافسة التامة، ما يمكن استنتاجه مما سبق أن المالية

<sup>1</sup> محمد عباس محرز، مرجع سابق، ص28.

<sup>2</sup> شريف رمسيس تكلا، مالية الدولة، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، 1979، ص17

العامة اتخذت موقف الحياد اتجاه حركة رؤوس الأموال ، و الكيفية التي يمارس بها الأفراد نشاطهم الاقتصادي و ما يحصلون عليه من دخل.

لكن هذا النظرة للمالية العامة نظرة واهمة، إذ يستحيل أن تقوم الدولة بتحصيل إيرادات من الأفراد و تعيد إنفاقها بصورة مختلفة عن الطريقة التي كان يمكن أن يقوم بها الأفراد دون أن يكون لذلك تأثير على النشاط الاقتصادي و الظروف الاجتماعية.

كما أن تطور دور الدولة ومؤسساتها وأنظمتها الدستورية والسياسية، أخرجت الدولة من دور الدولة الحارسة إلى المتدخلة التي تسعى لتحسين الوضع المعيشي من جهة، وتوسيع المفهوم الديمقراطي من جهة أخرى، دفع الدولة لزيادة الأعباء المالية على الأفراد لتغطية النفقات المستحدثت المستحدثة، ولقد انعكس هذا التطور على مفهوم المالية العامة في شكله الحديث فأصبحت تعرف على أنها: "العلم الذي يتمثل موضوعه في دراسة القواعد المنظمة للنشاط المالي والأنشطة التي تبذلها الدولة في سبيل الحصول على الموارد الضرورية لإنفاقها قصد إشباع الحاجات العامة، أما منهجية أو طريقة بحثه فتتمثل في أدواته: الإيرادات، النفقات والميزانية، ويتحقق ذلك من خلال دراسة هذه الأدوات منفصلة ومنعزلة عن العوامل الاقتصادية الأخرى"، وتعرف أيضا على أنها: "ذلك العلم الذي يدرس النفقات العامة والإيرادات العامة وتوجيهها من خلال برنامج معين يوضع لفترة محددة بهدف تحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية"<sup>1</sup>،

من خلال ما سبق يتضح بأن المفهوم الحديث للمالية العامة يبحث في كيفية استخدام الأدوات المالية من نفقات عامة وإيرادات عامة وموازنة عامة في سبيل تحقيق أهداف وتوجهات الدولة النابعة من فلسفتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث أن هدف الدولة لم يعد محدود فقط في تحقيق التوازن المالي، بل اتسع لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وعليه أصبحت المالية العامة تلعب دور المؤثر والمصحح والمكمل للاقتصاد العام والخاص.

وعلى ضوء ما سبق، يمكن تعريف المالية العامة على أنها العلم الذي يدرس القواعد المنظمة للنشاط المالي للهيئات والمؤسسات التابعة للدولة، من خلال توفير الإيرادات والنفقات العامة باعتبارها جزءا من الاقتصاد القومي وأداة مهمة للدولة لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي لم يعد يقتصر علم المالية

<sup>1</sup> سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص 08.

العامة فقط على كيفية ممارسة الدولة لنشاطها المالي ، وإنما يجب أن تتجاوز معرفته كيف نستخدم أدوات المالية العامة في إحداث المتغيرات اللازمة لتحريك الاقتصاد القومي ضمن ما يطلق عليه بالسياسة المالية.

### المطلب الثاني: الحاجات العامة والحاجات الخاصة.

هناك حاجات خاصة يحتاجها الإنسان بصفة الشخصية ويطلق عليها الحاجات الفردية كالسكن والماء واللباس وغيرها، ويسعى عادة الفرد إلى إشباع هذه الحاجات بنفسه وذلك من خلال الدخل الذي يحصل عليه أثناء ممارسة نشاطه، وهناك نوع آخر من الحاجات ويطلق عليها الحاجات العامة أو الجماعية ومن أمثلتها الحاجة إلى الأمن والدفاع ضد العدوان الخارجي والقضاء ... إلخ، وبالتالي تنشأ هذه الحاجات من خلال حاجة الإنسان إلى العيش في مجتمع وحيث أنه مدني بطبعه، وهذه الأخيرة أي الحاجات العامة لا يمكن ولا يكون باستطاعة الفرد توفيرها نظرا لتكلفتها الباهظة ولأنها غير قابلة للتجزئة وعادة ما تقوم الدولة بتوفيرها.<sup>1</sup>

كما يمكن ذكر بعض أنواعها وتتمثل عادة في الصحة والتعليم وتوفير محطات الكهرباء والبنى التحتية كالمطارات والطرق.

ويمكن تعريف الحاجات العامة والتي تعتبر كمحدد لنطاق النشاط المالي للدولة بأنها الحاجات التي تقوم السلطة العامة بإشباعها عن طريق الإنفاق العام<sup>2</sup>، ولكي تقوم الدولة بهذا الدور أي إشباع الحاجات العامة لابد من وجود وتوفير مصادر لتغذية هذا الإنفاق وهذا ما يطلق عليه بالإيرادات العامة وذلك هو جوهر النشاط المالي للدولة، الذي لا يقصد لذاته وإنما هو وسيلة في يد الدولة تستخدمها في إشباع الحاجات العامة.<sup>3</sup>

ويرى البعض أنه لا توجد فروق جوهرية بين هذين النوعين من الحاجات، إذ قد تكون حاجة عامة في وقت ما حاجة خاصة في وقت آخر، وتعتبر حاجة عامة في دولة ما قد تكون متروكة للهيئات الخاصة في دولة أخرى<sup>4</sup>، غير أن هناك فريقا آخر من الباحثين يرى أن هناك معايير للفرقة بين الحاجات العامة والخاصة يتم الاحتكام لها هذا ما نتطرق له في النقطة الموالية.

<sup>1</sup> سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة ، دار دجلة ناشرون وموزعون ، الأردن، 2011، ص30.

<sup>2</sup> محمد طاقه، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، 2007، الأردن ، ص15.

<sup>3</sup> خديجة الاعسر، اقتصاديات المالية العامة ، دار الكتب المصرية ، مصر، 2016، ص14.

<sup>4</sup> محمد طاقه، هدى العزاوي ، مرجع سابق، ص16.

## الفرع الأول: معايير تحديد طبيعة الحاجة

### أولاً: الجهة المكلفة بالإشباع.

يرى فريق من كتاب المالية العامة أن تحديد طبيعة الحاجة هل هي عامة أو خاصة يعتمد على الجهة أو الشخص الذي يقوم بعملية الإشباع، فإذا تولى أمر إشباع الحاجة الفرد مثل الحاجة إلى الطعام واللباس والسكن والعلاج.... إلخ يطلق على الحاجة أنها خاصة، وبالتالي إذا تولى أمر الإشباع الدولة فتعتبر الحاجة عامة، كالأمن والدفاع والقضاء وغيرها<sup>1</sup>، ويتميز هذا المعيار بالبساطة والواقعية ورغم ذلك لا يمكن الاعتماد عليه في تحديد طبيعة الحاجات العامة بشكل مسبق، وما يتضح من خلال هذا المعيار أنه يعتمد على الجهة التي قامت بالإشباع دون أخذ في الاعتبار طبيعة الحاجة نفسها.

وعليه يمكن اعتبار الحاجة عامة وخاصة في نفس الوقت، ومثال ذلك فوجود مثلاً مستشفيات حكومية تجعلها حاجة عامة ولكن في وقتنا الحاضر هناك عيادات خاصة وبالتالي تعتبر الحاجة الخاصة لأن الجهة التي قامت بالإشباع هو الفرد.

### ثانياً: الشخص الذي يحس بالحاجة

حسب هذا المعيار والذي يطلق عليه معيار مصدر الإحساس بالحاجة، فإذا كان الذي يحس بالحاجة هو أحد الأفراد فيطلق على الحاجة على أنها خاصة وفي حالة كانت الجماعة هي التي تحس بالحاجة فتكون الحاجة حاجة عامة<sup>2</sup>، وللتوضيح أكثر فنقول أن الفرد أحس بالحاجة كما في حالة الطعام والسكن والدواء... إلخ، في حين نقول أن الجماعة هي من أحست بالحاجة كما في حالة الدفاع ضد الأعداء وحفظ الأمن وتوفير العدالة وغيرها... إلخ، ويعاب على هذا المعيار على أنه في حال كان الإحساس جماعي أو مجموعة من الأفراد يطلق عليها حاجة عامة، ولكن هذا ليس دائماً صحيحاً، مثلاً الحاجة إلى مكافحة التلوث يتم من حاجة كل فرد لحماية النفس من

<sup>1</sup> محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سابق، ص 16.

<sup>2</sup> محمد خير العكام، مرجع سابق، 2017، ص 14.

هذا الخطر وبالتالي يتكون الإحساس الجماعي بالحاجة من مجموعة أحاسيس الأفراد، كما أن هناك حاجات تشعر بها الجماعة ولكن يقوم بإشباعها القطاع الخاص كالتعليم والصحة مثلاً<sup>1</sup>.

### ثالثاً: المعيار الاقتصادي

ويعرف أيضاً على أنه معيار أقل مجهود والذي محتواه تحقيق أكبر منفعة ممكنة بأقل تكلفة ممكنة، ويسترشد الفرد هنا بهذا المعيار وهو بصدد إشباع حاجياته الخاصة، وبالتالي فإذا رأى أن ما يحققه الفرد من منفعة من إشباع حاجة معينة أقل من تكلفتها لا يقوم بإشباعها<sup>2</sup>، مقارنة بذلك إشباع الحاجات العامة لا يأخذ بعين الاعتبار هذا المعيار و لا يعتمد عليه، حيث أن الدولة تقوم بإشباع هذه الحاجات بصرف النظر عن عملية الموازنة أو المقارنة بين التكلفة وما يحققه هذه الأخيرة من منفعة للفرد أي المنفعة التي تعود على الفرد، ويعتبر هذا السلوك صحيح بالنسبة للفرد الذي يسعى إلى تعظيم المنافع والاستغلال الأمثل للموارد، وبالنسبة للدولة فالكثير من المنافع التي يحققها الإنفاق العام تكون غير قابلة للتقييم بالنقود.

### رابعاً: المعيار التاريخي

يعد أيضاً هذا المعيار من المعايير التي استند إليها بهدف تحديد طبيعة الحاجات العامة، وحسب هذا الأخير فتصنف الحاجة على أنها عامة على وظيفة الدولة التقليدية<sup>3</sup> أي كل حاجة تدخل في نطاق هذا الدور للدولة وقيامها بالوظائف التقليدية وهي الدفاع والأمن والطرق والقضاء وغيرها.

ويؤخذ على هذا المعيار على أنه يعتمد في تحديد طبيعة الحاجات على مرحلة تاريخية من مراحل تطور الدولة التي سادت خلال النظام الاقتصادي الحر وهي مرحلة الدولة الحارسة، كما يعاب عليه أيضاً أنه لم يأخذ بعين الاعتبار المراحل الأخرى لتطور الدولة وهي مرحلة الدولة المتدخلة والدولة المنتجة، ودور الدولة في العصر الحديث والتي تسعى إلى تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع وهذا إلى جانب قيامها بالوظائف التقليدية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> سعيد علي العبيدي، مرجع سابق، ص 31.

<sup>2</sup> طاهر الجناي، المالية العامة والتشريع المالي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1970، ص 10.

<sup>3</sup> يوسف شباط، مرجع سابق، ص 26، 27.

<sup>4</sup> محمد خالد المهدي، خالد شحادة الخطيب، المالية العامة، الطبعة الثانية، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2008، ص 43.

## الفرع الثاني: دقة الفروق بين الحاجيات العامة والخاصة

ما يمكن استنتاجه من الاستعراض السابق للمعايير الخاصة بالترقية بين الحاجيات العامة والخاصة، لا نجد معياراً سالماً من العيوب وهذا ما يؤكد عدم بساطة اتخاذ معيار يصلح للتمييز الدقيق بين النوعين من الحاجيات<sup>1</sup>، كما يتضح أن الحاجة العامة بالتعريف الواسع لها هي التي تحقق إشباعها منفعة عامة وليس منفعة فردية خاصة بفرد معين اجتماعية واقتصادية وسياسية.

ولا تتحول الحاجة الجماعية إلى حاجة عامة إلا إذا قامت الدولة بإشباعها وبالتالي يتحدد نطاق ماليتها العامة.<sup>2</sup>

وبالتالي فإن هذا التصنيف إلى حاجة عامة وحاجة خاصة، هو تقسيم نسبي إذ يمكن أن يقوم الأفراد وليس الدولة بإشباع بعض الحاجات والتي يترتب عليها منفعة جماعية كالتعليم والصحة والنقل والمواصلات خاصة ما نلاحظه في عصرنا الحديث من وجود استثمارات فردية في هذه المجالات، وعليه وحتى تعتبر الحاجة عامة يجب أن تقرر الدولة إشباعها، والحاجات العامة ليست على مستوى نفس من الأهمية بالنسبة للدولة فهناك بعض الحاجات كالقضاء والدفاع والأمن تفرض طبيعتها أي طبيعة الحاجة قيام الدولة بإشباعها، وتعطيها الأفضلية عن غيرها من الحاجات الأخرى كالنقل والري والصحة والتي يمكن للأفراد أن يقوموا بإشباعها.<sup>3</sup>

ونخلص مما سبق أن طبيعة الحاجات تختلف من دولة إلى أخرى وفي نفس الدولة الواحدة من مرحلة لأخرى، ومن نظام اقتصادي لنظام اقتصادي آخر لاختلاف الفلسفة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الخاصة بكل نظام واختلاف دور الدولة في المجتمع.

ويرى بعض كتاب المالية ويمكن القول أغلبهم أنه إذا كان لابد من اعتماد معيار للتمييز بين الحاجات، فيأخذ المعيار الأول أي من يقوم بعملية الإشباع فتكون على الحاجات التي تقوم الدولة بإشباعها حاجات عامة وما عدا ذلك يكون حاجات خاصة، وما يميز هذا المعيار البساطة والسهولة ومن ناحية أخرى يتم ربط الحاجات العامة بنشاط الدولة المالي من الإيرادات والنفقات العامة.

## الفرع الثالث: نطاق الحاجات العامة

<sup>1</sup> سعيد علي العبيدي، مرجع سابق، ص 32.

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005/2004، ص 15.

<sup>3</sup> محمد خالد المهاني، خالد شحاذة الخطيب، مرجع سابق، ص 44.

إن الخدمات التي تقدمها الدولة لا تكون على طبيعة واحدة وعلى الرغم من أن نطاق الحاجات العامة في مجتمع معين مسألة سياسية واقتصادية معاً<sup>1</sup>، فيمكن تقسيم الخدمات التي تقدمها الدولة إلى خدمات غير قابلة للتجزئة أي لا يمكن تجزئة العرض والطلب عليها ولا يمكن تقسيمها إلى وحدات صغيرة توزع على الأفراد، بل يجب أن تقدم لهم جماعة واحدة ولا يستطيع احد الأفراد رفض هذه الخدمة ومثال ذلك الدفاع والقضاء وبعض المشاريع العامة، وما يلاحظ في هذا النوع من الحاجيات أنه لا يمكن ترك الأفراد لإشباعها لأن ذلك لا يتوقف على دفع الثمن، لذلك تتبع الدولة ويهدف تغطية نفقاتها فرض الضرائب اللازمة<sup>2</sup>، إلى جانب ذلك هناك الحاجات القابلة للتجزئة أي يمكن تجزئة الطلب والعرض عليها ويمكن تحديد ثمن لها، كما يمكن قبولها أو رفضها من قبل المواطنين وبالتالي يمكن قياس مدى انتفاع الشخص منها وهذا ما يفسر إمكانية تحديد ثمن الانتفاع منها، ويطلق على هذا الثمن بالرسم مثال ذلك خدمات تصديق الوثائق والعقود ورسوم التقاضي في المحاكم ورسوم التسجيل الخاصة بالسيارات والأموال العقارية وغيرها، كما يمكن أن يترك أمر إشباع هذه الحاجات للقطاع الخاص كالمواصلات والنقل والصحة والتعليم ولكن يمكن للدولة أن تتدخل في إشباعها، وخاصة أن بعض الخدمات تستلزم المصلحة العامة رفع هذه الخدمات إلى مستوى خدمات غير قابلة للتجزئة كإلزامية التعليم ومجانبة التأمين الصحي... إلخ.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> محمد خير العكام، مرجع سابق، ص 15.

<sup>2</sup> سعيد علي العبيدي، مرجع سابق، ص 33.

<sup>3</sup> عبد الحميد محمد قاضي، مبادئ المالية العامة، دار الجامعة المصرية، 1975، ص 4-5.

### المطلب الثالث: المالية العامة والمالية الخاصة.

قبل البدء في شرح وذكر أهم الاختلافات بين المالية العامة والخاصة ارتأينا التطرق لبعض النقاط ذات الأهمية والمتمثلة في أهداف المالية العامة وعناصرها.

#### الفرع الأول: أهداف المالية العامة عناصرها.

##### أولاً: أهداف المالية العامة.

يمكن معرفة أهداف المالية العامة بعد مقارنتها بالمالية الخاصة، فتهدف المالية الخاصة وتبحث عن النشاط الذي تحقق منفعة للفرد في شكل نقدي أو يمكن تقويمه بالنقد، وعليه فيتمثل دورها الاقتصادي في الإنتاجية الاقتصادية، وإذا أخذنا مصطلح المالية العامة فهو ينصب على الفائدة والمنفعة الاجتماعية القصوى التي تحقق أكبر قدر ممكن من الإشباع وبأدنى تكلفة ممكنة أي استخدام الوسائل الأكثر نفعا من الناحية الاقتصادية، ويمكن ذكر في هذا الصدد النظرة المالية للدولة عن النظرة المالية للفرد، فالتميز المالي للدولة مرتبط بالسياسة المالية للدولة وأدائها في ذلك الموازنة العامة بعيدا عن فكرة النفع الخاص الذي هو غاية التفضيل الاقتصادي للفرد.<sup>1</sup>

##### ثانياً: عناصر المالية العامة

أما عناصر المالية العامة فيتضمن هذا العلم عنصرين رئيسيين هما المالية النشاط المالي والعامة الدولة وبالتطرق لهذين العنصرين نتمكن من تحديد نطاق المالية العامة.<sup>2</sup>

**1- النشاط المالي:** ويتمثل ذلك في العلاقات الاقتصادية المترتبة على قيام الدولة باستخدام الموارد المالية والأرصدة النقدية، بمعنى آخر يتعلق النشاط المالي بكل أنواع المدفوعات ومنها المرتبات والأجور والإنفاق الاستهلاكي وتحصيل الضرائب والرسوم والتحويلات النقدية واقتراض الدولة والتعامل في الأوراق المالية و منح الائتمان للأفراد والدول والمشروعات والاستثمار تكوين المدخرات النقدية وغيرها.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> حباية عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص 09.

<sup>2</sup> رمضان صديق، الوجيز في المالية العامة والتشريع الضريبي، دون دار النشر، ودون سنة، ص 13.

<sup>3</sup> محمد حامد دويدار، دراسات في الاقتصاد المالي، الدار الجامعية للطباعة و النشر، الإسكندرية، 1985، ص 17-18.

**2-الدولة:** ويعني ذلك هن علم المالية العامة يختص بما تقوم به الدولة من نشاط مالي، و نستنتج من ذلك أن علم أن علم المالية العامة لا يختص بما يقوم به الأفراد أو جهات القطاع الخاص من نشاط مالي .

ويقصد بالدولة في مفهوم القانون العام : الوحدات الحكومية من مصالح وإدارة ووزارات وهيئات قومية ومحلية مجالس الولايات في الدول الفيدرالية أو مجالس المحافظات والمدن والقرى، كما يدخل في نطاق المالية العامة نشاط القطاع العام وهي الوحدات ذات الطابع الاقتصادي والمالي التي تتولى إشباع الحاجات العامة<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: المالية العامة والمالية الخاصة.

إذا أخذنا بعين الاعتبار آراء التقليديون فأنهم لم يفسلوا بين الظواهر المالية والظواهر الاقتصادية ولكنهم اخضعوا المالية العامة لنفس القواعد التي تحكم المالية الخاصة، أي أخضعوا اقتصاد الدولة لاقتصاد المشروع الخاص وبالتالي يروا أن هناك تشابه بين المالية العامة والمالية الخاصة، أما النظرية الحديثة فتخضع الاثنين معا للتحليل الاقتصادي الكلي ولا تأخذ التشابه بين المالية العامة والمالية الخاصة وترفض معاملة الدولة معاملة المشروع الخاص، مما يترتب على ذلك الاختلاف بين المصطلحين ونتطرق فيما يلي إلى التمييز بين المالية العامة والمالية الخاصة، وقبل ذلك نذكر عناصر التشابه بين المالية العامة والمالية الخاصة.

#### أولاً: عناصر التشابه

يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1- تهتم الدولة بمسائل التكلفة و المردود في حالة زيادة النفقات العامة، وهو ما ينطبق على الأفراد الذين يسعون إلى تحقيق أكبر منفعة بأقل تكلفة ممكنة قانون الصفقات العمومية والبيع بالمزاد العلني.

2- كان من نتائج سقوط النظام الاشتراكي تقلص دور القطاع العام وبالتالي تخلي الخزينة العمومية عن دعم المؤسسات الاقتصادية، مما تجلى عنه بروز المؤسسة العمومية الاقتصادية كشركة تنشئها الدولة والهيئات المحلية تقوم بالتسجيل المحاسبي ومسك الدفاتر ويمكن أن تصل إلى حد الإفلاس.

<sup>1</sup> رمضان صديق، مرجع سابق، ص 14.

3- تطورت عملية الرقابة في المؤسسات وأصبحت تركز الرقابة على نوعية التسيير والفعالية في الأداء، ولم تعد الفعالية في التسيير خاصة فقط بالأفراد بل امتدت كذلك للقطاع العام.<sup>1</sup>

#### ثانيا: عناصر الاختلاف

هناك عدة فروق جوهرية بين المالية العامة والمالية الخاصة ويمكن حصرها في النقاط التالية:

1- **الهدف من النشاط:** لا تهتم المالية الخاصة بإشباع الحاجات العامة، وإنما تهدف إلى تحقيق موارد مالية وتعظيمها انطلاقا من استغلال ما هو متاح من موارد اقتصادية، في حين تهدف المالية العامة إلى تحقيق المصلحة العامة من خلال إشباع الحاجات العامة للمجتمع مع الأخذ بعين الاعتبار أثناء ممارسة نشاطها المالي الاعتبارات الاقتصادية، كما تهتم بالاعتبارات الاجتماعية أو ما يسمى بالجدوى الاجتماعية والتي تعد الجدوى الاقتصادية جزءا منها.

ومما يمكن استنتاجه من هذا التنوع أن معيار النجاح في المالية الخاصة هو تعظيم الربح لأقصى درجة ممكنة ويرفض أي مشروع لا يحقق هذا الهدف، أما المالية العامة فتسعى إلى تحقيق مكاسب اقتصادية واجتماعية وسياسية ويكون معيار النجاح هو تحقيق هذه الأهداف، حتى ولو كان النشاط غير مجدي من الناحية المالية الصرفة، وينشئ عن ذلك المشاريع الإنتاجية ذات الطابع الاقتصادي وتستوى في ذلك مع مشاريع القطاع الخاص.<sup>2</sup>

2- من حيث الأساليب: لدى الدولة سلطة كبيرة في فرض عنصر الإجبار في عدة مجالات ومنها فرضها في الحصول على الإيرادات المتمثلة في الضرائب التي تفرضها وهذا طبعا وفق القانون أو ما يطلق عليه قانونية الضرائب، كما لها أن تصدر الممتلكات أو تجبر الأفراد على القيام بخدمات دون مقابل، كما يمكنها تقديم خدمات للمواطنين تحدد رسومها من قبل الدولة ولها القدرة أيضا على إصدار النقود الجديدة.

<sup>1</sup> خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص 10.

<sup>2</sup> طاهر الجنابي، مرجع سابق، ص 22.

ومن هنا يمكن القول أن الدولة تحدد نفقاتها أولاً ثم تسعى لتدبير الموارد اللازمة لتغطية هذه النفقات<sup>1</sup>، لكن هذا لا يعني أن الدولة أنها لا يمكن الحصول على موارد بشكل رضائي يشبه أسلوب المالية الخاصة، مثال ذلك الإيرادات التي تحصل عليها من أرباح المشاريع الإنتاجية ذات الطبيعة الاقتصادية.<sup>2</sup>

ونجد في المقابل أن الأفراد لا يتمتعون بهذه الصفة، وليس لدى الفرد فرصة للحصول على الموارد إلا بالعمل أو يكون موهوبا له وإلا خضع للعقاب، وعليه فالأفراد والهيئات الخاصة يرتبون نفقاتهم في ضوء ما يحصلون عليه من إيرادات وهم مقيدون بهذا الإيراد، وعليه يقوم الأفراد بتقدير إرادتهم و على ضوئها يتم تحديد أوجه إنفاقها و من ثم تتحدد الموازنة بين النفقات والإيرادات، فالأفراد يقومون بتطبيق قاعدة أولوية الإيراد على الإنفاق، في حين تقوم الدولة بتطبيق قاعدة أولوية الإنفاق على الإيراد<sup>3</sup>، وفي الأخير يمكن القول أنه ليس للدولة أن تفرض ضريبة أو تحصلها إلا بمقتضى قانون يوافق عليه نواب الشعب كما أن عقد القرض تحكمه اعتبارات معينة.<sup>4</sup>

3- من حيث التنظيم: ويطلق على ذلك أيضا التفرقة بين المالية العامة والخاصة من حيث الملكية، وبناء على هذا المعيار تختلف المالية العامة على الخاصة من حيث شكل الملكية القائمة في كل منهما، فالملكية في المشروعات الفردية أو الخاصة تكون عادة لفرد أو مجموعة من الأفراد وإذا أخذنا مثال على ذلك القانون التجاري الجزائري والذي يحدد مثلا الأشكال القانونية للمؤسسات، إلى جانب عدد الأفراد المكونة لها أما الملكية في المشروعات العامة فلا تعد ملكا لفرد أو مجموعة من الأفراد بل تكون الملكية للمجتمع بمختلف طياته.

لذلك يختلف الحافز على القيام بالنشاط في كل منهما إلى جانب اختلاف تحديد الهدف أو مجموعة الأهداف التي يرغب كل منهما في تحقيقها.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> رمضان صديق، مرجع سابق، ص 9.

<sup>2</sup> سعيد علي العبيدي، مرجع سابق، ص 27.

<sup>3</sup> محمد خالد المهاني، خالد شحادة الخطيب، مرجع سابق، ص 38.

<sup>4</sup> شريف رميس تكللا، مرجع سابق، ص 25.

<sup>5</sup> محمد خالد المهاني، خالد شحادة الخطيب، مرجع سابق، ص 38.

ونخلص مما تقدم شرحه أن هناك اختلافات بين المالية العامة والخاصة ولكن هذا لا يعني عدم وجود علاقة بينهما، أي لا يعني الانفصال التام بينهما<sup>1</sup> بل على العكس من ذلك، فهناك ترابط بينهما وتكامل تام لأن كل منهما يشكل جزءاً هاماً من الاقتصاد القومي وكل منهما يساهم في زيادة الدخل القومي وتحقيق الرفاهية في المجتمع ويؤثر كل منهما في الآخر، فالمالية العامة تؤثر في القطاع الخاص وخاصة من الناحية المالية، لأن النفقات العامة تدخل في تيار الإنفاق الكلي وتؤثر في مستوى دخول الأفراد والهيئات الخاصة، كما أن الإيرادات العامة الضرائب تمثل اقتطاع جزء من هذا الدخل بهدف المساهمة من طرف المكلفين في النفقات العامة للدولة وتغطيتها، إذن فهناك علاقات متبادلة بين المالية العامة والخاصة وتشكل النفقات العامة والإيرادات العامة ما يطلق عليه بالدارة المالية.

#### المطلب الرابع: علاقة علم المالية بالعلوم الأخرى

يشارك علم المالية في الكثير من العلوم الاجتماعية ويتصل بها في الهدف وأدوات التنفيذ وأدوات التحليل المستخدمة في كل منهما، وعلى اعتبار أن علم المالية علم من العلوم الاجتماعية ويرتبط بوجود جماعة تخضع لإشراف سلطة موكل إليها إشباع الحاجيات العامة كحياة الجماعة، وهذا ما جعل يتصل على المالية العامة بعدد كبير من العلوم الاجتماعية وهذا ما نتطرق له في النقاط التالية:

#### الفرع الأول: المالية العامة وفروع القانون العام.

برزت العلاقة بين علم المالية وفروع القانون من خلال الهدف الأصلي للمالية العامة والمتمثل في الحصول على الموارد اللازمة لتغطية النفقات العامة، وتمثل الجباية جزء من هذه الموارد ويعد التشريع المالي فرعاً من فروع القانون العام لأنها تشكل قواعد أمرت تسعى إلى تنظيم العلاقة بين الدولة والأفراد وهي ترتبط بصلات وثيقة بباقي فروع القانون ويمكن إيجازها فيما يلي<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> سعيد علي العبيدي، مرجع سابق، ص 28.

<sup>2</sup> محمد خير العكام، مرجع سابق، ص 26.

- تتجلى العلاقة بين المالية العامة والقانون الدستوري من خلال نص الدستور على تحديد صلاحيات السلطة التشريعية والتنفيذية والمتعلقة بالمجال المالي.

- في حين تتجلى العلاقة بين القانون المالي والقانون الإداري من خلال نصوص هذا الفرع من القانون التي تنظم وتضع القواعد المتعلقة بالأموال العامة والخاصة للدولة وطرق إدارتها، وكان حتى فترة وجيزة صلة وثيقة بين القانون المالي والإداري الذي يهتم بمالية الدولة إلى أن أصبح فرعاً مستقلاً عنه.<sup>1</sup>

- للقانون الخاص علاقة بالتشريع المالي، فإن فرض الضريبة وتحديد وعائها وتحصيلها له علاقة بالمشروعات التجارية التي ينظمها القانون التجاري كما أن أغلب قوانين المالية تصب في قالب تشريعي فلا تفرض مثلاً الضرائب إلا بقانون.

### الفرع الثاني: المالية العامة وعلم الاقتصاد

هناك علاقة تاريخية وثيقة بين المالية العامة وعلم الاقتصاد، إذ توجد موضوعات كثيرة سواء على مستوى الاقتصاد الكلي أو الجزئي يشترك العلماء في دراستها وتستخدم المالية العامة أدوات علم الاقتصاد في التحليل المالي، كالتحليل الجزئي ونظريات النقود...<sup>2</sup> إلى جانب ذلك إذا كان علم الاقتصاد يتناول بالبحث استغلال الموارد المحدودة في إشباع الحاجات الإنسانية فإن ذلك لا يختلف عن النشاط المالي الذي تقوم به الدولة لإشباع الحاجيات العامة عن ذلك، ومن هناك اعتبرت المالية العامة جزء من علم الاقتصاد.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> يحيى قاسم علي سهل، السهل في المالية العامة والتشريع الضريبي اليمني، جامعة عدن، كلية الحقوق، ط1، 2000، ص16.

<sup>2</sup> خديجة الأعسر، مرجع سابق، ص33.

<sup>3</sup> محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سابق، ص17.

### الفرع الثالث: المالية العامة والعلوم السياسية

بين علم المالية العامة والعلوم السياسية صلة مباشرة، فالمشكلات المالية ونذكر على رأسها الجانب الضريبي أي المتعلق بفرض الضرائب شديدة الوطأة على المواطنين، كانت سببا لقيام الثورات وإنشاء البرلمانات ومن أمثلة ذلك قيام الثورة الفرنسية وإنشاء البرلمان البريطاني.<sup>1</sup>

كما أن الظروف السياسية ونظام الحكم في الدولة يؤثر في ماليتها، فالإيرادات العامة والنفقات العامة تختلف حسب كون الدولة ديمقراطية أو استبدادية، مركزية أو لا مركزية وأن للظروف المالية أثرا هاما على الأوضاع السياسية للدولة والعلاقة بين المالية العامة وعلم السياسة علاقة تبادلية<sup>2</sup> حيث تؤثر الأوضاع المالية على الحياة السياسية وهذا ما يتضح جليا خلال الحملات الانتخابية إذ أن البرامج المالية للمرشحين تلعب دورا هاما.

ومن بينها تخفيض الضرائب وزيادة الأجور والتحويلات الاجتماعية وغيرها، ويحدد المذهب السياسي للدولة اتجاهات المالية العامة.

فإذا كانت الدولة تنتهج التيار الاشتراكي وتهتم بالعدالة الاجتماعية نجد أن حجم الخدمات الاجتماعية مرتفعة ومتنوعة التي تقدمها للأفراد وتهدف الضرائب في هذه الأنظمة إلى تقريب الفوارق بين الطبقات إلى جانب تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، أما في الدول التي تتبنى النظام الرأسمالي وتعنى بالحرية الفردية، نجد الخدمات الاجتماعية محدودة من حيث حجمها ونوعها، ويكون الهدف من فرض الضرائب هدفا ماليا تسعى من خلاله إلى تغذية الخزينة العامة.

<sup>1</sup> رمضان صديق، مرجع سابق، ص 14.

<sup>2</sup> شريف رميس تكللا، مرجع سابق، ص 21-22.

#### الفرع الرابع: المالية العامة وأدوات القياس الكمي كالمحاسبة والاقتصاد.

للمالية العامة صلة وثيقة بالمحاسبة إذ نجد أن الكثير من الموضوعات تتطلب فيها البحث للإلمام بأصول المحاسبة وخير دليل على ذلك فرض الضرائب يتطلب الدراية التامة بأصول المحاسبة، إضافة إلى ذلك الخسائر في القيمة وجرّد الأصول والاحتياطات وعمل الميزانية العمومية للمؤسسات وإعداد الموازنة العامة للدولة وتنفيذها والرقابة على الميزانية يتطلب استخدام نظم المحاسبة العمومية والمالية.<sup>1</sup>

كما أن للمالية العامة ارتباط وثيق بعلم الإحصاء، وخاصة أن في عصرنا هذا أصبح التنبؤ من الضروريات لرسم أي سياسة للدولة وتقييمها وكذلك تحليل النفقات والإيرادات العامة، كما يمكن توضيح ذلك من خلال اعتماد توجهات الإنفاق العام و مصادر الإيرادات العامة على البيانات الإحصائية المتعلقة بعدد السكان وتطور هذا المتغير، وحجم الدخل وطبيعة الأنشطة المختلفة وغيرها.

#### الفرع الخامس: المالية العامة وعلم الاجتماع.

يتصل علم المالية بعلم الاجتماع من خلال تأثير السياسات المالية المتبعة في المجتمع المتخذة من قبل الدولة ، فمثلا الضريبة التصاعدية تهدف إلى تقليل الفوارق بين أفراد المجتمع كما تسمح بتحمل العبء الضريبي حسب المقدرة المالية للمكلف ، كما يقر النظام الضريبي على إعفاءات ضريبية مثل الحد الأدنى للإخضاع الضريبي الخاص بضريبة الدخل، وهذا مراعاة للظروف الاجتماعية والأعباء العائلية بقدر حالة الشخص الاجتماعية، وتستخدم الضرائب على التراكات إلى جانب اعتبارها مصدر من مصادر إيرادات الدولة إلا أن لها آثار اجتماعية مثل تحقيق الإصلاح الاجتماعي وإعادة توزيع الثروات لتحقيق العدالة الاجتماعية<sup>2</sup>، إذن فالعلاقة قوية وتبادلية فالنظام المالي في واقعه هو انعكاس للنظام الاجتماعي القائم ويعد في الوقت نفس أداة مهمة من أدوات تحقيق أهداف هذا النظام ، فعلم المالية يتناول بالدراسة والمعالجة الكثير من الظواهر والموضوعات الاجتماعية والتي تشكل أنماطا من الحياة السلوكية والإنسانية والتي تتم معالجتها من الناحية المالية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> رمضان صديق، مرجع سابق، ص15.

<sup>2</sup> محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سابق، ص18.

<sup>3</sup> محمد خير العكام، مرجع سابق، ص28.

## الفرع السادس: المالية العامة وعلم التاريخ

تتضح العلاقة بينهما من خلال دراسة التاريخ المتعلق بعلم المالية العامة والذي سمح للمختصين بالتعرف على أصول علم المالية ومبادئه، صور النفقات العامة، تطور أشكال الإيرادات العامة، تطور علم المالية، فمن خلال قراءة التاريخ يمكن التعرف على المراحل التي مرت بها الضرائب منذ نشأتها وحتى وجودها على الشكل المالي أي منذ العصر الفرعوني وحتى الآن، إلى جانب تطور طرق تحصيلها وأشكالها وأنواعها والضمانات القانونية التي تحيط بها بجانب التعرف على الإنفاق العام عبر التاريخ وتطور أسس الموازنة العامة على ضوء الوقائع التاريخية التي أثرت فيها.<sup>1</sup>

## الفرع السابع: المالية العامة وعلم إدارة الأعمال.

تسعى إدارة الأعمال إلى تحقيق أفضل النتائج وبأقل تكلفة ممكنة، أي بمعنى الاستخدام الأفضل لعناصر الإنتاج والتي تعتبر من بينها العنصر البشري ويعتمد في ذلك على تحقيق النتائج على قواعد التنظيم الإداري المختلفة، فعلم إدارة الأعمال تهتم وتختص بقطاع الأعمال الخاص، في حين أن المالية العامة تختص وتبحث في العلاقات المالية بين الوحدات الحكومية، وفي الحقيقة يبدو أن العلاقة بين العلمين غريبة، لكن مع تطور دور الدولة ووصول هذا التطور إلى الحد الذي جعل الدولة تدخل المجال الإنتاجي إلى جانب إدارتها وملكيتها لمشروعات تجارية، صناعية وزراعية، فرض عليها الأمر وجعل من الضروري قيامها بإدارة هذه المشروعات على أسس اقتصادية حديثة تراعي فيها وتأخذ بعين الاعتبار النظريات المتعلقة والخاصة بإدارة الأعمال بهدف إدارتها بكفاءة عالية بدون تحمل الميزانية أعباء قد تؤدي إلى فشل فكرة نجاح القطاع العام.

وتساهم هذه الأخيرة أي المشروعات من ناحية أخرى في تمويل النفقات العامة للدولة عن طريق تحقيق الإيرادات من هذه الأخيرة.

و عليه كلما كانت إدارة أفضل لهذه لمشروعات وحقق أهدافها الاجتماعية و الاقتصادية بأقل تكلفة ممكنة، فإن هذا يعني إدارتها بأقل تكلفة ممكنة من ناحية وزيادة ما ترده من دخل من ناحية أخرى.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>رمضان صديق، مرجع سابق، ص18.

<sup>2</sup>خديجة الأعسر، مرجع سابق، ص35.

### المبحث الثالث: مصادر الإيرادات العامة

تطورت مصادر الإيرادات العامة للدولة وفقا لتطورها في النشاط الاقتصادي والاجتماعي التي تمكنها من الإنفاق على مرافقها والمشاريع العمومية، كما أدى هذا التطور في دور الدولة بكتاب المالية إلى البحث في هذه الوسائل الإيرادية التي تساهم في تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية وغيرها وعموما يمكن تقسيم مصادر الإيرادات العامة إلى ما يلي:

#### المطلب الأول: الإيرادات من أملاك الدولة:

تملك الدولة مجموعة من الأموال المختلفة يطلق عليها " الدومين " والذي ينقسم بدوره إلى الدومين العام والدومين الخاص.<sup>1</sup> وهناك من يعتبر هذا المصدر كمصدر اقتصادي للدولة، وتختلف الأهمية النسبية التي يتمتع بها هذا العنصر من دولة لأخرى وذلك حسب النهج الاقتصادي الذي تبناه الدولة، ففي الدولة الاشتراكية حيث تعود ملكية غالبية الإنتاج لها فمن المتوقع أن تحتل إيرادات هذا العنصر الصدارة، أما في الدول الرأسمالية حيث تقتصر ملكية الدولة على جزء ضئيل نسبيا من عناصر الإنتاج فإننا نتوقع أن يحتل هذا المورد نسبة منخفضة مقارنة مع العناصر الأخرى.<sup>2</sup>

#### الفرع الأول: الدومين العام:

ويقصد به ممتلكات الدولة أو الأموال التي تملكها الدولة والتي تكون خاضعة لأحكام القانون العام وتخصص للنفع العام، كما هي أموال لا يمكن بيعها أو إيجارها أو تملكها بالتقادم والتصرف فيها، ومن أمثلة ذلك: الحدائق العامة، الموانئ، الطرق، الأنهار... الخ والقاعدة العامة التي تحكم هذا النوع هو مجانية الانتفاع. ولكن مع إمكانية فرض رسوم رمزية من أجل تنظيم الانتفاع من هذه الممتلكات<sup>3</sup> مثل فرض رسوم على دخول بعض الحدائق العامة أو رسوم المرور على بعض الطرق والجسور... الخ، وكما ذكرنا يكون الهدف من فرض هذه الرسوم ليس تحقيق إيراد بقدر ما هو وسيلة لتنظيم الانتفاع من هذه الممتلكات كما يستخدم جزء من هذه الإيرادات لرفع مستوى خدمات هذه الدومين العام.

<sup>1</sup> أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 60.

<sup>2</sup> سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة، مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، بدون تاريخ، ص 114

<sup>3</sup> لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2013/2014، ص 63.

## الفرع الثاني: الدومين الخاص:

وتتمثل في الملكيات الخاصة للدولة وتخضع لأحكام القانون الخاص وتشمل كافة أملاك الدولة والهيئات العامة ذات الطبيعة الاقتصادية.<sup>1</sup> وتتصرف فيها الدولة كما يتصرف الأفراد في ملكياتهم كالأغابات، وآبار البترول، والأراضي الزراعية ومختلف المشاريع الاستشارية الصناعية والتجارية والزراعية والمالية التي تقوم بها الدولة. كان يمثل هذا الدومين أهم مصادر الدولة التي تعتمد عليها خلال العصور الوسطى، وكما تتمتع مصادر هذا النوع بالثبات والاستمرار والتجدد، وكان الحاكم الملك أو الأمير يعتمد على إدارة شؤون الدولة من إيرادات الأراضي الخاصة.

مع إتياع النظام الاقتصادي في العصر الوسيط وخاصة في أوروبا أخذ الحاكم يتقاضى جزءاً من إيرادات الأراضي المملوكة من الإقطاعيين إلى جانب فرض إتاوات في ظروف خاصة مثلاً الحملات العسكرية، ومما سبق من شرح الدومين العام والخاص يتضح أن إيرادات الدومين الخاص هي التي تعتبر أحد موارد الدولة التي يمكنها الاعتماد عليها في تمويل النفقات العامة.

لكن ظهور الدولة في مفهومها الحديث وزوال الإقطاع أدى إلى تراجع إيرادات الدومين الخاص إلا في بعض الدول كالدول النفطية، ومرجع ذلك إلى ظهور النظريات التي تدعو إلى تشجيع الفرد في النشاطات الاقتصادية الوطنية مما جعل الدولة تلجأ إلى الضرائب كمورد رئيسي من موارد الموازنة العامة لمواجهة النفقات المتنامية. ومن أهم الأسباب التي أدت إلى تخلي الدولة عن أملاكها الخاصة ما يلي<sup>2</sup>:

1- عامل سياسي: من المعروف أن تكون الإيرادات العامة خاضعة لرقابة وموافقة السلطة التشريعية، منعا لإخفاء جزء من الموارد عن رقابة السلطة التشريعية.

2- عامل مالي: ضعف إيرادات أملاك الدولة الخاصة لم يعد تؤمن إيرادات سريعة للدولة بهدف تغطية نفقاتها.

3- عامل اقتصادي: إن سيادة الاقتصاد الحر أدى إلى ظهور النظريات المنادية لضرورة الاعتماد على الكفاءات الفردية لكونه يعمل على زيادة إنتاجه أكثر مقارنة بالدولة.

<sup>1</sup> سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص 115.

<sup>2</sup> خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2007، ص 134.

لكن لا يجب أن نغالي في الاعتقاد أن الملكية الخاصة قد اختفت، بل أدى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إلى ظهور هذا المورد من جديد كمصدر من مصادر الإيرادات للدولة، حيث تقوم الدولة بإنشاء المشاريع ذات الخدمات العامة وحتى في الدول الرأسمالية كالبريد والمواصلات، الماء، الكهرباء وتنقسم الملكيات الخاصة للدولة والتي تسمى بالملكيات الاقتصادية إلى ملكيات عقارية، ملكيات زراعية وصناعية وخدمية ... الخ. وبناء على ذلك تنقسم إيرادات الدومين الخاص إلى:

### أولاً: إيرادات الدومين العقاري:

يعتبر هذا النوع من الإيرادات أقدم أنواع المصادر التي تعود للدولة من ممتلكاتها، فالدولة تملك أموالاً عقارية تدر عليها أرباحاً تستفيد منها خزينتها، وهناك عدة أسباب جعلت ملكية هذه العقارات تعود للدولة وأهمها:<sup>1</sup>

— اعتبار الدولة وارثاً لمن لا وارث له وهذا حسب قوانين بعض الدول.

— هناك من وهبوا عقارهم لأسباب ضريبية مثلاً للدولة.

— الإطاحة بنظم الحكم القديمة جعلت ملاك الحكام السابقين تنتقل للدولة.

وعموماً يشمل هذا النوع ما يلي:<sup>2</sup>

1-الأراضي: وهي أهم مصادر الإيرادات العامة منذ أقدم العصور، إلا أن أهميتها بدأت في الانخفاض خاصة في العصر الحديث أين بدأت ملكية الدولة للأراضي بالتخلص وخاصة الأراضي الزراعية، إذ أن نظام السوق الحر يدعو إلى الخصوصية وترك الحرية للأفراد.<sup>3</sup> وذلك بسبب الاعتقاد السائد بأن الأفضلية في استغلال الأرض يعود للأفراد مقارنة بالدولة، وفي بعض الحالات تقوم الدولة بتأجير الأراضي التي تمتلكها وقد تقوم ببيعها وتعود قيمة هذه النشاطات لخزينتها، إلى جانب امتلاك الدولة للمباني السكنية، والعمارات أين تقوم أيضاً بالتنازل عليها للأفراد أو إيجارها ويعتبر ذلك من الإيرادات العامة.

### 2-الغابات والمراعي:

تحرص الدولة على هذا النوع باعتباره من بين العناصر التي تحقق إيرادات عامة لها كما فيها من الفوائد التي تعود على المجتمع والبلاد بشكل عام، وتعد هذه الأخيرة عنصر من العناصر التي تدر إيرادات من خلال تلطيف الجو وبالتالي جلب المصطافين إضافة إلى ذلك ما تحتويه من أخشاب، ولذا تحتم الكثير من الدول بغرس الأشجار

<sup>1</sup> خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص 136.

<sup>2</sup> محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2008، ص 348.

<sup>3</sup> طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 40.

وتنميتها مما يسمح لها بمنح امتيازات للاستفادة منها في مقابل مداخيل تعود لخزنتها، أما المراعي فهي الأراضي المخصصة لرعي الحيوانات وهناك مراعي طبيعية وأخرى اصطناعية، وتسمح الدولة للأفراد بالرعي في المقابل تحصل منهم على مبالغ رمزية يدفعونها مقابل تمتعهم بهذا الامتياز وتفيد المراعي في المحافظة على الثروة الحيوانية في البلاد.<sup>1</sup>

3- المناجم، المحاجر ومساقط المياه:

تتمثل المناجم في الثروة الباطنية وتحت المياه الإقليمية وعادة ما تشمل مناجم المعادن مثل الذهب، الفضة، النحاس والفحم الحجري وأبار البترول وغيرها، وأما عن مساقط المياه فتستفيد الدولة منها في توليد الكهرباء والرعي وغيرها.

أما بالنسبة لأبار البترول والمناجم فمثل هذه الأملاك بحاجة إلى أساليب صناعية وفنية متطورة لاستثمارها، فتقوم الدولة بمنح الشركات المتخصصة امتياز الاستغلال والاستثمار مقابل أجر سنوي عن المساحات المستغلة من قبل الشركة وفي نهاية المطاف تبقى ملكية أبار البترول مثلاً للدولة.

كما يمكن للدولة أن تؤسس شركات الاقتصاد المختلط لتقوم بعمليات استخراج المعادن، إلى جانب قيام الدولة بالاستثمار المباشر من خلال قيامها بعمليات التنقيب والاستخراج والتسويق.

#### ثانياً: إيرادات الدومين الصناعي:

كما هو معروف فإن تطور دور الدولة جعلها تنتقل من الدورة الحارسة للدولة المتدخلية وهذا ما أدى إلى زيادة تدخلها في المجالات المختلفة الصناعية والتجارية والمالية وغيرها، وبالتالي تملك الدولة مرافق عامة منها الصناعية تمارس من خلالها نشاطها شبيهة بنشاطات الأفراد أو المشاريع الخاصة.<sup>2</sup> خاصة في القرنين الثامن والتاسع عشر أين سيطر المبدأ دعه يعمل دعه يمر، ومعنى ذلك أن الحرية الفردية هي المسيطرة على الاعتقاد. وكما ذكرنا مع بداية القرن العشرين تحول دور الدولة وفقد مبدأ حرية الأفراد سيطرته وذلك تحت تأثير الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والثورات التي اجتاحت بعض دول العالم، فلم تعد الدولة مستهلكة وموفرة للأمن فقط بل تجاوز الأمر ذلك وأصبحت تعرف بالدولة المنتجة للثروة ودخولها للمجال الصناعي، مثل فرنسا وإنجلترا وحتى الولايات المتحدة الأمريكية، فقد دخلت الدولة في الصناعات الثقيلة وخاصة منها العسكرية، وهناك العديد من الأسباب التي جعلت الدولة تدخل المجال الصناعي ونذكر منها وعلى رأسها احتياج بعض الصناعات لرؤوس

<sup>1</sup> محمد شاكر عصفور، مرجع سابق، ص 349.

<sup>2</sup> سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2009، ص 97.

أموال ضخمة لم يكن بمقدرة الأفراد توفيرها، إضافة إلى تدخل الدول في هذه الصناعات نظرا لاستراتيجيتها وحاجة الاقتصاد الوطني لها، في مقابل عزوف الأفراد على إقامة مثل هذه المشاريع والصناعات واستنادا إلى ذلك فإن الدولة تقوم بهذه المشروعات الخاصة بالمعدات العسكرية والصناعية ذات الصفة السرية، أو بقصد تحقيق أغراض اقتصادية مثل تنمية البنية الأساسية في الاقتصاد الوطني كمشروعات الطاقة والمشروعات الصناعية الثقيلة وإنشاء محطات الماء والكهرباء وهي مشاريع تحتاج لرؤوس أموال ضخمة لا يقوى الأفراد على توفيرها، كما قد يكون الغرض ماليا مثل احتكار معظم دول العالم لتجارة الدخان والكحول والكبريت.

وهناك جدل كبير بين المختصين في مجال المالية العامة عن كيفية استغلال هذه المشاريع من طرف الدولة، أي هل تقوم الدولة باستغلالها بنفسها أو تتبع أسلوب الاستثمار المباشر أم أنها تقوم بمنح الامتيازات أو تقوم الدولة بالاشتراك مع الأفراد في إقامة هذه المشاريع. وفيما يلي نتناول هذه الطرق.<sup>1</sup>

1- أسلوب التأمين: ويعني ذلك قيام الدولة بالسيطرة على هذه المشاريع الصناعية أو التجارية وغيرها كلها أو البعض منها والمملوكة للأفراد، وذلك لأسباب غالبا ما يكون سياسية مقابل تعويض عن الأموال التي تم السيطرة عليها.

وقد يكون هذا التأمين كلي ويعني ذلك سيطرة الدولة سيطرة شاملة على الصناعات القائمة تحت سيطرتها السياسية أو الجغرافية، وهذا ما طبقه الاتحاد السوفييتي سابقا حيث قامت الدولة بنقل ملكية المشروعات الخاصة إلى ملكية عامة.

وقد يكون هذا التأمين جزئي والمقصود بذلك قيام الدولة بنقل ملكية بعض الصناعات لملكية عامة، وهذه الاعتبارات خاصة بكل دولة على حدى، مثل ما حدث في فرنسا عندما قامت بتأمين شركة "رونو" وبريطانيا وألمانيا عندما تم تأمين الصناعات الحربية، أما البلدان العربية فمعظم التأمين كان تأميناً جزئياً.

2- أسلوب الاستثمار المباشر: ومضمون هذا الأسلوب هو تولي موظفي الدولة إدارة المشاريع واستثمارها، وحسب هذا الأسلوب تكون للمؤسسة أو المشروع ميزانية مستقلة عن موازنة الدولة. ولكن ترتبط بها بشكل أو بآخر وتتمتع مثل هذه المشاريع بالاستقلال المالي والإداري.

وتلجأ الدولة للأسلوب المباشر ليس لأسباب مالية أي تحقيق الإيرادات فقط وإنما لأسباب سياسية واجتماعية، كما يسمح هذا الأسلوب بتحديد الأثمان من طرف الدولة وهذا ما يتفق مع المصلحة العامة.

<sup>1</sup> خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص 138.

### 3-الاقتصاد المختلط أسلوب المشاركة:

نتيجة لعجز الأساليب السابقة في كيفية استغلال الدولة للمشاريع الصناعية، حيث واجه أسلوب التأمين الكثير من الإخفاق وأسلوب الاستثمار المباشر الكثير من العجز، لجأت الدول لأسلوب الاستثمار المختلط أو المشاركة، وبموجب هذا الأسلوب تسهم الدولة مع الأفراد أو الهيئات الخاصة في تمويل المشاريع. وعادة ما تكون مساهمتها أكثر من النصف بقصد السيطرة على إدارة المشروع مما يسمح لها بتحقيق نوع من الرقابة على نشاط المشروع مع الاستفادة من طرق وتجارب الأفراد في المساهمة في الاستثمارات، وعموما يمتاز أسلوب الاقتصاد المختلط بـ:

— تجنب مساوئ الاستثمار الحكومي المباشر والاستثمار الرأسمالي الفردي.

— الموافقة بين مصالح أصحاب الأموال والمواطنين والعاملين.

— يحفظ للدولة حقها في الرقابة على استثمار ثروة الأمة.

#### ثالثا: إيرادات الدومين التجاري، المالي والخدمات:

بالنسبة للخدمات فأحيانا تقوم الدولة باحتكار بعض الخدمات الأساسية والمهمة للأفراد مثل احتكار نشاط التأمين وحتى في الدول الليبرالية أيضا، وهذا النشاط من جهة فيكون مصدر إيرادات للدولة ومن جهة يعمل على المحافظة على رأس المال البشري والمادي، فنجد فرنسا مثلا تحتكر بعض أنواع التأمين. أما الدول النامية فتحصر نشاط التأمين بها مثل سوريا والعراق، إضافة إلى البلدان التي تبنت الاشتراكية لفترة غير قليلة من الزمن.<sup>1</sup>

أما الدومين المالي فيقصد به الأسهم والسندات التي تعود ملكيتها للدولة، ونحصل من ذلك على إيراد مالي يتمثل في الأرباح والفوائد تستفيد منها خزانة الدولة. ويعد هذا الأخير من أحدث عناصر الدومين الخاص وذلك نتيجة التطور الهندسة المالية وطرق التمويل وأيضا أسواق رأس المال، فلم يعد دور الدولة يتمثل في إصدار النقود فقط بل تعدى إلى إصدار الأسهم والسندات والتي تمثل مساهمة الدولة في المشروعات الاقتصادية المختلفة التي تجمع بين الملكية الخاصة والملكية العامة، وإلى جانب ذلك قيام الدول باستثمار المال العام في شراء الأسهم والسندات وهذا ما يمكن الدولة من الإشراف على القطاع الخاص والمساهمة في إدارة هذه المشاريع وتقليص التلاعب بالأموال من طرف الأفراد ذوي النفوس الضعيفة، وبالتالي توجيهها لتحقيق الصالح العام.

1 خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص142.

إن تدخل الدولة في المجال المالي لا يقتصر فقط على تحقيقها إيرادات مالية للخزينة بل أيضا لتحقيق أغراض سياسية واقتصادية معينة، كتشجيع الأفراد على استثمار أموالهم نظرا للثقة التي يكسبونها من تدخل الدولة. وهذا ما يساهم في دوران الكتلة النقدية دون احتكارها، مما يعمل على نجاح حركة التنمية التي تحتاجها لها البلاد.

كذلك يتمثل الدومين المالي في قيام الدولة بإنشاء المؤسسات المالية المختلفة، الاقتصادية، الاجتماعية والعقارية والحرفية، وهذا ما يسمح بحصول الدولة على فوائد الخزينة العامة فضلا عن إيرادات الفروض التي تمنحها الدولة للهيئات العامة المحلية والمؤسسات العامة.<sup>1</sup>

أما الدومين التجاري فيتمثل في ممارسة الدولة لبعض الأنشطة التجارية كتصدير بعض السلع واستيراد وتوزيع بعض السلع التجارية، وبالتالي حصولها على إيرادات لفائدة الخزينة العامة إلا أن الدولة لا تقصد من ممارسة هذا النشاط من تحقيق الربح الكبير وإنما تهدف وفي غالب الأحيان لتوفير بعض السلع الأساسية لمواطنيها كاستيراد السكر والأرز وغيرها من المواد الأساسية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، مرجع سابق، ص 349.

<sup>2</sup> محمد شاكر عصفور، مرجع سابق، ص 351.

## المطلب الثاني: الإيرادات الضريبية:

تعد الضريبة الحجر الأساس في نظريات المالية العامة كما تعد الاقتطاع المعروف لدى العام و الخاص<sup>1</sup>، ليس فقط لأنها تتمثل المصدر الرئيسي لإيرادات المالية العامة، ولكن لأن لم تعد الضريبة في العصر الحديث مجرد آلية لجمع الأموال أي الحصيلة الضريبة بل أصبحت الضريبة من أهم أدوات السياسة المالية التي تحقق بها دولة أهداف مختلفة.<sup>2</sup> هناك العديد من الضرائب لا تحمل اسم ضريبة مثل الرسم على القيمة المضافة و غيرها<sup>3</sup> وسوف نحاول فيما يلي إلى التطرق بنوع من التفصيل إلى مختلف الجوانب المختلفة بهذا المفهوم.

### الفرع الأول: مفهوم الضريبة:

نتناول في هذه النقطة الجوانب المتعلقة بالمفهوم الخاص بالضريبة وبداية من تعريفها وخصائصها وغيرها.

### أولاً: تعريف الضريبة:

هناك عدة تعريف للضريبة جاء بها الفقه المالي والضريبي لتحديد ماهية الضريبة، ولعل يعد أقدم التعاريف شهرة ما جاء به الفقيه جينز فعرفها " بأنها استقطاع أو فريضة مالية يدفعها الفرد جبراً، وبشكل نهائي، وبدون مقابل لتغطية الاعتبار العامة للمجتمع" وقد اعتمد الكثير من الكتاب المختصين في المالية العامة بهذا التعريف، لكن نظراً للتطورات الحاصلة في مفهوم الضريبة وأهدافها وأنواعها، فقد جاء الأستاذ " ميل " بتعريف جديد لهذا المفهوم وهو الضريبة فريضة إجبارية تتقطع من الشخص الطبيعي الآدمي أو المعنوي وعند اللزوم من أشخاص القانون العام، وذلك حسب قدرتهم الضريبية وعن طريق السيادة، وبدون أي مقابل محدد، وتهدف إلى تغطية الأعباء العامة للدولة وهيئاتها الإقليمية".

وهناك تعريف آخر أكثر حداثة للأستاذ كادمن حيث عرفها بأنها " استقطاع سيادي عن طريق السلطات العامة لتحقيق أهداف عامة وتوزيع عبئها حسب الطاقة الضريبة للمواطن" كما أضاف الأستاذ الفقيه " ديفرجيه"

<sup>1</sup> LOIC philip , finances publiques – les recettes publiques et le droit fiscale , édition cujas ; 2000 p 571

<sup>2</sup> أحمد عبد السميع علام، المالية العامة، المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2012، ص

<sup>3</sup> LOIC philip op.cit p 537.

بعض التعديلات على أثر تطور تقنية الضريبة واتساع أنواعها وعناصرها، والتي ليست بعيدة عما جاء به الأستاذ<sup>1</sup> أردان".

وعموما يمكن تعريف الضريبة وحسب مفهومها الحديث على أنها " اقتطاع جبري تفرضه الدولة على الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين بدون مقابل بغرض تغطية أعبائها العامة وبما تحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية" وهي أيضا " اقتطاع مالي من دخول وثروات المجتمع تقوم به الحكومة جبرا من أجل تحقيق الخدمات العامة للدولة التي تقدمها دون أن يكون هناك عائد مباشر للفرد".<sup>2</sup>

ويتضح من خلال ما تعرضنا له من التعاريف السابقة للضريبة " بأنها تتميز بمجموعة من الخصائص وهي:<sup>3</sup>

\_\_ الضريبة مساهمة إجبارية: ويعني ذلك أن الممول عند دفعه للضريبة فهو لا يمتلك الخيار في ذلك فالعلاقة بينه وبين الدولة قانونية ولست تعاقدية، كما أن الذي يحددها هو المكلف وتحصل بطريقة جدية فالضريبة صادرة عن المجلس التشريعي للدولة والذي يمثل الشعب، فكيف يرفضون ما وافقوا عليه من قبل.

\_\_ الضريبة اقتطاع مالي يتم بصورة نقدية: والمقصود بذلك قيام الدولة بطلب الأفراد بدفع جزء من دخولهم من أجل الاستخدام العام وذلك تحقيقا للمزايا التالية:

\_\_ تحقق أكبر عدالة، حيث يمكن احتساب أعباء المكلف الشخصية.

\_\_ تحقق أكبر حصيلة وأقل تكلفة وأسهل في الجباية.

\_\_ لا يمكن التلاعب بحصيلتها.

\_\_ تدفع الضريبة بشكل نهائي، فالممول لا يأمل أو ينتظر رد قيمتها حتى ولو أثبت عدم انتفاعه بحصيلتها.

\_\_ يمكن إضافة خاصية أخرى،<sup>4</sup> وهي أن الضريبة تهدف إلى تحقيق أغراض اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، وهذا إلى الجانب المالي وما توفره الضريبة من موارد لتغطية نفقات الدولة العامة.

<sup>1</sup> أعاد حمود القيسي، مرجع سابق، ص 124.

<sup>2</sup> حسين عبد القادر، يونس جعفر، المالية العامة والموازنات، مكتبة دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القدس، أبو ديس، الطبعة الأولى، 2013، ص 76.

<sup>3</sup> حسين عبد القادر، يونس جعفر، مرجع سابق، ص 76.

<sup>4</sup> أعاد حمود القيسي، مرجع سابق، ص 127.

## ثانياً\_ القواعد الأساسية للضريبة:

هناك عدة قواعد وجب توفرها والمتعلقة بفرض الضريبة وتحصيلها... الخ وذلك تحقيقاً لمصلحة الدولة من جهة ومصلحة الممول من جهة أخرى.

وقد صاغ آدم سميث هذه القواعد في كتابه ثروة الأمم في الفصل الثاني وكان أول من عرفها. وتتمثل هذه القواعد عموماً في:

### 1- قاعدة العدالة المساواة:

وتعني هذه القاعدة أن كل فرد في المجتمع يساهم في النفقات العامة حسب قدرته المالية أي تكون مساهمة متناسبة مع دخله، فمن يحصل على دخل وفير حصل بالمقابل على حماية الدولة له ولدخوله، وعليه وجب أن يساهم في نفقات الدولة بقسط أكبر مقارنة مع الذي يساهم به المكلف الذي تحصل على دخل قليل وبالتالي من لا دخل له معفى من دفع الضريبة.

وكتب آدم سميث في هذا الصدد قائلاً "يجب أن يساهم رعايا كل دولة في نفقات الحكومة بحسب مقدرتهم النسبية بقدر الإمكان، أي نسبة الدخل الذي يتمتعون به في ظل حماية الدولة.<sup>1</sup> ولعل أهم ظاهر العدالة الضريبة ما يلاحظ في مختلف التشريعات الضريبة للدول من تطبق فكرة التصاعدية وإقرار حد أدنى للإخضاع الضريبي... الخ.

### 2- قاعدة الوضوح واليقين:

يقصد بهذا المبدأ أن تكون الضريبة واضحة من جميع جوانبها بالنسبة للمكلف، أي ما يتعلق بمقدارها، موعد دفعها، وكيفية دفعها، نسبتها... الخ وذلك حتى يكون بعيدة عن التعسف الممكن حدوثه من موظفي الإدارة الضريبية وعن التجاوز وبالتالي لا يجب أن تكون الضريبة مبهمة قابلة لتأويلات السلطة الإدارية ولحكمها.<sup>2</sup> فكل ضريبة لا يكون المكلف على علم بإجراءاتها مثل مقدارها ومكان دفعها ونسبتها... الخ تعتبر ضريبة تعسفية وهذا ما يدفع بالمكلفين إلى التهرب منها وممارسة كل طرق الغش للتملص منها، كما تؤدي إلى إرهاب المكلفين بالضريبة، ولقد اهتمت التشريعات الضريبية بهذه القاعدة ومثال ذلك في الجزائر فهناك موقع خاص

<sup>1</sup> خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص 158.

<sup>2</sup> محمد خالد المهاني، خالد شحادة الخطيب، مرجع سابق، ص 213.

بالمديرة العامة للضرائب، وتقوم بنشر كل ما يتعلق بالنسيج الضريبي الجزائري من أنواع الضرائب ونسبها وكيفية دفعها...الخ.

### 3- قاعدة الملائمة:

يمكن القول أن هذه القاعدة اهتمت أكثر بالمكلف ومحتواها أن تجبى الضريبة في أكثر الأوقات ملائمة للمكلف وبالطريقة السهلة واليسيرة، ويعد الوقت الذي يحصل فيه المكلف على الدخل أكثر الأوقات ملائمة لدفع الضريبة. كأن تجبى الضريبة على المرتبات والأجور في أوقات استلام الأجر، أما ضريبة الأرباح الصناعية والتجارية في نهاية الدورة المالية عند تحقيق الربح وتجبى ضريبة ريع العقارات بعد دفع بدلات الإيجاز.<sup>1</sup>

فقاعدة الملائمة من أكثر القواعد ملائمة في الأنظمة الضريبية المعاصرة، سواء أكانت الضريبة مفروضة على الدخل أو الاستهلاك.

### 4- قاعدة الاقتصاد في الجباية:

وما يلاحظ في هذه القاعدة أنها تأخذ بعين الاعتبار مصلحة الخزينة العامة، وعدم هدر المال الكثير بفرض جباية الضريبة وهناك من يسميها بقاعدة الكفاءة، وتعني كفاءة تحصيل الضريبة أن تحقق الضريبة أعلى حصيللة ممكنة، ويتحقق ذلك من خلال الاقتصاد في النفقات الإدارية لتحصيل الضريبة وهذا يعني عدم وجود نظام معقد يحتاج إلى تكاليف مالية للتحصيل، وما إن شعر المكلف بأن ما يدفعه من ضريبة ما هو إلا تغطية للزيادة في النفقات العامة، يدفعه للتهرب من دفعها وبالتالي انخفاض حصيلتها.<sup>2</sup>

### ثالثا: أنواع الضرائب:

يمكن تحديد أنواع الضرائب انطلاقا من المادة أو الوعاء أو القاعدة الضريبة التي تفرض عليها الضريبة وهناك أيضا من يطلق على هذا الوعاء مطرح الضريبة، وقد يكون أي مطرح الضريبة إيراد الشخص أو المال بحد ذاته وقد تفرض الضريبة على الإنفاق ولكل مادة طابعها الخاص وأثارها الاقتصادية والاجتماعية.<sup>3</sup>

ويعتمد في ما يلي لدراسة هذه النقطة على وهو التقسيم المعتمد في النسيج الضريبي الجزائري، وأبعد من ذلك تم تسمية قوانين الضرائب بالمباشرة وغير المباشرة.

<sup>1</sup> خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص 159.

<sup>2</sup> حسين عبد القادر، يونس جعفر، مرجع سابق، ص 78.

<sup>3</sup> أحمد عبد الميع علام، مرجع سابق، ص 103.

فالضريبة إما أن ينصب الدخل أو المال بطريقة مباشرة أو تفرض الضريبة على الدخل أو المال بمناسبة استخدامه في الحصول على السلع والخدمات وهو ما يطلق عليه بالضريبة غير المباشرة.<sup>1</sup>

1- الضرائب المباشرة:

هناك العديد من المزايا لهذا النوع من الضرائب ومنها غزارة حصيلتها وثباتها وانخفاض نفقات جبايتها، إضافة إلى شعور المكلفين بواجبهم الضريبي وذلك لأنها تدفع بطريقة محسوسة وتحقق العدالة في توزيع الأعباء المالية، وأمام هذه المزايا فهناك من المختصين من يرى عيوباً في هذا النوع، تتمثل في عرقلة حركة الإنتاج والتداول وعدم ثبات حصيلتها تبعاً للتطورات السياسية والاقتصادية وتنقسم هذه الضرائب إلى نوعين رئيسيين: الضرائب على الدخل والضرائب على رأس المال.<sup>2</sup>

الضرائب على الدخل:

في البداية نطرق بشكل موجز للتطور التاريخي لضرائب الدخل، حيث أول من عرف هذا النوع من الضرائب هي مصر في العصر الفرعوني في صورة ضريبة الرؤوس والتي كانت تفرض على الوجود الإنساني الفرد دون النظر إلى ممتلكاته.

أما في العصر الإسلامي عرفت بالضريبة على الرؤوس الجزية التي كانت تفرض على غير المسلمين في البلاد التي كان يفتحها المسلمين.

أما في العصر الكلاسيكي، ظهرت ضرائب الدخل في فترة الحرية الاقتصادية وكان دور الدولة يتمثل في حماية حرية التجارة وحرية العمل، وكان لا يحق للدولة فرض أي ضريبة وإن كان هناك اتجاه يدعو نحو فرض ضرائب لتمويل الخزنة العامة، وكانت حجة ذلك بأن الدولة إذا ما حصلت على إيرادات فستقوم بإنفاقها على الاستهلاك وليس على الاستثمار وبالتالي لا تحقق أهداف المجتمع.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص 161.

<sup>2</sup> سالم محمد الشوابكة، المالية العامة والتشريعات الضريبة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 79.

<sup>3</sup> أحمد عبد السميع علام، مرجع سابق، ص 110.

## — مفهوم الدخل:

بالرغم من الإقبال الجماعي على فرض ضرائب على الدخل فلم يتمكن الباحثون من تقديم تعريف دقيقا للدخل، بل لجأت أغلب الدول عن قصد إلى عدم تقديم تعريف للدخل بل الاكتفاء بالنص على مكونات الوعاء الضريبي، تاركة الباب مفتوحا أمام أي من التعديلات التي قد ترى الدولة ضرورتها في أي وقت.<sup>1</sup> وحتى يعلن قياس الدخل قياسا دقيقا، وجب تحديد مفهوم الدخل في علم الاقتصاد والمحاسبة ثم تتعرض للدخل في التشريعات الضريبية.

### ■ الدخل في علم الاقتصاد:

يعرف الاقتصاديون الإيراد عموما " بأنه يتمثل في كل خدمة أو منفعة يحصل عليها الفرد من مصدر معين يعرف بالثروة أو رأس المال، وذلك دون النظر إلى نوع الخدمة أو المنفعة أو المصدر لأي منهما، كما يعرف الدخل أيضا وهو التعريف الذي لاقى الكثير من الاتفاق " دخل المنشأة ولسنة ما، مقدار الأرباح التي يمكن توزيعها على أصحاب المنشأة بينما تبقى المنشأة في نهاية السنة دون تغيير عما كانت عليه في أولها.<sup>2</sup>

### ■ الدخل في المحاسبة:

تهتم المحاسبة أساسا على دخل المشروع كوحدة محاسبية حتى ولو كان هذا المشروع منشأة فردية، لذلك انطلاقا من فرض الشخصية المعنوية والدخل لدى المحاسبين هو إنتاج المنشأة، كما أنه الجانب الموجب في تحديد نتيجة أعمال المشروع من ربح أو خسارة ويمكن تحديد الدخل في الفكر المحاسبي في شكل نظريتين هما:<sup>3</sup>

### ● نظرية الاستغلال:

وفق هذه النظرية يتحدد الربح بالفرق بين الإيرادات والمتمثلة في المبيعات وأجور الخدمات التي أدت والمصروفات والتي تتمثل في ثمن المبيعات وسائر التكاليف المتعلقة بمزاولة النشاط.

### ● نظرية الميزانية:

حسب هذه النظرية فإن الدخل يتحدد بالفرق بين الموجودات والمطلوبات في أول المدة التجارية ونهايتها.

### ■ الدخل في التشريع الضريبي:

<sup>1</sup> حامد عبد المجيد دراز وآخرون، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 50.

<sup>2</sup> سالم محمد الشوايكة، مرجع سابق، ص 80.

<sup>3</sup> سالم محمد الشوايكة، مرجع سابق، ص 82.

الدخل في التشريعات الضريبية مزيج متفاوت النسب من نظريتين: نظرية المصدر ونظرية الأثراء.

يعرف الدخل حسب نظرية المصدر بأنه كل قوة شرائية صافية ناتجة من مصدر قابل للبقاء توضع تحت

تعرف الممول بصفة دورية، ويتضح من هذا التعريف ضرورة توافر الشروط التالية مجتمعة.<sup>1</sup>

\_\_ أن يكون الدخل في شكل مبلغ من النقود أو شيء يمكن تقدير قيمته نقدياً، وعليه لا يدخل في مفهوم الدخل

الخدمات والمنافع التي يتعذر تقدير قيمتها نقدياً مثل خدمات ربات البيوت.

ناتجة من مصدر قابل للبقاء: ولا يعني ذلك قابلية المصدر للبقاء بصفة دائمة ومطلقة، وإنما يكفي قابليته للبقاء أو

حتى احتمال بقاء لإنتاج هذه القوة لأكثر من مرة واحدة.

توضع تحت تصرف الممول: فلا يكفي أن يكون الدخل محتمل الوقوع بل أن يتحقق فعلاً ويوضع تحت تصرف

الممول حتى ولو لم يستلمه فعلاً، إذ يكفي أن في استطاعته أن يستلمه فوراً إذا رغب في ذلك.

بصفة دورية: يقصد بالصفة الدورية، وذلك إلى جانب الشروط السابقة، احتمال تجديد الدخل وتكراره لأكثر من

مرة في فترات متعاقبة مثل المحاصيل الزراعية أو مرتبات الموظفين.

صافية: ويقصد بذلك من الضروري أن تكون القوة الشرائية الصافية وذلك بعد خصم بين النفقات اللازمة

للحصول عليه، وهذا يستدعي ضرورة الفصل بين النفقات اللازمة للحصول على الدخل وبين أوجه استعمالات

الدخل حتى تخصم الأولى وستبقى الثانية.

أما حسب نظرية الإثراء، فيعرف الدخل كما جاء به الاقتصادي الألماني **Shanz** بأنه التدفق الإثرائى

الصافي في خلال فترة زمنية معينة" وهناك تعريف آخر لـ **Haig** حيث عرفه بأنه القيمة النقدية للإضافة الصافية

إلى القوة الاقتصادية للفرد خلال فترتين زمنيتين.<sup>2</sup>

وعليه حسب نظرية الإثراء يقتضى الأمر حصر ثروة الممول الاقتصادية في بداية العام ثم حصرها مرة أخرى

في بداية العام التالي، ويعتبر كل زيادة صافية بين التاريخيين في ثروة الممول دخلاً خاضعاً للضريبة. وبالتالي تتميز

هذه النظرية بالتوسع في مفهوم الدخل فيشمل وفق هذه النظرية كل إيراد حصل عليه الممول ولو مرة واحدة عرضاً

دون احتمال تكراره وبغض النظر عن قابلية مصدر الدخل للبقاء، كما تعتبر أيضاً دخلاً خاضعاً للضريبة وفق

<sup>1</sup> حامد عبد المجيد دوار وآخرون، مرجع سابق، ص 51.

<sup>2</sup> سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص 186.

هذه النظرية ما يرثه الممول من تركه إلى جانب ذلك اعتبارا دخلا الزيادة السوقية في قيمة أصل رأس مالي يملكه الممول.<sup>1</sup>

— أنواع الضرائب على الدخل:

يتنازع فرض الضريبة على الدخل أسلوبين: نظام الضرائب النوعية، نظام الضرائب على مجموع الدخل.

■ نظام الضرائب النوعية:

يتم فرض الضريبة على الدخل حسب هذا النظام على كل فرع من فروع الدخل، فهي تصيب كل نوع من أنواع الدخل حسب مصدره ومن أمثلة ذلك الإيراد الزراعي، الإيراد العقاري، الأجور والمرتبات... الخ فكل نوع يخضع للضريبة خاصة به. وهذا ما يسمح للإدارة الضريبة بمنح معاملة خاصة لكل دخل وذلك حسب الجهد المبذول للحصول عليه والظروف المحيطة بذلك وطبق هذا في أغلب التشريعات الضريبة ولفترة غير بعيدة وحتى في البلدان المتطورة.

ويعتمد هذا النظام على تقسيم مصادر الدخل إلى مصادر ناتجة عن العمل خاضع للضريبة على الرواتب والأجور، وهناك مصادر دخل ناتج عن المال ويخضع هذا النوع للضريبة على ريع الأموال المنقولة وهناك مصدر ناتج عن مزيج بين العمل ورأس المال وتخضع هذه الدخول للضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية.<sup>2</sup>

■ الضريبة العامة على مجموع الدخل:

على عكس النظام السابق وفق هذه الضريبة يتم وضع كافة فروع الدخل مهما كان مصدره في وعاء واحد، ثم فرض نسبة معينة أو طريقة على هذا المجموع.

فهذا النظام له أثر إيجابي بالنسبة للممول والدولة، فبالنسبة للممول تسمح هذه الضريبة بمراعاة الظروف الشخصية للمكلف تمهيدا لمنفعة الإعفاء العائلي المستحق، إلى جانب تميزها باليسر حيث يقوم الممول بتقديم إقرارا ضريبيا واحدا إلى جهة إدارية ضريبية أما من جهة الإدارة الضريبية فإنها تقوم بتدقيق وفحص إقرارا ضريبيا واحدا، وهذا ما يوفر الكثير من الوقت والتكاليف ولكن في الدول الأكثر تطورا ووعيا، ورغم ما ذكرناه من مزايا فإن هذا النظام لا يخلو من العيوب وخاصة بالنسبة للدول المتخلفة والنامية، فعدم التفرقة بين مصادر الدخل يعني أنه لا يمكن تنويع المعاملة الضريبة بما يحقق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية.

<sup>1</sup> حامد عبد المجيد دوار وآخرون، مرجع سابق، ص 56.

<sup>2</sup> محمد خالد الحريري، محمد خالد المهائني، خالد شحادة الخطيب، اقتصاديات المالية العامة والتشريع الجمركي، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2011، ص 192.

ومن جهة أخرى فإن نجاح الممول في التهرب من الضريبة معناه التهرب من دفع الضريبة على كافة أنواعه دخوله.<sup>1</sup>

ب: الضريبة على رأس مال

إن الضريبة على المال تفرض في العديد من المناسبات ومن بينها اقتناء المال وتملكه كما في حالة الضريبة على الأموال العقارية والآلات والسيارات، وهذا ما يطلق عليه بالضريبة على رأس المال.<sup>2</sup> يقصد برأس المال من الناحية الضريبة مجموع الأموال المنقولة والعقارية التي يملكها الشخص في لحظة معينة سواء أكانت هذه الأموال منتجة أو غير منتجة لدخل. فالأراضي والأسهم والسندات والعقارات تعتبر من قبل رأس المال ويعتبر ذلك وعاء الضريبة على رأس المال ولا يهم بعد ذلك أن تدفع الضريبة من رأس المال أو من الدخل الناتج من هذه العناصر.<sup>3</sup>

— أنواع الضرائب على رأس المال:

قد يؤثر فرض الضريبة على رأس المال على حصيلة الضرائب الأخرى وخاصة الضرائب على الدخل، في الواقع أن الضريبة على رأس المال لم تطبق إلا استثناءا لتحقيق موارد إضافية خاصة أثناء الحروب أو بعدها، أو للحد بين التفاوت الطبقي وفي الأزمات الاقتصادية وتنقسم الضرائب على رأس المال إلى مايلي:<sup>4</sup>

■ الضريبة على ملكية رأس المال:

تفرض الضريبة على رأس المال ذاته دون النظر إلى مصدره سواء حصل عليه صاحبه عن طريق العمل أو الادخار أو عن طريق آخر.

ويمكن أن تفرض الضريبة على القيمة الإجمالية لرأس المال أو على بعض عناصره وخصوصا عند انتقال هذه العناصر من شخص لآخر وما يعرف في ضريبة التركات والهبات، والضريبة على ملكية رأس المال ضريبة استثنائية غالبا ما يتم اللجوء إليها أثناء الحروب والأزمات المالية، ومثال على ذلك ما قامت به فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية حيث فرضت ضريبة تصاعدية ستوفيها عن طريق المشاركة في رأس المال الأفراد والشركات.

■ الضريبة على زيادة رأس المال:

<sup>1</sup> أحمد عبد السميع علام، مرجع سابق، ص 112.

<sup>2</sup> محمد خالد الحريري وآخرون، مرجع سابق، ص 194.

<sup>3</sup> سالم محمد الشوابكة، مرجع سابق، ص 105.

<sup>4</sup> محمد خالد المهايني، خالد شحادة الخطيب، مرجع سابق، ص 229.

قد تحدث بعض الأحداث الاقتصادية ينتج عنها زيادة في رأس المال دون أن يكون لصاحبه جهد في ذلك، ومن أمثلة ذلك قيام البلدية بشق طرقات أو فتح شوارع يحسن من المنطقة مما يؤدي إلى ارتفاع أثمان العقارات، فتقوم الدولة بفرض ضريبة على هذه الزيادة، وإذ تكرر فرض ضريبة على الزيادة في قيمة العقار تصبح ضريبة دورية الهدف منها الحد من المضاربات العقارية.<sup>1</sup>

■ الضريبة على التركات و الهبات:

تخضع لهذه الضريبة الهبة أو التركة عند انتقالها إلى الورثة أو الموهوب، ويتم جباية هذه الضريبة من طرف الدولة على الشكل التالي:

— بعد تخفيض الحسوم الواجب خصمها من الأصول المقسمة على من له الحق في التركة، تفرض الضريبة على الناتج الصافي لقيمة التركة.

— إما أن تخضع لهذه الضريبة كل وارث بعد توزيع التركة، وذلك على الناتج الصافي لقيمة التركة ولكل وارث شرعي.<sup>2</sup>

## 2- الضرائب غير المباشرة:

كما ذكرنا سابقا وفي بداية النقطة الخاصة بأنواع الضرائب، فالضرائب غير المباشرة تتمثل في تحمل الدخول بالضريبة عند إنفاقها في شؤون الاستهلاك.<sup>3</sup> أي الإنفاق الاستهلاكي أما الإنفاق الاستثماري فعادة ما يكون معفى من الضريبة وذلك بهدف اقتصادي بحت ألا وهو تحقيق التنمية والتحقيق من معدل البطالة وزيادة الإنتاج وغيرها، وتفرض الضريبة على الإنفاق من خلال زيادة أسعار السلع والخدمات المشتراة. ويعرف في هذا الإطار بين السلع الضرورية والسلع الشائعة الاستعمال والسلع الكمالية.

وتمتاز الضرائب غير المباشرة بسرعة جبايتها، ويقال عنها أنها ضريبة عمياء تصيب الأغنياء كما تصيب الفقراء وهذا ما يجعلها تبتعد عن العدالة الضريبية.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> محمد خالد المهاني، خالد شحادة الخطيب، مرجع سابق، ص 230.

<sup>2</sup> محمد خالد الحريري وآخرون، مرجع سابق، ص 195.

<sup>3</sup> سالم محمد الشوابكة، مرجع سابق، ص 109.

<sup>4</sup> محمد خالد الحريري خالد شحادة الخطيب، مرجع سابق، ص 232.

وتنقسم الضرائب على الإنفاق إلى ثلاثة أنواع:

أ: الضريبة على الإنتاج المحلي

يمكن أن تفرض ضرائب الإنفاق على الإنتاج المحلي على سلعة أو خدمة واحدة أو قد تفرض على عدد مختار من السلع والخدمات، كما يمكن أن تفرض على كافة السلع والخدمات، ومهما كانت الطريقة المختارة فإنها تأخذ إحدى الصور الثلاثة التالية:<sup>1</sup>

\_\_ الضريبة على مرحلة واحدة:

حتى تصبح سلعة ما جاهزة للاستهلاك من طرف المكلف فإنها تمر بعدة مراحل بداية من المادة الأولية ثم مرورها بالمرحلة الإنتاجية والتوزيعية، وتفرض الضريبة حسب هذا الأسلوب في مرحلة واحدة فقط من هذه المراحل فقد تفرض عندما تصبح تامة الصنع أو عند انتقالها من تاجر الجملة إلى تاجر التجزئة وقد تفرض عند استهلاكها من طرف الممول.

ومن الواضح أن هذا الأسلوب يثير مشكلة اختيار المرحلة التي يتم فرض خلالها الضريبة، فبعض السلع يتم بيعها مثلاً من طرف الباعة المتجولين وبالتالي يحدث التهرب وتقل الحصيلة الضريبة، وإذا فرضت في مرحلة الإنتاج فهذا يؤدي إلى مضايقات للمنتج من خلال وجود موظف الإدارة الضريبة لأحكام الرقابة على حجم الإنتاج ومنع التهرب.<sup>2</sup>

\_\_ الضريبة التراكمية على مرحلة الإنتاج:

وفق لهذا الأسلوب تفرض الضريبة في عدة مراحل من مراحل إنتاج السلعة وحتى تصبح سلعة جاهزة للاستهلاك وقد تفرض بمعدلات متساوية أو معدلات مختلفة، وخير مثال على هذه الضريبة هو الضريبة على رقم الأعمال الذي يعد مقياساً لقيمة السلع والخدمات المنتجة، أما المراحل فهي عادة ما تمثل في: " ... دخول المادة الأولية للمصنع ثم تفرض الضريبة عندما تصبح مادة نصف مصنعة ثم مرة ثالثة عند انتقالها كسلعة تامة الصنع إلى تاجر الجملة ثم عند انتقالها لتاجر التجزئة ومرة ثانية عند بيعها للمستهلك.<sup>3</sup>

\_\_ الضريبة على القيمة المضافة:

<sup>1</sup> حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، مركز الإسكندرية للكتاب، بدون سنة، ص 163.

<sup>2</sup> أحمد عبد الميع علام، مرجع سابق، ص 116.

<sup>3</sup> حامد عبد المجيد دراز، مرجع سابق، ص 164.

تنشأ به الضريبة على القيمة المضافة إلى حد كبير مع الضريبة التراكمية على الإنتاج، فسريانها على السلع والخدمات في كل مرحلة من مراحل الإنتاج والتوزيع. كما يكون وجه التشابه في إمكانية فرضها بسعر واحد على جميع المراحل وعلى جميع السلع والخدمات أو بأسعار مختلفة.

غير أن الضريبة هنا تفرض على القيمة التي أضيفت على السلعة في هذه المرحلة.<sup>1</sup>

ب - الضريبة الجمركية:

يعد هذا النوع من الضرائب من أقدم الأنواع، فقد فرضت أيام الفراعنة، كما فرضت أيام الدولة الإسلامية الأولى، فكانت تفرض نسبة 10% من قيمة السلعة التي تجتاز حدود الدولة الإسلامية من طرف هؤلاء الذين جاءوا من بلاد الكفر وليس بينهم وبين المسلمين عهد.<sup>2</sup>

حسب هذا النوع من الضرائب تنتهز الدولة فرصة اجتياز السلعة لحدودها سواء عند الاستيراد أو التصدير، فاجتياز السلعة للحدود تمثل الواقعة المنشئة للضريبة، وتعد من أهم الضرائب غير المباشرة وأكثرها غزارة من حيث الحصيلة. ولفرض الضريبة الجمركية أهداف مالية إلى جانب أهداف اقتصادية مثل حماية الدولة من اجتياز بعض السلع غير المرغوب فيها أو لتشجيع التصدير تفرض بمعدلات منخفضة أو معفاة تماماً.<sup>3</sup>

ج- الضريبة على الإنفاق الشخصي:

يمكن تلخيص فكرة هذه الضريبة في فرض ضريبة شخصية على ما أنفقه الفرد خلال العام وعلى أن تحل هذه الضريبة محل ضريبة الدخل، ويمكن الوصول إلى معرفة ما أنفقه الفرد خلال السنة من الفرق بين ما أتيح للفرد من أموال يمكن إنفاقها خلال العام وبين ما تبقى لديه من هذه الأموال في نهاية السنة.

ويستند أصحاب هذا الرأي إلى أن المقدرة الاتفاقية للفرد هي أحسن مقياس عن قدرته على دفع الضريبة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> محمد خالد الحريزي وآخرون، مرجع سابق، ص 199.

<sup>2</sup> أحمد عبد الميع علام، مرجع سابق، ص 117.

<sup>3</sup> سالم محمد الشوايكة، مرجع سابق، ص 111.

<sup>4</sup> حامد عبد المجيد دراز، مرجع سابق، ص 179.

### المطلب الثالث: القروض العامة

إن الظروف الاقتصادية والاجتماعية وغيرها فرضت على كل الدول وخاصة في عالمنا المعاصر اللجوء إلى القروض العامة كمصدر من مصادر إيراداتها، ولا يخلو ميزان المدفوعات الخاصة بهذه الدول من عمليات القروض سواء كانت مقرضة أو مقترضة ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل تجاوز ذلك إلى المنظمات الدولية وأثرتها المصارف الوطنية والدولية.

#### الفرع الأول: تعريف القرض العام وخصائصه:

وردت للقروض العامة عدة تعريفات نذكر فيما يلي بعض هذه التعاريف.

"القرض العام عبارة عن المال الذي تحصل عليه الدولة عن طريق الالتجاء إلى الجمهور أو المصاريف أو غيرها من المؤسسات المالية، نظير تعهدها بدفع فائدة مئوية محددة عن المبالغ المدفوعة وذلك برد قيمة هذه المبالغ دفعة واحدة أو على أقساط وفق شروط القرض".<sup>1</sup> كما يمكن تقديم تعريف آخر وهو بأنه: "مبلغ من المال تستدينه هيئة عامة - الدولة وغيرها - من الجمهور مع التعهد برد المبلغ المقرض وبدفع فائدة عنه طوال مدة القرض وذلك طبقاً لإذن يصدر من البرلمان أو من يخوله ذلك يتضمن مقدار القرض وفائدته ومدته وكيفية تسديده".<sup>2</sup> ويعرف أيضاً بأنه "عقد دين مالي تستدينه الدولة أو إحدى هيئاتها العامة من الجمهور أو المصارف المحلية أو الدولية، مع الإلزام برد قيمته ودفع فوائد عنه طيلة فترة القرض في التاريخ المحدد وفقاً لشروط العقد".<sup>3</sup> ومن خلال التعريف السالفة الذكر يتضح بأن القرض العام عبارة عن عقد بين طرفين المقرض ويكون في العادة الجمهور أو المصارف محلية كانت أو دولية والمقرض ويتمثل في الدولة أو أحد هيئاتها مع التزام هذا الأخير برد المبلغ إضافة إلى فوائد مرتبطة بهذا المبلغ في التاريخ المحدد وفقاً لشروط العقد.

حسب التعاريف السابقة هناك عدة خصائص للقرض العام وتتمثل في:

\_\_ القرض العام عبارة عن مبلغ من المال، وقد يكون نقدياً أو عيناً والصفة النقدية هي الغالبة في العصر

الحديث.

<sup>1</sup> سالم محمد الشوابكة، مرجع سابق، ص 156.

<sup>2</sup> محمد جمال الذنبيات، المالية العامة والتشريع المالي، الدار العملية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2003، ص 163.

<sup>3</sup> أعاد حمود القيسي، مرجع سابق، ص 71.

— يدفع القرض للدولة أو أحد هيئاتها، أي أحد أشخاص القانون العام كالمبديات والمؤسسات العامة التي لها استقلال مالي وإداري وذلك بصفة اختيارية وليست إجبارية.

فيدفع المقرض مبلغا بصفة اختيارية وفق شروط محددة مسبقا من قبل الدولة أو الجهة المستقرضة، ولكن هذا لا يعني أن الدولة تملك سلطة إجبار المقرض على الاشتراك بالقرض، ويمكن أن يكون للقرض العام الصفة الإجبارية وذلك في حالة الظروف المالية والاقتصادية الصعبة.<sup>1</sup>

— يتم القرض بموجب عقد، ويعد هذا الأخير من العقود الإدارية، يتعلق نشاط مرفق عام هدفه تحقيق منفعة عامة تسمو على المنفعة الخاصة، كما يتضمن هذا العقد شروط غير مألوفة في عقود القانون الخاص كالمزايا التي يمنحها المدين إلى المقرض من إعفاءات ضريبية وفوائد مرتفعة وجوائز ... الخ. ويتم هذا العقد استنادا إلى إذن سابق من قبل السلطة التشريعية.<sup>2</sup>

فيقوم المقرض بتقديم القرض مقابل الوفاء بقيمة ودفع فوائد عنه خلال مدة القرض وهناك أيضا إلى جانب هذه الخصائص خصائص أخرى مرتبطة بتوجيهه ومزايا وعيوب القرض العام.

من حيث توجيهه أثبت كافة النظريات التقليدية والحديثة أن توجه الأموال المقرضة للاستثمار والتي تؤدي إلى زيادة الإنتاج والتوظيف أو من حيث مزاياه، فيعتبر القرض وسيلة لتعبئة الموارد الخارجية أو أما من حيث عيوبه، فالمبالغة في اللجوء إلى هذا النوع من الإيرادات العامة من شأنه أن يشكل خطرا على استقلالية الدولة.<sup>3</sup>

**الفرع الثاني: طبيعة القرض العام:**

للقرض العام طبيعة قانونية واقتصادية ونتطرق لكل منهما فيما يلي:

**أولا: الطبيعة القانونية:**

عقد القرض من العقود الإدارية الذي يكون أحد طرفيه الدولة أو أحد الهيئات العامة، وما ناحية أخرى المقترضين فيرتبط الإيجاب الصادر من الدولة بواسطة الجهة المختصة بالقبول الصادر من المقترضين وينشأ عن ذلك تعهدا للدولة أو أحد مرافقها برد مبلغ القرض عند حلول ميعاده، إلى جانب الفوائد المرتبطة بالعقد المتفق عليها<sup>4</sup> وهذا طبعا بعد حصولها على القرض من قبل المقترض.

<sup>1</sup> أعاد حمود القيسي، مرجع سابق، ص 71.

<sup>2</sup> محمد جمال الذنبيات، مرجع سابق، ص 17.

<sup>3</sup> يلس شاوش بشير، المالية العامة، المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص 254.

<sup>4</sup> سالم محمد الشوابكة، مرجع سابق، ص 162.

الأصل في القروض العامة تقوم على أساس التعاقد والاختيار ويتم بإرادة حرة لكلا الطرفين، وهذا عكس الضريبة التي تتصف بطابع الإلزام لأنها مساهمة إجبارية في تمويل النفقات العامة.<sup>1</sup> واستثناء قد يكون القرض العام بصفة إجبارية تلجأ إليه الدولة في ظروف استثنائية وخاصة، مثل الحروب والأزمات الاقتصادية الحادة، كما يمكن أن تحول الدولة العقد الاختياري إلى إجباري وذلك عندما يضعف المركز المالي بها وتضعف ثقة الجمهور بمالية الدولة أو في حالة فشل الدولة بإقناع الجمهور بالاكتتاب في القروض التي أصدرتها.

وتظهر في القرض أيضا صفة المقابل والتي تتمثل بالتزام الطرف المقرض بتسديد المبلغ المقرض وفوائده السنوية، وهذا ما يميز القرض عن الضريبة أو الرسم، أين تكون الدولة غير ملزمة بإرجاع مبلغ الضريبة أو الرسم وحتى في حالة الخطأ في تقدير مبلغ ضريبة مثلا.

إلا أن هناك حالات استثنائية أين تغيب صفة المقابل كحالة تحويل بعض القروض الإجبارية إلى اختيارية، أو عدم دفع قيمة القرض أو تسديده بأقل من قيمته المتفق عليها وذلك عندما تمر الدولة بأزمات مالية.<sup>2</sup> **ثانيا: الطبيعة الاقتصادية:**

اعتبرت القروض العامة في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي أو التقليدي وسيلة غير عادية تلجأ إليها الدولة وبصورة استثنائية لتغطية نفقاتها، وأنها شر لا بد من الحد من استخدامه واللجوء إليه.<sup>3</sup> وحسب رأي هؤلاء الكلاسيكيين، القروض العامة لها آثار سلبية وسيئة على الاقتصاد ويعتقدون أن دور القرض ما هو إلا نقل العبء من ممولي الجيل الحاضر إلى ممولي جيل المستقبل، ومن خلال دفع فوائد القرض وقيمتها أما الجيل الحاضر تستفيد من قيمة القرض والتي تشكل موارد جاهزة تنفقها عليهم الدولة.<sup>4</sup> أما في العصر الحديث فتغيرت النظرة لمفهوم القروض العامة نتيجة لتوسع دور الدولة في مختلف جوانب الحياة للفرد، فاعتبر القرض مصدرا عاديا من مصادر التمويل التي تعتمد عليها الدول، وأنه أداة مهمة من الأدوات التي يمكن الاعتماد عليها لتنفيذ سياسة الدولة الاقتصادية والاجتماعية حيث أنها تؤدي إلى زيادة الإنتاج ومحاربة البطالة ورفع مستوى الدخل القومي بالإضافة إلى تحقيق التوازن الاقتصادي.

<sup>1</sup> يلس شاوش بشير، مرجع سابق، ص 254.

<sup>2</sup> أعاد حمود القيسي، مرجع سابق، ص 73.

<sup>3</sup> محمد جمال الذنيات، مرجع سابق، 191.

<sup>4</sup> أعاد حمود القيسي، مرجع سابق، ص 73.

ويمكن في هذا الصدد الاستناد إلى بعض أشهر الاقتصاديين وعلى رأسهم كينز والذي بين في نظريته العامة أن هناك ثغرة كبيرة بين الاستهلاك والدخل الكلي عند مستوى التوظيف الكامل وهذا في المجتمعات الرأسمالية إلى درجة أن الاستثمار الخاص لا يكفي لسدها، وهنا وجب ولتجنب البطالة من تكملة الاستثمار الخاص بالإنفاق العام أو تقليل هذه الثغرة بدفع الميل للاستهلاك.<sup>1</sup>

### الفرع الثالث: أنواع القروض العامة:

يمكن تقسيم القروض العامة والتعرف على أنواعها حسب الزاوية التي ينظر إليها، وتمثل هذه الزوايا في الجهة المقرضة، المدة ووفقاً للأساس الذي تستند عليه.<sup>2</sup>

#### أولاً: القروض الاختيارية والقروض الإجبارية:

يعد عنصر الاختيار الأصل في عقد القرض وهو ما يفرقها عن الضريبة غير أن هناك حالات قد تلجأ الدولة إلى القروض الإجبارية، وهي عندما تكون الدولة في حاجة إلى موارد مالية، في حالة كون الوضع المالي أو الاقتصادي سيئ وتمر البلاد بأوضاع صعبة، ففي هذا الحالة تلجأ الدولة إلى مواطنيها وتلزمهم على الاكتتاب بقروضها على أساس وعد منها برد تلك القروض.<sup>3</sup>

وقد تكون الدولة في حاجة إلى الموارد المالية الأجنبية لتغطية عجزها المالي أو عجز ميزان المدفوعات، في هذه الحالة تلجأ إلى القروض الإجبارية وتستلّف من البنوك العالمية أو من بعض الدول.

وقد يظهر عنصر الإجبار بشكل غير مباشر حينما تعمل الدولة على فرض رقابة شديدة على الائتمان الخاص بقصد تقييده وتوجيه المدخرات الفائضة إلى القروض العامة، ويتجلى ذلك من خلال توجه الغالبية من هيئات الإقراض العامة التابعة للدولة صناديق التوفير والتأمينات الاجتماعية... إلى الاكتتاب في القروض العامة ليس بشكل إلزامي مباشر ولكن نظراً لعدم وجود قرض آخر لاستغلال مدخراتهم.<sup>4</sup> أما القروض الاختيارية فهي تلك القروض التي تتم بالتراضي بين الطرفين المقرض والمقرض وبكل حرية لاختيارهما شروط القرض، وبدافع ذاتي بعيد عن الإكراه والإجبار.

<sup>1</sup> سالم محمد الشوايكة، مرجع سابق، ص 160.

<sup>2</sup> عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2007، ص 156.

<sup>3</sup> أعاد حمود القيسي، مرجع سابق، ص 76.

<sup>4</sup> عادل فليح العلي، مرجع سابق، ص 156.

### ثانيا: القروض الخارجية والقروض الداخلية:

في هذه الحالة تم النظر إلى نوع القرض من حيث مصدر القرض، فإن كان مصدره داخليا أطلق عليه قرض داخلي أما إذا كان مصدر خارجيا عد قرض خارجي.

وتلجأ الدولة وهي بصدد تغطية القروض إلى تغطيتها من السوق الداخلية، أي تحصل عليها من مواطنيها الطبيعيين والاعتباريين كون أن هناك فائض من المدخرات الوطنية وترى من الواجب توجيهها نحو الاستثمار، فتصدر الدولة مثل هذه القروض لأفراد المقرضين بالمزايا والفوائد المالية وتشجيعهم على الاكتتاب تحقيقا لسياساتها الاقتصادية. وقد يكون المدخرات الداخلية غير كافية لتغطية نفقات الدولة العامة والمتمثلة في الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري وهو الحال في الدول النامية، فتضطر في هذه الحالة إلى اللجوء إلى القروض الخارجية.

فيقصد بالقروض الخارجية تلك التي تحصل عليها الدولة من هيئات الإقراض الأجنبية أو من حكومات ودول لها القدرة على منح القروض.<sup>1</sup>

وتلجأ الدول إلى مثل هذا النوع من القروض عندما تعاني عجز في ميزان مدفوعاتها أو لدعم اقتصادها الوطني أو للحصول على بضائع إنتاجية واستهلاكية للاقتصاد المحلي.

### ثالثا: القروض الطويلة والمتوسطة والقصيرة:

في هذه الحالة تم تقسيم القروض العامة بالنظر إلى مدة القرض طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل، ويجب أن نذكر في هذه النقطة أن هناك من يقسم القروض العامة حسب هذا المعيار إلى القروض العمرية وهي التي يرتبط سدادها بعمر المقرض فينتهي أجلها بوفاته، والقروض المؤبدة وهي التي لا تحدد الدولة تاريخا معيناً لردّها ولكن تلزم بدفع فائدة عنها.

وهناك القروض الطويلة والمتوسطة والقصيرة ويطلق عليها لأجل<sup>2</sup> فالقروض الطويلة الأجل يكون موعد سدادها طويلا وتزيد عن عشرة سنوات أما القروض المتوسطة فهي التي تزيد مدتها عن سنة واحدة ولا تتجاوز عشرة سنوات، بينما القصيرة الأجل تتراوح مدتها بين الشهر والسنة.<sup>3</sup> كالقروض التي تصدرها الدولة " سندات الخزينة" والتي تصدرها عادة لمواجهة العجز الموسمي في الموازنة وتقدمها الدولة للمصرف المركزي مقابل الحصول على

<sup>1</sup> أعاد حمود القيسي، مرجع سابق، ص 75.

<sup>2</sup> خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص 244.

<sup>3</sup> عادل فليح العلي، مرجع سابق، ص 155.

قيمتها، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية المتداولة وذلك عن طريق الإصدار الجديد وقد يقوم الأشخاص بشراء هذه السندات وتكون عادة قابلة للخصم لدى المصاريف التجارية، ولإعادة الخصم لدى البنك المركزي وهذا ما يؤدي أيضا إلى زيادة الكتلة النقدية وانتشر هذا النوع من السندات بشكل واسع أثناء الحرب العالمية الثانية.

#### الفرع الرابع: إصدار القروض العامة:

سنحاول في هذه النقطة التطرق إلى كيفية إصدار القرض العام إلى جانب توضيح نظام إصدار القروض العامة أو ما يسمى بالميزانية المالية لتشجيع الاكتتاب العام.

وردت عدة تعريفات لعملية إصدار القروض العامة بالرغم من أنها تدور حول الموضوع ذاته، وقد تم تعريفه بأنه " العملية التي بمقتضاها تحصل الدولة على المبالغ المكتتب بها عن طريق طرح السندات، يقوم الأفراد بالاكتتاب فيها وفقا للشروط التي ينص عليها قانون إصدار القرض العام.<sup>1</sup> وتقوم الحكومة بتحديد شروط القرض وتفصيله وتنظيم أحكامه وذلك حسب كل دولة ومعطياتها الاقتصادية وتستدعي دراسة إصدار القرض العام " التطرق لمعرفة الأساليب التي يتم بها الإصدار وعموما تتمثل في:<sup>2</sup>

#### أولا- الاكتتاب العام:

يقتضي هذا الأسلوب طرح سندات القرض بشكل مباشر على الجمهور، وتقوم في نفس الوقت أجهزة الدولة بالإعلان عن ذلك موضحة مبلغ القرض والفائدة المصاحبة له، وتاريخ فتح وغلق الاكتتاب ... الخ ويمكن شراء هذه السندات إما من صناديق الدولة: محاسب الخزينة العمومية، محاسب البريد، إما عن طريق شبائيك المؤسسات المالية.<sup>3</sup> وفي حالة عدم إقبال الجمهور على الشراء تضطر الدولة إلى إلغاء القرض وهذا يدل على فشلها في كسب ثقة الأفراد.

#### ثانيا- الاكتتاب عن طريق المصارف:

تتضمن هذه الطريقة لجوء الدولة إلى أحد المصارف لشراء السندات لنفسه ثم يتولى بيعها للجمهور مقابل تقاضيه عمولة تتمثل في الفرق بين السعر الذي دفعه والسعر الذي تم التنازل به للجمهور وتتم هذه العملية عن

<sup>1</sup> بان صلاح عبد القادر، إصدار القرض العام، مجلة كلية التراث الجامعية، العدد 17، كلية القانون، جامعة بغداد، دون سنة، ص 147.

<sup>2</sup> محمود خالد المهديني، خالد شحادة الخطيب، مرجع سابق، ص 324.

<sup>3</sup> بلس شاوش بشير، مرجع سابق، ص 259.

طريق المزايدة أو المناقصة.<sup>1</sup> ومن مزايا هذه الطريقة أنها تسمح للجهة المصدرة بالحصول على القرض دفعة واحدة، ولكنها بالمقابل تتنازل على القرض بمبلغ منخفض حتى تتمكن المصارف من بيعها للمكشّين.

### ثالثاً-الإصدار في الأسواق المالية البورصة:

وفق هذا الأسلوب تقوم الدولة بطرح سندات القرض للبيع في البورصة أي الأسواق المالية ومن مزايا هذه الطريقة عرض سندات القرض على دفعات صغيرة لتتمكن من بيعها، إضافة إلى استفادة المصدر من تغير الأسعار في الأسواق المالية، ومن عيوب هذا الأسلوب تلاءمة فقط مع القروض الصغيرة أو المقسمة إلى أجزاء، دون القروض الكبيرة لأن ذلك يقلل من أثمانها وبالتالي لا يمكن اللجوء عليها خصوصاً عندما تكون حاجة الدولة سريعة.<sup>2</sup>

### رابعاً-الاكتتاب بالمزايدة:

وفق هذا الأسلوب تقوم الدولة بعرض سندات القرض على الجمهور أو على المؤسسات المالية أو عليهما معاً وذلك بعد تحديد سعر أدنى للإصدار. وتقوم بعد ذلك بتخصيص مبلغ السندات لمن أعطى أعلى سعر ثم الذي يليه وهكذا حتى يكمل تغطية القرض مرة واحدة.

<sup>1</sup> أعاد حمود القيسي، مرجع سابق، ص 77.

<sup>2</sup> محمود خالد المهائني، خالد شحادة الخطيب، مرجع سابق، ص 328.

## خلاصة

تطورت المالية العامة في ظل الدولة الحديثة وأصبحت وسيلة فعالة تستخدمها لتصحيح الاختلالات السائدة، ونذكر في هذا السياق الإنفاق الحكومي كأداة للتدخل لرفع مستوى الطلب الفعال ، ويمثل الحفاظ على استقرار الأسعار و النمو الاقتصادي و التشغيل الكامل للموارد الدافع وراء هذا التدخل، وهذا ما يطلق عليه بالسياسة المالية إلى جانب عناصرها الأخرى، هناك العديد من المصادر التي تعتمد عليها الدولة في تغطية نفقاتها وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والمتمثلة في الاستقرار الاقتصادي وثبات الأسعار ومحاربة التضخم والقضاء على البطالة وغيرها، وهذا إلى جوار الهدف المالي لا من هذه الموارد. ويتم اللجوء لهذه الموارد بدرجات متفاوتة وهذا يتوقف على مميزات الدولة في حد ذاتها. فهناك الدول الصناعية والدول النفطية والمتقدمة والمستقلة... الخ. كما أن لهذه الموارد آثار اقتصادية مما يجعل الدول مراعاتها، بالنسبة للضريبة فلها آثار اقتصادية غير مباشرة وهي المشاكل المتعلقة بنقل العبء الضريبي التي تتمثل في استقرار الضريبة وانتشارها والتخلص من العبء الضريبي كلياً أو جزئياً، أما الآثار الاقتصادية للضرائب فتتشتت بعد استقرار عبء الضريبة على مكلف معين، وقد يكون هذا العبء ثقيلاً. وهذا ما يجعل إلى اللجوء إلى العدالة في توزيع العبء الضريبي على كافة أفراد المجتمع، مما يعزز العدالة وبالتالي وفرة الموارد الضريبية.

كما يمكن القول أن للفروض العامة أيضاً آثار اقتصادية واسعة ومتباينة على النشاط الاقتصادي والتوازن الاقتصادي الإجمالي، وقد تغيرت النظرة إلى هذا المورد مع تغير دور الدولة من حارسة إلى متدخلة إلى منتجة فلم تعد القروض مصدر استثنائياً من مصادر الإيرادات العامة، وأصبحت الدولة تستعين بها لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية معينة، ورغم ذلك فإن الدول تلجأ إليها في أضيق نطاق ممكن وفي حدود ما يمكن أن تحدثه من آثار إيجابية على الاقتصاد الوطني.

## الفصل الثاني:

### ماهية الموازنة العامة للدولة و

### قانون المالية

## تمهيد:

لا أحد ينكر أن البحث عن السياسة الرشيدة للتصرف في المال العام أصبح هاجسا لكل المسؤولين القائمين على المالية العمومية لأي دولة، فوجب انتهاج سياسة مالية عقلانية تتجلى عادة وبصورة سنوية من خلال الموازنة العامة بنفقاتها وإيراداتها، وقد شهدت الموازنة العامة تطورات عديدة ومّرت بعدة مراحل من شأنها تعكس الدور التدخلّي الإنمائي الكبير الذي وجدت الدولة نفسها مطالبة إلى النهوض به، وخاصة أن الفرد في المجتمع يسعى دائما إلى تحقيق والبحث عن الرفاهية الاجتماعية وبل أصبحت من المطالب الأساسية له.

يتطلب إعداد الموازنة العامة عدة مبادئ قواعد أساسية والتي حددتها النظرية التقليدية في المالية العامة، والهدف منها يتمثل أساسا في وضع نشاط السلطة التنفيذية في رقابة السلطة التشريعية وذلك في مختلف مراحل الموازنة، سواء كان عند اعتماد الإيرادات العامة والنفقات العامة أو الرقابة عند تنفيذ الموازنة العامة.

إن مبادئ الموازنة العامة هي قواعد نظرية احتلت أهمية مختلفة لدى علماء المالية فهناك من بالغ في قيمتها وهناك من قسمها إلى أساسية وأخرى ثانوية، كما تنقسم إلى مبادئ تقليدية ومبادئ مستحدثة و هذا في إطار إصلاح الميزانية العامة للدولة.

يلعب قانون المالية دوراً هاماً وأداة رئيسية التي تنفذ بها وتحقق السياسة الاقتصادية للدولة، وبواسطته يتم التعبير عن الخطة المالية والاقتصادية والاجتماعية والوسيلة التي بموجبها تعبر الدولة عن تشريعها المالي والواقع الاقتصادي والاجتماعي المتحدّد، فمن خلاله يتم إجراء التعديلات الضريبية والجبائية وخاصة أن لهذه الأخيرة حصة الأسد في إيرادات الدولة والأداة التي تبين وتوضح أيضا نفقات الدولة وأعبائها.

كان القانون المتعلق بقوانين المالية رقم 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 من بين القوانين التي ساهمت في البناء القانوني للدولة، وهو بمثابة النص الشامل الذي وضع حد للممارسات التشريعية والتنظيمية وكان يوضح ويبين إجراءات التحضير والتصويت وتنفيذ القوانين المالية ومضمونها.

لكن ما يميز هذا القانون وجود اختلالات عميقة وعدم قدرته على مواكبة التحولات التي حدثت في مجال تسيير المالية العمومية، مما أدى إلى دون تحقيق الاستخدام الفعال للإنفاق العام، ممّا جعل الإصلاح المنظم لإطار قوانين المالية ضرورة تقترحها الظروف الداخلية، إلى جانب ضرورة مواكبة التحولات والظروف الدولية في هذا

المجال، تحت هذه الأسباب الداخلية والخارجية صدر القانون العضوي الجديد المؤرخ في 2018/09/02 المتعلق بقوانين المالية.

سنقوم في هذا الفصل إلى التطرق بنوع من التفصيل لمختلف المصطلحات المذكورة في التمهيد و ذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: إعداد الموازنة العامة للدولة واعتمادها.

المبحث الثاني: القواعد الأساسية للموازنة العامة.

المبحث الثالث: ماهية قانون المالية.

## المبحث الأول: إعداد الموازنة العامة للدولة واعتمادها

أصبح البحث عن السياسة الرشيدة للتصرف في المال العام هاجسا لكل المسؤولين القائمين على المالية العمومية لأي دولة، لذلك وجب انتهاج سياسة مالية عقلانية تتجلى عادة وبصورة سنوية من خلال الموازنة العامة بنفقاتها وإيراداتها، فمن خلال هذه الوثيقة تقوم الدولة بالتخطيط والتعبير عن سياستها وغاياتها المراد تحقيقها في حياة المجتمع، وتمارس من خلالها نوعين من التقدير، الأول مرتبط بالإيرادات الواجب تحصيلها وسبل تحصيلها ومصادرها وفي مقابل ذلك نجد تقديرات النفقات الواجب تغطيتها، وحتى تصبح خطة الدولة المالية جاهزة تمر بعدة مراحل تتمثل في إعداد وتحضير الموازنة العامة إلى جانب إجراءات إقرارها وتنفيذها ورقابتها.

ونتطرق في هذا المبحث إلى هذه النقاط ونحاول في كل مرة الإشارة إلى الميزانية حسب القانون الجزائري وخاصة في إطار القانون العضوي الجديد المتعلق بقوانين المالية.

### المطلب الأول: ماهية الموازنة العامة

في هذه النقطة نتطرق إلى مفهوم الوثيقة في حد ذاتها من نشأة وتعريف وغيرها.

### الفرع الأول: نشأة الموازنة العامة

تعود نشأة الموازنة في النظام الحديث إلى القرن السابع عشر في إنجلترا عندما قامت ثورة 1688م<sup>1</sup>، واستخدم هذا التعبير لوصف الحقبة الجدلوية التي كان يحملها وزير المالية عند ذهابه للبرلمان وتحفظ فيها الكشوف المتعلقة بالإنفاق والموارد، كما استخدمت الكلمة أيضا للتعبير عن المستندات التي تحفظ في هذه الحقبة، ثم شاع استخدامها كتعبير عن الذمة المالية لميزانية الدولة<sup>2</sup> ثم انتشر استخدام نظام الموازنة في العديد من بلدان العالم ومن بينها فرنسا حيث قررت الجمعية الوطنية الفرنسية في سنة 1789م بعدم قانونية أي ضريبة التي لا تفرضها السلطة التشريعية، وبهدف إقرار نظام الموازنة إلى فرض رقابة السلطة التشريعية على الحكومة حيث قرر البرلمان ضرورة موافقة النواب على ما يفرض من ضرائب، ثم توسع ذلك ليشمل كفاءات إنفاق العام، مما أعطى للميزانية شكلها النهائي وأصبح من الضروري موافقة المجالس النيابية على إيرادات ونفقات الدولة لمدة سنة مقبلة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر 2011، ص67.

<sup>2</sup>حباية عبد الله، مرجع سابق، ص255.

<sup>3</sup>محمد حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007، ص141.

أما في الجزائر كانت الميزانية قبل الاحتلال الفرنسي تعرض وفق أحكام الشريعة الإسلامية من حيث الإيرادات والنفقات، وكان يتكلف بيت المال الخزناجي وهو بمثابة وزير المالية حاليا، وبعد الاحتلال مباشرة ألغى المحتل الفرنسي وظيفة الخزناجي وألحقت أموال الدولة الجزائرية بالفرنسية، وبعد اندلاع ثورة 1954م وشكلت الثورة قيادة لها كلفت بتسيير شؤون الثورة بما فيها الأموال العامة وتم تكليف سنة 1957م عضو من لجنة التنسيق والتنفيذ بمالية الثورة الجزائرية، أما عند تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في سنة 1958 عين وزير المالية من بين أعضائها ومن مهامه إعداد الموازنة العامة<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: تعريف الموازنة العامة

تطرق العديد من الكتاب لهذا التعريف، إلى جانب التعريف حسب المشرع الجزائري وسنتطرق فيما يلي إلى هذه التعريفات:

" الميزانية العامة هي وثيقة مالية تبين إنفاق لحكومة وإيراداتها والموازنة بينهما، وبما يحقق أهداف الدولة والتي تعد من قبل السلطة المالية سنويا وتصادق عليها السلطة التشريعية"<sup>2</sup>

كما تعرف أيضا: " على أنها بيان تقديري لنفقات و إيرادات الدولة عن مدة مستقبلية تقاس عادة بسنة وتتطلب إجازة من السلطة التشريعية، الموازنة أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية تعمل على تحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية للحكومة<sup>3</sup> وهناك تعريف آخر وهو كما يلي:

" الميزانية وثيقة تحتوي على بيان تعادلي مقارنة لنفقات و إيرادات هيئة عامة خلال مدة مقبلة تقدر عادة بسنة فهي تقدير لنشاط الدولة المالي للمستقبل، أو ترجمة لخطط الدولة المالية في تحقيق أهدافها الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية<sup>4</sup> وهناك أيضا تعريف حسب المشرع الجزائري من خلال القانون العضوي الجديد المؤرخ في 2018/09/02 وهو كما يلي: يعرف موازنة الدولة على أنها تقدير موارد ميزانية الدولة وأعبائها وتبين في الميزانية

<sup>1</sup> على زغودود، مرجع سابق، ص 69.

<sup>2</sup> فليح حسن خلف، المالية العامة، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 277.

<sup>3</sup> محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص 141.

<sup>4</sup> حجابة عبد الله ، مرجع سابق، ص 255.

على شكل إيرادات ونفقات، وتحدد هذه الموارد والأعباء ويرخص بها سنويا بموجب قانون المالية وتوزع حسب الأحكام المنصوص عليها في هذا القانون<sup>1</sup>

من خلال هذه التعريفات والتعاريف الأخرى التي لم نذكرها، فإنها كلها لها روابط بينها وتتمثل في عنصر التقدير للنفقات و الإيرادات أي عناصر الموازنة إلى جانب المدة المستقبلية وعادة ما تكون سنة، إضافة إلى الترخيص بالإجازة من قبل السلطة التشريعية في سبل تحقيق أهداف المجتمع الاجتماعية والاقتصادية وهو ما تعبر عنه الخطة التي ترسمها عادة الدولة من خلال هذه الوثيقة.

### الفرع الثالث: اختلاف وتشابه الموازنة العامة عن ما يماثلها

إن الموازنة العامة للدولة تختلف عن العديد من الأنواع الأخرى للميزانيات والحسابات الأخرى ويلاحظ ما يلي:

- الميزانية التي تعدها المؤسسات الاقتصادية تجد إطارها القانوني في الجزائر في النظام المحاسب المالي فهي تشمل على أصول وخصوم الأموال الخاصة كما هي عليه في تاريخ معين، وتبين مركزها المالي في نهاية الدورة ويعبر فعلا عن نشاطها خلال السنة، في حين الموازنة العامة للدولة خطة تقديرية تنبؤية لإيرادات ونفقات الدولة لفترة قادمة فهي تتطلب أقصى درجات الدقة والموضوعية كما أنها توضح منجزات السياسة المالية للدولة.<sup>2</sup>

لكن هذا لا يعني أنه لا يوجد في المؤسسات الاقتصادية ما يسمى بالميزانيات التقديرية وهي وسيلة بالغة الأهمية في التسيير وتقوم أيضا على أساس التنبؤ والتقدير، فهناك الميزانية التقديرية للمبيعات والمشتريات وغيرها فيمكن أن تتماثل مع موازنة الدولة من حيث التقدير والتنبؤ.

- تختلف أيضا الموازنة العامة للدولة عن الميزانيات الخاصة في كون أن الميزانية العامة تحتاج إلى الموافقة من طرف السلطة التشريعية واعتمادها وهذا قبل تنفيذها، في حين أن الميزانية الخاصة بالمؤسسات كالشركات المساهمة

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم: 18-15 المتعلق بقوانين المالية المؤرخ في: 2018/09/02، المادة 14، الجريدة الرسمية 53.

<sup>2</sup> مصاحبة نادية، الرقابة البرلمانية على تنفيذ الموازنة العمومية للدولة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق تخصص المالية العامة والتشريع الضريبي، جامعة لوئيسي على البلدة 2، 2022/2021، ص 49.

فحتاج إلى الموافقة ليس من السلطة التشريعية بل من مراكز القرار في المؤسسة مثل مجلس الإدارة والجمعية العامة وغيرها<sup>1</sup>.

- تختلف أيضا موازنة الدولة في طبيعتها عن الحساب الختامي، فإذا كانت الموازنة كما ذكرنا سابقا مجرد تقدير وتنبؤ بالنفقات والإيرادات فإن الحساب الختامي على حد تعبير المشرع الجزائري فهو عبارة عن ما تم رصد من نفقات و إيرادات فعلا والمتبقية في نهاية السنة المالية، وبالتالي تسمح المقارنة بينهما بالوصول إلى توازن مضبوط وعليه يمكن القول أنها خطة سنوية تتميز بالشمولية والمرونة<sup>2</sup>.

وتختلف أيضا الموازنة العامة عن الموازنة الوطنية والتي هي عبارة عن أي -الموازنة الوطنية- عن تقديرات لخطة الدولة في النشاط الاقتصادي بأكمله عن سنة مالية واحدة ولا تخضع لإجراءات الموافقة من قبل السلطة المختصة بالميزانية العامة، ولهذا النوع من الموازنات الوطنية أخذت به العديد من الدول المتقدمة والتي ساعد أجهزة الدولة وهيئاتها في رسم سياستها المستقبلية واتخاذ إجراءات مالية أو اقتصادية معينة.

كما يمكن التطرق في هذا السياق إلى الفرق بين الموازنة و الميزان التجاري ، فالميزان التجاري الذي يعد جزءا من ميزان المدفوعات يتمثل في الفرق بين قيمة الصادرات و قيمة الواردات للبلد فإذا فاقت قيمة الصادرات قيمة الواردات يعني أن هناك فائض في الميزان التجاري ونطلق عجز في حالة العكس ، أي يمكن القول أن الميزان التجاري يعبر عن الوضعية التجارية للدولة اتجاه العام الخارجي، أما الموازنة العامة فإنها تعكس نفقات الدولة و إيراداتها وتكون في حالة فائض إذا فاقت قيمة الإيرادات قيمة النفقات العامة<sup>3</sup>.

غير أن هناك تماثل بين الموازنة العامة والموازنات الاقتصادية والتي هي ميزانيات تقديرية لفترة زمنية لاحقة ومنها الموازنات المالية والنقدية، مثل موازنة النقد الأجنبي التي تتضمن تقديرات للإيرادات من النقد الأجنبي ورغم هذا التماثل إلا أن الاختلاف يكمن في العملة التي تم بها التقدير فهناك العملة الوطنية والأجنبية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص271.

<sup>2</sup>مصباحية نادية، مرجع سابق، ص49.

<sup>3</sup>عبد المجيد قدي، الموازنة العامة للدولة و السياسات الاقتصادية- مناهج، تجديد و اتجاهات معاصرة- النشر الجامعي الجديد، 2022، ص31

<sup>4</sup>فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص272.

## المطلب الثاني: تحضير الموازنة العامة وإعدادها

كما ذكرنا سابقا نحاول دائما عند تقديم أي نقطة نتطرق لها بصفة عامة وكما يرى المختصين والكتاب، ثم نحاول بعد ذلك ربط ذلك بالواقع الجزائري وما اقره المشرع.

تعد أول مرحلة من مراحل دورة الميزانية التحضير والإعداد ثم تليها مرحلة المناقشة والمصادقة عليها من طرف السلطة التشريعية وبعد المصادقة تتم عملية التنفيذ.

وتختلف مسؤولية القيام بهذه المراحل حسب الأنظمة المالية ولكن عموما مهما اختلفت تلك الأنظمة فإن المهمة والمسؤولية محصورة عموما بين السلطة التنفيذية والتشريعية، غير أنه فيما عدا اعتماد الموازنة فإن السلطة التنفيذية هي المختصة بجميع المراحل تقريبا<sup>1</sup> وتستلزم دراسة شرح و تحضير وإعداد الموازنة العامة التطرق أولا للسلطة المختصة، ثم الإجراءات الفنية المتبعة بصدد تحضير الموازنة وفي الأخير أساليب تقدير النفقات والإيرادات الواردة في الموازنة.

### الفرع الأول: السلطة المختصة بتحضير الموازنة:

تعد السلطة التنفيذية السلطة المختصة في هذه المرحلة وذلك لعدة اعتبارات يتمثل الأول في كون الموازنة تعبر عن البرنامج والخطط الحكومية في المجالات المختلفة، أما الاعتبار الثاني فتعتبر السلطة التنفيذية اقرب إلى المواطنين والمشرفة على إدارة وحدات القطاع العام وبالتالي أكثر معرفة ودراية بنفقات وحداتها، في حين الاعتبار الثالث يتمثل في كون السلطة التنفيذية أكثر السلطات معرفة بالقدرة المالية للاقتصاد الوطني وخاصة أن أساس هذه المرحلة هو التقدير للإيرادات والنفقات، ووجب الدقة في هذه المرحلة مما يسمح للسلطة التنفيذية بتحقيق هذه الغاية وذلك بفضل الأجهزة والوسائل الإحصائية المختلفة التي توفر لها البيانات اللازمة، وأخيرا الاعتبار الرابع تعتبر السلطة التنفيذية في وضع أفضل من السلطة التشريعية فيما يتعلق بتحديد الحاجات العامة<sup>2</sup>، أما في الجزائر فإن مهمة إعداد الميزانية فتكون تحت سلطة وزارة المالية باعتبارها المؤهلة لذلك وتتم بالتنسيق مع وزارة المالية والوزارات الأخرى<sup>3</sup>، لكن آخر التعديلات أي في الجزائر اشترطت رقابة الوزير الأول أو رئيس الحكومة حسب الحالة أو ما يسمى بوزير الخزانة في بعض الدول، كما هو الحال في بريطانيا فإن وزير المالية البريطاني يعد مسؤول

<sup>1</sup> عادل فليح العلي، مرجع سابق، ص535.

<sup>2</sup> سوزي عادلي ناشد، المالية العامة، مرجع سابق، ص310.

<sup>3</sup> لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج الموازنة العامة للدولة، دراسة مقارنة الجزائر - تونس، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014، ص167.

الأول عن إعداد الموازنة ،وقد بين ذلك القانون العضوي رقم 18-15 الذي ينص على " يتم تأطير ميزانياتي متوسط المدى كل سنة من طرف الحكومة، بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالمالية في بداية إجراء إعداد قوانين المالية ،ويحدد للسنة المقبلة والسنين الموالتين تقديرات الإيرادات والنفقات ورصيد ميزانية الدولة عند الاقتضاء<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: الإجراءات الفنية المتبعة لتحضير وإعداد الميزانية:

تبدأ هذه المرحلة عادة من الوحدات الحكومية الصغيرة، أي تتولى كل مصلحة أو هيئة أو مؤسسة عامة إعداد تقديراتها من نفقات إلى جانب ما تتوقع الحصول عليه من إيرادات خلال السنة المالية الجديدة ،ويمكن التوضيح أكثر في هذه النقطة أن تحضير الموازنة يبدأ بتوجيه وزير المالية تعليمة لزملائه الوزراء والذي يطلب منهم تقديم مقترحاتهم عن النفقات العامة اللازمة لتغطية احتياجاتهم وذلك بالأخذ في الاعتبار الظروف السياسية المتفق عليها أو المرسومة لنفقات الدولة، لكن هناك بعض الدول التي لا تتبع هذا الأسلوب كالولايات المتحدة الأمريكية أين يتركز تحضير الميزانية بيد رئيس الجمهورية و يتم إعداد الموازنة بناء على توجيهاته لمعاونيه في هذا الخصوص<sup>2</sup> .

لم ينص القانون رقم 17-84 المؤرخ في 07 جويلية 1984 في الباب المتعلق بتحضير قوانين المالية وفي الفصل الأول الخاص بالتحضير على الهيئة الموكلة إليها إعداد مشروع قانون المالية، وهو ما تم توضيحه صراحة في القانون العضوي الجديد: " يقوم الوزير المكلف بالمالية تحت سلطة الوزير الأول، بتحضير مشاريع قوانين المالية التي يتم عرضها في مجلس الوزراء"<sup>3</sup>. وذلك بمساعدة كل الوزارات التابعة للدولة التي تقوم بإعداد تقديراتها وترفع لوزارة المالية.

بعد وصول التقديرات الخاصة بكل الوزارات المختلفة والهيئات التابعة للدولة لوزارة المالية تضم نفقاتها هي الأخرى أي المقدرة وتقديرات إيراداتها وتتولى إدارة الميزانية<sup>4</sup>.

تعد هذه الخطوات بصفة عامة لكن إذا وقفنا في البنية القانونية الجزائرية فيما يخص إعداد الميزانية وتحضيرها، فإن حاليا تمر الجزائر بعملية إصلاح نظام الميزانية العامة بعد أن انطلقت في المراجعة الدقيقة والعميقة للقانون القديم 84-17، والتي فرضتها عدة عوامل منها التطورات الاقتصادية والمالية العالمية واعتبارات جديدة في

<sup>1</sup> القانون العضوي 18-15 مرجع سابق، المادة 05.

<sup>2</sup> علي زغدود، مرجع سابق ، ص 102.

<sup>3</sup> القانون العضوي 18-15 مرجع سابق، المادة 69.

<sup>4</sup> سوزي عدلي ناشد،المالية العامة، مرجع سابق، ص 312.

مجال تحديث المالية العامة، ولهذه الأسباب وأخرى أصبح هناك تأطير جديد للمالية العامة والمتعلق بقوانين المالية<sup>1</sup> ونتطرق في النقاط التالية إلى إجراءات إعداد وتحضير الميزانية في الجزائر:

### أولاً: الإطار الميزانياتي والأجهزة والإدارات المساعدة في إعداد المشروع:

تطبيقاً لأحكام المادة 5 من القانون العضوي رقم 18-15، صدر المرسوم التنفيذي 20-335 الذي ينص على " يشكل الإطار الميزانياتي المتوسط المدى برمجة مالية لمدة 3 سنوات للإيرادات والنفقات ورصيد ميزانية الدولة لكل وزارة وهيئة عمومية، وكذلك مديونية الدولة عند الاقتضاء وذلك وفقاً لإطار الاقتصاد الكلي والوضعية المالية للخزينة خصوصاً"<sup>2</sup>

إطار الموازنة المتعدد السنوات أداة للتسيير يعبر عن التوجهات الكبرى للدولة لفترة تفوق سنة، غير أن ذلك لا يتعارض مع مبدأ السنوية بل يتم المصادقة على الموازنة سنوياً و يشمل توقعات لسنتين مقبلتين  $n+1$  و  $n+2$  وذلك للاسترشاد و الإعلام فقط. أما عن الأجهزة والإدارات التقنية المساهمة في إعداد مشروع الموازنة فتتمثل مهامها فيما يلي:

1- المديرية العامة للميزانية: تتمثل دور هذه المديرية في تجميع الاعتمادات الخاصة بكل الدوائر والقطاعات الوزارية ويمكن القول على أنها أهم جهاز مسؤول عن إعداد الموازنة، وتقوم بتكليف الطلبات الخاصة بالاعتمادات حسب ما تمليه الحكومة، ثم تقوم بتقدير نفقاتها الضرورية وتحضيرها في وثيقة تسمى بالوثيقة التوجيهية<sup>3</sup>، ويعد من مهامها أيضاً:

- تحضير مشروع الميزانية؛
- اقتراح إجراءات تسيير الميزانية العمومية؛
- تخصيص وتوزيع النفقات الاعتمادات؛
- المساهمة في تنفيذ ورقابة الميزانية العمومية؛

<sup>1</sup>مفتاح فاطمة، الميزانية العامة بين القانون الأساسي 84-17 ومشروع القانون العضوي الجديد لقوانين المالية، مجلة القانون والعلوم السياسية، العدد الرابع، جامعة تيارت 2016، ص335.

<sup>2</sup>المرسوم التنفيذي 20-335، مرجع سابق، المادة 02.

<sup>3</sup>مالك عليان، إعداد الميزانية العمومية في ظل القانون العضوي 18-15، مجلة صوت القانون، المجلد 7، العدد 3، جامعة الجزائر 3، 2001، ص74.

— المتابعة في عملية إصلاح المنظومة المتعلقة بالميزانية العمومية.<sup>1</sup>

بين شهر أفريل وجويلية تقوم هذه المديرية بدراسة اقتراح مشاريع مختلف الدوائر والقطاعات الوزارية إلى جانب مشروع وزارة المالية مع الوزراء، مع دراسة أيضا التفسيرات حول استعمال المبالغ المطلوبة، ويتم التحكيم بين وزير المالية والوزراء المعنيين في إطار مجلس الوزراء وهذا في حالة عدم التوصل إلى اتفاق على مستوى مديرية الميزانية، وعند الوصول إلى الشكل النهائي يسلم التقرير النهائي لكل وزارة وتقرير عام بمثابة مشروع يسلم لمجلس الحكومة.

2-المديرية العامة للضرائب والأملاك الوطنية والجمارك: تقوم هذه الهيئة برصد الإيرادات العامة المتوقعة، وخاصة أنها على دراية تامة بكل الإجراءات الجبائية والجمركية، وكذا تلك المتعلقة بأملاك الدولة، ويعد هذا الجهاز الهيئة الرئيسية التي تقوم بإدخال الأموال إلى الخزينة العمومية.

3-المديرية المركزية للخزينة العمومية: من أهم الوظائف التي يقوم بها هذا الجهاز هو تسيير أموال الدولة، وذلك من خلال مساهمتها في جرد الأموال العمومية والتي تعد المصدر الأساسي لتغطية النفقات العمومية التي تدرج في الموازنة العامة للدولة.<sup>2</sup>

**ثانيا: المراحل العملية لإعداد مشروع الميزانية:** يمكن تقسيم هذه المراحل إلى قسمين رئيسين على النحو التالي:

1- المرحلة الإدارية: تكون هذه المرحلة على مستوى الوزارات وتمثل في جل الترتيبات التي تمر بها عملية الإعداد، ومن المعروف أن تحضير الميزانية للسنة المقبلة يتم في السنة الحالية وفق برنامج زمني يحدده وزير المالية، ويجب على كل قطاع تقديم طلبات اعتماده لوزير المالية.<sup>3</sup>

وتبدأ هذه المرحلة بوضع الأبعاد والطموحات التي تكون خلال شهر جانفي وفيفري وهناك عدة أطراف متدخلة، منها المديرية العامة للميزانية بالإضافة إلى مديرية التقديرات والتوقعات ووزارة المالية وغيرها<sup>1</sup>، ويؤخذ بعين

---

<sup>1</sup>أبو بكر نسيم أومعمر، الدور الرقابي للبرلمان على ميزانية الدولة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2015، ص40.

<sup>2</sup>جمال لعامرة، تطور فكرة الميزانية العامة للدولة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001، ص 161.

<sup>3</sup>François Chouvel, finances publiques, édition Gualino, Paris, 2007, P59.

الاعتبار في هذه المرحلة عدة اعتبارات منها نتائج تنفيذ السنة المالية السابقة والأوضاع السياسية ومستوى الاقتصاد الوطني والطلبات المقدمة من طرف الوزارات.

ثم تلي هذه المرحلة الموافقة على طلبات الاعتماد وذلك خلال شهر مارس، حيث يشرع في دراسة مشروع قانون المالية وتتم فيه الموافقة على طلبات الاعتماد وذلك على مستوى مجلس الحكومة، وذلك بناء على قوة الإقناع أو مبررات الإنفاق إضافة إلى توصية المديرية العامة للميزانية، بعدها يرسل مجلس الحكومة الموافقة فيما يتعلق بالطلبات المقدمة له إلى كل الوزارات المعنية.<sup>2</sup>

2- المرحلة التقنية لإعداد مشروع الميزانية: بدأت كل الدول وخاصة المتقدمة في الاتجاه نحو الأساليب الحديثة في إعداد وتحضير الميزانية، و يجب أن تعبر بصورة حقيقية عن تقديرات الدولة فيما يتعلق بالنفقات والإيرادات<sup>3</sup>، وعليه تركز هذه المرحلة على تقدير دقيق ومفصل لجميع النفقات والإيرادات للدورة المقبلة ويتم من خلالها صياغة هذا المشروع وذلك من خلال مشروع قانون المالية<sup>4</sup>.

وبالرجوع إلى أحكام القانون العضوي 15-18 ويغرض إضفاء الشفافية اللازمة في الموازنة العامة. اقترح تصنيفاً جديداً للنفقات العامة وبشكل يتماشى وفق تسيير الميزانية بالبرامج ويطلق على ذلك هيكل الموازنة العامة وذلك طبعاً إلى جانب الإيرادات، يتم تبويب عناصر النفقات وعناصر الإيرادات في مجموعات حسب معايير مختلفة ويتوقف ذلك على طبيعة التدخل المرغوب فيه من قبل الحكومة، وتنص المادة 28 من القانون على أنّ أعباء الدولة تصنف حسب:

- النشاط.
- الطبيعة الاقتصادية للنفقة.
- الوظائف الكبرى للدولة.
- الهيئات الإدارية المكلفة بإعداد الميزانية وتنفيذها.

<sup>1</sup>مالك عليان، مرجع سبق ذكره، ص76.

<sup>2</sup>جمال لعامرة، مرجع سابق، ص 162.

<sup>3</sup>محزى محمد عباس، مرجع سابق، ص 353.

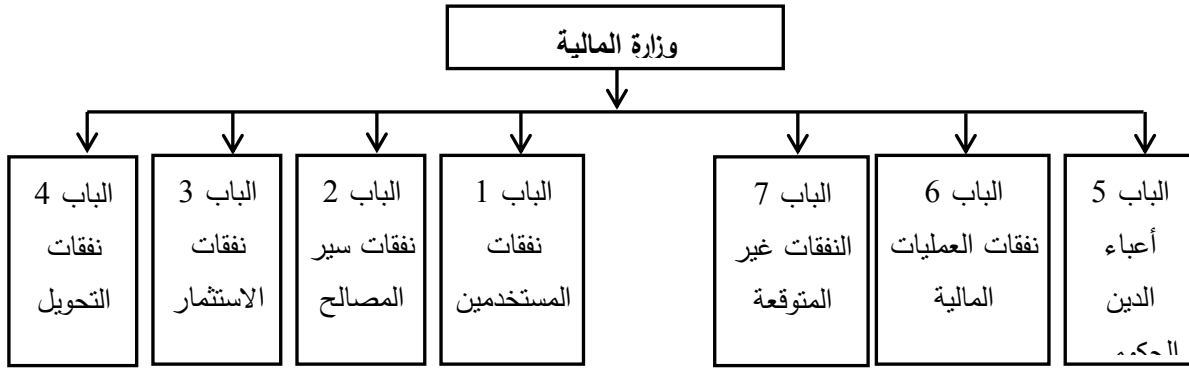
<sup>4</sup>القانون العضوي 15-18، مرجع سابق، المادة 02.

- فبالنسبة للتصنيف الأول، يسمح بتوضيح النشاطات وتقسيمها إلى مهام وتتجسد كل مهمة في حافظة وتجمع الحافظة مجموعة من البرامج التي تتفرع بدورها إلى برامج فرعية ثم عمليات وعمليات فرعية، وتسمح هذه الهيكلية الجديدة إلى التماسي مع المعايير الدولية.<sup>1</sup>

أما التقسيم حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة، فيسمح بتقديم قائمة للنفقات حسب الطبيعة وشكل حسابات الدولة، وهذا يساهم في سهولة متابعة النفقة.

يتكون هذا التصنيف من أبواب النفقات وأقسامها<sup>2</sup>:

الشكل 01-02: التصنيف حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقات



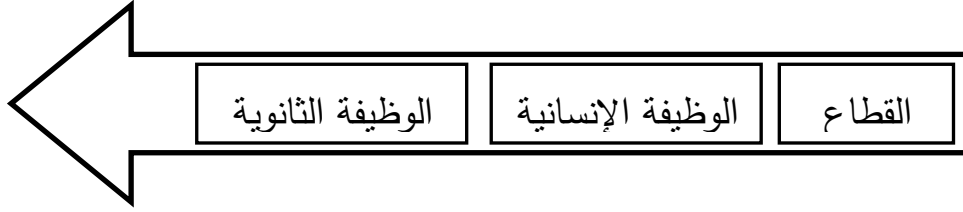
المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على المادة 29 من القانون العضوي 15-18.

في حين التصنيف حسب الوظائف الكبرى للدولة، يتكون هذا التصنيف من خلال تعيين القطاعات المكلفة بتحقيق الأهداف حسب الوظيفة.

1 القانون العضوي 15-18، مرجع سابق، المادة 23.

2 القانون العضوي 15-18، مرجع سابق، المادة 29.

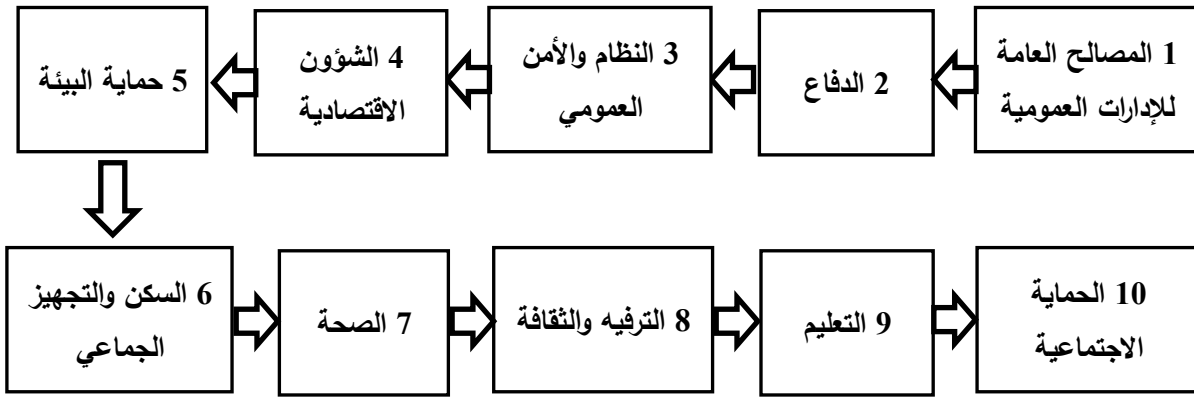
الشكل 02-02: تحديد مستويات التصنيف حسب الوظائف الكبرى للدولة لأعباء ميزانية الدولة



المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على المادة 11 من المرسوم التنفيذي 20-354.

أما التصنيف حسب الهيئات الإدارية المكلفة بإعداد الميزانية وتنفيذها، يعتمد على توزيع الاعتمادات المالية على الوزارات والمؤسسات العمومية.

الشكل 02-03: قطاعات التصنيف حسب الوظائف الكبرى للدولة



المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على المادة 12 من المرسوم التنفيذي 20-354.

وحتى تكتمل الفائدة وجب أن تتضمن الميزانية جانبا آخرًا يتمثل في الإيرادات العامة، غير أنه وفقا لقاعدة عدم تخصيص الإيرادات لا يمكن تقسيمها تقسيما وظيفياً، بل يكفي تقسيمها تقسيما يتماشى مع الغرض الأساسي للتقسيم الوظيفي ألا وهو نشر بيانات الميزانية العامة بطريقة واضحة ومختصرة، تسمح للمختص وغيره بمعرفة وإدراك مضمون الميزانية والوقوف على مدى أهمية دور الحكومة والقطاع العام في الاقتصاد الوطني<sup>1</sup>.

1 محمد عباس محرز، مرجع سابق، ص 355.

وحسب القانون العضوي 18-15، تتضمن موارد ميزانية الدولة ما يأتي:

- الإيرادات المتحصل عليها من الاخضاعات مهما كانت طبيعتها وكذا من حاصل الغرامات.
- مداخيل الأملاك التابعة للدولة.
- مداخيل المساهمات المالية للدولة وكذا أصولها الأخرى.
- المبالغ المدفوعة مقابل الخدمات المقدمة من قبل الدولة وكذا الأتاوي.
- مختلف حواصل الميزانية.
- الحواصل الاستثنائية المتنوعة.
- الأموال المخصصة للمساهمات والهيئات والوصايا.
- الفوائد والحواصل المتحصل عليها من القروض والتسيقات وتوظيف أموال الدولة.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: تقدير النفقات و الإيرادات

من الواضح أن طرق تقدير النفقات تختلف عن الطرق المتبعة لتقدير الإيرادات وتسعى السلطة التنفيذية إلى أن تكون تقديراتها دقيقة وقرينة من الواقع، حتى تتمكن من تنفيذ السياسة المالية المقررة للدولة دون حدوث أي اضطرابات متعلقة بزيادة النفقات وقصور الإيرادات عما هو متوقع، ونتطرق فيما يلي لأهم الطرق المتبعة.

#### الفرع الأول: تقدير النفقات

يتميز تقدير النفقات عادة بالسهولة دون صعوبات فنية كبيرة، وحسب ما تطرقنا له سابقاً يقوم كل مرفق بتحديد نفقاته المستقبلية، وهناك بعض الأرقام الخاصة بالنفقات تكون ثابتة لذلك تنقل مباشرة للدورة المقبلة، أما النفقات المتغيرة فيجب القيام بتقديرها مع الأخذ في الاعتبار المعلومات السابقة<sup>2</sup>، وهناك عدة طرق للتقدير وهي كما يلي:

<sup>1</sup> القانون العضوي 18-15، مرجع سابق، المادة 15

<sup>2</sup> فوزي عطوي، المالية العامة النظم الضريبية وموازنة الدولة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص 370.

## أولاً: النفقات العامة الثابتة

ويتضمن هذا النوع تلك النفقات التي يمكن تقديرها بدقة، وعموماً لا تتبدل مبالغها من سنة لأخرى<sup>1</sup> ومن أمثلتها رواتب الموظفين، معاشات التقاعد، أقساط الدين العام وغيرها، فهناك ارتباط وثيق بين حجم النفقات المتوقع والمستجدات الاقتصادية وتقلبات الأسعار<sup>2</sup>، وتنصب الإجازة التشريعية على هذا النوع من النفقات على أمرين رئيسيين هما الغرض من النفقة أولاً ومبلغ النفقة ثانياً، وتعد المبالغ المصادق عليها من قبل السلطة التشريعية حداً أعلى لا يجب تجاوزه إلا بإذن سابق من الجهة التي تملك المصادقة.

## ثانياً: النفقات المتغيرة

وهي عرضة لتأثير التقلبات الاقتصادية وتغيرات الأسعار، ويمكن أن تنخفض أو ترتفع حسب احتياجات البلد<sup>3</sup>، فيتميز هذا النوع بالتبدل كل عام تبديلاً هاماً أو طفيفاً مثل نفقات التعمير والصيانة، ولوازم ومعدات هيئات الدولة، وعموماً يستخدم التخمين المباشر وذلك بأن تتولى إدارات الدولة تعيين نفقاتها وفقاً لتقارير الخبراء والمختص<sup>4</sup>، ويمكن الاعتماد أيضاً لمعرفة حجم هذه النفقات عن طريق الاسترشاد بالنتائج الفعلية أي النفقات الفعلية المحتملة خلال السنتين السابقتين أو لسلسلة من السنوات السابقة، مما يسمح بمعرفة التوجه العام للنفقات العامة من خلال التطورات التي تطرأ عليها.

وهناك من قسم هذه النفقات إلى اعتمادات محددة واعتمادات تقديرية فالمحددة هي تلك الاعتمادات التي ترصد لتغطية نفقات ثابتة، أما التقديرية فهي التي ترصد لنفقات متغيرة يستحيل الجزم بمقدارها الأعلى<sup>5</sup>.

كما يمكن القول أن عملية التقدير لمختلف نفقات الدولة وإيراداتها يتطلب مراعاة العديد من القواعد وذلك بغية الحصول على تقديرات أكثر دقة ومطابقة للمواقع، وأهمها:

1 عادل فليح العلي، مرجع سابق، ص 538.

2 فوزي عطوي، مرجع سابق، ص 370.

3 حلوفي سفيان، دور الصكوك الإسلامية كأداة حديثة لتمويل عجز الموازنة العامة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 2، 2018-2019، ص 161.

4 عادل فليح العلي، مرجع سابق، ص 539.

5 حلوفي سفيان، مرجع سابق، ص 161.

- الاعتماد على أرقام لحساب الختامي الأخير، أي معطيات السنوات السابقة، أي المصروفات والإيرادات الحقيقية مما يحقق الدقة في التقدير.
- اقتراب وقت التقدير من وقت التنفيذ، وهذا ما يحقق حصول التقدير والتنفيذ في نفس المعطيات والظروف الاقتصادية، كالأسعار مثلاً.
- اتخاذ الحيلة والحذر أثناء التقدير والابتعاد عن التفاؤل حتى لا تكون مبالغ الإيرادات أو حجمها أكثر من الواقع، وفي جانب النفقات تكون أرقامها أقل بكثير مما تتطلبه الجهات المعنية.

### الفرع الثاني: تقدير الإيرادات

تبدأ عملية تقدير الإيرادات من الناحية العملية للسنة المقبلة ابتداءً من شهر أوت للسنة الحالية، حيث يتم حساب نتائج الأشهر السابقة من السنة وتكون إيراداتها المحصلة معروفة، إضافة إلى التقديرات الخاصة بالأشهر المتبقية من السنة.<sup>1</sup>

وقد يحدث في الكثير من الأحيان أن لا تلتزم الحكومة بالدقة في التقدير وذلك بغية الوصول إلى ميزانية متوازنة وذلك تسهيلاً لاعتمادها من طرف السلطة التشريعية، وقد تعمل مثلاً على المبالغة في أرقام الإيرادات وتقديراتها وفي المقابل العمل على التقليل من حجم النفقات، أو يرجع ذلك إلى ضعف الجهاز الإحصائي للدولة وعدم كفاءة الطاقم الإداري وغيرها<sup>2</sup>، ولهذا ظهرت في الفكر المالي عدة طرق لتقدير الإيرادات يمكن شرحها كما يلي:

**أولاً: حسابات السنة قبل الأخيرة:** يمكن تقدير حجم الإيرادات وفق طريقة تسمى حسابات السنة قبل الأخيرة، ومضمونها أن يأخذ بعين الاعتبار عند التقدير معطيات السنة السابقة غير أن هذه الطريقة تتطلب لدقة نتائجها استقرار في الأوضاع الاقتصادية<sup>3</sup>، وتعرف هذه الطريقة أيضاً بطريقة التقدير الآلي أي يتم تقدير الإيرادات المقبلة على أساس آلي، ولا يترك للقائمين على تحضير الميزانية أي سلطة للتقدير فيما يتعلق بالإيرادات المتوقع تحصيلها، غير أن هذه الطريقة يعاب عليها نظراً للتغيرات التي قد تحدث في الحياة الاقتصادية بين الكساد

<sup>1</sup> أبو بكر نسيم أو معمر، مرجع سابق، ص 82.

<sup>2</sup> عادل فليح العلي، مرجع سابق، ص 536.

<sup>3</sup> Francois chouvel, finances publiques, gualino lextenso, 23<sup>em</sup> edition, 2020, p72

والانتعاش<sup>1</sup>، ففي حالة الانتعاش وفق هذه الطريقة تكون الإيرادات المحتملة أقل من الإيرادات الحقيقية والعكس في حالة الانكماش، مما يتسبب في أخطاء كبيرة في التقدير إلى جانب التضخم وارتفاع الأسعار وانخفاض القدرة الشرائية في العصر الحديث يجعل تطبيق هذه الطريقة صعب للغاية، وقد تم إضافة طريقة أخرى لهذه القاعدة وهي قاعدة الزيادات السنوية والتي تعني إضافة نسبة مئوية على آخر ميزانية نفذت، غير أن هذه الطريقة تتميز بأن تحديد حجم الإيرادات يتم بطريقة تحفظية.

### ثانياً: طريقة التقدير المباشر

تعتمد هذه الطريقة على أخذ كل عنصر من عناصر الإيرادات على حدى، وتقدير حصيلته المتوقعة بناءً على الدراسة المباشرة<sup>2</sup>، فتقوم السلطة المختصة بالطلب من كل مؤسسة في القطاع العام بتقديم توقعاته فيما يخص إيراداته المتعلقة بالسنة المقبلة<sup>3</sup>، ويظهر جلياً أن هذا التوقع مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالظروف والأوضاع الاقتصادية السائدة من رواج أو انكماش وخمول.

لذا وجب وحتى يتم الحصول على تقديرات دقيقة ومطابقة للواقع الأخذ في الاعتبار عدة أمور وهي كما

يلي:

- الإيرادات الفعلية للسنوات السابقة.
- الأوضاع الاقتصادية المتوقعة والتغيرات المنتظرة في التشريع الضريبي.
- عدم المغالاة في التقدير حتى نحصل على مبالغ دقيقة.

1سوزي عدلي ناشد،المالية العامة، مرجع سابق، ص 320.

2نفس المرجع، ص 320.

3محززي محمد عباس، مرجع سابق، ص 382.

## المطلب الرابع: اعتماد الموازنة العامة

في المرحلة التي تكون فيها الميزانية العامة مشروعاً لا تلتزم السلطة التنفيذية بتنفيذها، إلاّ بعد قيام السلطة المختصة باعتمادها طبقاً للنظام السياسي لكل دولة، أي إذا كانت المرحلة الأولى من دورة الميزانية تتمثل في الإعداد وتقوم بها السلطة التنفيذية باعتبارها الأقدر على ذلك، فإن المرحلة الموالية هي مرحلة الاعتماد<sup>1</sup>، والسبب الرئيسي في ذلك هو أنّ الميزانية العامة عبارة عن تدفقات مالية يترتب عليها إعادة توزيع الدخل الوطني بين الفئات المختلفة للمجتمع، وعليه تحرص مختلف الدول على ضرورة اعتماد وإعطاء الصفة الشرعية للموازنة من قبل السلطة الممثلة للشعب، على اعتبار أنّها الأقدر في هذه المرحلة وأدري بالظروف المعيشية لمختلف الأفراد والمواطنين، ويتم الاعتماد وفق إجراءات تختلف باختلاف دستور كل دولة<sup>2</sup>. ويمكن القول في هذا الإطار أنّ تدخل السلطتين التشريعية والتنفيذية في مجال الموازنة العامة يكون بالتناوب، فالتحضر والتنفيذ من قبل السلطة التنفيذية والاعتماد والرقابة من قبل السلطة التشريعية<sup>3</sup>، وفي بعض الأحيان تمثل الحكومة والبرلمان المورد وطالب الخدمة، إذ تعتبر الحكومة دور الموارد والبرلمان يلعب دور طالب الخدمة أي الزبون، ونقوم بدراسة هذه النقطة من خلال التطرق لما يلي:

### الفرع الأول: السلطة المختصة باعتماد الميزانية

تعد السلطة التشريعية السلطة المختصة في اعتماد إقرار الميزانية العامة للدولة ويعد هذا الاعتماد شرطاً أساسياً، لوضع الميزانية العامة موضوع التنفيذ وذلك طبقاً للقاعدة المشهورة "أسبقية الاعتماد على التنفيذ".

وتنفرد السلطة التشريعية بهذا الدور باعتبارها أنّها جهة الاختصاص التي تتولى مراجعة الحكومة في جميع أعمالها، ومهما كانت السلطة مكونة من مجلس واحد أو أكثر حسب النظام السياسي المتبع<sup>4</sup>.

في الواقع فإن انفراد السلطة التشريعية بهذا الدور أي اعتماد الميزانية العامة للدولة، تم بعد صراع تاريخي طويل بينها وبين الحاكم، وقد تجسّد هذا الدور لأول مرة في عدم إمكانية فرض أي ضريبة من قبل الحاكم إلاّ بعد

1 السيد عطية عبد الواحد، مبادئ واقتصاديات المالية العامة، دار النهضة العربية، مصر، 2000، ص 1405.

2 سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، مرجع سابق، ص 323.

3 Matthieu houser, les finances publiques aux concours, la documentation Française, 2016, p 83.

4 محمد خالد المهاني، خالد شحادة الخطيب، مرجع سابق، ص 398.

موافقة البرلمان، ثم تطور ذلك الحق إلى ضرورة الموافقة على النفقات العامة ومن ذلك ضرورة الموافقة على الموازنة العامة بشقيها الإيرادي والانفاقي<sup>1</sup>، وإذا نظرنا من الناحية التاريخية فإنّ حق السلطة التشريعية في هذه المرحلة من مراحل الميزانية العامة يرجع إلى تطور طويل منذ عام 1314م، حيث عرفت الدولة عموماً مبدأ ضرورة الإذن بالنفقات وتحصيل الضرائب، غير أنّ المبدأ لم يحترم في ذلك الوقت وعرف رسمياً وتطبيقاً في إنجلترا منذ القرن السابع عشر، حيث ظهرت وثيقة لحقوق عام 1689م متضمنة مبدأ الإذن وتدعيم سلطة البرلمان و تغليبها على سلطة الملك عند عرض مشروع الميزانية في إنجلترا<sup>2</sup>.

### الفرع الثاني: السلطة التشريعية

كما رأينا سابقاً أنه أصبح لا خلاف على اعتماد الميزانية العامة وإقرارها حقاً من حقوق السلطة التشريعية باعتبارها ممثلة لقوى الشعب، وقد تتكون السلطة التشريعية من مجلسين كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا وفرنسا.. الخ، وقد يتكون من مجلس واحد كما هو الوضع في مصر وسوريا ولبنان... الخ<sup>3</sup>.

ويمكن تعريف هذه السلطة بأنها الهيئة التي لها الحق في تشريع القوانين وهي تعبر عن الإرادة الشعبية وتمارس مهامها باسمه وهي أعلى سلطة رسمية في الدولة وفي الحكومات ذات النظام البرلماني، وفي ظل النظام السياسي الجزائري فيحددها دستور 1996 ويتكون من غرفتين أو مجلسين هما المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، يمكن إعطاء لمحة عن نظرة الدستور الجزائري لهذه الهيئة، حيث نصت المادة 112 من التعديل الدستوري لسنة 2016 على أنه "يمارس السلطة التشريعية برلمان يتكون من غرفتين وهما المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وله السيادة في إعداد القانون والتصويت عليه". أمّا التعديل الدستوري الأخير لسنة 2020 فإنّ المادة 114 منه نصت على نفس الصيغة في الفقرة الأولى. أمّا في الفقرة الثانية فوضح الدستور أن إعداد القانون والتصويت عليه يكون بالتساوي بين غرفتي البرلمان دون التفرقة بينهما في الاختصاص، كما تجدر الإشارة، إنّ خلال التعديل الدستوري الأخير حذف المشرع الجزائري عبارة السلطة ليجعل من السلطة التنفيذية "الحكومة" أمّا السلطة التشريعية

1 سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص 635.

2 السيد عطية عبد الواحد، مرجع سابق، ص 1406.

3 سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص 635.

"البرلمان" في حين السلطة القضائية "القضاء" وهي السلطات الثلاث في الدولة والتي حذفت وأصبحت كهيئات دستورية لا غير<sup>1</sup>.

### الفرع الثالث: إجراءات اعتماد الموازنة العامة

في غالبية الدول نجد أن المجلس الأعلى يكون له سلطة مقيدة للغاية فقد تقتصر على مجرد الدراسة دون الحق في التعديل أو الرفض لبعض البنود أو العناصر، ففي إنجلترا نجد أنّ مجلس العموم يتولى دراسة مشروع الموازنة وله الحق في التعديل أو اقتراح بعض النفقات أو إلغائها لكن لا يمكنه المطالبة بزيادة الاعتمادات أو القيام بوضع شروط وقيود إضافية على الإنفاق، أمّا المجلس الأعلى مجلس اللوردات فإنه يتولى دراسة مشروع الموازنة، ولكن ليس عليه إلاّ القبول والموافقة على قرار مجلس العموم خلال مدة لا تزيد عن الشهر.

وبالنسبة للجزائر فعند الانتهاء من تحضير مشروع الميزانية العامة من قبل الحكومة السلطة التنفيذية، يتم إيداعه بالبرلمان لدى مكتب الأمين العام للمجلس الشعبي الوطني<sup>2</sup>، كما نص القانون العضوي 18-15 السابق الذكر على ضرورة إيداع مشروع قانون المالية في 07 أكتوبر لدى أمين مكتب المجلس الشعبي الوطني كحد أقصى من السنة التي تسبق السنة المراد إعداد ميزانيتها<sup>3</sup>، ليتم بعدها إعلام ممثلي الشعب قبل 05 أيام من بداية الدورة الخريفية التي تفتح في الأسبوع الأول من شهر سبتمبر<sup>4</sup>. كما نص القانون العضوي رقم 18-15، أنه قبل نهاية الثلاثي الأول من السنة المالية، أن تعرض الحكومة أمام البرلمان تقريراً حول تطور وضعية الاقتصاد الوطني وحول توجيه المالية العمومية ويحتوي على:

- عرض التوجيهات الكبرى لسياستها الاقتصادية والميزانية.

- تقييم على المدى المتوسط لموارد وأعباء الدولة.

ويمكن أن يكون هذا التقرير محل مناقشة في المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة<sup>5</sup>.

1 مصابحية نادية، مرجع سابق، ص 94.

2 Souheila benemouffak, la loi organique 18-15 relative aux lois de finances.

3 القانون العضوي 18-15، مرجع سابق، المادة 71.

4 أبو بكر نسيم أو معمر، مرجع سابق، ص 71.

5 القانون العضوي 18-15، مرجع سابق، المادة 72.

أما على مستوى مجلس الأمة فإنّ المشروع يحال على لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية بهدف الشروع في إجراءات الاعتماد .

وتمر عملية المناقشة بعدة مراحل وتكون البداية من المجلس الشعبي الوطني من قبل لجنة المالية والميزانية والتي تتكون من 20 إلى 30 عضواً على الأكثر، وهذا حسب نص المادة 34 من القانون الداخلي للمجلس الشعبي الوطني، تتحدد مهنة هذه اللجنة بدراسة ومناقشة مشروع الموازنة العامة ، وقد حدّد المشرع الجزائري اختصاصات اللجنة المالية في المادة 23 من القانون الداخلي للمجلس الشعبي الوطني ومن بينها المسائل المتعلقة بالنظام الجبائي والجمركي، وبالقروض والبنوك والتأمينات والموازنة العامة وغيرها.

كما تعتبر اللجنة المختصة بدراسة مشروع قانون الميزانية على أن تقوم بتوضيحه وتفسيره للنواب، وذلك عن طريق المناشير المتمثلة في الملاحق والتقارير بهدف تبسيط وتسهيل المناقشة من طرف النواب، وتبدأ اللجنة المنافسة عادة بحضور وزير المالية، كما يمكنها الاستماع لأي عضو من الحكومة والاستعانة بالمختصين في المجال وهذا حسب نص المادة 43 من النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني لسنة 2000.

#### الفرع الرابع: حق السلطة التشريعية في تعديل تقديرات الموازنة العامة

بما أنّ السلطة التشريعية يخول لها باعتماد الميزانية فإنّ القيام بالتعديلات أمراً طبيعياً وإلاّ لا يكون لهذا الاعتماد أي معنى، وبالتالي تقوم بتقديم الملاحظات حول كل عناصر الميزانية العامة وعلى جميع أبواب وبنود المشروع المقدم لها، وفي الجزائر فإنّ حق التعديل وسلطة البرلمان يكرسه الدستور من خلال التعديل الدستوري لسنة 2020 في المادة 147، وأيضاً المادة 28 من القانون العضوي رقم 16-12 .

كما منح من خلال التعديلات الدستورية الأخيرة لسنة 2020 وفي المواد 143، 144، 145، حق المبادرة ومنه إمكانية التعديل لمجلس الأمة، وبالتالي خلق نوع من التوازن بين الغرفتين دعماً لمجلس الأمة في القيام بالتعديلات حسب ما يراه مناسباً لأفراد المجتمع<sup>1</sup>، وتلجأ بعض الدول إلى توسيع صلاحيات السلطة التشريعية

<sup>1</sup>مصباحية نادية، مرجع سابق، ص 100.

باعتبارها العنصر الوحيد الذي يمكنه أن يتحقق من سياسة الحكومة والسماح لها بتحصيل إيرادات محددة والقيام بتنفيذ نفقات محددة.<sup>1</sup>

ولكن من ناحية أخرى وجب وضع قيود لهذه السلطة حتى لا تؤدي المناورات السياسية إلى الإخلال ببرامج الحكومة، سواء كانت هذه التعديلات تدعو إلى الزيادة في النفقات العامة والتوسع فيها أم تلك التي تؤدي إلى الحد من الإيرادات العامة، لذلك فإعطاء الحرية السياسية الكاملة لهذه السلطة من شأنه المساس بالمصلحة العامة لذلك فالأمر يقتضي تقييد الصلاحيات وضرورة موافقة الحكومة على مقترحات السلطة التشريعية.

وهذا ما تؤكد به بالنسبة للجزائر الترسانة القانونية، وذلك بدءاً بتقييد التعديلات بشروط محددة نصت عليها المادة 61 من النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني 2014، ومنها على سبيل المثال أن يوقع التعديل من جميع النواب المقدمين له، أن يكون بإيجاز،... إلخ. إضافة إلى تحويل الحكومة إلى الموافقة أو عدم الموافقة على التعديلات، ففي حالة الموافقة يتم أخذها بعين الاعتبار أما في حالة عدم قبول التعديل اشترط المشرع أن يكون قرار الرفض معللاً وهذا ما نصت عليه المادة 35 من القانون العضوي رقم 99-02 المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما إلى جانب ذلك يؤكد التعديل الأخير لسنة 2020 في المادة 147 على أن تكون التعديلات على تقديرات الموازنة العامة دون زيادة النفقات العامة أو تخفيض الموارد العمومية، إلا إذا كان مرفقاً بتدابير تستهدف الزيادة في إيرادات الدولة أو توفير مبالغ مالية في فصل آخر من النفقات العمومية تساوي على الأقل المبالغ المقترح إنفاقها.

و تختلف الدساتير في منحها الحق بالتعديل الخاص بقانون الموازنة ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول

التالي:

<sup>1</sup>محمد خالد المهاياني، خالد شحادة الخطيب، مرجع سابق، ص 399.

الجدول 01-02: صلاحيات البرلمان لجهة تعديل الموازنة العامة في العالم.

عدد الدول	طبيعة التعديل
22	صلاحيات غير محدودة لتعديل الموازنة
17	الاكتفاء بخفض عدد البنود القائمة
15	حقوق غير محددة
13	التعويض عن الزيادة بانخفاض مواز
04	خفض النفقات،زيادة بصريح من الحكومة
81	المجموع

المصدر: عدنان محسن ضاهر، الموازنات العامة في الدول العربية، بيروت : البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة

، 2005، ص50

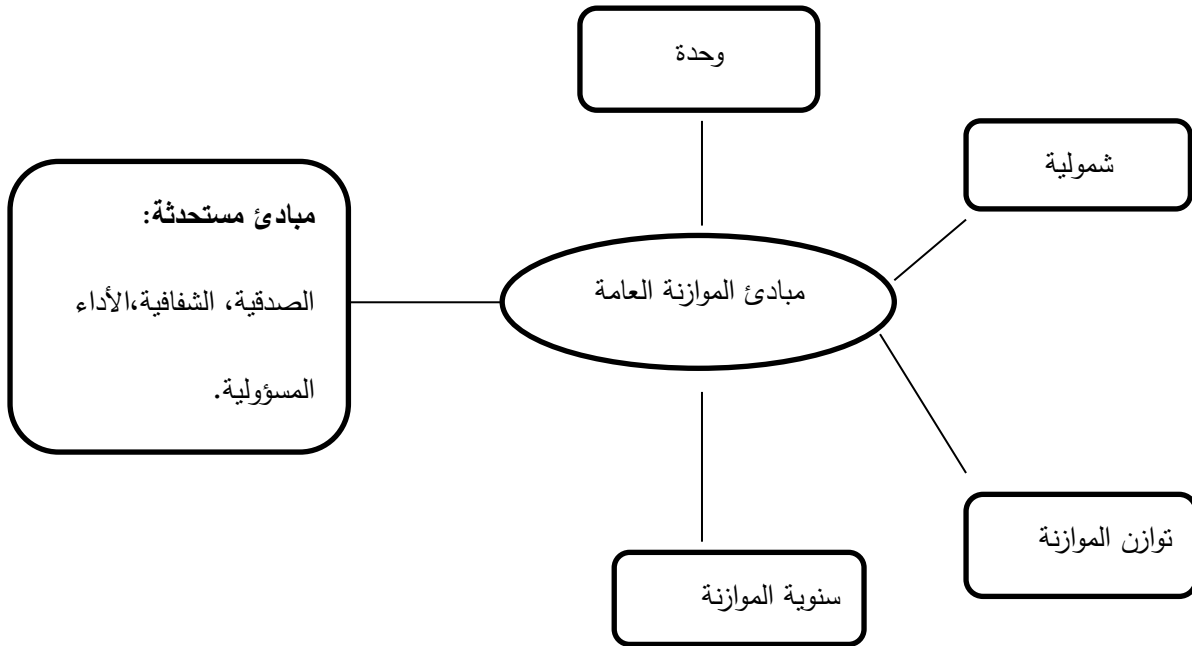
ما يمكن أن نخلص له من دراسة هذه النقطة تعد الميزانية الوثيقة الأساسية التي تعبر عن سياسة الدولة الاقتصادية، غير أن ذلك يتطلب تحضير واعتماد لهذه الوثيقة الأساسية إلى جانب التنفيذ و الرقابة التي لم نتطرق لها ، وبغرض تحقيق هذا الدور بأفضل طريقة ممكنة تم تدعيم الإطار القانوني بصدور القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 2018/09/02 خاصة بعد إثبات قصور القانون السابق

## المبحث الثاني: القواعد الأساسية للموازنة العامة.

حددت النظرية التقليدية في المالية العامة قواعد أساسية لإعداد الموازنة العامة تهدف أساسا إلى وضع أعمال السلطة التنفيذية تحت رقابة السلطة التشريعية، سواء كان عند اعتماد الإيرادات العامة والنفقات العامة أو الرقابة عند تنفيذ الموازنة العامة، كما تمكن الدولة من التحكم في مواردها وتوجيهها وضبطها بما ينسجم مع المصالح العامة للمجتمع، كما أن هذه الأخيرة تعمل على تبسيط مهمة أعضاء السلطة التشريعية في عملية الاعتماد، ويمكن تلخيص وتوضيح المبادئ الخاصة بالموازنة كما تطرق لها القانون العضوي 18-15

ونوضحها من خلال الشكل التالي:

الشكل 02-04: القواعد الأساسية للموازنة العامة حسب القانون 18-15.



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية

### المطلب الأول: مبدأ وحدة الموازنة

ويقصد بهذا المبدأ أن تعرض أو ترد النفقات الدولة وإيراداتها في وثيقة واحدة أو صك واحد<sup>1</sup>، وذلك أثناء عرضها على أعضاء السلطة التشريعية لإقرارها<sup>2</sup>، كما يعني هذا المبدأ بطريقة أخرى أن تقدم إيرادات الدولة ونفقاتها في وثيقة واحدة تسمى الموازنة مهما اختلفت الجهات والهيئات العامة التي يقتضيها تنظيم الدولة الإداري ومهما اختلفت مصادرها<sup>3</sup>، وينتج عن هذا المبدأ أن تمتنع المرافق العامة للدولة عن إعداد موازنات عامة مستقلة.

### الفرع الأول: مبررات مبدأ وحدة الموازنة

ارتبط هذا المفهوم بالفكر التقليدي الليبرالي أين كان يقتصر دور الدولة على الطابع الإداري البحت، وحسب هذا الفكر فإن التمسك بهذا المبدأ له العديد من المبررات.

1- يمكن هذا المبدأ السلطة التشريعية من الرقابة الفعالة على الموازنة وأخذ فكرة واضحة وكاملة عن الوضعية المالية لها، كما ييسر الرقابة البرلمانية على مالية الدولة ويمكن أن يطلق على هذا المبرر أنه سياسي<sup>4</sup>.

أما إذا تعددت الوثائق والمستندات الخاصة بالموازنة وعرضها يصوره مجزأة على السلطة التشريعية، من شأنه أن يؤدي إلى إخفاء العديد من الحقائق وتلاعب بجهاز الحكومي في ماهية الإنفاق والاعتماد، كما يسهل إساءة استعمال النفقات العامة والتبذير في إنفاقها<sup>5</sup>.

2- إن غرض الموازنة العامة في وثيقة واحدة لكافة إيرادات ونفقات الدولة يجعلها أكثر قدرة على بيان المركز المالي، مما يسهل من اكتشاف الأخطاء وتحديد نسبة الإيرادات والنفقات العامة إلى مجموع الدخل القومي مما يمكن من تحديد مدى قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات الحكومية وبالتالي كشف عجز أو فائض الموازنة.

<sup>1</sup>PHILIPPE boucheix et RANE juillard , les finances publiques l'essentiel pour réussir catégorie a et b , dunod 2019, p53

<sup>2</sup>Rakotomanga seho , le principe de l'unité budgétaire , mémoire pour l'obtention du diplôme de maitrise en sciences économiques , université d'Antananarivo 2012 , p14.

<sup>3</sup>محمد خالد المهايبي، خالد شحادة، لخطيب، مرجع سابق، ص 375.

<sup>4</sup>نور محمد أمين، دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج المحروقات، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012/2011، ص 52.

<sup>5</sup>سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص 590.

غير أن تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتطور مفهومها ودورها استلزم في العديد من المرات الخروج عن المبدأ بغية مواكبة التطورات الحديثة في هذا المجال.

### الفرع الثاني: استثناءات مبدأ وحدة الموازنة

كما ذكرنا سابقا فإن تطور دور الدولة في المجال الاقتصادي كان ضرورة حتمية للخروج عن المبدأ بهدف مواكبة التغيرات الجوهرية في مهام ووظائف الدولة الحديثة، والذي بدا جليا منذ بداية الثلاثينيات للقرن الماضي وبدا جليا في تحقيق الكفاءة في المهام والوظائف الجديدة للدولة استلزم ضرورة الاعتماد على اللامركزية في إدارة العديد من الوحدات الحكومية والمؤسسات العامة ويمكن شرح هذه الاستثناءات في النقاط التالية:

**أولاً- الموازنة غير العادية:** تستند هذه الموازنات على التقييم الجاري للنفقات غير العادية فيتسم النوع الأول منها بالتكرار سنويا وانتظامها، مثل نفقات التأمين وتسيير المرافق العامة والأجور ونفقات استهلاك الماء والكهرباء ونفقات الإدارة وغيرها، أما النفقات غير العادية فتتصف بخصائص عديدة منها عدم التكرار ولا تظهر بانتظام في الموازنة العامة للدولة مثل نفقات الحروب والكوارث الطبيعية والمشاريع الكبرى كبناء السدود وشق الطرقات ، مشاريع عمرانية، إيرادات استثنائية، تعويضات وغيرها وبالتالي إدراج هذه النفقات والإيرادات الاستثنائية ضمن الموازنة العامة لأدى الأمر إلى التأثير على المقارنة التي يمكن أن تجرى أفقيا أي بين السنوات تأثيرا سلبيا لذا وجب إعداد موازنة خاصة بالنفقات والإيرادات غير العادية.<sup>1</sup>

ويمكن الذكر في هذا الصدد بعض الدول التي أخذت بنظام الموازنات غير العادية مثل فرنسا التي أنشأت موازنة غير عادية خاصة بتمويل خطوط السكك الحديدية 1878-1890 وأخرى لتمويل نفقات حرية أثناء الحرب العالمية الأولى إلى جانب مصر في الأعوام المالية لثورة يوليو 1952، إذ كانت مشروعات التنمية تندرج في موازنة استثنائية غير أن في الآونة الأخيرة تضاعف هذا الخروج عن المبدأ بسبب تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتقارب فكرة النفقات غير العادية من العادية.

**ثانيا- الموازنات الملحقه:** تعد خروجاً عن مبدأ عدم التخصيص<sup>2</sup> يتم إعداد هذه الموازنات خصيصا لبعض المرافق العامة ذات الطبيعة التجارية والصناعية التي لا تشمل النفقات الإدارية إلا بنسبة ضئيلة من نفقاتها

<sup>1</sup> - حسين عبد القادر، يونس جعفر، مرجع سابق ، ص 165.

<sup>2</sup> FRANCOIS chouvel , finances publiques , gualino, 20<sup>e</sup> édition, 2017 p 98.

الكلية، لكنها تقوم ببعض الأنشطة الحيوية التي ترتبط ارتباطا مباشرا برفاهية المجتمع مثل مؤسسات المباني والمواصلات ... إلخ، وهناك شرطين وجب توافرها لإعداد هذه الميزانية وهما تبعية المرفق للموازنة العامة للدولة والقيام ببعض الأنشطة ذات الطبيعة الاقتصادية والتجارية<sup>1</sup>، مما يقتضي معاملتها معاملة خاصة حتى تتمكن من القيام بدورها وإدارة شؤونها بأسلوب اقتصادي سليم بعيدا عن التعقيدات الروتين الحكومي، وبالتالي وجب منح هذه المرافق نوع من الاستقلالية المالية مع المحافظة على تبعيتها للموازنة العامة من خلال إعداد موازنة ملحقة وإلحاقها بموازنة الدولة.

من الواضح أن هذا الحل يضمن لهذه الهيئات القيام ببعض الاستثمارات الخاصة حتى تتمكن من تحديد أدوات إنتاجه والسماح له بتحديد تكاليف إنتاجه و ثمن بيع الخدمات والسلع المنتجة من طرفه، ويتمكن الجهاز من تطبيق أساليب التسيير الحديث وتنظيم نشاطه الاقتصادي على أسس سليمة بعيدة عن المعاملات المالية للجهاز الحكومي التي تتميز بالجمود<sup>2</sup>.

**ثالثا- الموازنة المستقلة:** يعد هذا لنوع من الموازنات للمشاريع والمؤسسات المالية التي لها الشخصية المعنوية مستقلة عن شخصية الدولة ، حيث يتم السماح لها بإعداد ميزانيتها بصورة مستقلة عن الموازنة العامة للدولة وتكون الموافقة على هذه الموازنات من قبل مجالس الإدارة لهذه المرافق وليس من طرف السلطة التشريعية<sup>3</sup>، والموازنات المستقلة تهدف إلى تحقيق الاستقلال المالي الكامل لبعض المشروعات التجارية والصناعية حتى تتمكن من تسيير شؤونها بالطريقة نفسها للمؤسسات والمشروعات الخاصة ، وفي حالة تحقيقها للفائض فيمكنها إعادة استثماره في المشروع ذاته ولا يضاف لموازنة الدولة وبهذا المعنى تعد الموازنات المستقلة خروجاً عن مبدأ وحدة الموازنة في ظل التدخل المتزايد للدولة في الحياة الاقتصادية وسعيها لتجنب المرافق التجارية والصناعية التابعة لها.

وبصفة عامة فإن الموازنات المستقلة تتمتع بما يلي:

\* لا تخضع لقواعد القانون التي تخضع لها الموازنة العامة للدولة

- لا تحتاج إلى الموافقة من طرف السلطة التشريعية وهذا عكس الموازنة الملحقة.

<sup>1</sup> rakotomanga seho : op.cit , p 31.

<sup>2</sup> حسين عبد القادر، يونس جعفر، مرجع سابق، ص 168.

<sup>3</sup> سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص 599.

- تغطية عجز الموازنات المستقلة من طرف الموازنة العامة للدولة.

**رابعاً- الحسابات الخاصة على الخزينة:** يتم تخصيص هذه الحسابات لتسجيل بعض الإيرادات والنفقات الحكومية والتي في الحقيقة لا تعد إيرادات أو نفقات حكومية ، كأن تقوم الدولة بتحصيل مبالغ تأمينية لضمان تنفيذ الأعمال العامة في المدة المحددة وبالمواصفات المتفق عليها، وخير مثال على ذلك تحصيل بعض المبالغ المالية من المقاولين في القطاع الخاص الذين يعهد إليهم القيام بتنفيذ بعض الأعمال العامة مثل إنشاء المدارس أو المستشفيات ، إنشاء الطرق... إلخ، ثم تقوم الدولة بإعادة هذه المبالغ لأصحابها بعد الانتهاء من الأعمال المعهودة إليهم.

فيمكن القول أن هذه الحسابات ليت لها علاقة مباشرة بإيرادات ونفقات الموازنة وتشرف عليها الخزينة العامة للدولة، وهذه الأموال التي تدخل وتخرج من الخزينة لا تذكر عادة في موازنة الدولة بل ترد في حسابات خارج الموازنة، لذلك اعتبرت استثناءات عن مبدأ وحدة الموازنة<sup>1</sup>، إلى جانب ذلك وتوضيحاً للنقطة الأخيرة فإن النقد الأساسي الذي يوجب لحسابات الخزينة يرجع إلى أن الحكومات غالباً ما تسيء استخدامها، مما يجعلها استثناءاً حقيقياً على مبدأ الوحدة ونذكر في هذا المجال أن الحكومات الفرنسية زادت لحسابات الخاصة على الخزنة التي فتحت خلال 1949 على الثلاثمائة حساب بالرغم من الانتقاد العنيف الذي يوجهه البرلمان الفرنسي لهذا الوضع.

وبصفة عامة فإن الحسابات الخاصة على الخزينة تتميز بالخصائص التالية:

\* تقفل الحسابات من تلقاء نفسها وذلك عند إتمام طرقي العملية الحسابية والتي قد تستغرق مدة طويلة أي لا يقل في نفس السنة المالية.

\* لا تتضمن نفقات وإيرادات بالمعنى الحقيقي لها وبالتالي فإنها معالجة محاسبية صحيحة لها تزيد من مصداقية الموازنة العامة للدولة.

\* لا ترتبط بموازنة الدولة بأي علاقة إلى في حالة استحالة إتمام الطرف المكمل لإتمام العملية.

<sup>1</sup> محمد خالد المهاني، خالد شحادة الخطيب، مرجع سابق، ص 376.

ويمكن توضيح فيما يلي الحالات التي يمكن الخروج فيها عن مبدأ وحدة الموازنة، فيكون ذلك عندما تسيء الحكومة استخدام هذه الوسيلة فتقوم بفتح العديد من الحسابات الخاصة، ويترج بها العديد من النفقات التي تتظاهر الدولة بإمكانية استردادها، في الوقت الذي تعلم أنها لا يمكنها ذلك، مما يترتب عليه عجزا يتعين تغطية من موازنة الدولة وتسجيله كبند من بنود النفقات العامة في العام الذي يلي العجز وتضطر السلطة للموافقة دون القيام بأي دور رقابي على هذه البنود<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: مبدأ شمولية الموازنة.

تقتضي قاعدة عمومية أو شمولية الموازنة أن تعرض في الموازنة كافة الإيرادات والنفقات العامة دون خصم أي مبلغ فيها بحيث تجمع الإيرادات العامة ثم يعاد توزيعها على جميع أوجه الإنفاق العام المختلفة<sup>2</sup>، كما تطرق لهذا المبدأ القانون العضوي 18-15 بنص أحكام المادة 14 التي توضح أنه يتم التقدير والتحديد والترخيص السنوي لموارد ميزانية الدولة و أعبائها و تبيانها في ميزانية على شكل إيرادات ونفقات، حيث تضمن مجموع الإيرادات تغطية مجموع النفقات وتفيد مجموع الإيرادات و النفقات ضمن حساب وحيد يمثل الميزانية العامة.

فإذا كانت قاعدة وحدة الموازنة تتطلب عرض وثيقة واحدة للموازنة العامة، فإن القاعدة العمومية تشمل عرض كل تقدير لنفقة أو إيراد وبالتفصيل في وثيقة واحدة دون مقاصة بين نفقات بعض المرافق وبين إيراداته وهذا يعني أن الموازنة لا تظهر سوى الفرق بين تقديرات نفقات المرفق وتقديرات إيراداته الموازنة الصافية ونقدم في هذا الصدد مثال ، ولنفرض مثلا أن واردات إحدى الوزارات تبلغ 10 مليون دينار ومن جهة أخرى قدرت نفقاتها بـ 15 مليون دينار وتطبيقا لمبدأ شمولية الموازنة تتطلب أن تسجل في موازنة الدولة 10 مليون دينار في جانب الإيرادات وتقدير نفقاتها 15 مليون دينار في جانب النفقات دون اللجوء أو القيام بعمليات المقاصة بين الإيرادات والنفقات.

ويبدو أن معظم دول العالم لم تتجه إلى توسع عمل المجالس النيابية في الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، مما ودون شك يؤدي ذلك إلى التقليل من الإسراف الحكومي في الإنفاق وتطبيق أسلوب الموازنة الصافية

<sup>1</sup> سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص 602.

<sup>2</sup> سالم محمد الشوابكة، مرجع سابق، ص 243.

على بنود نفقاته<sup>1</sup> وكان أول تطبيق لهذا المبدأ منذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، أما الفترة التي سبقت هذا التاريخ فكانت معظم الدول تسجل غالبية نفقات وإيرادات المرفق العام في الموازنة العامة استناداً إلى صافي الإيرادات أو صافي النفقات كما يخصم من الإيرادات المتوقعة لأي وحدة حكومية ما بذل في سبيل تحصيلها من نفقات.

وليتضح الأمر أكثر نأخذ معطيات المثال السابق فيتم تسجيل من طرف الدولة في جانب النفقات صافي النفقات فقط أي ما يعادل 5 مليون دينار.

### الفرع الأول: مزايا قاعدة الشمولية

يمكن حصر إيجابيات ومزايا هذه القاعدة في المزايا التالية<sup>2</sup>:

1- تطبيق هذا المبدأ يسمح بسرد جميع الإيرادات والنفقات في وثيقة واحدة مما يجعل العمل يسيراً للباحثين وبصفة خاصة السلطة التشريعية بغرض الوقوف على طبيعة وحجم كل نفقة وكل إيراد.

2- تعمل هذه القاعدة على الحد من الإسراف في الموارد المتاحة وترشيد الإنفاق الحكومي، لأن عرض إيرادات ونفقات المصلحة الواحدة في موازنة واحدة يعد بمثابة رقابة داخلية على هذه الأخيرة أثناء تنفيذ الموازنة أو عند عرض حساباتها الختامية، حيث لا نجد وسيلة لإخفاء بعض عناصر الإيرادات أو النفقات.

3- إن قاعدة العمومية أو الشمولية تتماشى مع قاعدة عدم التخصيص ولهذه القاعدة حكمة بالغة وتتمثل في:

أ/ عدم تخصيص إيراد معين لتنفيذ نفقة معينة أو أداء خدمة معينة فيؤدي حتماً إلى عدم أدائها على الوجه المرضي في حالة عدم كفاية الإدارة والإسراف في الأداء في حالة وفرة الإيراد وزيادته.

ب/ يؤدي عدم التخصيص إلى إحكام رقابة السلطة التشريعية على مختلف أوجه النفقات العامة أو الإيرادات العامة.

<sup>1</sup> محمد جمال الدينيات مرجع سابق، ص 278.

<sup>2</sup> سالم محمد الشوابكة، مرجع سابق، ص 244.

ج/ من شأنه أن يؤدي هذا المبدأ حصول أفراد المجتمع على أكثر إشباع ممكن للحاجات العامة، حيث يتم توزيع إجمالي الإيرادات العامة على أوجه الإنفاق العام المختلفة تبعاً لدرجة الحاجة لكل منها.

ولكن بالرغم من هذه المزايا لمبدأ العمومية أو الشمولية والاعتماد على مبدأ الصوافي الذي كان يطبق في أغلب موازنات القرن التاسع عشر<sup>1</sup> العديد من السلبيات والتي نتطرق لها في النقطة الموالية.

### الفرع الثاني: الآثار السلبية لمبدأ الصوافي

إن الابتعاد على مبدأ الشمولية والاعتماد على مبدأ الصوافي له العديد من الآثار السلبية نوجزها فيما يلي<sup>2</sup>:

1- يكون حافزاً قوياً على الإسراف وإهدار المال العام، فيمكن للمرفق العام أو الوحدة الحكومية المبالغة في تقدير نفقاتها كما يمكن أن تبالغ في الانخفاض في تقدير إيراداتها دون أن تتمكن أن تتمكن السلطات الرقابية من اكتشاف ذلك وبالتالي تحصل على موافقة السلطة التشريعية بيسر كبير.

2- يجعل مبدأ الصوافي العديد من البنود المسجلة في الموازنة مبهمه وغامضة وتعجز معها قدرة السلطة التشريعية على تحقيق رقابة فعالة للنشاط الحكومي بالرغم من أنه حق يكفله الدستور، فالعديد من العناصر المسجلة بموازنة الدولة لا تظهر بصورة واضحة وتفصيلية.

### الفرع الثالث: شروط فعالية قاعدة الشمولية.

حتى تتحقق النتائج الإيجابية لهذه القاعدة وجب توفر قاعدتين فرعيتين مكملتين والتي تزيد من فعالية العمومية في الواقع العملي وهما كما يلي:

أولاً- قاعدة شيوع الموازنة: وتتضمن هذه القاعدة عدم تخصيص الإيرادات وهذا يعني أن لا يخصص إيراد معين من قنوات الإيراد على وجه معين من قنوات النفقات وإنما ينبغي أن يدرج الاثنان معاً الإيراد والإنفاق طبقاً لقاعدة عمومية الموازنة<sup>3</sup>، وتتقضي هذه القاعدة الفرعية عدم قيام السلطة التنفيذية عند إعداد وتحضير الموازنة

<sup>1</sup> خالد شحادة الخطيب، احمد زهير شامية، مرجع سابق ، ص 282.

<sup>2</sup> محمد جمال الذنبيات، مرجع سابق، ص 279.

<sup>3</sup> سعد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 603.

العامة بتخصيص نوع من الإيراد العام للإنفاق على برنامج حكومي معين أو أوجه معينة من أوجه النفقات الحكومية، فمثلا يجب تحصيل إيرادات مؤسسة البريد والمواصلات للخزينة العمومية ومن ثمة توزيع الإيرادات على أوجه الإنفاق المختلفة للدولة ولا يجب توجيه إيرادات مؤسسة البريد لنفقاتها واحتياجاتها مباشرة.

وينتج عن تطبيق قاعدة الشيوخ العديد من الآثار الإيجابية ومن بينها أنه لا يسمح للحكومة بالتحيز إلى جهة معينة أثناء تخصيص الإيرادات معينة، كأن تكون سياسية مثل تحقيق مصالح انتخابية كما تسمح هذه القاعدة بتحقيق التكافل الاجتماعي بين جميع فئات أفراد المجتمع.

إذا نظرنا إلى المنظومة القانونية في الجزائر فان القاعدة تظهر جليا بموجب نص أحكام المادة 38 من القانون العضوي 15-18 التي بينت أنه لا يمكن تخصيص أي إيراد لنفقة خاصة، حيث تستعمل جميع الإيرادات لتغطية جميع نفقات الميزانية العامة للدولة.

**ثانيا- قاعدة تخصيص النفقات:** ومضمون هذه القاعدة يتعين أن يتضمن مبلغ معين لكل قناة من قنوات الإنفاق مما يسمح للمجالس التشريعية في الإنفاق بتفصيلاته ، ويقيد السلطة التنفيذية في الإنفاق في حدود المبالغ التي صادقت عليها المجالس السابقة إلى حالة الحصول على إذن مسبق ورغبة في التحقيق من هدف القاعدة حيث أصبحت تمثل قيда يعوق النشاط المالي للدولة.

ويتم عادة تقسيم النفقات لكل مرفق حكومي إلى بنود رئيسية تمثل وحدات التخصيص التي يتم اعتمادها من السلطة التشريعية بحيث لا يجوز تجاوزها إلا بموافقة السلطة التشريعية ، ويوجد العديد من البنود الفرعية في نطاق البنود الرئيسية مما يسمح للحكومة بان تنقل جزء من أرصدة بعض البنود إلى بنود أخرى فرعية تعاني من عجز.

#### الفرع الرابع: حالات الخروج عن مبدأ الشمولية.

إن القانون العضوي 15-18 و في المادة 14 يعتبر تخصيص الموارد في الحسابات الخاصة للخزينة إحدى استثناءات قاعدة عدم التخصيص ، حيث يتم بموجب قانون المالية تخصيص إيرادات لتغطية نفقات محددة ، كما يمكن تخصيص جزء من موارد الدولة مباشرة لفائدة الجماعات الإقليمية وهيئات الضمان الاجتماعي أو أي شخص معنوي آخر يشارك في الخدمة العمومية.

بصفة عامة يرى المختصين في المالية العامة أن تطور دور الدولة في المجال الاقتصادي جعل لمبدأ الشمولية يواجه العديد من المشاكل والصعوبات كما اقتضت ظروف الواقع ضرورة الخروج عنه في بعض الحالات أهمها<sup>1</sup>:

1- وجود نظام الدولة الاتحادية يجعل ولاياتها تتمتع بقدر كبير من الاستقلال في إدارة شؤونها إلى جانب استقلالها بسلطاتها التشريعية دون الانفصال التام عن الدولة، مما يترتب عنه قيام حكومة الولايات الاتحادية بتحصيل لحساب الحكومة الاتحادية بعض الإيرادات الصافية وتسجل هذه الأخيرة في موازنة الحكومة الاتحادية استنادا لمبدأ صافي الإيرادات.

2- تخصيص بعض الإيرادات لتسديد الدين العام الداخلي والخارجي وهي وسيلة لتشجيع الأفراد والمؤسسات الدولية على إقراض الدولة، كما تخصص بعض الإيرادات لنمو بعض البرامج الاقتصادية والاجتماعية وهذا في حالة توقع الدولة عدم حصولها على موارد إضافية من فرض ضرائب ورسوم جديدة نتيجة لوجود معارضة شديدة من الشعب والسلطة التشريعية.

3- حصول الدولة على بعض الهبات والمساهمات من الأفراد والمؤسسات الخاصة وتكون هذه الأخيرة مشروطة بغايات محددة كبناء المدارس والمستشفيات وغيرها.<sup>2</sup>

في هذا الإطار يمكن ذكر نص المادة 40 من القانون 18-15 الخاص بالاعتمادات المالية المستعادة :انه يمكن أن تكون موضوع استعادة الاعتمادات المالية وذلك في حدود نفس المبلغ لفائدة ميزانية الوزارة أو المؤسسة العمومية المعنية وذلك في الحالات الآتية :

- في حالة وجود إيرادات واردة من استرداد الخزينة لمبالغ مدفوعة بغير حق.

- في حالة وجود إيرادات متأتية من تنازلات بين مصالح الدولة وعن الأملاك والخدمات المنجزة طبقا للتشريع والتنظيم المعمول به.

<sup>1</sup> carole meniollé , cours de finances publiques , université paris ouest nanterre ,2010 ,p14

<sup>2</sup> سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص 608.

### المطلب الثالث: مبدأ توازن الموازنة

قبل الخوض في شرح هذا المبدأ نود أن نبين اهتمام القانون العضوي 18-15 الجديد أنه قد اقر بالتوازن الميزانياتي و المالي للميزانية العامة في إطار التوازن الاقتصادي، حيث نصت المادة 03 أن قانون المالية يحدد بالنسبة لسنة مالية طبيعة ومبلغ وتخصيص موارد وأعباء الدولة كذا التوازن الميزانياتي والمالي الناتج عنه، مع مراعاة توازن اقتصادي محدد.

يعرف هذا المبدأ على انه إن تساوي جملة الإيرادات العامة مع جملة النفقات العامة وبناء على ذلك إذا زاد مجموع النفقات عن الإيرادات فيعني ذلك وجود عجز في الميزانية والعكس يعبر عن فائض في الميزانية أي عند زيارة جملة الإيرادات عن جملة النفقات<sup>1</sup>، يمكن القول أن لفظ التوازن مستعار من علم الميكانيك عبر تاريخ النظرية الاقتصادية ، والتوازن تعني الحالة التي يكون فيها بعض المتغيرات الهامة ثابتة ويعتمد ثبات المتغير على التماثل بين قوانين أو عاملين يؤثران على المتغير موضع التحليل في اتجاهات مضادة<sup>2</sup>، هناك من يرى أيضا أن توازن الميزانية يمثل إلى جانب التساوي بين الإيرادات والنفقات هو التقدير الصحيح لهذه العناصر، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذا التقدير يتصادم مع الكثير من الصعوبات مثل الرسم على القيمة المضافة نظرا لتأثرها بالأوضاع الاقتصادية السائدة.<sup>3</sup>

إن مبدأ توازن الميزانية العامة تعرض للعديد من الانتقادات أي هناك من يؤيده وهناك من يعارض المبدأ ولمعرفة ذلك يجب الخوض في هذا المبدأ في نظر الأفكار الاقتصادية عبر المدارس التي أنشئها المختصين في علم المالية العامة والاقتصاد.

### الفرع الأول: عند الكلاسيك

تتميز الأفكار الاقتصادية لدى هذه المدارس بأن يكون دور الدولة محدودا ويتمثل دورها في توفير الحماية والأمن، ولذلك أوردوا عدة تبريرات تتعلق بطبيعة العمليات المالية الحكومية لتأييد هذا الفرض ويبدو أكثر احتمالا

<sup>1</sup> حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السابعة، الجزائر، 2016 ص 80.

<sup>2</sup> السيد عطية عبد الواحد، مرجع سابق ، ص 1308.

<sup>3</sup> carole moniolle, op cit, page 15.

لأن هؤلاء مثل آدم سميث نظروا أولا إلى المتطلبات الموضوعية للترتيب الاقتصادي ثم أوردوا آرائهم حول الدور الصحيح للدولة في هذا المجال.

وقد كانت آراء آدم سميث معادية للمذهب التجاري لأنه رأى أن جهاز الدولة غير كفء كما كان في زمانه وأنه يعيق التقدم الاقتصادي وخلق الثروة، حيث كانت تضع يدها على أموال التجار ورجال الصناعة لتنفقها في المعيشة الصاخبة وكانت بذلك مبدرة وحرمت رؤوس الأموال من التوسع في الاستثمار وزيادة الثروة في المجتمع.<sup>1</sup>

كما يرى أيضا هذا المذهب انطلاقا من المعارضة للاقتراض العام فإن اعتماد الحاكم على فرض ضرائب على رعاياه تزداد سلطته مما يشجع على القيام بحروب لا داعي لها.

ويرى الكلاسيك أن مبدأ التوازن يعني تساوي الإيرادات وجملة النفقات من الناحية الحسابية وأن تكون الموازنة العامة محايدة وغير منتجة<sup>2</sup>، ويقصد بذلك أن الدولة مستهلكة وهو ما يقال عن دولة القرن 19 ، فالمبدأ حسب هذا المفهوم ينظر إليه نظرة حسابية بحتة وهذا موازنة الأفراد والمشروعات الخاصة وذلك لتجنب الحالة التي يحدث فيها العجز واللجوء إلى تغطية ذلك عن طريق الاقتراض العام ، كما يؤدي ذلك إلى الوقوع في حالات التضخم وهذا في حالة اللجوء إلى الإصدار النقدي، أما زيادة الإيرادات عن النفقات يدفع إلى الإسراف والتبذير وهذا في حالة حصول الفائض<sup>3</sup>، تعني الحالة الأخيرة أيضا أي حالة الفائض أن الدولة وبحكم مصادر إيراداتها أنها بلغت في فرض ضرائب على الأفراد لذلك اعتبرت قاعدة التوازن ذهبية لديهم وفي اعتقادهم التوازن يعني القدرة المالية والتمويل السليم والإدارة المالية الراشدة كما يعتبر مبدأ التوازن مبدأ أخلاقيا ولقد ناصروه الأرثوذكس بدرجة كبيرة.

<sup>1</sup> السيد عطية عبد الواحد، مرجع سابق، ص 1308.

<sup>2</sup> سامي شرفة، رقابة الهيئة التشريعية على الموازنة العامة، دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإسلامية، تخصص شريعة وقانون، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2019/2018، ص 86.

<sup>3</sup> محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، ص 345.

ومن أهم الحجج التي كانت تبرر هذا المبدأ أي التساوي فيما يلي:

عدم التوازن أي الميزانيات غير المتوازنة تدفع بالدولة إلى الاقتراض أو الإصدار النقدي ومن شأنه التأثير على التوازنات الاقتصادية ومن بينها تؤدي إلى التضخم بشكل حتمي إلى جانب انخفاض قيمة الوحدة النقدية المستحدثة وارتفاع الأسعار، ولقد أثبتت النتائج أن قيام دولة بالإنفاق أكثر مما تحصل عليه يؤدي إلى نتائج كارثية مثل ما حدث في المستعمرات الأمريكية التي دمرت علمها وأفقرت شعبها كما تعرضت فرنسا لتضخم حاد في نفس الفترة تقريبا.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: المفهوم الحديث لمبدأ التوازن

لقد كان هذا المبدأ السائد في القرن التاسع عشر حتى أواخر 1929 حيث الكساد المالي الكبير الذي غير معتقدات أصحاب مبدأ التوازن<sup>2</sup>، وهناك عدة عوامل أدت إلى التخلي عن هذا المبدأ وحدث تطور في النظر إلى هذا المبدأ ومن بينها<sup>3</sup>:

**أولاً: التطور الاقتصادي والسياسي:** أثبتت الأفكار الحديثة ومنها الفكر الكينزي أن التوازن لا يتحقق دائماً عند التشغيل الكامل بل قد يتحقق دون ذلك، الأمر الذي يعني وجود موارد غير مستغلة ووجود البطالة مما يتطلب تدخل الدولة لإصلاح هذا الوضع كما كان من سبب بزوغ الأيديولوجية الاشتراكية تدخل الدولة الذي يعتبر بمثابة الضامن للحياة وتهيئة كل شيء لأفرادها.

**ثانياً: التطور التكنولوجي:** هناك بعض القطاعات التكنولوجية المتقدمة فرضت تدخل الدولة لتقوم بها نظراً لما ينطوي على هذه الأخيرة على استثمارات ضخمة ولا تدر عائداً مباشراً، مثل المستشفيات وشق الطرقات وإعداد التجهيزات وهي جد مكلفة إلى جانب الخدمات العامة التي تساعد الدولة على القيام بوظائفها مثل خدمة الهاتف والآلات الحاسبة وغيرها، مما يدين يجب على الدولة تنفيذها وتحسينها.

لهذه الأسباب وغيرها غير النظرة إلى مبدأ التوازن فلم تعد تنظر النظرية المالية الحديثة إلى العجز على أنه كارثة مالية محققة في ضوء التطورات المالية والاقتصادية الحديثة التي يتميز بها القرن الحالي، وهذا لا يعني أن الفكر

<sup>1</sup> خالد شحادة لحبيب، أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص 278.

<sup>2</sup> حسن مصطفى حسين، مرجع سابق، ص 80.

<sup>3</sup> السيد عطية عبد الواحد، مرجع سابق، ص 1310

المالي الحديث يستبعد تماما مبدأ التوازن ولكن كل ما في الأمر هو استبدال فكرة التوازن المالي بفكرة أو سع منها وهي فكرة التوازن الاقتصادي العام حتى ولو أن هذا أدى إلى حدوث عجز مؤقت في الموازنة<sup>1</sup>، فحسب آراء هذا الفكر فإن العجز لم يعد شرا من الناحية الاقتصادية، بل تعدى الأمر ذلك فعدم التوازن يكون مقصودا في الفترات التي تحدث فيها الأزمات الاقتصادية حتى تتحقق مهمته التوسع والنمو الاقتصادي.<sup>2</sup>

فالنظرية الحديثة أولت للتوازن الاقتصادي اهتماما كبيرا وإن كان ذلك على حساب التضحية بالتوازن التقليدي لحساب الموازنة العامة، طالما يؤدي عدم التوازن إلى علاج مشكلات الاقتصاد القوي وهو ما عرف بنظرية العجز المنظم<sup>3</sup>، ومضمون هذه النظرية أن في فترات الركود والكساد يؤدي إلى انتشار البطالة وهو العجز الحقيقي الذي يتعرض له الاقتصاد وليس العجز بمفهومه المحاسبي، ولتخطي هذه الوضعية وجب تدخل الدولة للزيادة من حجم الاستثمارات وتوجيهها ونظرا لحالة الركود فلا يكون بمقدرة الأفراد القيام بذبك وبالتالي تدخل الدولة من شأنه تنشيط الحياة الاقتصادية، وذلك عن طريق زيادة الطلب الكلي بمنح إعانة للعاطلين عن العمل وزيادة الاستثمارات اللازمة لمواجهة الزيادة في الطلب، كما يتعين عليها التخفيض من الاقتطاعات العامة مثل تخفيض معدل الضريبة وعدم فرض ضرائب جديدة<sup>4</sup>، ولتحقيق ما تقدم يجب أن يلاحظ أن التوسع في الإنفاق العام يجب أن يكون متوافقا مع حجم البطالة الموجودة و إلا أدى ذلك إلى حدوث تضخم، و من ناحية أخرى تفترض سياسة العجز المنظم فرص عمل منتجة و انتشار البطالة بالرغم من هذا كما أنها تفرض وجود رؤوس أموال غير مستخدمة و إلا أدى ذلك إلى التضخم.

وفي خلاصة هذه النقطة فإن سياسة العجز المنظم لا تعني استمرار العجز بصفة دائمة ولا يعبر عن النفع بل هو وسيلة لحسن استخدام الموارد الاقتصادية المعطلة، ومن ناحية أخرى فإن مبدأ التوازن الحسابي بين النفقات والإيرادات التي نادى بها الفكر الكلاسيكي لم يختف كلية نتيجة الهجوم الفكر الكينزي عليه، ونجد حاليا أن موازنات الكثير من الدول تتخذ هدفا ومؤشرا وتسعى إليه وتحقيقه ولكن ليس على حساب التوازن الاقتصادي، ويمكن القول أن السعي يكون أفضل إلى تحقيق التوازن الاقتصادي إلى جنب التوازن المالي، الأمر الذي يغلب من

<sup>1</sup> عباس محمد محرز، مرجع سابق، ص 346.

<sup>2</sup> خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص 287.

<sup>3</sup> سامية شرفة، مرجع سابق، ص 87.

<sup>4</sup> عباس محمد محرز، مرجع سابق، ص 345.

الدول أن تتمتع بسياسة موازنة مرنة وضرورة تبويبها بطريقة تمكن من قياس آثار والتعرف على النشاط الحكومي في الاقتصاد القومي.

#### المطلب الرابع: مبدأ سنوية الموازنة

ظهر هذا المبدأ قبل غيره من المبادئ وكان لفرض الضرائب بصورة دورية أثر في العمل بسنوية الموازنة العامة للدولة وكان المبدأ محترم بطريقة صارمة في المالية الكلاسيكية لان الحياة المالية للدولة كانت عليها تدور في نطاق السنوية<sup>1</sup>، ويعرف هذا المبدأ أن يتم التصريح الموازي لتحصيل الإيرادات و تنفيذ النفقات بصورة دورية ولمدة سنة واحدة<sup>2</sup>، ويكون لكل سنة فإن ذلك يؤدي موازن مستقلة بنفقاتها وإيراداتها عن موازنة السنة السابقة وعن موازنة السنة اللاحقة<sup>3</sup>، كما يعرف أيضا أن هذا المبدأ يقضي بان مدة سريان الميزانية اثنا عشر شهرا، أي سنة كاملة وموافقة الجهة التشريعية سنويا عليها ولا يشترط أن يكون بداية السنة المالية موافقة لبداية السنة الميلادية.<sup>4</sup>

ويمكن أيضا تقديم التعريف الثالث لهذا المبدأ " أن تتم توقع وإجازة نفقات وإيرادات الدولة بصفة دورية كل عام بواسطة اعتماد سنوي من طرف السلطة التشريعية والتزام الحكومة بإنفاق مبالغ النفقات وتحصيل الإيرادات المدرجة في الموازنة خلال السنة المالية المعنية بالإجازة.<sup>5</sup>

إن مبدأ سنوية الميزانية نصت عليه أحكام المادة 03 من القانون العضوي 18-15، حيث أوضحت أن قانون المالية يحدد طبيعة ومبلغ وتخصيص موارد وأعباء الدولة، وكذا التوازن الميزاني والمالي الناتج عنه مع مراعاة توازن اقتصادي محدد بالنسبة لسنة مالية التي تمتد لسنة مدنية.

<sup>1</sup> عادل احمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية ، بيروت، 1992، ص 282.

<sup>2</sup> FRANCK waserman , les finances publiques , la documentation française , 8<sup>e</sup> édition , 2016 , p25

<sup>3</sup> حسين مصطفى حسين، مرجع سابق، ص 76.

<sup>4</sup> خالد شحاذة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص 282.

<sup>5</sup> السيد عطية عبد الواحد، مرجع سابق، ص 1276.

## الفرع الأول: أسباب اعتناق مبدأ السنوية

يرجع الأخذ بمبدأ السنوية عدة أسباب ومبررات تتمثل فيما يلي:

- 1- في حالة تبني ومناقشة بنود الموازنة لفترة أكثر من سنة واحدة من قبل البرلمان من شأنه إضعاف رقابة السلطة التشريعية بسبب إطالة المدة وتقلب الظروف الاقتصادية عليها، أما المناقشة البرلمانية المتكررة لأكثر من مرة واحدة خلال السنة فلها أيضا الكثير من المساوئ وتؤدي إلى حالة المناقشات البرلمانية<sup>1</sup>، كما لا يعطى ذلك الوقت الكافي للسلطة التنفيذية وبالتالي إضعاف رقابتها<sup>2</sup>.
- 2- على اعتبار الموازنة العامة أنها تقديرات للنفقات والإيرادات لفترة مستقبلية فيمكن جدا اعتبار أن السنة هي الفترة الملائمة وطول مدة التقدير والتنبؤ من شأنه إضعاف درجة الدقة في هذه الأخيرة.
- 3- يجعل مبدأ السنوية دوام رقابة السلطة التشريعية على أنشطة السلطة التنفيذية التي تجد نفسها مضطرة على الرجوع إليها والحصول على موافقتها بصفة دورية كل سنة<sup>3</sup> ويمكن اعتباره لسبب سياسي.
- 4- يتطلب إعداد الموازنة مجهودا كبيرا سواء من ناحية الوقت أو من ناحية كمية الوثائق والمستندات التي يرجع إليها ولو تكرر هذا أكثر مرة في السنة لتكرر هذا المجهود الضخم.
- 5- إن فترة السنة تضم الفصول الأربعة والتي تتوزع عليها مظاهر النشاط الاقتصادي وبالتالي فإن زيادة الإيرادات في فترة ما عن باقي الفترات وزيادة النفقات في مدة من السنة عن أخرى، فإن إعداد الموازنة على أساس سنوي هو الكفيل بشمول كل ذلك وإعداد الموازنة لأقل من سنة فمن شأنه إظهار عجز في الشهور التي تكثر فيها النفقات وفائض في المدة من السنة التي يفوق فيها حجم الإيرادات حجم النفقات، ويمكن اعتبار هذا السبب من الأسباب المالية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> نفس المرجع ، ص 234-325.

<sup>2</sup> محرز محمد عباس، مرجع سابق، ص 329.

<sup>3</sup> نواز عبد الرحمان الهيقي، عبد اللطيف الخشاني، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة ، دار المناهج ، الأردن، ط1، 2006، ص 149.

<sup>4</sup> خالد شحاذة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص 282.

## الفرع الثاني: بداية السنة المالية

إن الأخذ بمبدأ السنوية لا يعني أن يتوافق ذلك مع بداية السنة الميلادية فيختلف ذلك من دولة لأخرى فقد كانت بداية السنة المالية في جمهورية مصر عام 1971 هو أول يوليو من كل عام ثم تغير وأصبح أول يناير<sup>1</sup>، وفي حالة الجزائر فإن السنة توافق تنفيذ السنة المدنية أي 1 جانفي إلى 31 ديسمبر<sup>2</sup> والتمسك بهذا المبدأ لا يعني بالضرورة كما ذكرنا سابقا أن تلتزم كافة الدول بتاريخ معين لبداية ونهاية السنة، ولكن المستقر عليه أن تغطي الموازنة اثنا عشر شهرا فهناك بعض الدول تبدأ السنة من أول يناير جانفي وتنتهي في 12/31 من شهر ديسمبر كانون الأول من نفس العام ومن بينها لبنان الجزائر وفرنسا وبلجيكا وهناك دول أخرى تبدأ فيها السنة من أول أبريل من كل عام كإنجلترا ، اليابان والهند.<sup>3</sup> ونذكر فيما يلي السنوات الموازية لبعض دول العالم.

### الجدول 02-02: بداية و نهاية السنة الموازية في بعض دول العالم

الدولة	بداية السنة	نهاية السنة
الجزائر، لبنان، فرنسا، بلجيكا	01 يناير	31 ديسمبر
إنجلترا، اليابان، الهند، كندا	01 أفريل	31 مارس
أستراليا، تنزانيا، باكستان	01 جويلية	30 جوان
كوستاريكا، تايلندا	01 أكتوبر	30 سبتمبر

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على: عبد المجيد فدي، مرجع سابق، ص39

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 283.

<sup>2</sup> المادتين 3 و 7 من القانون رقم 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية والمادة 03 من القانون رقم 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 المتعلق بالخحاسبة العمومية.

<sup>3</sup> سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص584.

### الفرع الثالث: استثناءات الخروج عن مبدأ السنوية

فرض تطور دور الدولة وقيامها بالعديد من الأنشطة الاقتصادية الخروج عن هذا المبدأ في بعض الأحيان وذلك تماشياً مع متطلبات المهام الجديدة للدولة الحديثة ومواكبة التطورات المحققة في مفهوم ومضمون الموازنة العامة.

وتتضمن هذه الاستثناءات الموافقة على نفقات الدولة وإيراداتها لمدة أقل من سنة وفي حالات أخرى يتطلب الأمر مد الموازنة كلها أو بعضها لأكثر من سنة مالية ومثال ذلك الموازنات الاستثنائية لأمر طارئ طوفان، حرب...<sup>1</sup> وأكثر الاستثناءات شيوعاً ما يلي:

1- مشاريع التنمية والتعمير والالتزامات الطويلة الأجل خاصة في ميدان التجارة الخارجية تتطلب العناية التامة والدراسة الدقيقة لتحديد ما يتطلبه من إنفاق وتوزيعه على السنوات اللازمة لإتمامها في إطار الموازنات السنوية ولهذا فلا بد من الأخذ بأسلوب التخطيط الاقتصادي.

عند قيام الدولة بمثل هذه المشاريع حتى يتحقق أفضل استخدام للموارد المتاحة وأقصى إشباع ممكن.

2- الموازنات الشهرية: أين تستمر الحكومة بالإنفاق في حدود 12/1 من الاعتمادات المفتوحة لها خلال السنة مع الاستمرار بجباية الإيرادات العامة خلال المدة نفسها ويأخذ بهذا النوع من الموازنات في حالة تأخير إقرار الموازنة إلى ما بعد دخول السنة المالية الجديدة.<sup>2</sup>

في القانون الجزائري مثلاً فإن الاستثناءات التي نص عليها القانون 15-18 تتمثل في:

1- حالة عدم المصادقة على قانون المالية للسنة في الآجال المحددة: حيث نص القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية على الكيفية التي يتم فيها ضمان تحصيل الإيرادات وصرف النفقات، في حالة ما إذا كان تاريخ المصادقة على قانون المالية للسنة لا يسمح بتطبيق أحكامه بحلول أول جانفي من السنة المعنية، حيث يستمر تنفيذ إيرادات ونفقات الميزانية العامة للدولة بصفة مؤقتة، وذلك بتطبيق نفس النسب المنصوص عنها بموجب قانون المالية السابق في عملية تحصيل الإيرادات، وفي حدود جزء من اثني عشرة (1/12) شهرياً، خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر (03)، من مبلغ الاعتمادات المالية المفتوحة بعنوان

<sup>1</sup> حسين مصطفى حسين، مرجع سابق، ص 76.

<sup>2</sup> محمد خالد، خالد شحادة الخطيب، مرجع سابق، ص 381.

السنة المالية السابقة، فيما يخص نفقات المستخدمين ونفقات سير المصالح وأعباء ديون الدولة ونفقات التحويل، و في حدود ربع ( ¼ ) لاعتمادات المفتوحة حسب كل وزارة وحسب كل أمر بالصرف كما تم توزيعها في السنة المالية السابقة، بالنسبة لنفقات الاستثمار، أما بالنسبة للحسابات الخاصة للخزينة، يستمر في تنفيذها وفقا للأحكام التشريعية والتنظيمية التي تحكمها قبل بداية السنة الجديدة.

**2- الفترة التكميلية لتنفيذ عمليات الدفع:** حسب نص المادة 35 من القانون 15-18 فإن الاعتمادات المالية المفتوحة بعنوان سنة مالية لا تخول الحق في استمرارية سريانها في السنة المالية الموالية، غير انه يمكن خلال نهاية السنة الاستمرار في تنفيذ اعتمادات الدفع المتوفرة في برنامج ما، خلال السنة المالية وذلك في حالات استثنائية ومبررة قانونا، حيث يجب أن يتم هذا التنفيذ قبل انقضاء الفترة التكميلية التي لا تتعدى مدا تاريخ 31 جانفي من السنة المالية لسنة تنفيذ الميزانية ولا تعني هذه الفترة إلا التنفيذ المحاسبي للميزانية للعلم فإن التنفيذ المحاسبي يعني به الاستمرار في عملية الدفع

**المطلب الخامس: مبادئ مستحدثة:** نص القانون المتعلق بقوانين المالية الجزائري إلى جانب المبادئ السالفة الذكر على مبادئ حديثة وتتمثل فيما يلي :

#### الفرع الأول: مبدأ صدقيه الميزانية:

أول من أشار لهذا المبدأ هو المشرع الفرنسي، كما تبني المشرع الجزائري مبدأ الصدق الميزانياتي في مضمون القانون العضوي 15-18 وذلك في المادة 70.

مبدأ صدق الميزانية مبني على وجوب أن تكون تنبؤات الموارد والنفقات تتماشى مع الواقع الاقتصادي والمالي ويتحقق ذلك باستخدام الطرق الحديثة للتنبؤ وهو ما اقره القانون من خلال التطرق لطرق التنبؤ بالايادات و النفقات، فهو مبني على العمل على منع السلطة التنفيذية من إخفاء أو تدليس أي بيانات أو معلومات قد تشوه توقعات الميزانية و تجعل من الترخيص غير متوافق مع المعطيات الموضوعية ذات الطبيعة الاقتصادية أو المالية.<sup>1</sup>

مبدأ الصدقية يجب أن يتجسد في شقين، الميزانياتي والمحاسبي و ذلك كما يلي :

**أولاً: الصدقية الميزانياتية:** تقوم على واقعية الفرضيات التي تم على أساسها إعداد قانون المالية، بالإضافة إلى تقديم قوانين المالية بشكل صادق لمجموع موارد و تكاليف الدولة، أي يتم تقديم الموارد و الأعباء

<sup>1</sup> Ahmed Essoussi, **Finance publics**, Latrach Edition, première edition, 2017, Tunis, p82.

بصفة صريحة و الالتزام بتقديم قانون مالية تصحيحي عند حدوث تغير مهم في أولويات و فرضيات قانون المالية للسنة كما نصت المادة 14 من القانون العضوي " تقدر موارد ميزانية الدولة و أعباءها و تبين في الميزانية على شكل إيرادات و نفقات . و تحدد هذه الموارد و الأعباء ويرخص بها سنويا بموجب قانون المالية..."

**ثانيا: الصديقة المحاسبية:** نصت على المبدأ المادة 65 من نفس القانون على أن تكون حسابات الدولة منتظمة و صادقة و تعكس بصفة مخلصمة ممتلكاتها و وضعيتها المالية، يجب كذلك أن يسهر المحاسبون العموميون المكلفون بمسك حسابات الدولة على احترام القواعد و الإجراءات المنصوص عليها في القانون العضوي لقوانين المالية وكذا التشريع المتعلق بالمحاسبة العمومية<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني : مبدأ الشفافية :

لقد عزز القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية الحكم الرشيد الذي أصبح مفهوما يتكيف مع المالية العامة و يتحقق هذا المفهوم من خلال تحقيق الشفافية ، المسؤولية ، الإبلاغ و مراعاة احتياجات السكان و مشاركتهم.

شفافية الميزانية تتمثل في اطلاع و مشاركة المواطنين و المجتمع المدني على تصور الدولة فيما يتعلق بإداراتها للموارد المالية و يعني ذلك تحقيق أهم مبدأ من مبادئ الحكامة ، إضافة إلى توفير المعلومات المالية الدقيقة و الموثوقة و الآنية الخاصة بالنشاطات و السياسات المالية المتخذة من طرف الحكومة مع ضمان الوصول إليها بشكل سهل و مبسط بفعل دور الرقابة.<sup>2</sup> كما عزز دستور 2020 في المادة 09 من الفقرة 05 مبدأ الشفافية من خلال تكليف مؤسسات الشعب بضمان الشفافية في تسيير الشؤون العمومية.

### الفرع الثالث : مبدأ الأداء:

لا يخلو مضمون القانون العضوي عن هذا المبدأ الذي أصبح هدفا لجميع المؤسسات سواء كانت اقتصادية أو هيئات عمومية، و تحقيقه يعني حسن استخدام موارد المنظمة إلى جانب التدقيق الذي يتم من خلال مدى استخدام الدولة للمال العام الذي تحت تصرفها و حسن تنفيذها لبرامجها و وفق الأهداف المحددة .

يتمثل مبدأ الأداء في القدرة على تحقيق الأهداف المسطرة على غرار :3

<sup>1</sup> القانون العضوي 18-، 15، مرجع سابق ، المواد 68، 70، ص 16 و 17 .

<sup>2</sup> نفس المرجع، المواد 28 و 75 ، ص 11 و 17 .

<sup>3</sup> نفس المرجع، المادة 36 ، ص 13 .

- تحسين النجاعة الاقتصادية و الاجتماعية للبرامج العمومية.

- دعم فاعلية التصرف العمومي.

- تأمين جودة الخدمات المؤداة.

كما فرض القانون العضوي بضرورة إرفاق لكل برنامج مشروع سنوي للأداء مصحوبا بمؤشرات الأداء و تقدم في شكل تقرير يرفق بمشروع قانون تسوية الميزانية المتعلق بفترة محدودة، إلى جانب ذلك تقدم النتائج المتوصل إليها مع ما هو توقع من أهداف بعنوان نفس السنة المالية.<sup>1</sup>

#### الفرع الرابع: مبدأ الحرية و المسؤولية :

تضمن القانون العضوي تدابير و إجراءات جديدة للمسير أين سيتمتع كل من الأمرين بالصرف ومسؤولي البرامج بحرية كبيرة في التسيير و اتخاذ القرارات، مقابل تحمل مسؤولية أكبر في الوصول و بلوغ الأهداف المرجوة و الموضوعة تحت تصرفهم، كما تكرست هذه الحرية من خلال عملية نقل الاعتمادات الذي أصبح ممكنا من برنامج إلى آخر على مستوى نفس الوزارة أو المؤسسة العمومية بموجب مرسوم رئاسي يتخذ بناء على تقرير مشترك بين الوزير المكلف بالمالية و الوزير أو مسؤول المؤسسة العمومية المعنية.<sup>2</sup>

أيضا يمكن ان يعزز مبدأ المسؤولية من خلال التعديلات التي ستمس قانون المحاسبة العمومية أين يعد القانون العضوي 18-15 الخلفية التي ستنتقل منها هذه التعديلات ، على العموم الآثار التي تنعكس من خلال المشروع التمهيدي لقانون المحاسبة العمومية الجديد يتمثل في:

- إعطاء حرية أكثر للأمرين بالصرف و هذا تبعا لتبني تسيير عمومي قائم على النتائج و

ينطلق من أهداف محددة.المسؤولية المشتركة و التضامنية بين الأمر بالصرف و المحاسب العمومي و المراقب المالي عند وقوع الأخطاء، خاصة فيما يتعلق بتجاوز الاعتمادات المرخصة أو الوثائق المبررة... الخ<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> المرسوم تنفيذي رقم 20-403 مؤرخ في 14 جمادى الأولى 1442 الموافق 29 ديسمبر 2020، يحدد شروط نضج وتسجيل البرامج، الجريدة الرسمية العدد 80، المادة 9.

<sup>2</sup> أمين صابة و كمال بن موسى، دراسة تحليلية للقانون العضوي الجديد 18-15 وأهميته في تحسين أداء القطاع العام في الجزائر ، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية و الإنسانية، المجلد 08 ، العدد 01 ، جامعة الجزائر 03 ، 2020 ، ص 270 .

<sup>3</sup> ط.د.قاوي السعيد، مظاهر التجديد على مستوى القانون العضوي الجديد 18-15 و الآثار المحتملة على قانون المحاسبة العمومية الجديد ، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية ، المجلد 07 ، العدد 01 ، جامعة الجزائر 01 ، 2022 ، ص 1310 .

### المبحث الثالث: ماهية قانون المالية:

يتم تنفيذ وتحقيق السياسة الاقتصادية للدولة بواسطة أداة تسمى قانون المالية ، كما تعد الأداة التي يتم وبواسطتها التعبير عن الخطة المالية والاقتصادية والاجتماعية والوسيلة التي بموجبها تعبر الدولة عن تشريعها المالي والواقع الاقتصادي والاجتماعي، فمن خلال قانون المالية يتم إجراء التعديلات الضريبية و الجبائية سواء عند تأسيس ضريبة جديدة أو تعديل نسبة أو وعاء ضريبة قائمة وغير ذلك من التعديلات.

ونتطرق فيما يلي إلى دراسة ما يتعلق بقوانين المالية خاصة ما يتعلق بالبيئة الجزائرية و ذلك من خلال

النقاط التالية:

**المطلب الأول: التطور التاريخي لقانون المالية في الجزائر:** كان في فرنسا يطلق مصطلح الموازنة العامة للتعبير عن النشاط المالي للدولة وهذا حتى سنة 1959 ، إلا أن توسع نشاط الدولة و التطور الكبير في نشاطها كان سببا في ظهور الحاجة إلى التكفل بها عبر الوثائق الموازنية مما ترتب عنه عدم قدرة مفهوم الموازنة على استيعاب هذه الوثائق و التقارير ، و كان من نتائج ذلك إدخال تعديلات على مفهوم الموازنة بموجب المرسوم العضوي 19 جوان 1956 الذي عرف الموازنة العمدة في مادته الأولى « تقدر الموازنة و ترخص في صورة قانونية أعباء و موارد الدولة، ويتم تحديدها عن طريق البرلمان ضمن قانون المالية يترجم الأهداف الاقتصادية والمالية للحكومة»<sup>1</sup>.

أما إذا نظرنا لبلدنا فان الدولة الجزائرية في حاجة لقانون مالية عند دخول المستعمر الفرنسي لأنه كان مستمد من النظام الإسلامي تحت السلطة التركية، فكانت النفقات والإيرادات منظمة في تلك الفترة مثل باقي الأقطار الإسلامية أخذين بالتنظيمات العثمانية بما يتماشى مع ظروف البلاد و وضعيتها، وكانت أهم إيرادات الدولة تتمثل في الزكاة التي يتم تحصيلها عن طريق شيوخ القبائل والمرابطين باستخدام نفوذهم الروحي في استمالة الشعب، بالإضافة إلى اختصاص كل منطقة بضريبة تتلاءم وطبيعة تضاريسها و مناخها.<sup>2</sup>

وسوف نتطرق في هذه النقطة إلى تطور قانون المالية في الجزائر بداية بوضعيتها قبل ظهور أول برلمان في سنة 1977 ثم تطورها بعد ظهور أول برلمان إلى غاية صدور آخر قانون خاص بالمالية.

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي ، مرجع سابق، ص 110

<sup>2</sup> ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1900، الشركة الجزائرية للنشر والتوزيع، 1979، ص 116.

## الفرع الأول: مرحلة قبل ظهور أول برلمان في سنة 1977

عمل المستعمر الفرنسي على تبديل مؤسسات السلطة التركية بالمؤسسات الفرنسية وذلك منذ سنة 1830، لأن النظام السائد لا يخدم مصالح السلطات الفرنسية لذا تم إعادة هيكلة النظام المعمول به آنذاك، وهو ما تحقق فيما بعد وذلك بتصويت مبدئي للغرفة البرلمانية في مارس سنة 1900 والإعلان من قانون يتضمن ميزانية خاصة بالجزائر.

ونتناول تحت هذا العنوان تطور قوانين المالية، وذلك في الفترة الاستعمارية ثم في الفترة الممتدة من الاستقلال وحتى 1977.

### أولاً: الفترة الاستعمارية

كان أول نظام مالي للجزائر المستعمرة عن طريق المرسوم 21 أوت سنة 1839<sup>1</sup> والذي يفرق بين أمرين، نفقات الميزانية العامة للمصالح الاستعمارية والإيرادات التي تعود للمستعمرة ونفقات الخزينة والأموال التي تدرج في ميزانية الدولة الفرنسية، غير أن وصول المارشال بيجو أوقف العمل بهذا المرسوم وذلك بسبب تكلفة الحرب المرتفعة ضد الأمير عبد القادر، مما جعل المحافظ العام يطالب باعتمادات إضافية ويستعمل ميزانية المستعمرة بصورة واسعة، وكانت هذه الوسيلة غير كافية لذلك تم سنة 1844 اقتراح إدخال بعض الإصلاحات على الميزانية وإعادة هيكلتها.<sup>2</sup>

وتمثلت في ربط فرنسا ميزانيات مستعمراتها بميزانياتها عن طريق الأمر الصادر في 17 جانفي 1845 والذي وحد الميزانيتين وألحق كل إيرادات ونفقات الجزائر بميزانية فرنسا.

كما أدرجت ميزانية الجزائر في قانون المالية المصوت عليه سنويا من طرف المحافظة الفرنسية، وقد عرف تحضير هذه الميزانية وتقديرها الكثير من التغيرات إلى غاية سنة 1900 حيث تم إدماج ميزانية الجزائر في مصالح وزارة الحرب وذلك حتى سنة 1860، أما الفترة الممتدة من سنة 1860 حتى سنة 1881 كان يقوم المحافظ العام بتحضير مشروع الميزانية ويرسله إلى وزير الحرب الذي يدمجها في ميزانيته، وبعد سنة 1871 أصبحت ميزانية

M.T bouara , les finances publiques – l'évolution de la loi finances en droit algérien , page bleues , 2007 , p 561

<sup>2</sup> دنيدي يحي، المالية العمومية، الطبعة الثانية، دار الخلدونية، الجزائر، 2010، ص 32.

الجزائر تدمج في وزارة الداخلية وهذا بعد تغيير المحافظ العسكري بالمدني، أما من سنة 1881 وحتى سنة 1900 لم تعد الجزائر كيانا مستقلا بل أصبحت تجمع ثلاث محافظات فرنسية تابعة مباشرة للوزارة المعنية.<sup>1</sup>

ابتداء من قانون 19 ديسمبر 1900 تحصلت الجزائر على ميزانية عامة تحتوي على الإقليم الجزائري وفي باب النفقات على كل مصاريف المصالح المدنية، ولكن نظام الميزانية في الجزائر تميز بخاصيتين مهمتين، فهو لم يمنح الجزائر الاستقلالية السياسية من جهة ولم يتجسد هذا الاستقلال المالي في شكل ميزانية حقيقية للدولة حيث بقيت دائما مميزة بالطابع الاستعماري، وبداية من صدور قانون 02 جويلية 1959 حدثت مجموعة من التغيرات أدت إلى الحد من ميزانية الجزائر وأصبحت تفرق بين ميزانية شمال الجزائر وميزانية الصحراء، ثم المشاركة التدريجية لميزانية فرنسا في ميزانية الجزائر وبعدها تسير اعتمادات الميزانية الإنسانية من طرف مؤسسات خاصة.<sup>2</sup>

### ثانيا: الفترة ما بعد الاستقلال حتى 1977

بعد الاستقلال وتحسيدا لمبدأ السيادة الوطنية كان لزاما على الحكومة الجزائرية التخلص من كل تبعات المرحلة السابقة، ولا سيما في التشريع المالي غير أنه كان لازما الاستمرار العمل بالتشريع الفرنسي كضرورة تقنية وذلك تفاديا للوقوع في فراغ قانوني وهي دولة حديثة العهد بالاستقلال. ومر تطور قوانين المالية في هذه الفترة بما يلي:

#### 1- بعد الاستقلال حتى 1965:

تميزت هذه الفترة بظهور أول مجلس تشريعي عرفته الجزائر وهذا نتيجة لإجراء أول انتخابات تشريعية بأشهر قلائل بعد الاستقلال، وتمثل هذا الأخير المجلس في الجمعية الوطنية التأسيسية والتي من مهامها إعداد دستور حيث صدر أول دستور للجزائر في 28 أوت 1963، والتشريع وذلك في انتظار انتخاب المجلس التشريعي المنبثق عن الدستور الجديد، صادقت هذه الجمعية التي تم انتخابها في 20/09/1962 على قانون المالية لسنة 1963 وقانون المالية التصحيحي لنفس الفترة، أما الجمعية المنتخبة في سنة 1963 صادقت على قانون المالية لسنة 1964 ثم على قوانين المالية الثلاثة لدورة 1965.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> DENIDENI yahia , la pratique du système budgétaire de l'état en Algérie, offices du publication universitaire , Alger, 2002, page 15.

<sup>2</sup> بقالم مراد، خصوصية قوانين المالية في النظام الجزائري، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص 606.

<sup>3</sup> يلس شاوش بشير، مرجع سابق، ص 138.

## 2- الفترة 1965-1977:

خلال هذه الفترة تم استخلاف الجمعية الوطنية البرلمان بمجلس الثورة وهذا بعد الإطاحة برئيس الجمهورية في 19 يونيو 1965، وهكذا أسندت مهمة الوظيفة التشريعية لمجلس الثورة وهذا حتى 1977 أين كانت تصدر جميع النصوص في شكل أوامر بعد مصادقة مجلس الثورة عليها، وهكذا كان قانون المالية يعد من طرف الحكومة ويصادق عليه مجلس الثورة و يصدر عن رئيس الجمهورية في شكل أوامر.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: مرحلة ظهور أول برلمان وحتى قانون رقم: 15-18:

هناك عدة تقسيمات لهذه الفترة ومن بينها اعتبار المرحلة الأولى قوانين المالية في ظل دستور 1976، ثم المرحلة الثانية ما بعد 1992 وحتى صدور قانون رقم: 15-18.

### أولاً: قوانين المالية في ظل دستور 1976

خلال هذه المرحلة صدر الدستور الثاني للجزائر والذي نتج عنه وجود هيئة تشريعية متمثلة في المجلس الشعبي الوطني، ومن بين أهم اختصاصاته التصويت على الميزانية العامة للدولة، وقد انتخب أول برلمان في 25 فبراير 1977 وكان أول قانون مالية عرض عليه لدراسة والمصادقة عليه هو قانون 1978، واستمر هذا المجلس في التصويت والمصادقة على قوانين المالية حتى نهاية سنة 1991.<sup>2</sup> وما يلاحظ خلال هذه المرحلة نشوب خلافات أثناء نقل الصلاحيات المالية بين الهيئة التنفيذية إلى الهيئة التشريعية.

### ثانياً: قوانين المالية من 1992 حتى صدور قانون رقم: 15-18

من أهم مميزات هذه المرحلة إجراء انتخابات في ظل التعددية الحزبية وتوقفت في الدور الأول بسبب فوز حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وتزامن ذلك مع انحلال البرلمان السابق وعدم انتخاب برلمان جديد إلى جانب استقالة رئيس الجمهورية مما نتج عنه فراغ كامل على مستوى المؤسسات.

ولتدارك الأمر ومعالجته صدر عن المجلس الأعلى للأمن إعلان في 14 جانفي 1992 والذي نتج عنه المجلس الأعلى للدولة يساعده في مهامه المجلس الاستشاري الوطني، وصدرت قوانين المالية في شكل مراسيم تشريعية دون عرضها على المجلس الاستشاري الوطني الأمر الذي جعلها تفقد الطابع المميز لها وهو الطابع الترخيصي وقد أنهت مدة اختصاص المجلس في 1994، وللخروج من الأزمة نظمت الرئاسة مشاورات مع

<sup>1</sup> يلس شاوش بشير، مرجع سابق، ص 138.

<sup>2</sup> بقالم مراد، مرجع سابق، ص 606.

الأحزاب السياسية والمجتمع المدني أنهت بوضع أرضية الوفاق الوطني.<sup>1</sup> وأهم ما تضمنته إنشاء هيئة تشريعية تتجسد في المجلس الوطني الاستشاري، ومن بين اختصاصاته الجانب المالي للدولة وكانت تصدر قوانين المالية في شكل أوامر.

وابتداء من سنة 1996 وضع دستور لمعالجة الأزمة صاحبه انتخابات تشريعية، أعادت للنظام السياسي شرعيته وتعزز البرلمان بغرفة ثانية وهي مجلس الأمة كلاهما يصادق على قوانين المالية.

#### 1- قوانين المالية في ظل قانون رقم: 84-17:

تميزت الفترة منذ الاستقلال وحتى صدور هذا القانون شبه فراغ قانوني فيما يخص الميزانية العامة للدولة لكن مع تبني السلطات العمومية لنموذج الاقتصاد المخطط، برزت حتمية اتخاذ إطار قانوني جديد لمالية الدولة وكان صدور أول قانون ميزانياتي في الجزائر في 07 جويلية 1984 تحت رقم 84-17 والمتعلق بقوانين المالية. حدد القانون رقم: 84-17 محتوى قانون المالية سواء ما تعلق بالأحكام التشريعية وكذا الوثائق الملحقة والمرفقات المقدمة على مستوى البرلمان:

#### ■ هيكل قانون المالية: الذي يشمل على قسمين:

— الجزء الأول: طرق التوازن المالي ووسائله.

— الجزء الثاني: الميزانية والعمليات المالية للدولة.

#### ■ الوثائق الملحقة بقانون المالية: تشمل وثائق المالية التي تفصل المبالغ الإجمالية الواردة في أحكام قانون

المالية وتشمل:

— الجدول أ: الإيرادات المطبقة على ميزانية الدولة لسنة...

— الجدول ب: توزيع الاعتمادات بعنوان التسيير لسنة ... حسب كل وزارة ووزارة.

— الجدول ج: توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة ... حسب القطاعات.

#### ■ الوثائق المرفقة بقانون المالية: التي أدرجتها المادة الثانية من القانون رقم: 84-24 والمعدلة بالمادة

68 من القانون رقم: 84-17 حيث تشمل:

— تقرير تفسيري للتوازن الاقتصادي والمالي.

<sup>1</sup> المرسوم الرئاسي رقم: 94-40 المؤرخ في 29 يناير 1994 يتعلق بنشر الأرضة المنظمة الوفاق الوطني حول المرحلة الانتقالية، الجريدة الرسمية العدد 06 لسنة 1994.

\_\_ ملحقات تفسيرية.<sup>1</sup>

## 2- قوانين المالية في ظل القانون العضوي رقم 15-18:

لقد تم الشروع في عصنة أنظمة الميزانية في سنة 2005، حيث تم إبرام عقد بين المديرية العامة للميزانية للدولة الجزائرية ومكتب استشاري كندي CRC SOGEMA من أجل وضع تصور شامل ومتكامل لإصلاح المالية العمومية، وذلك في إطار القرض المقدم من طرف البنك العالمي لتنتهي الأشغال بإعداد مجموعة من التقارير مكنت صياغة اهم محاور هذا المشروع.<sup>2</sup>

وعلى عكس القانون السابق 84-17 الذي يتمحور أسلوبه حول التسيير بالموارد، فإن القانون العضوي رقم 15-18 المتعلق بقوانين المالية فقد انتهج التسيير القائم وفق النتائج بدل الوسائل بحيث يتجه هذا الأسلوب الجديد إلى ربط الإنفاق العام بنتائج وأهداف محددة مسبقا، فيكون الهدف الأساسي هو تسيير المال وفق الأهداف المرجوة.

وقد تضمن القانون رقم: 15-18 أبواب وهي:

✓الباب الأول: أحكام عامة.

✓الباب الثاني: موارد الدولة وأعباءها وحساباتها.

✓الباب الثالث: تحضير مشاريع قوانين المالية وتقديمها والمصادقة عليها.

✓الباب الرابع: تنفيذ قوانين المالية.

✓الباب الخامس: القانون المتضمن تسوية الميزانية.<sup>3</sup>

---

<sup>1</sup>m.t bouara, la loi de finance en Algérie, these pour l'obtention du doctorat d'état en droit public, université d'Alger, benyoucef benkhedda, 2006, page 409.

<sup>2</sup>حاج جاب الله أمال، الإطار القانون لقوانين المالية، دراسة تحليلية للقانون العضوي رقم: 15-18، المركز الجامعي مرسللي عبد الله، تيبازة، 2021، ص 117.

<sup>3</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم: 15-18 المتعلق بقوانين المالية المؤرخ في: 2018/09/02، الجريدة الرسمية 53.

## المطلب الثاني: مفهوم قانون المالية

قبل الشروع في مفهوم قانون المالية، وجب التطرق ولو بشكل وجيز لأهم القوانين المنظمة له.

### الفرع الأول: أهم القوانين

- القانون رقم: 84-17 المؤرخ في 07 جويلية سنة 1984 والمتعلق بقوانين المالية، ويعتبر هذا الأخير الركيزة الأساسية والمرجع الوحيد والأصل الذي يعطي التوجيهات مع تحديد الأحكام التي من خلالها يتم إعداد قوانين المالية السنوية، كما يعرف أيضا بالقانون العضوي لقوانين المالية.<sup>1</sup> ويظم القانون في بابه الخامس كيفية تحضير قوانين المالية ثم التصويت عليها وحتى تنفيذها.

من بين الأسباب التي أدت إلى الانتقال إلى ميزانية النتائج و التخلي عن ميزانية الوسائل، هو التجربة الطويلة مع هذه الأخيرة التي أثبتت عدم نجاعتها في تفعيل الموارد المالية المتاحة للدولة وفق ما تقتضيه حجم النفقة العمومية، و يظهر جليا من تعريف الميزانية حسب القانون 84-17 لا تأخذ بعين الاعتبار العوائد الاقتصادية و الأهداف و لا تولي اهتماما لاعتبارات كفاءة الإنفاق ، و تم تركيز الاهتمام على تفاصيل البنود المحاسبية دون التركيز على الرؤية الاقتصادية و لاجتماعية الصحيحة المرجوة من الميزانية.

لهذه الأسباب و أخرى تم الانتقال إلى النظام الميزانياتي الجديد المبني على النتائج أو الأهداف وهو مضمون القانون 18-15.

— القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 والمتعلق بقوانين المالية، كنتيجة المسار الإصلاحية الذي انتهجته الجزائر في مجال تسيير الميزانية العمومية وكحتمية قانونية تبرز في ضرورة احترام نص المادة 141 من التعديل الدستوري 2016 والتي تم التأكيد عليها في المادة 123 من دستور 2020. والتي تفرض اعتماد قانون عضوي لتنظيم القوانين المتعلقة بقوانين المالية.

نصت الفقرة الثالثة من المادة 87 من القانون السالف الذكر على ضرورة إرفاق مشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية بتقرير وزاري للمردودية، يوضح من خلاله الظروف التي نفذت وفقها البرامج المسجلة في الميزانية، إلى جانب مدى تم بلوغ الأهداف أو النتائج المسطرة وتتبعها من خلال مؤشرات الأداء المرتبطة بها، و النتائج المحققة و التفسيرات المتعلقة بالفوارق الموجودة.

<sup>1</sup>مفتاح فاطمة، مرجع سابق، ص 321.

نستنتج من ذلك أن النظام الجديد للميزانية لم يعد يهتم فقط بتقسيم و توزيع الاعتمادات فقط بل تقدير النتائج الممكن تحقيقها بشكل واضح من الإنفاق العمومي ، ونظرا للتغيرات الكبيرة التي ستطرأ على هيكلية الميزانية العامة للدولة، الأمر الذي يتطلب وقتا للتأقلم مع أحكامه الجديدة، وعليه سيتم إدراج في كل سنة مالية كتلة عملياتية ووظيفة ليبلغ استيعاب آليات الميزانية بالبرنامج والتسيير القائم على النتائج مستواها الكلي في 2023.<sup>1</sup> كما رافق صدور القانون العضوي 18- 15 صدور مجموعة النصوص التطبيقية له و المتمثلة في 12 مرسوم تنفيذي و هي كما يلي :

- مرسوم تنفيذي رقم 20-335 مؤرخ في 6 ربيع الثاني 1442 الموافق 22 نوفمبر 2020، يحدد كفاءات تصميم وإعداد الإطار الميزانياتي المتوسط المدى.
- مرسوم تنفيذي رقم 20-353 مؤرخ في 14 ربيع الثاني 1442 الموافق 30 نوفمبر 2020، يحدد العناصر المكونة لتصنيف إيرادات الدولة.
- مرسوم تنفيذي رقم 20-354 مؤرخ في 14 ربيع الثاني 1442 الموافق 30 نوفمبر 2020، يحدد العناصر المكونة لتصنيفات أعباء ميزانية الدولة.
- مرسوم تنفيذي رقم 20-382 مؤرخ في 4 جمادى الأولى 1442 الموافق 19 ديسمبر 2020، يحدد شروط إعادة استعمال الاعتمادات الملغاة.
- مرسوم تنفيذي رقم 20-383 مؤرخ في 4 جمادى الأولى 1442 الموافق 19 ديسمبر 2020، يحدد شروط وكفاءات حركة الاعتمادات المالية وكذا كفاءات تنفيذها.
- مرسوم تنفيذي رقم 20-384 مؤرخ في 4 جمادى الأولى 1442 الموافق 19 ديسمبر 2020، يحدد شروط وكفاءات تنفيذ اعتمادات الدفع المتوفرة خلال الفترة التكميلية.
- مرسوم تنفيذي رقم 20-385 مؤرخ في 4 جمادى الأولى 1442 الموافق 19 ديسمبر 2020، يحدد كفاءات تسجيل واستعمال الأموال المخصصة للمساهمات بعنوان البرامج المسجلة في ميزانية الدولة.
- مرسوم تنفيذي رقم 20-386 مؤرخ في 4 جمادى الأولى 1442 الموافق 19 ديسمبر 2020، يحدد شروط استعادة الاعتمادات المالية.

<sup>1</sup> نصت المادة 89 القانون العضوي : " يكون قانون المالية لسنة 2023 أول قانون يحضر وينفذ وفقا لأحكام هذا القانون ويحضر كذلك القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2023 وفقا لأحكام هذا القانون العضوي.

- مرسوم تنفيذي رقم 20-387 مؤرخ في 4 جمادى الأول 1442 الموافق 19 ديسمبر 2020، يحدد كفاءات إعداد جدول التعداد المرفق بمشروع قانون المالية للسنة.
- مرسوم تنفيذي رقم 20-403 مؤرخ في 14 جمادى الأولى 1442 الموافق 29 ديسمبر 2020، يحدد شروط نضج وتسجيل البرامج.
- مرسوم تنفيذي رقم 20-404 مؤرخ في 14 جمادى الأول 1442 الموافق 29 ديسمبر 2020، يحدد كفاءات تسيير وتفويض الاعتمادات المالية.

### الفرع الثاني: تعريف قانون المالية: هناك عدة تعاريف لقانون المالية ونذكر منها ما يلي:

عرفت المادة 03 من القانون رقم: 17-84 قانون المالية " بأنه يقرر ويرخص بالنسبة لكل سنة مدنية مجمل موارد الدولة وأعبائها، وكذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية، كما يقرر ويرخص علاوة على ذلك المصاريف المتخصصة للتجهيزات العمومية وكذا النفقات بالرأسمال".

كما يعرف أيضا أنه عبارة عن برنامج عمل الحكومة طول السنة المالية الموضوع من أجلها، فهو تعبير عن سياسة الحكومة في مختلف الميادين الاقتصادية، الاجتماعية، والمالية، إذ تترجم من خلاله توجهاتها واختياراتها وأولوياتها التي غالبا ما تكون قد قدمتها في التصريح الحكومي أمام البرلمان ونالت الثقة السياسية عليه، وبالتالي فهي ملزمة بالسعي من أجل تحقيق ما التزمت وصرحت به ولذا فهي الأولى بإعدادها ولا كيف يكون لها أن تحقق سياستها من خلال مشروع الذي تحضره هي.<sup>1</sup>

يمكن القول أيضا أن قانون المالية يحدد لسنة معينة طبيعة و مبلغ و تخصيص الإيرادات و النفقات للدولة إلى جانب التوازن الميزاني و المالي .

أما القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية في الجزائر وفي مادته الثالثة ، فيعرف قانون المالية على أنه «يحدد قانون المالية بالنسبة لكل سنة مالية طبيعة و مبلغ موارد و أعباء الدولة، و كذا التوازن الميزاني و المالي الناتج عنه، مع مراعاة توازن اقتصادي محدد».

يدخل إجراء تحضير مشروع قانون المالية ضمن اختصاصات السلطة التنفيذية، لكونه من بين الأعمال الإدارية المتعلقة بمختلف البيانات والمعلومات الخاصة بالإيراد العام من حيث مصادره ومن حيث عبئ تحصيله من مختلف الطبقات الاجتماعية، إلى جانب أن تلك البيانات المالية الخاصة بكيفية وآليات تقدير وإشباع وتلبية

1 حسين عوضة، المالية العامة الموازنة، النفقات والواردات العمومية، دار الطليعة، بيروت، 1967، ص 112.

الحاجات العامة، حيث تبدأ العملية من الأعلى إلى الأسفل حيث تقوم مختلف المصالح وأجهزة الدولة بتقدير الإيرادات والنفقات العمومية لفترة مستقبلية محددة بسنة من خلال إتباع مراحل مختلفة وإجراءات معينة.<sup>1</sup>

### الفرع الثالث: أنواع قانون المالية

يؤكد التشريع الجزائري على الارتباط الوثيق بين الميزانية العامة وقوانين المالية حيث تمثل هذه الأخيرة الإطار القانوني الذي يجب أن تصدر فيه الميزانية العامة للدولة، إذ تنص المادة 06 من القانون رقم: 17-84 على : " تشكل الميزانية العامة للدولة من النفقات والإيرادات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها كما يحدد نفس القانون ثلاث أنواع من قوانين المالية". وذلك في المادة الثانية. وهي:<sup>2</sup> قانون المالية للسنة، قانون المالية التكميلي و قانون ضبط الميزانية.

كما نتطرق في هذه النقطة إلى التغيرات التي جاء بها القانون العضوي رقم: 18-15 والمتعلقة بأنواع قانون المالية حيث تنص المادة 04 من نفس القانون على وجود الأنواع التالية: قانون المالية للسنة، قوانين المالية التصحيحية والقانون المتضمن تسوية الميزانية.

### أولاً- قانون المالية للسنة:

يعبر مبدئياً عن السياسة المالية للدولة خلال سنة كاملة فهو يحدد بصفة عامة موارد الدولة وأعباءها وكذلك الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية.<sup>3</sup> أي يحتوي على تقدير النفقات و الإيرادات للسنة المالية المقبلة على ضوء أهداف الحكومة، ويعرف قانون المالية للسنة حسب القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية في المادة السادسة بأنه « يقر قانون المالية للسنة، ويرخص لكل سنة مدنية مجموع موارد الدولة وأعبائها الموجهة لانجاز برامج الدولة طبقاً للأهداف المحددة و النتائج المنتظرة التي تكون موضوع تقييم». ويعتبر

<sup>1</sup> منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة، المؤسسة الفنية للطبع والنشر، القاهرة، 2004، ص 98.

<sup>2</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم: 17-84 المتعلق بقوانين المالية المؤرخ في 07/07/1984، الجريدة الرسمية 28، المادة 02.

<sup>3</sup> بلصطفاوي عمر، دور قانون المالية في تفعيل الأداء الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر للفترة 2010-2020، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه الطور الثالث LMD في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كلي ومالية دولية، جامعة البليدة 02، الجزائر، 2020-2021، ص 37.

قانون المالية السنوي أكثر أنواع قوانين المالية أهمية لكونه تعتمد عليه الأنواع الأخرى في وجودها، فهي إما أن تصدر معدلة أو مكتملة له وإما أن تصدر لإثبات التنفيذ الفعلي لما جاء به.<sup>1</sup>

كما يحضر من طرف رئيس الحكومة أو نوابه ويناقش ويركز من طرف البرلمان ويمضي من طرف رئيس الجمهورية، ثم يصدر في الجريدة الرسمية لتنظيم وضبط النشاط المالي للدولة خلال فترة زمنية لا تتجاوز السنة المدنية، بما أن قانون المالية للسنة تقديري فانه يتضمن عناصر الواجب تعديلها أثناء تنفيذه.<sup>2</sup>

### ثانيا- قانون المالية التكميلي المعدل (التصحيحي):

بعد إعداد قانون المالية السنوي قد تتغير الظروف السائدة سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية... الخ، مما يؤدي إلى سوء التقدير وعدم إمكانية مواجهة الأمر خلال تنفيذ قانون المالية الابتدائي، لذا يتم إعداد قانون المالية التكميلي وهو استثناء يأتي لإتمام قانون المالية السنوي أو تعديله وهو القانون الوحيد الذي يمكنه إتمام قانون المالية السنوي أو تعديله خلال السنة الجارية، وذلك يجعل هذا الأخير يتماشى والمستجدات السياسية والاقتصادية التي لم تكن متوقعة أثناء إعداد مشروع قانون المالية للسنة.<sup>3</sup>

وقد حدث في الجزائر العديد من المرات وخاصة أن الجزائر تعرضت لهزات اقتصادية نفطية انعكست سلبا على إيرادات الخزينة العمومية، ولذلك كان من الضروري جعل قانون المالية للسنة يتماشى والمستجدات الجديدة. غير أن القانون الجديد أي القانون العضوي 18-15، أعطى مفهوم آخر لقانون المالية التكميلي تحت اسم قانون المالية التصحيحي، ويعد هذا الاسم مناسبا أكثر بالنسبة للمالية العامة و قانون الميزانية الأساسي، حيث يصدر إلا في الحالات الاستثنائية بهدف مواجهة الحالات و الظروف الاستثنائية كالكوارث الطبيعية مثلا خلال السنة أو وجود اختلالات تمس بالتوازنات المالية للدولة.<sup>4</sup>

حسب المادة السابعة من نفس القانون فان قانون المالية التصحيحي يهدف إلى تعديل أو تكميم أحكام قانون المالية للسنة، خلال السنة الجارية. يمكن الإشارة في هذه النقطة أن قوانين المالية التصحيحية تعتبر خروجاً عن مبدأ السنوية و كثرة اللجوء إليها يعبر على ضعف التقدير و التنبؤ لدى الحكومة ولهذا تعتبر استثناء في حياة

<sup>1</sup> عبد الصمد سعودي، كمال سي محمد، التحليل الاقتصادي لقوانين المالية في الجزائر من الشروع إلى التنفيذ 2015-2020، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 24، العدد 01، الجامعة غير مذكورة، 2021، ص 332.

JACQUES buisson , finances publiques , dalloz , 15e édition 2012 , p172

<sup>3</sup> بلمصطفى عمر، مرجع سابق، ص 38.

STEPHANIE damarey , l'essentiel des finances publiques , gualino , 8e édition 2020 , p314

المجتمعات ، أما في مجتمعات أخرى كالجائز أصبحت قاعدة ثابتة ، فلقد عرفت الجزائر خلال 23 سنة أي من سنة 2000 حتى 2022 سبعة عشر 17 قانون مالية تكميلي أي صدر في 73.91% من السنوات، عشرة 10 منها كانت بموجب أوامر خلال العطل البرلمانية.

**جدول 02-03 : قوانين المالية التكميلية في الجزائر في الفترة 2000-2022.**

السنة	2000	2001	2002	2003	2005	2006	2007	2008	2009
طبيعة الإصدار	قانون: رقم 02-20 ج ر: 37	قانون: رقم 12-01 ج ر: 38	أمر: رقم	قانون: رقم 05-03 ج ر: 37	أمر: رقم 05-05 ج ر: 52	أمر: رقم 04-06 ج ر: 47	أمر: رقم 03-07 ج ر: 47	أمر: رقم 02-08 ج ر: 42	أمر: رقم 01-09 ج ر: 44
السنة	2010	2011	2012	2015	2018	2020	2021	2022	/
طبيعة الإصدار	أمر: رقم 01-10 ج ر: 49	قانون: رقم 11-11 ج ر: 40	أمر: رقم 03-12 ج ر: 08	أمر: رقم 01-15 ج ر: 40	قانون: رقم 13-18 ج ر: 42	قانون: رقم 07-20 ج ر: 33	قانون: رقم 07-21 ج ر: 44	أمر: رقم 01-22 ج ر: 53	/

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على قوانين المالية التكميلية للسنوات المعنية.

**ثالثا- قانون ضبط الميزانية (القانون المتضمن تسوية الميزانية):**

هو الوثيقة التي يثبت بمقتضاها تنفيذ قانون المالية وعند الاقتضاء قانون المالية التكميلية الخاصة بكل سنة مالية، ويعتبر أداة ضبط النتائج المالية وأداة أساسية في تقدير بيانات الميزانيات المستقبلية. كما يمكن تعريفه بأنه:

- قانون يضبط النتائج المالية لكل سنة ويصادق على الفروقات والنتائج والتقارير المعدة في إطار قانون المالية السنوي.

-وسيلة مراقبة السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية كما يقر قانون ضبط الميزانية حساب نتائج السنة، ومقتضاه أيضا يتم استخراج الفوارق بين الأرقام التقديرية والحقيقية بالنسبة للنفقات والإيرادات، أي يمكن القول انه يحدد حجم الاعتمادات التي تم استهلاكها و الموارد التي تم تحصيلها فعلا خلال السنة، وهذا ما يسمح بالتحضير الدقيق لقوانين المالية للسنوات المقبلة.<sup>1</sup>

أما النوع الثالث لقانون المالية حسب القانون العضوي رقم 18-15 فيتمثل في القانون المتضمن تسوية الميزانية الذي يعد كوسيلة لهيئة الرقابة للمتابعة و التقييم أعطاها لها المشرع ، وذلك من اجل إيجاد أداة قانونية بحجم قانون المالية بحيث يسمح بتقديم تقرير يوضح كيفية تنفيذ قوانين المالية و تحديد الفروقات بين الإيرادات المحصلة و الالتزامات المنجزة، و نصت المادة 08 من القانون العضوي السالف الذكر على أن القانون المتضمن تسوية الميزانية هو الوثيقة التي يثبت بمقتضاها تنفيذ قانون المالية للسنة و قوانين المالية التصحيحية المتعلقة بنفس السنة.

حاليا يتم تقديم قوانين تسوية الميزانية في الجزائر على أساس ن-3 كل سنة ، وصدرت في الجزائر هذه القوانين المتضمنة تسوية الموازنة كما يبينه الجدول التالي:

جدول 02-04: القوانين المتضمنة تسوية الموازنة في الجزائر للفترة 1990-2022.

القانون	تاريخ الإمضاء	السنة المعنية بالتسوية	الجريدة الرسمية	تاريخ الصدور
1988-2007 فترة فراغ لم يصدر خلالها أي قانون يتضمن تسوية الموازنة.				
11-01	02/17/2011	2008	13	28 فيفري 2011
12-07	02/21/2012	2009	12	29 فيفري 2012
13-02	02/20/2013	2010	12	27 فيفري 2013
14-01	02/04/2011	2011	07	16 فيفري 2011

<sup>1</sup> بوشياخي عائشة، قراءة في تقديرات الإيرادات والنفقات العامة عبر القوانين المالية السنوية والتكميلية لفترة 2000-2011، المجلة الجزائرية للمالية العامة، عدد 1، نوفمبر 2011، جامعة تلمسان، ص 33.

2014			2014	01
08 افريل 2015	18	2012	/04/02 2015	-15 07
03 أوت 2016	46	2013	/08/03 2016	-16 08
02 افريل 2017	21	2014	/03/27 2017	-17 08
25 افريل 2018	24	2015	/04/23 2018	-18 03
20 جانفي 2019	04	2016	/01/15 2019	-19 01
11 جويلية 2020	39	2017	/07/11 2020	-20 08
15 فيفري 2021	11	2018	/02/13 2021	-21 01
27 افريل 2022	30	2019	/04/25 2022	-22 04
02 ماي 2023	29	2020	/04/25 2023	-23 03

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على القوانين المتضمنة تسوية الموازنة للسنوات المعنية.

رابعا: خصائص قانون المالية في الجزائر: تتميز قوانين المالية في الجزائر بعدة خصائص أهمها ما يلي:<sup>1</sup>

1- قانون المالية والسياسة:

كثيرا من تستخدم قوانين المالية في تجسيد الوعود الانتخابية، وبالتالي لها أهمية بالغة في المجال السياسي حيث يتم تحديد عدد الوظائف المستهدفة ومعدلات التضخم، كما يمكن من خلال هذا القانون تقييم عمل الحكومة والرئيس، فمثلا قانون المالية التكميلي لـ 2020 تم إعداده لتجسيد التزامات رئاسية مثل الإعفاء من الضريبة على الدخل للأجور المنخفضة.

<sup>1</sup> عبد الصمد سعودي، كمال سي محمد، مرجع سابق، ص 331.

## 2- قانون المالية تقديري:

يتضمن قانون المالية تقديرات وتوقعات لنفقات وإيرادات الدولة وذلك بالاستناد على عمليات حسابية لجميع الأعباء المتوقعة والإنفاق، وكذا الموارد التي تتوقع الدولة الحصول عليها من مختلف المصادر سواء كانت جبائية أو غير جبائية وذلك خلال فترة تقدر بسنة، ومن خلال هذه الخاصية فهو يسمح بتحديد إستراتيجية الدولة في مختلف الميادين عن طريق إجراء ومقارنة بين النفقات والإيرادات المدرجة فيه وذلك بهدف معرفة مدى تحقق التوازن المالي أو الفائض أو العجز بما يمكن الدولة من اتخاذ القرارات المناسبة ووضع التقديرات والتنبؤات الملائمة.

3- قانون المالية عملية إجازة: لا يمكن اعتماد مشروع قانون المالية وتنفيذه إلا بعد خضوعه للتصويت من طرف البرلمان، الذي يعتبر صاحب الاختصاص الأصيل في إقرار قانون المالية وذلك باعتباره من المجالات المحدد له بنص الدستور.

## 4- قانون المالية السنوي:

يتم إعداد المصادقة عليه سنويا وهذا استنادا لمبدأ سنوية الميزانية والذي يعتبر أحد أهم المبادئ لإعداد موازنة الدولة، ويعتمد مبدأ السنوية أثناء إعداد التقديرات الخاصة بالميزانية وقانون المالية لعدة اعتبارات منها: — إن طول فترة التقدير والتوقع يؤثر على دقة البيانات نظرا لتعرض الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للتقلبات والتغيرات.

— أيضا التقدير لأكثر من سنة يجعل وظيفة الرقابة التي تمارسها السلطة التشريعية صعبة التحقيق ويقلل من أهمية دور البرلمان في مواجهة الحكومة، كما أن اعتماد الميزانية أقل من سنة من شأنه أن يشغل الحكومة والبرلمان من أداء وظائف أخرى.

## المطلب الثالث: قانون المالية من المشروع إلى التصويت وإبراز مضمون القانون العضوي 18-

15.

لقد تم التطرق إلى هذه النقطة في المبحث الأول عند دراسة مراحل تحضير الموازنة العامة، إعدادها و اعتمادها، سنحاول في هذا المطلب دراسة بعض النقاط الأخرى المتعلقة بإعداد مشروع قانون المالية والمتمثلة في الوثائق المرفقة والمصادقة على المشروع إلى جانب التواريخ المهمة لإعداد مشروع قانون المالية حسب القانون العضوي 18-15.

لقد استعمل كل من مصطلح قانون المالية و الميزانية منذ القديم بشكل واسع مع كثرة الخلط بينهما، غير أن المختص في المجال سيجد أن مصطلح قانون المالية أوسع من الميزانية حيث يضم مجموعة من الحسابات من بين الحسابات المتميزة عن غيرها و الميزانيات الملحققة و الحسابات الخاصة، و ما الميزانية إلا حساب من بين الحسابات المتميزة عن غيرها كالحساب الختامي و ارتبط مفهوم الميزانية بتطور الدولة و اتساع نشاطاتها و زيادة احتياجاتها<sup>1</sup>

من أهم ميزات قانون المالية للسنة أنه لا يمكن تقديمه للبرلمان إلا في شكل مشروع، إذ تتميز عملية سن قوانين المالية بالتعقيد إضافة إلى اعتبار هذه الأخيرة من القوانين التي ترتبط بالسياسة العامة في الدولة، مما جعل ضرورة إشراك كل من السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية في رسم هذه السياسة من خلال هذا النوع من القوانين، ونتطرق في هذه النقطة إلى ما يلي:

### الفرع الأول : بنية مشروع قانون المالية للسنة وإثراء الوثائق المرفقة:

إن الانتقال من ميزانية الوسائل إلى ميزانية البرامج المتمحورة حول النتائج وحسب القانون العضوي 18-15، وجب مراجعة وثائق الميزانية وهذا ما نتج عنه مقارنة بالقوانين السابقة زيادة في طبيعة وحجم و نوعية المعلومات الواجب على الحكومة تقديمها خلال المراحل التي يمر بها مشروع قانون المالية لسنة معينة، يتضمن هذا الأخير جانب قانوني يظهر جزأي قانون المالية، إضافة إلى جانب مالي الذي يظهر في الجداول الملحققة بقانون المالية<sup>2</sup> وحسب القانون العضوي السالف الذكر يتجلى ذلك في أربعة ( 04 ) أجزاء متباينة<sup>1</sup> :

<sup>1</sup> بن عيسى زايد، إعداد مشروع قانون المالية، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 01، المركز الجامعي نور البشير، البيض 2022، ص 223

<sup>2</sup> بقالم مراد، ممارسة التحضير التشريعي لمشروع قانون المالية في النظام الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في القانون العام، جامعة محمد بوقرة بومرداس، 2021، ص 100

1- الجزء الأول: يحتوى على الأحكام المتعلقة بالترخيص السنوي لتحصيل الموارد العمومية وتخصيصها، و مبالغ الموارد المتوقعة من طرف الدولة التي من شأنها أن تسمح بتغطية العمليات الميزانية والمالية للدولة.

2- الجزء الثاني: يحتوى على ما يلي:

- مبالغ رخص الالتزامات و اعتمادات الدفع حسب كل وزارة ومؤسسة عمومية، بالنسبة للموازنة العامة للدولة.

- مبالغ اعتمادات الدفع وعند الاقتضاء رخص الالتزام لكل حساب من حسابات التخصيص الخاص.

- سقف المكشوف المطبق على الحسابات التجارية.

3- الجزء الثالث: يتضمن ما يلي:

- رخصة منح ضمانات الدولة وتحديد نظامها.

- رخصة التكفل بديون الغير وتحديد نظامها.

- لأحكام المتعلقة بوعاء ونسبة و كفاءات تحصيل الإخضاعات مهما كانت طبيعتها مع وجوب أن لا تؤثر على التوازن الميزانياتي.

- كل حكم يتعلق بالحاسبة العمومية وتنفيذ ورقابة الإيرادات والنفقات العمومية.

4- الجزء الرابع : يطلق عليه أيضا الجانب المالي و يتضمن ثمانية ( 08 ) جداول وهي كالاتي:

- الجدول " أ " : يتعلق بمجموع الإيرادات مقسمة بإيراد.

- الجدول " ب " : يتعلق بالاعتمادات المفتوحة للسنة والموزعة حسب كل وزارة أو مؤسسة عمومية

وحسب

البرامج وحسب التخصيص، ويبين رخص الالتزام واعتمادات الدفع المفتوحة.

- الجدول " ج " : يبين قائمة الحسابات الخاصة للخزينة.

- الجدول " د " : يبين التوازنات الموازنة والمالية والاقتصادية.

<sup>1</sup> - القانون العضوي 18- 15 ، مرجع سابق ، المادة 73 ، ص 17.

- الجدول " هـ " : بين قائمة الضرائب والاحضاعات الأخرى وحواصلها، المخصصة للدولة والجماعات

الإقليمية وكذا تلك المخصصة بطريقة غير مباشرة لهذه الأخيرة.

- الجدول " و " : يتعلق بالرسوم شبه الجبائية.

- الجدول " ز " : يتعلق بالاقتطاعات الإجبارية غير الجبائية الموجهة لتمويل هيئات الضمان الاجتماعي.

- الجدول " ح " : يبين تقديرات النفقات الجبائية.

كما نصت المادة 75 من نفس القانون العضوي على الوثائق التي يجب أن ترفقها الحكومة بمشروع قانون المالية السنوي عند عرضه على البرلمان ،المجلس الشعبي الوطني ثم مجلس الأمة من بينها تقريراً خاصاً بالوضعية الاقتصادية والمالية والاجتماعية على المدى المتوسط و الهدف من ذلك إبراز التوازنات الاقتصادية و المالية التقديرية.

**الفرع الثاني - مراحل تحضير المشروع:** بقيت نفس المراحل التي نص عليها القانون 84-17 مقارنة مع القانون العضوي 18-15 مع وجود بعض الفروقات المتفاوتة ، قد فصل القانون العضوي بين تحضير مشاريع قوانين المالية و لمصادقة عليها ، و بين تنفيذها حيث خصص لكل منها بابا ( الباب الثالث و الباب الرابع)<sup>1</sup>. وتكون البداية في تحضير مشروع قانون المالية بالتقرير الموجه إلى مجلس الوزراء والذي تعدده الهياكل الإدارية لوزارة المالية وذلك خلال الأشهر الأولى من كل سنة، وذلك حسب البرنامج الاقتصادي والمالي للحكومة، ثم من (1-30) مارس يكلف وزير المالية كافة الوزارات والهيئات المتخصصة والولايات، لتقديم اقتراحاتهم، وذلك في إطار الأهداف العامة لميزانية السنة المقبلة، ويبدأ كل قطاع بتقدير احتياجاته أخذين بعين الاعتبار معطيات السنة السابقة.

ثم في المرحلة الممتدة من 30 جوان إلى 15 جويلية يتم تجميع كافة المشاريع التمهيدية، ليتم دراستها من طرف المديرية العامة للميزانية للتأكد من مدى مطابقتها للتعليمات والتوجيهات الواردة في المذكرة التوجيهية، ويمكن إدخال التعديلات اللازمة في الفترة الممتدة من 15 جويلية إلى 15 أوت.

بقالم مراد ، ممارسة التحضير التشريعي لمشروع قانون المالية في النظام الجزائري <sup>1</sup> ، مرجع سابق ، ص 90

يتم عقد جلسات تنفيذية بوزارة المالية تظم ممثلي الوزارات وممثلو وزارة المالية ليتم تثبيت الأرقام التقديرية، وفي حالة وجود خلافات يتم حلها، وهذا تمهيدا للفترة الممتدة من 15 أوت إلى 15 سبتمبر أين يتم إرسال مشروع قانون المالية التمهيدي من قبل وزارة المالية للأمانة العامة للحكومة التي تسهر على الدراسة الأولية له، ثم يعرض على مختلف الوزارات لإبداء رأيها وملاحظتها من حيث الشكل والمضمون، ثم يعرض على مجلس الحكومة للبت في الخلافات التي ظلت عالقة من طرف الوزير الأول.<sup>(1)</sup>

مباشرة عند إنهاء الحكومة من إعداد مشروع قانون المالية يتم إيداعه من طرف الوزير الأول لدى مكتب المجلس الشعبي الوطني في تاريخ أفضاه 30 سبتمبر.<sup>(2)</sup> تجدر الإشارة إلى أن تم تمديد هذا التاريخ إلى غاية 7 أكتوبر و ذلك حسب المادة 71 من القانون العضوي 15-18

### الفرع الثالث: عرض مشروع قانون المالية:

نصت كل الدساتير في الجزائر بأن المجلس الشعبي الوطني يشرع في المجالات التي حولها له الدستور، ومنها المجالات المالية الخاصة بالميزانية والضرائب ونظام البنوك وغيرها.

ومن المعلوم أن الحكومة ملزمة من الناحية القانونية على عرض القوانين على المجلس الشعبي الوطني، ومنها قانون المالية الذي يعبر عن برنامج الحكومة المالي والسياسي والاجتماعي... الخ من خلال وزارة المالية وعرضه على المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة.<sup>(3)</sup> أين يتم مناقشة المشروع و التصويت عليه ابتداء من شهر أكتوبر و إلى غاية شهر ديسمبر.

قبل المناقشة في جلسة عامة يحال مشروع القانون على لجنة المالية بالبرلمان بغرفتيه التي تتولى كل منهما دراسة مشروع الميزانية.(تطرقنا لهذه النقطة بالتفصيل في المبحث الأول في النقطة الخاصة بإجراءات اعتماد الموازنة العامة).

<sup>2</sup> عبد الصمد سعودي، كمال سي محمد، مرجع سابق، ص 334-335.

<sup>1</sup> المادة 136 من الدستور الجزائري لسنة 2016 والمادة 20 من القانون العضوي رقم: 02-16 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وكذا العلاقات الوطنية بينهما وبين الحكومة.

<sup>2</sup> علي زغدود، مرجع سابق، ص 147.

## الفرع الرابع: التصويت على مشروع قانون المالية والميزانية:

### أولاً\_ كفاءات التصويت:

يخضع التصويت على مشروع قانون المالية والميزانية للأحكام المنصوص عليها في المادة 70 من قانون 07 يوليو 1984، والتي توضح أن التصويت المستعمل في نظام الميزانية الجزائرية هو نظام التصويت الإجمالي. وهذا مطبق على الإيرادات والنفقات وكذلك على الميزانيات الملحقة والحسابات الخاصة للخزينة، ولقبول المداورات والتصويت فإن حضور أغلبية النواب ضروريا.

ويتم التصويت على مشروع القانون بعد تأكيد النواب من تحقيقه الأهداف العامة للمجتمع وأن الميزانية العامة تعكس حقيقة الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والمالية للدولة، ثم يرسل رئيس المجلس الشعبي الوطني النص المصوت عليه إلى رئيس مجلس الأمة في غضون 10 أيام مع إشعار رئيس الحكومة بهذا الإرسال.

ويقوم من جهتهم أعضاء مجلس الأمة بعملية المناقشة والاستماع إلى ممثل الحكومة قبل التصويت خلال مدة أقصاها 20 يوم، ثم يرسل القانون لرئيس الجمهورية وإشعار رئيس الغرفة الأولى ورئيس الحكومة بذلك. وفي الأخير يقوم رئيس الجمهورية في اجل أقصاه 12/31 ن-1 بالمصادقة عليه ويصدر بأمر منه وينشر في الجريدة الرسمية للدولة ويصبح قانون واجب التنفيذ.<sup>(1)</sup>

### ثانياً\_ تأخر موعد المصادقة:

قد تحدث وأن يتأخر موعد المصادقة على قانون المالية للسنة المعنية أي لم يتم المصادقة على القانون في تاريخ أول جانفي، في هذه الحالة يواصل مؤقتا تحصيل إيرادات وصرف النفقات المذكورة في قانون المالية السابق حسب الشروط التالية:

\_\_ بالنسبة للإيرادات يتم تحصيلها حسب الشروط والكفاءات المعمول بها بقانون المالية السابق.

\_\_ أما بالنسبة للنفقات الخاصة بالتسيير، فيكون صرفها في حدود 1/12 من مبلغ الاعتمادات المفتوحة

بالنسبة إلى السنة المالية للميزانية السابقة وذلك شهريا لمدة 3 أشهر.<sup>(2)</sup>

\_\_ بالنسبة لاعتمادات التجهيز في حدود ربع الحصة المالية المخصصة لكل قطاع.

<sup>1</sup> \_بلمصطفاوي عمر، مرجع سابق، ص 53.

<sup>2</sup> \_ علي زغدود، مرجع سابق، ص 149.

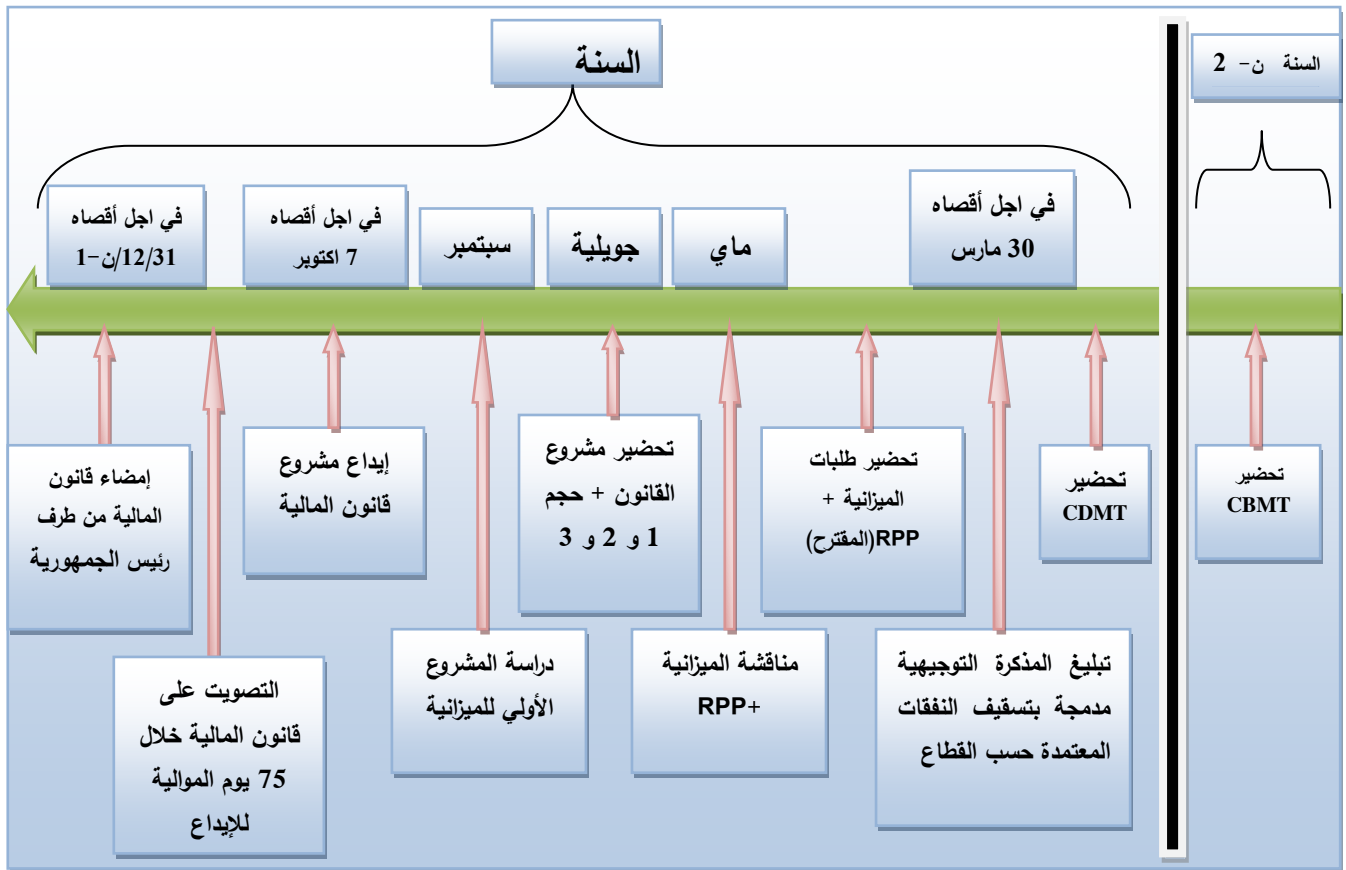
كما يواصل تنفيذ مشاريع الميزانية الملحقه والحسابات الخاصة بالخزينة فيواصل تنفيذها وفقا للأحكام التشريعية والتنظيمية التي كانت ينشرها قبل بداية السنة المالية الجديدة.

ويطلق على هذه الحلول بأنها حلول تشريعية، وإلى جانب ذلك أوجب الدستور على البرلمان أن يصادق على قانون المالية خلال مدة أقصاها 75 يوما من تاريخ إيداعه.<sup>(1)</sup>

واحتراما لهذه الآجال فإن المادة 44 من القانون العضوي للمجلس الشعبي الوطني، نصت على منح 47 يوما للمجلس الشعبي الوطني و 20 يوما لمجلس الأمة بغرض التصويت على قانون المالية، وفي حالة خلاف بين الغرفتين يمنح اللجنة المتساوية الأعضاء ثمانية أيام للبت في شأنه.

أما عن المراحل التي جاء بها وتضمنها القانون العضوي الجديد فيمكن تلخيصها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 03 : التقسيم الزمني لإعداد قانون المالية للسنة ( ن ) :



المصدر: من إعداد الطالب وفقا للقانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية.

<sup>3</sup> \_المادة 120 فقرة 7 من دستور 1996 والمادة 138 من دستور 2016.

## خلاصة:

ما يمكن أن نخلص إليه وبعد التطرق لهذا الفصل ، أنّ الموازنة العامة أصبحت الوسيلة التي تعبر بها الدولة عن سياستها الاقتصادية والمالية المراد تحقيقها والتي يكون هدفها الأساسي هو تحقيق الرفاهية والتقدم لأفرادها ومواطنيها، ويهدف تحقيق ذلك وأكثر وبأحسن طريقة ممكنة تم تدعيم المنظومة القانونية بالقانون العضوي 18-15 المؤرخ في 2018/09/02 المتعلق بقانون مالية، والذي يهدف إلى تعريف إطار تسيير مالية الدولة من خلال رسم الخطة المالية للدولة عن طريق إعداد قوانين المالية ومضمونها وكيفية تقديمها والمصادقة عليها... الخ، وحتى يتم إضفاء الصفة الشرعية على هذه الوثيقة وجب اعتمادها من قبل السلطة التشريعية، وذلك أيضا لاعتبار أنّها ممثلة للشعب وكل ذلك في سبيل تحقيق الرفاهية للمواطنين، ويتكون هذا الجهاز في الجزائر من المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، لكن المجال المالي في النظام الدستوري الجزائري حدّد من اختصاصات السلطة التشريعية وخاصة في مجال التعديل والذي قيده التعديلات الدستورية.

إلى جانب ذلك وجب على السلطة التنفيذية، وهي تحضير الموازنة أن تضع اعتبارها عدد من المبادئ العامة للموازنة والتي صارت من البديهيات عند المختصين في علم المالية وهي أربعة مبادئ، السنوية، وحدة، عمومية، وتوازن الميزانية، وبالرغم من أنّها مبادئ إلّا أنّها لها الاستثناءات وحالات اين يمكن الخروج عنها. فبالنسبة لمبدأ السنوية، هناك صعوبات تكمن عندما تحدث أن تنشأ التزام على عاتق الحكومة بتسديد مبلغ معين خلال السنة المالية للموازنة، إلّا أن الدفع الحقيقي والفعلي يكون بعد انتهاء السنة، أو عندما ينشأ حق في تحصيل مورد من مواردها خلال السنة ولا يتحقق التحصيل الفعلي إلّا بعد نهاية السنة.

ولحل هذه المشكلة فهناك طريقتان هما طريقة التسيير وطريقة السنوية، أمّا فيما يخص مبدأ وحدة الموازنة فرغم المزايا المحصلة منه، وما تضمن من فوائد، فإن هناك استثناءات تفرض الخروج عنه ويمكن حصرها في أربعة نقاط وهي الحسابات الخاصة للخزينة، الميزانيات الملحقّة، الميزانيات غير العادية والميزانيات المستقلة وقد تعرضنا لمبررات المالية الحديثة للدولة لهذه الاستثناءات.

وإذا نظرنا لمبدأ العمومية فرغم ما يحققه من فوائد، إلّا أنه تعرض للكثير من النقد ويمكن إنجازها في ثلاثة نقاط وهي أنه من شأنه إضعاف الحافز لدى القائمين بإدارة المرفق العام. كما أنه لا يشجع على استخدام الأساليب التجارية في إدارة المرفق العام.

## الفصل الثالث:

التحليل القياسي لمحددات  
الايرادات العامة في الجزائر خلال  
الفترة (1990-2022)

### تمهيد:

نحاول من خلال هذا الفصل تناول النموذج القياسي الذي نشر فيه محددات الإيرادات العامة في الجزائر، وذلك بالاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية و القياسية، وقد تم تحديد المتغيرات والعوامل التي يمكن أن تفسر الإيرادات العامة والتي تتكون من 12 متغير رئيسي شمله النموذج القياسي. حيث سيتم استخدام التحليل الوصفي و طريقة تحليل المركبات الأساسية ACP كمرحلة أولى ثم بعد ذلك تقدير نموذج الدراسة باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطة ARDL و اختباره المختلفة من أجل الوصول إلى الغاية النهائية للدراسة و استخلاص النتائج.

وعليه سنحاول في هذا الفصل تطبيق الأساليب الإحصائية و القياسية المناسبة لهذا النوع من الدراسات من أجل معرفة العوامل الحقيقية المحددة للإيرادات العامة في الجزائر من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: الطريقة المستخدمة و أدوات الدراسة.
- المبحث الثاني: العرض و التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة.
- المبحث الثالث: تحليل محددات الإيرادات العامة وفق طريقة تحليل المركبات الأساسية ACP.
- المبحث الرابع: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطة ARDL و اختباراته.

### المبحث الأول: الطريقة المستخدمة و أدوات الدراسة.

نستعرض في هذا المبحث المنهجية العلمية المستخدمة و مختلف ادواتها الاحصائية و القياسية، اضافة الى توضيح طبيعة متغيرات الدراسة و مصادرها و كذا الاطار الزمني لها، وقد تم الاعتماد على النظرية الاقتصادية و الطبيعة الهيكلة للاقتصاد الجزائري لجمع و تحديد المتغيرات التي يمكن أن تكون مفسرة للإيرادات العامة للدولة في الجزائر و قد تم تقسيمها الى متغيرات مباشرة أي لها تأثير مباشرة على الإيرادات العامة و متغيرات غير مباشرة أي لها تأثير غير مباشر على الإيرادات العامة للدولة.

### المطلب الأول: منهجية الدراسة.

من أجل تحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على مجموعة من الأساليب الاحصائية و القياسية و الكمية، حيث تم التطرق الى العرض و التحليل الوصفي لبيانات متغيرات الدراسة و كذا استعمال طريقة تحليل المركبات الأساسية ACP من أجل اختيار المتغيرات الأحسن تمثيلا لاختزال البيانات وهيكلتها لاستعمالها بعد ذلك في نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطنة ARDL والذي يتناسب مع طبيعة وإشكالية الدراسة، وذلك بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10. بحيث سهل لنا هذا النموذج معالجة العلاقة السببية بين المتغيرات محل دراسة، كما سمح لنا بمناقشة وتحليل النتائج.

### الفرع الاول-مصادر البيانات:

لقد تم الحصول على بيانات الدراسة من خلال الاستعانة بقاعدة بيانات البنك الدولي، وقاعدة بيانات صندوق النقد العربي و المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ترقية الصادرات من خلال تقاريرهم السنوية والدورية حول الجزائر، هذا بالإضافة الى بيانات بنك الجزائر و بيانات وزارة المالية من خلال النشرات الإحصائية الدورية لهما. كما تضمنت الدراسة استغلال إحصائيات حول تطور أعداد السكان بالجزائر خلال الفترة محل الدراسة، من خلال التقارير الإحصائية الدورية حول السكان من طرف الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

### الفرع الثاني -فترة الدراسة:

تعتبر فترة الدراسة المختارة 1990-2022 مهمة للغاية فقد تم اختيارها لأسباب موضوعية تتعلق بطبيعة التحولات التي عرفها الاقتصاد الجزائري و مميزاته و خصائصه خلالها، اضافة لاعتبارات قياسية تسهل استخدام الكثير من الأساليب القياسية و الكمية و احترام شروطها الاحصائية.

## الفصل الثالث: التحليل القياسي لمحددات الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

### المطلب الثاني: صياغة نموذج الدراسة.

تشمل فترة الدراسة 11 متغير، موزعة على مدى اثنان و ثلاثين سنة 1990-2022 بالجزائر. و الهدف الرئيسي للدراسة هو معرفة واقع محدّدات الإيرادات العامة في الجزائر، وقد تم تقسيم هذه المتغيرات الى مجموعتين رئيسيتين، حيث مثلت المتغيرات المحدّدات المباشرة اسعار النفط؛ سعر الصرف؛ الصادرات؛ الواردات؛ الكتلة النقدية؛ الاستثمار الاجنبي المباشر، اما المحدّدات غير المباشرة فتمثلت في معدل النمو؛ عدد السكان؛ درجة الحرية الاقتصادية؛ معدل التضخم و معدل البطالة هذه المتغيرات المذكورة سابقا يفترض أن يكون لها أثر معنوي على المتغير التابع المتمثل في حجم الإيرادات العامة للدولة.

### الفرع الاول-متغيرات النموذج (الرموز و القياس):

يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول 03-01: المتغيرات، الرموز والقياس الخاص بالدراسة.

المتغيرات	الرمز	التعريف	الوحدة	ملاحظات
الإيرادات العامة	<i>RP</i>	مجمّل الإيرادات التي تتحصّل عليها الدولة سنوياً.	مليون دينار	تنقسم الإيرادات العامة في الجزائر الى إيرادات الجباية البترولية و إيرادات الجباية لعادية.
المحدّدات المباشرة للإيرادات العامة				
اسعار النفط	<i>PP</i>	متوسط سعر النفط السنوي في الاسواق العالمية	دولار/البرميل	سعر نفط صخري الجزائر
سعر الصرف الرسمي	<i>TC</i>	سعر الصرف الرسمي	الدينار مقابل الدولار	المتوسط السنوي
الصادرات	<i>X</i>	اجمالي الصادرات النفطية و غير النفطية.	مليار دينار	/
الواردات	<i>M</i>	اجمالي واردات السلع و الخدمات	مليار دينار	/
الكتلة النقدية	<i>M2</i>	مؤشر يعبر عن ملامح السياسة النقدية للدولة.	مليار دينار	/
الاستثمار الاجنبي المباشر	<i>IDE</i>	اجمالي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر	مليون دولار	/
المحدّدات غير المباشرة للإيرادات العامة				
النمو الاقتصادي	<i>CRE</i>	التغير النسبي السنوي في الناتج المحلي الاجمالي	%	/

## الفصل الثالث: التحليل القياسي لمحددات الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

عدد السكان	<i>POP</i>	اجمالي عدد السكان لكل سنة	مليون	/
الحرية الاقتصادية	<i>DLE</i>	مؤشر يعبر عن الانفتاح الاقتصادي.	سلم من 1 إلى 100	/
التضخم	<i>INF</i>	مؤشر يعبر عن المستوى العام للأسعار	%	/
البطالة مستوى التشغيل	<i>CHO</i>	مؤشر يعبر عن مستوى التشغيل	%	/

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مصادر البيانات.

### الفرع الثاني: العرض الوصفي لبيانات الدراسة:

قمنا بعرض مختلف المتغيرات بواسطة رسومات بيانية الأعمدة البسيطة و المنحنيات البيانية من أجل اعطاء صورة وصفية لمسار مختلف المتغيرات عبر الزمن بهدف معرفة فترات التغير و الثبات و مدى رتابتهما خلال فترة الدراسة.

### الفرع الثالث-التحليل باستعمال طريقة المركبات الأساسية:

قبل القيام بتقدير النموذج القياسي الذي يجيب على إشكالية الدراسة، تم القيام باختيار المتغيرات الأحسن تمثيلا وتناسق النموذج الدراسة من خلال الاستعانة بطريقة تحليل المركبات الأساسية ACP، والتي من خلالها تم تقليص عدد المتغيرات المحددة للإيرادات العامة في الجزائر من خلال التخلي عن المتغيرات التي لها نفس الخصائص أو المميزات و التي ترتبط بالمتغيرات المختارة للنموذج.

### الفرع الرابع-النموذج القياسي للدراسة:

من أجل استكشاف طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة و تحليل سلوكها في الأجلين القصير و الطويل، و بعد تقليص عددها من خلال تطبيق تقنية تحليل المركبات الأساسية ACP، تم تقدير النموذج القياسي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطة ARDL.

### المبحث الثاني: العرض و التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة.

نحاول في هذا المبحث وصف وتحليل متغيرات الدراسة والتي ارتأينا أنها محدّدات الإيرادات العامة في الجزائر، ونقصد بالمحددات تلك العناصر التي تؤثر في حجم الإيرادات التي تعد بمثابة الشريان الوحيد لتغطية مختلف النفقات العامة للدولة.

وقسمنا في هذا المبحث المحددات إلى المتغيرات التي تؤثر بطريقة مباشرة والتي تؤثر بطريقة غير مباشرة في حجم الإيرادات العامة معتمدين في ذلك على العلاقة المالية بين المتغير التابع و المستقل ،وعند دراسة وتحليل تطور المتغيرات وجب الوقوف على مختلف الأحداث التي مرت بها البلاد والتي كانت لها الأثر على الأوضاع الاقتصادية مما أثر على تطور هذه المتغيرات ومن زيادة ونقصان وغيرها، ومثال ذلك العشرية السوداء ، الأزمات النفطية، كورونا، وغيرها إلى جانب مختلف الإجراءات القانونية المتخذة والتي من شأنها التأثير على هذه المتغيرات. قبل الشروع في وصف هذه المتغيرات نتطرق أولا لوصف المتغير التابع أي الإيرادات العامة وذلك في المطلب الأول.

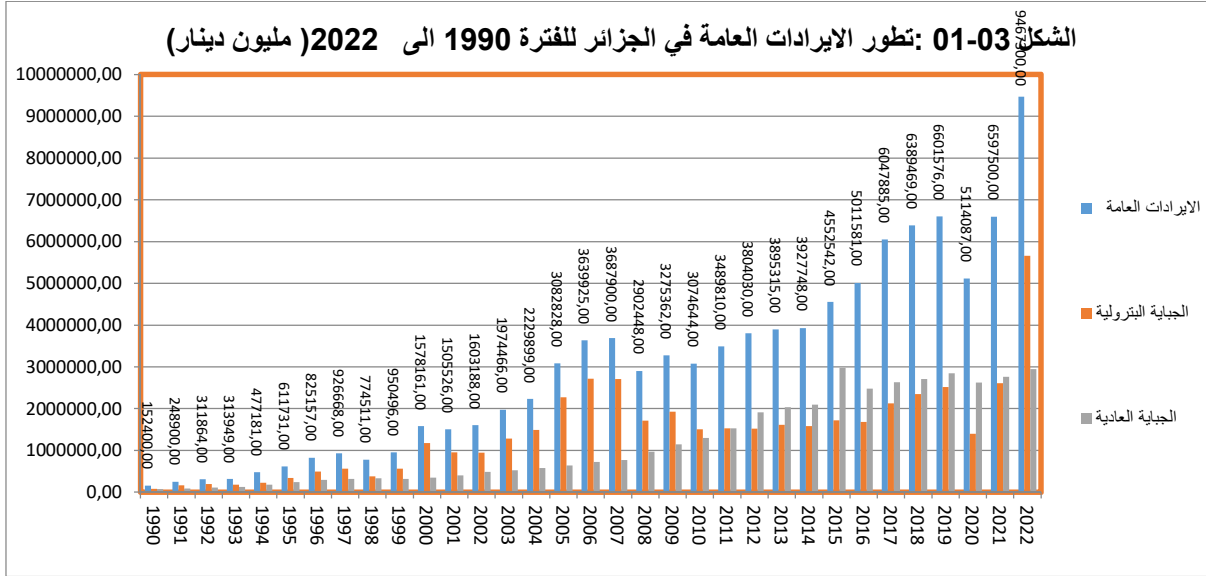
#### المطلب الأول: الإيرادات العامة.

تسعى كل دولة إلى زيادة حصيلة الإيرادات العامة والعمل على تنويع مصادرها إذ تعد الشريان الوحيد لتنفيذ خططها وتغطيتها نفقاتها العامة، ويعد أيضا حجم الإيرادات العامة مؤشرا هاما يعكس مدى فعالية الأداء الحكومي الاقتصادي والمالي، وبالنسبة للجزائر فإن مصادر هذه الإيرادات بينها القانون العضوي 18-15 في المادة 15 والتي بينها كما يلي:

- الإيرادات المتحصل عليها من الاختصاصات مهما كانت طبيعتها وكذا حاصل الغرامات.
- المداخيل المتأتية من أملاك الدولة.
- مداخيل المساهمات المالية للدولة وكذا أصولها الأخرى.
- المبالغ المدفوعة مقابل الخدمات المقدمة من قبل الدولة وكذا الأتاوى.
- مختلف حواصل الميزانية.
- الحواصل الاستثنائية المتنوعة.
- الهبات والوصايا والأموال المخصصة للمساهمات.
- الفوائد والحواصل المتأتية من القروض والتسبيقات وتوظيف أموال الدولة.

## الفصل الثالث: التحليل القياسي لمحددات الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

وهي المصادر التي تطرقنا لها في المبحث الخاص بمصادر الإيرادات العامة، أما عن تطور حجم هذا المتغير بالنسبة للجزائر وللفترة 1990 حتى 2022 بينها المنحنى البياني التالي.



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات البنك الدولي.

ما يمكن ملاحظته في شكل المنحنى أن المكونات الأساسية للإيرادات العامة والمتمثلة في الإيرادات العادية والجبائية البترولية تظهر من خلال الرسم البياني أن لها نفس الشكل ، غير أن الجبائية البترولية ونضرا لطبيعة الاقتصاد الجزائري واعتماده على هذا المورد، فحجم هذه الأخيرة أي الجبائية البترولية تفوق حجم الجبائية العادية ونلاحظ أن ابتداء من 2012 أصبحت مساهمة الجبائية العادية تزيد من مساهمة الجبائية البترولية.

وقبل البدء في شرح تطور الإيرادات العامة فيمكن توضيح هيكل الإيراد العام في الجزائر والذي يتكون عموما من الإيرادات الجبائية والإيرادات غير الضريبية، فالإيرادات الضريبية تمثل الجبائية العادية والتي عموما مكوناتها الرئيسية وحسب إصلاح 1992 هي الضريبة على الدخل الإجمالي، والرسم على النشاط المهني، الرسم على القيمة المضافة والضريبة على أرباح الشركات إلى جانب حقوق التسجيل والطابع والحقوق الجمركية، أما الجبائية البترولية فتتمثل في اقتطاعين وهما الضريبة على إنتاج الغاز والبتروال السائل إلى جانب الضريبة المباشرة على الأرباح الناتجة عن النشاطات البترولية المتعلقة بالبحث والاستغلال والنقل عبر القنوات.

وهناك أيضا وحسب المادة 15 من القانون العضوي المذكور سابقا الإيرادات غير الضريبية والتي تتمثل في أملاك الدولة الدومين وما تدره من دخل، إضافة إلى الإيرادات المختلفة للميزانية كالدخول الناتجة عن المتحف

## الفصل الثالث: التحليل القياسي لمحددات الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

والمناطق الأثرية وبيع المجلات والمنشورات وغيرها كما يعتبر أيضا من الإيرادات غير الجبائية الإيرادات الاستثنائية الناتجة عن الهيئات والهدايا المقدمة من الخارج ومساهمة الدفع التي يقدمها البنك المركزي وحقوق الدخول.<sup>1</sup>

ونتطرق فيما يلي إلى دراسة وتحليل تطور حجم الإيرادات العامة لفترة الدراسة فنلاحظ من خلال التمثيل البياني أن زيادة حجم الإيرادات انتقل من 152400 مليون دينار في 1990 ليلبلغ 9467300 مليون دينار سنة 2022 وهي زيادة معتبرة جدا وقد تضاعف حجم الإيرادات حوالي 62 مرة، مساهمة الجبائية البترولية في المتوسط للفترة المدروسة أي 33 سنة كانت 53.17% في حين نلاحظ تواضع مساهمة الإيرادات المتأتية من الجبائية العادية والتي كانت 37.74% في المتوسط للفترة المدروسة ، أما الباقي فيعتبر مساهمة الإيرادات الناتجة عن مصادر غير الضريبية وهي ضئيلة جدا.

وللتدقيق أكثر في هذا التطور وجب دراسة المكونات الرئيسية للإيرادات العامة.

فنلاحظ من الجدول والتمثيل البياني أن حجم الجبائية البترولية انتقل من مساهمة 50% في 1990 إلى 64.9% في سنة 1991 ، و 62.1% في سنة 1992 وهذا واضح أن سببه ارتفاع أسعار البترول نتيجة لحرب الخليج 1991 ثم بعد ذلك انخفضت بشكل طفيف في سنة 1993 وكانت مساهمتها 57.1% ، ثم لتبدأ بالارتفاع حتى سنة 1997 أين ساهمت إيرادات الجبائية البترولية بـ 60.9% وهذا طبعاً لتحسن الطفيف في أسعار النفط في الأسواق الدولية.

ثم نتيجة لتراجع أسعار النفط من 19.72 دولار للبرميل سنة 1997 إلى 13.072 دولار للبرميل سنة 1998 انخفضت الإيرادات المتأتية من الجبائية البترولية إلى 378556 مليون دينار سنة 1998 مقارنة بسنة 1997 أين كانت 564765 مليون دينار، ما يمكن استنتاجه وهو منطقي جدا ارتباط الإيرادات الجبائية النفطية بأسعار البترول. ونتيجة للارتفاع السابق تم تحقيق فائض في الموازنة العامة للدولة والذي كان سبباً رئيسياً في إنشاء صندوق ضبط الإيرادات سنة 2000 والتي كان الهدف منه حسن استغلال هذه الفوائض لمواجهة مخاطر تقلبات أسعار النفط.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عنزة برباش، محمد خليل بوحلايس، قراءة تحليلية لتطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة من 1990-2017، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد الخامس، جامعة قسنطينة 2، 2018، ص 54.

<sup>2</sup> عيساني العامر، دور صندوق ضبط الإيرادات في الحد من المديونية الخارجية بالجزائر خلال الفترة 2000-2015، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية ، العدد الثالث، مارس 2018، ص 120.

## الفصل الثالث: التحليل القياسي لمحددات الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

أما حجم الجباية العادية ورغم الإصلاحات الجبائية فضلت مساهمتها ضئيلة وتمت بوتيرة بطيئة ويرجع ذلك إلى التهرب الضريبي وضعف التحصيل الضريبي، كما أن ضعف القطاع الصناعي وما تم فيه من تسريح للعمال أضعف الموارد المتحصل عليها من هذا العنصر إلى جانب ضعف المتابعة الجبائية لكبار المكلفين بالضريبة.

وفي سنة 2010 نلاحظ تراجع في حجم الإيرادات الخاصة بالجباية البترولية وذلك بسبب الأزمة العالمية 2008 فعملت الدولة الجزائرية على تعويض ذلك بتحسين حواصل الجباية العادية، حيث تساوت تقريبا مساهمة الجباية العادية والبترولية في سنة 2011 وذلك بنسبة 43.8% لكل منهما.

كما فاقت مساهمة الجباية العادية الجباية البترولية ابتداء من 2012 وحتى 2021 وبلغت نسبة مساهمة الجباية العادية 65.4% في سنة 2015 ويمكن تفسير ذلك بانخفاض أسعار النفط العالمي في سنة 2014 وضلت مساهمتها دون 50% وعلى الرغم من تحسن أسعار النفط وارتفاع الجباية النفطية، ويعزى ارتفاع مساهمة الجباية العادية بشكل أساسي إلى هيمنة الضريبة على الدخل الإجمالي نتيجة تحسن في دخل الموظفين إضافة إلى رفع في اقتطاع الرسم على القيمة المضافة ليصبح 19% و 9% بعدما كانت 17% و 7% قبل جانفي 2017 وارتفاع الحقوق الجمركية وأصبحت نسبتها 15.5% في عام 2019<sup>3</sup> وبلغت مساهمة الضرائب المباشرة في الجباية العادية 45.92% وذلك سنة 2017.

كما يلاحظ تراجع إجمالي الإيرادات العامة بعد سنة 2019 ويمكن إرجاعه لانخفاض النشاط الاقتصادي وتراجع الجباية النفطية بعد الانخفاض الملاحظ في إنتاج المحروقات وتراجع الإيرادات العادية بسبب فيروس كورونا.

ما يمكن ملاحظته في نهاية فترة الدراسة أي 2022 ارتفاع الإيرادات العامة إلى مبلغ 9467.3 مليار دينار جزائري مقابل 6586.6 مليار دينار جزائري في سنة 2021 أي بنسبة 43.5% ويمكن أرجاع ذلك لاستمرار ارتفاع أسعار النفط حيث ارتفعت الجباية البترولية لسنة 2022 بنسبة 116.8% مقارنة بالسنة السابقة.<sup>4</sup>

3 طهيري آسيا، محددات العجز الموازي للجزائر في ظل الصدمات النفطية دراسة تحليلية قياسية للفترة 1998-2020 أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه L M D في المالية والمحاسبة، تخصص مالية بنوك، جامعة البويرة، 2024/2023، ص 50.

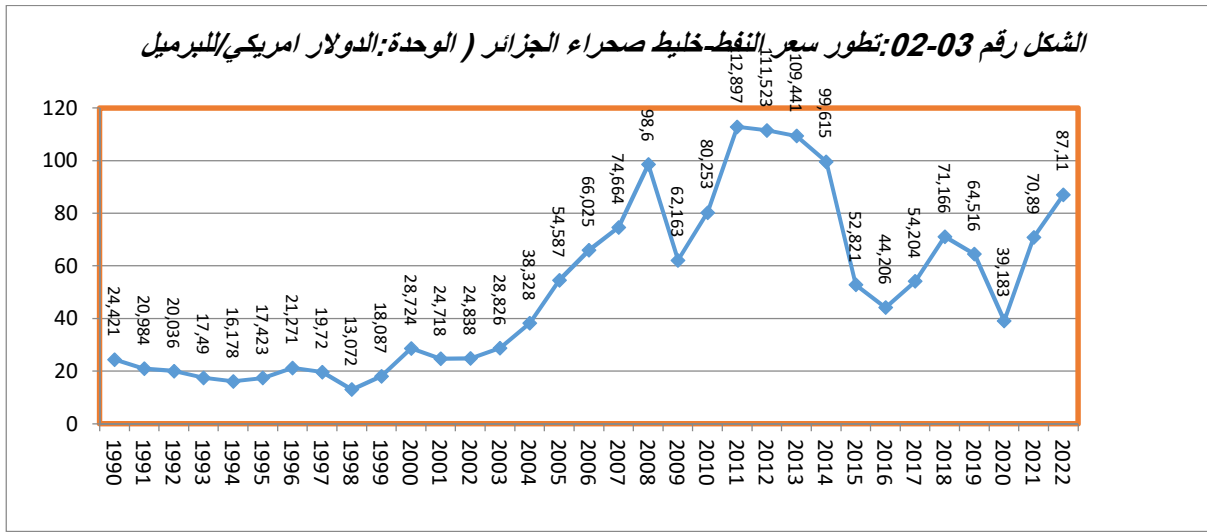
<sup>4</sup> banque d'Algérie évaluation économique, rapport annuel, septembre 2023, page 101.

## الفصل الثالث: التحليل القياسي لمحددات الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

### المطلب الثاني: المحددات المباشرة.

استنادا إلى المعيار السابق أي العلاقة المالية بين المتغير المستقل المتمثل في الإيرادات العامة و المتغيرات التابعة، فإن المحددات المباشرة تتمثل في : أسعار النفط، سعر الصرف، الصادرات، الواردات، الكتلة النقدية و الاستثمار الأجنبي المباشر.

**الفرع الأول: أسعار النفط** يعرف سعر النفط على أنه القيمة النقدية للمادة أو السلعة البترولية خلال فترة زمنية محددة ، ويتأثر هذا السعر بعدة عوامل منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ... إلخ، ويعتبر الاقتصاد الجزائري من الاقتصاديات الريعية والذي يعتمد في إيراداته على المحروقات، كما يمكن أن تؤثر في تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية تبعا للأوضاع الاقتصادية من عرض وطلب، وجعل ارتباط الاقتصاد الجزائري بسعر النفط عرضه لعدم الاستقرار والاستجابة لمختلف التغيرات في هذا السعر، أما عن تطور السعر في الجزائر للفترة 1990 إلى 2022 فيمكن توضيحه من خلال التمثيل البياني التالي.



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات البنك الدولي.

أثر في هذا الأخير عدة أحداث بدايتها حرب الخليج لسنة 1990 مما أثر على الطلب العالمي بالزيادة ووصل حينها إلى 24.42 دولار / البرميل وهذا بعد الأزمة البترولية لسنة 1986، غير أن السعر انخفض في 1991 وتسبب ذلك في قيام الولايات المتحدة الأمريكية بضخ كمية من البترول تقدر بمليونين برميل يوميا ذلك بأمر من الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب، واستمر هذا الانخفاض حتى سنة 1999 أين وصل سعر البترول إلى 13.07 / البرميل، غير أن بداية سنة 2000 وحتى سنة 2013 ضل السعر في الارتفاع وقد وصل احتياطي الصرف في الجزائر وبسبب هذا الارتفاع أكثر من 150 مليون دولار.

## الفصل الثالث: التحليل القياسي لمحددات الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

وبلغ سعر النفط في 2011 سعر 112.89 دولار / البرميل ،لتنخفض أسعار النفط مرة أخرى وذلك بسبب الأزمة النفطية 2014-2017 حينها تجاوزت أسعار النفط إلى حدود دنيا مما أثر على بعض المتغيرات الاقتصادية، كميزان المدفوعات والناتج الداخلي الخام ووضعية الميزانية العامة والخزينة العمومية وغيرها.

وقد سجلت أسعار النفط في هذه الفترة وبالضبط في النصف الثاني ل 2014 أين وصلت إلى 96 دولار / البرميل في سبتمبر 2014 ثم إلى 59.5 دولار / البرميل في ديسمبر 2014 وهو مستوى لم تصله منذ 5 سنوات<sup>5</sup>، من بين أسباب هذه الأزمة عامل العرض أين قررت منظمة الدول المصدر للنفط بالبقاء عند مستوى إنتاج 30 مليون برميل يوميا، إلى جانب ازدهار إنتاج النفط الأمريكي وانحسار المخاوف الجيوسياسية، وانخفاض السعر إلى أدنى مستوى له في 2016 إلى 44.20 دولار للبرميل واستمر بالارتفاع وهذا بعد تأكيد الأوبك على التزامها بخفض مستوى الإنتاج والذي دخل حيز التنفيذ في جانفي 2017 وفي نهاية 2018 .

ثم انخفض سعر النفط ليصل إلى مستوى 39.18 دولار / البرميل وهذا راجع إلى جائحة كورونا ، مما تسبب في قيام جميع الدول باتخاذ إجراءات صارمة لمنع تفشي الفيروس وتمثلت في غلق المؤسسات والمصانع وخاصة الاقتصاديات الكبرى مثل الصين والهند وأثرها على استهلاك النفط.

### الفرع الثاني:سعر الصرف

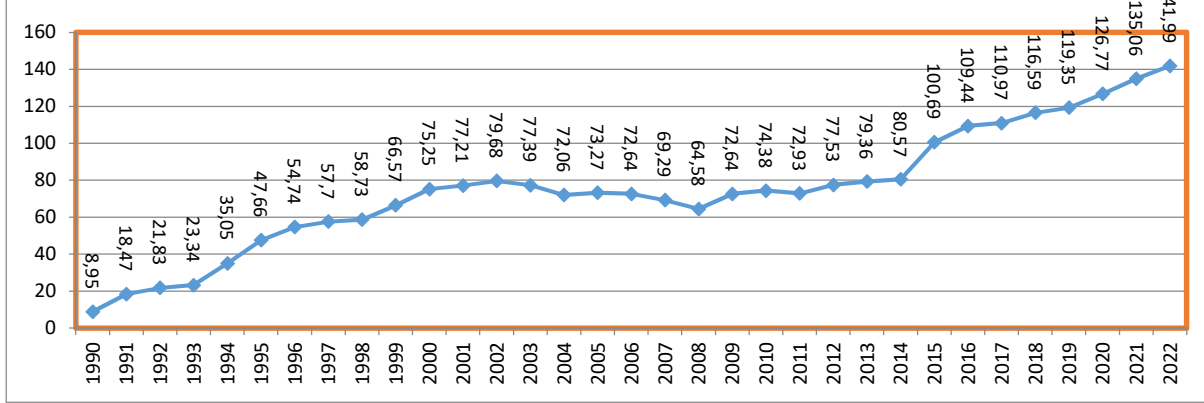
إن دراسة تطور سعر الصرف للدينار الجزائري تتطلب معرفة أولا المراحل التي مرت بها سياسة سعر الصرف والتي لها تطورات هامة منذ الاستقلال وإلى اليوم، ويمكن تقسيم هذه المراحل بداية من نظام الصرف في 1962-1986 أين تميزت هذه المرحلة بعضوية الجزائر في صندوق النقد الدولي في سبتمبر 1963، كما تم إنشاء الدينار الجزائري بموجب القانون رقم 64-111 في أفريل 1964 والتخلي عن الفرنك الفرنسي<sup>6</sup>، أين كان سعر الصرف مرتبط مباشرة بالفرنك الفرنسي ثم تليها المرحلة أين تم ربط سعر الصرف بسلة عملات لأهم الشركاء التجاريين وذلك ابتداء من 1974، ثم قامت الدولة الجزائرية بالتخلي عن نظام الصرف الثابت والاعتماد على إدارة سعر الصرف تجسدت في التعويم الموجه للدينار وذلك ابتداء من أكتوبر 1994، ويمكن دراسة تطور أسعار الصرف الدينار مقابل الدولار من خلال المراحل التالية و اعتمادا على الرسم البياني لهذا العنصر:

5 زهير شلال، فريد بن طالي، فاتح جاري، الأزمة النفطية لعام 2014 وانعكاساتها على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، جامعة بومرداس، العدد الثاني، 2018، ص 10.

<sup>6</sup> CHERIF BEGGA , ABDELHAMID MERGHIT , aperçus sur la politique de gestion de taux de change en Algérie en lendemain de la transition vers les flexibilité , économie et société, n° 08/2012, université Sétif, p 09.

## الفصل الثالث: التحليل القياسي لمحددات الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

الشكل 03-03: تطور سعر الصرف في الجزائر للفترة 1990-2022 ( الدينار مقابل الدولار)



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات البنك الدولي.

1990-1999: شهدت هذه المرحلة لجوء الدولة إلى تخفيض قيمة الدينار العديد من المرات وهذا بداية من الاتفاق الخاص بإعادة جدولة المديونية الخارجية والتمويل الموسع مع صندوق النقد الدولي، وكما ذكرنا سابقا وبداية من 1994 حدد سعر الصرف بنظام التعويم الموجه بين البنك المركزي والبنوك التجارية، ونتيجة لهذه التخفيضات المتعددة والمتوالية انخفضت قيمة الدينار من 8.95 سنة 1990 إلى 66.57 دينار / دولار سنة 1999.

2000-2007: استمر سعر الصرف خلا هذه المرحلة بالانخفاض حيث كان سعر الصرف 75.25 دينار / دولار في 2000 ليصبح في نهاية الفترة 69.29 دينار / دولار، ويعزي ذلك للأحداث الاقتصادية التي كانت خلال هذه المرحلة وتمثلت عموما في أحداث 11 سبتمبر 2001 والمتعلقة بحادثة برج التجارة العالميين<sup>7</sup>، وما يلاحظ خلال هذه الفترة ارتفاع قيمة الدينار خلال سنة 2004 حيث بلغ 72.00 مقابل 77.37 سنة 2003 وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط، كما تسببت ارتفاع الصادرات البترولية إلى ارتفاع قيمة الدينار حيث بلغ سعر الصرف 69.29 دولار في 2007 مقابل 72.64 دينار / دولار في 2006.

2008-2022: ما يلاحظ في هذه الفترة الانخفاض المستمر لقيمة الدينار مقابل الدولار حيث كان في 2008 سعر الصرف 64.58 دينار / دولار ليلعب 141.99 دينار / دولار.

7 دردوري لحسن، لقطي لخضر، سياسة سعر الصرف في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 01، جامعة المسيلة، مارس 2017، ص

## الفصل الثالث: التحليل القياسي لمحددات الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

ويمكن تفسير ذلك بأهم الأحداث التي كانت خلال هذه الفترة ونذكر على وجه الخصوص ما يلي:

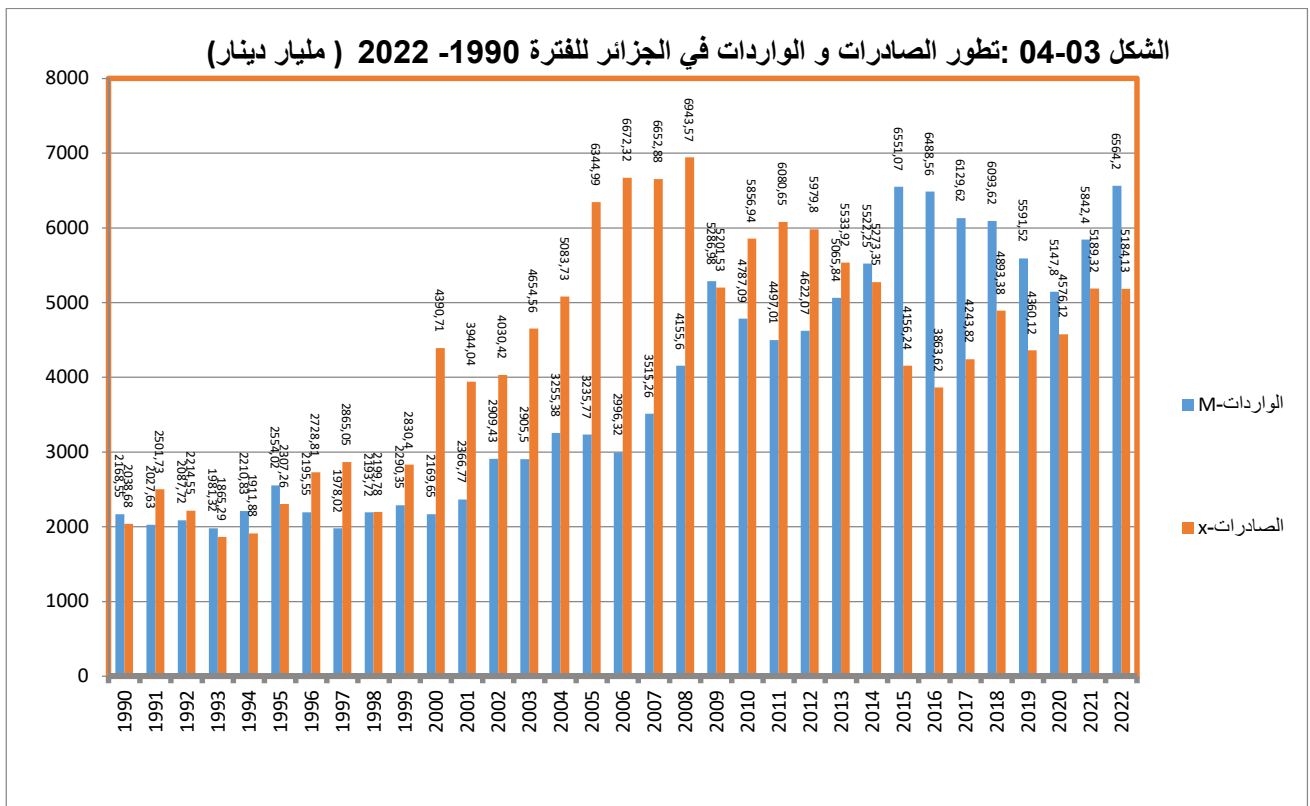
- الأزمة المالية لسنة 2008 أين انخفضت أسعار النفط من 98.6 دولار للبرميل سنة 2008 إلى 62.163 دولار للبرميل سنة 2009.

- الطلب المتزايد على النقد الأجنبي وذلك بسبب النمو المفرط للواردات في الجزائر، حيث بلغت في 2014 ما يقارب 5501.34 مليون دينار لترتفع إلى 5880.93 مليون دينار سنة 2015 وأعلى قيمة لهذا العنصر خلال فترة الدراسة.

- صدمة الطلب على النفط بسبب فيروس كورونا والتي جعلت كل الدول تتخذ الإجراءات اللازمة لمواجهة الأزمة الصحية.

### الفرع الثالث: الصادرات والواردات

المتتبع لحركة الصادرات والواردات الجزائرية خلال 30 سنة الماضية يلاحظ هناك تطور ملحوظ نوعا ما غير أن هذا التطور ليس منتظم أو مستمر وللتدقيق أكثر نعتمد على ما يلي:



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات البنك الدولي.

## الفصل الثالث: التحليل القياسي لمحددات الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

نلاحظ أن أعلى قيمة للصادرات الجزائرية من السلع والخدمات سجلت سنة 2008 ما يعادل 6943.57 مليار دينار جزائري محققة فائض في الميزان التجاري 2787.97 مليار دولار أي بمعدل تغطية يساوي 167.09%، وهذا نظرا لارتفاع أسعار البترول من جهة حيث كان سعره 98.6 دولار للبرميل سجل أعلى سعر له سنة 2011 ب 112.89 دولار للبرميل وكذلك الاستقرار السياسي الذي نشأ عنه استقرار اقتصادي، كما سجلت أدنى قيمة للصادرات الجزائرية للسلع والخدمات الجزائرية سنة 1993 بمبلغ قدره 1865.29 مليار دينار جزائري مع تحقيق عجز في الميزان التجاري قدر ب 116.03 مليار دينار جزائري وعموما يمكن تحليل تطور التجارة الخارجية للسلع والخدمات الجزائرية خلال 30 السنة محل الدراسة من خلال تقسيمها إلى 03 مراحل وهي:

المرحلة الأولى 1990 - 2000: تعد هذه المرحلة الأولى بعد التحول الكبير الذي عاشه الاقتصاد الجزائري ودخوله في مرحلة الاقتصاد الحر وتحرير تجارته الدولية وصدور عدة قوانين منظمة لذلك أبرزها قانون النقد والقرض 90-10، وما ميز هذا المرحلة المشكل الأمني الذي ساد الجزائر وهو ما يفسر الضعف الكبير للإنتاج المحلي الجزائري نظرا لحل المؤسسات العمومية الجزائرية وغلق المؤسسات الخاصة بسبب المنافسة المفروضة من قبل المستوردين الناتج عن تحرير التجارة الخارجية وشروط التمويل الصعبة التي فرضتها المؤسسات الدولية قصد إقراض الجزائر، بالإضافة إلى المديونية الخارجية التي كانت تعاني منها أو ما يعرف بخدمة الديون الخارجية كل هذه الأسباب ساهمت في ضعف وهشاشة الاقتصاد الجزائري في تلك الفترة ومنها ضعف التجارة الخارجية التي سجلت عجزا في ميزانها التجاري سنة 1994-1995، أما باقي السنوات الأخرى فكانت هناك فائض في ميزانها التجاري وبصورة متفاوتة تتحكم فيه أسعار البترول من جهة وقيمة الواردات من السلع والخدمات من جهة أخرى، بعدما كان معدل تغطية الواردات سنة 1990 يقدر ب 94.01% انخفض إلى 90.33% سنة 1995 ليعود ليرتفع سنة 2000 إلى 202.36%.

المرحلة الثانية: 2001-2012: تميزت هذه المرحلة بتسجيل معدلات مرتفعة جدا للصادرات الجزائرية من السلع والخدمات وتحقيق فائض معتبر جدا في الميزان التجاري تعتبر مثالية جدا للإقلاع الاقتصادي لأي دولة، ساهمت في هذه الفوائض الاستقرار السياسي للدولة والخروج من العشرية السوداء إلى جانب وارتفاع أسعار البترول إلى مستويات كبيرة تجاوزت 100 دولار حيث وصلت إلى 112.89 و 111.52 على التوالي سنة 2011 و 2012.

## الفصل الثالث: التحليل القياسي لمحددات الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

فبالرغم من الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر هذه الفترة وتسطير برامج استثمارية كبيرة حيث تم رصد أكثر من 13 مليار دولار أمريكي لدفع القطاع والتنمية الفلاحية خلال المخطط الخماسي 2010-2014 وما نتج عنه زيادة في الواردات خاصة مواد التجهيز الفلاحي، هناك عوامل خارجية ساهمت بصورة كبيرة في الميزان التجاري الجزائري خلال هذه المرحلة نذكر منها مثلا بداية هذه المرحلة كانت هناك أحداث 11 سبتمبر 2001 التي أثرت على انخفاض أسعار البترول إلى 24 دولار للبرميل بعدما كانت ما يقارب 29 دولار سنة 2000، وكذلك أحداث غزو العراق سنة 2003 التي ساهمت في ارتفاع مضاعفة أسعار البترول 28-38 -54 -66 -74 دولار للبرميل للسنوات 2003-2007 على التوالي وهذا ما انعكس إيجابا على صادرات الجزائر وكذلك تحسن وارداتها بصورة طردية كما هو موضح في التمثيل البياني أعلاه.

كما نلاحظ بداية انخفاض صادرات الجزائر من السلع والخدمات بداية من سنة 2006 وما بعدها مع زيادة الواردات نتيجة الاستثمارات التي قامت بها الدولة وما تحتاجه من استيراد لمواد التجهيز بما يخدم سياستها، وانخفاض نسبة التغطية للواردات من قبل الصادرات وهذا يعود كذلك للأحداث الدولية في تلك الفترة أو ما يعرف بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وما أفرزته على جميع الدول، وبالتالي انخفاض نسبة المبادلات التجارية الجزائرية ما بين 2008 و 2009 إلى 30% كنتيجة للأزمة المالية العالمية.

المرحلة الثالثة 2013-2022: الملاحظ في هذه الفترة عدم استقرار واضح للميزان التجاري نتيجة لانخفاض الصادرات بشكل عام نظرا لانخفاض سعر البترول من جهة والأزمة الصحية التي مست العالم وما تعرف بجائحة كورونا ، بالإضافة إلى السياسات التي اعتمدها الجزائر للحد من الواردات قصد تقليص الفجوة بين قيمة الصادرات والواردات أي تعتبر آخر محاولة زيادة نسبة التغطية للواردات، فبعدها كانت نسبة التغطية للسنة الأولى من هذه الفترة أي 2013 ايجابية قيمتها 109.23% نجدها أقل من 100 % في السنوات اللاحقة بداية من سنة 2014 حيث قدرت ب 95.49% أي قيمة الصادرات أقل من الواردات وبالتالي عجز في الميزان التجاري نتيجة انخفاض أسعار البترول، حيث كان سعره في المتوسط سنة 2015 يقدر ب 52.821 دولار للبرميل مقارنة بسنة 2014 الذي كان في المتوسط 99.615 دولار للبرميل، 109 دولار للبرميل سنة 2013، أما في السنوات الأخيرة للدراسة فقد شهد تحسن طفيف في الميزان التجاري أي تقلصت نسبة العجز فيه تدريجيا مع زيادة نسبة التغطية بالرغم من عدم ارتفاع كبير لأسعار النفط وهذا راجع لتقلص نسبة أو قيمة الإيرادات وإتباع سياسة التقشف المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية خلال وبعد جائحة كورونا، فنجدتها على سبيل المثال

## الفصل الثالث: التحليل القياسي لمحددات الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

انخفضت نسبة الواردات الجزائرية 8.23 % و 7.93% خلال 2019 و 2020 على التوالي نتيجة حضر استيراد السيارات وبعض السلع الأخرى.

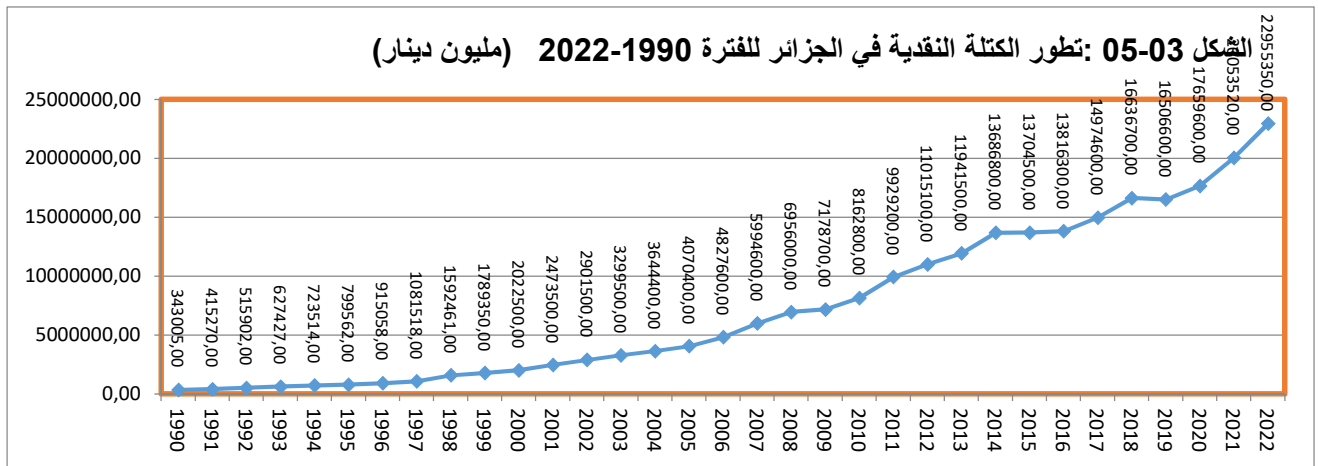
### الفرع الرابع: الكتلة النقدية $M_2$

قبل الخوض في شرح وتفسير تطورات الكتلة النقدية في الجزائر لفترة الدراسة نقوم أولا بتقديم عرض لهذا المتغير، ويقصد بعرض النقود بالكمية النقدية المتوفرة في فترة زمنية معينة والمحددة من قبل السلطات النقدية للبلد ويميز بين ثلاث عناصر أساسية لهذه الأخيرة وتتمثل في<sup>8</sup>:

**المجمع  $M_1$** : ويشمل هذا العنصر عادة إلى جانب كمية النقد القانوني المتداول E أرصدة الحسابات الجارية لدى البنوك التجارية والبنك المركزي ومراكز البريد والخزينة العمومية.

**المجمع  $M_2$** : ويطلق عليه أيضا بالنقود وأشباه النقود وتتمثل أساسا في  $M_1$  مضافا إليها الودائع لأجل، ويمكن للبنك المركزي التأثير في الكتلة النقدية  $M_2$  عن طريق ضخ النقود، ويعتبر هذا المجمع وسيلة فعالة لدى البنوك المركزية لأنه تحت تصرف الجهاز المصرفي الذي تراقبه السلطة النقدية.

**المجمع  $M_3$** : يتكون هذا المجمع إلى جانب  $M_2$  من كل الودائع لأجل المفتوحة لدى المؤسسات غير المصرفية واذون وسندات الخزينة ويعتبر أقل سيولة من المجمعين السابقين، أما عن تطور الكتلة النقدية  $M_2$  في الجزائر فيمكن الاستعانة بالتمثيل البياني التالي :



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات البنك الدولي.

8 غربي أحمد، بوشريط أسامة، تطور الكتلة النقدية وآثارها على الناتج الداخلي الخام في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 05، جامعة المدية، جانفي 2016، ص 188.

## الفصل الثالث: التحليل القياسي لمحددات الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

نلاحظ عموما من خلال الشكل البياني أن العنصر في تزايد مستمر خلال الفترة المحددة للدراسة، حيث كانت قيمة الكتلة النقدية تقدر بـ 434 مليار دينار خلال سنة 1990 لبتلغ 3.22955 مليار دينار خلال سنة 2022 أي ارتفعت الكتلة النقدية حوالي 70 مرة، وإذا فصلنا أكثر في هذا التطور فيمكن تقسيم فترة الدراسة إلى عدة مراحل وذلك حسب الأحداث الاقتصادية والإجراءات المتخذة من طرف الدولة لتوجيه الاقتصاد أو التأثير في بعض المتغيرات وعليه نعلم التقسيم التالي:

**1990-2000:** أين انتقلت الكتلة النقدية من 343 مليار دينار إلى 2022.5 مليار دينار سنة 2000 ويعزي ذلك إلى جملة الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الدولة، وخاصة بعد صدور قانون النقد والقرض ونخص بالذكر إعادة هيكلة المؤسسات العمومية.<sup>9</sup>

**2001-2010:** كما ذكرنا سابقا فإن حجم الكتلة النقدية في ارتفاع مستمر وبلغ إجمالي النقود وأشبه النقود في نهاية هذه الفترة 8162.8 مليار دج مقابل 2473.5 مليار دج سنة 2001 أي ما يعادل أكثر من ثلاثة مرات، ويمكن الوقوف عن الأسباب المفسرة لهذا الارتفاع وتمثل أساسا في زيادة الأرصدة النقدية الصافية الناتجة عن تحسن احتياطات الصرف واحتياطي الذهب إلى جانب الاستمرار في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أقرته الدولة في سنة 2001 والذي خصص له غلاف مالي يقدر بـ 7 مليار دولار لمدة 03 سنوات، كما يعزي ذلك أيضا إلى الاستمرار في تنفيذ برنامج التنمية المستدامة المقرر من طرف الرئيس في سنة 2009.

**2011-2022:** خلال هذه الفترة بلغ حجم النقود وأشبه النقود حوالي 22955 مليار دج في سنة 2022 مقابل 9929 مليار دج سنة 2011، أين تضاعف الكتلة النقدية بأكثر من مرتين وتمثل الأسباب أساسا في هذا التطور في مواصلة الدولة في تنفيذ البرنامج الخاص بالتنمية المستدامة 2009-2014 والذي رصد له مبلغ حوالي 238 مليار دينار لمدة أربعة 4 سنوات.<sup>10</sup>

وذلك رغم انخفاض الأرصدة الخارجية إلى جانب ارتفاع أسعار المحروقات خلال الفترات السابقة، وفي السنوات 2015 و 2016 نلاحظ أن النمو متباطئ للكتلة النقدية وقدرت نسبة التطور بـ 0.1% خلال سنة 2015 و 0.6% خلال سنة 2016 ويفسر ذلك بالأزمة النفطية التي تسببت في انخفاض كبير لأسعار النفط وأيضا انخفاض الاحتياطي للعملة الأجنبية لأكثر من النصف، يلي هذا الثبات ارتفاع في الكتلة النقدية وكانت

9 غربي احمد، بوشريط اسامة، مرجع سابق، ص 100.

10 السعيد هتهات، مرجع سابق، ص 100.

## الفصل الثالث: التحليل القياسي لمحددات الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

نسبة الارتفاع بحوالي 11% سنة 2018، 6% سنة 2020 وهو ما يفسر اللجوء إلى التمويل غير التقليدي خلال سنة 2018<sup>11</sup>.

حيث قامت الخزينة العمومية بتعبئة 6556.2 مليار دج من بنك الجزائر في إطار التمويل غير التقليدي، ويفسر الارتفاع في باقي السنوات إلى عدة أسباب منها ارتفاع الودائع لأجل إلى غاية سبتمبر 2020 بمقدار 5718 مليار دج<sup>12</sup>، ويعود تطور الكتلة النقدية في سنة 2022 مقارنة ب 2020 بنسبة 13 % في 2021 و 14 % في سنة 2022 إلى ارتفاع المجمع  $M_1$  والذي يعود أساسا إلى الزيادة في الودائع تحت الطلب والتي عرفت زيادة بنسبة 25.72 % سنة 2021 و 18.86 % سنة 2022، كما عرفت أشباه النقود تطورا خلال الفترة 2020-2022 وبلغت نسبة الزيادة 12.5 % في سنة 2021 مقابل 17.36 % في سنة 2022.<sup>13</sup>

### الفرع الخامس: الاستثمار الأجنبي المباشر

لا أحد ينكر أن الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم المصادر لتدفق رؤوس الأموال كما يعمل على زيادة الاحتياطات من العملات الأجنبية مما يدفع ويساهم في التنمية الاقتصادية<sup>14</sup>، ويمكن أن يكون هذا الاستثمار في شكل شراء أصول بشكل كلي أو جزئي لبعض الشركات القائمة أو إنشاء مشاريع جديدة في مختلف القطاعات مثل البنى التحتية أو الطاقة المتجددة أو الاستكشافات الطاقوية وغيرها، وهناك عوامل عديدة تؤثر على الاستثمارات الأجنبية المباشرة فهناك من تساعد في استقطاب وجلب الاستثمارات وهناك ما يعد عائقا أمامها. أما عن تطور حجم هذا التدفق في الجزائر نوضحه من خلال الرسم البياني التالي:

<sup>11</sup> zemirli radhia ,analyse empirique sur les déterminants de la liquidité de l'économie algérienne, JEFB, volume 08, numéro 01, université el ouad ,mars 2023, p997

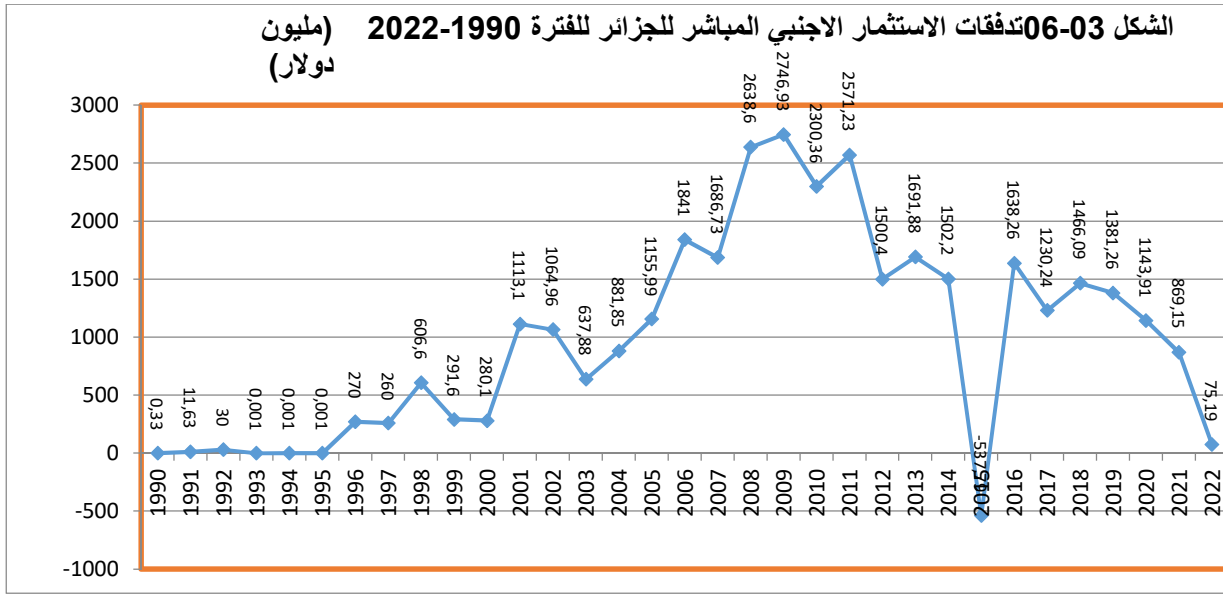
12- عدوان علي، بن سماعيل حبان، دراسة تحليلية لواقع الكتلة النقدية في الجزائر في ظل قانون النقد والقرض خلال الفترة 1990-

2020، دفا تر البحوث العلمية، المجلد 10، العدد 1، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2022، ص 28.

13- banque d'Algérie ; rapport annuel -évaluation économique et monétaire , 20-21 et 21-22 , p 45-46.

Soumeiya bacha ,la réalité des investissements directs étrangers en Algérie : état des lieux et diagnostic, مجلة ايليزا للبحوث و الدراسات, n° 03 , université Illizi , p560<sup>14</sup>

### الفصل الثالث: التحليل القياسي لمحددات الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات البنك الدولي.

ما يمكن ملاحظته من التطورات الخاصة بحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر أنه في البداية والتي تخص فترة التسعينيات والتي تعرف بالعيشية السوداء هناك عزوف عن الاستثمار من طرف المؤسسات الأجنبية، وهذا منطقي ما دام أن البيئة الاقتصادية غير ملائمة وكانت الجزائر حينها تتميز باللامن والأوضاع الأمنية الصعبة، إلى جانب انخفاض أسعار النفط خاصة في سنة 1994 أين كان السعر يقدر ب 17.42 دولار للبرميل، غير أن هذه الفترة وبعد مجهودات كبيرة ساد الاستقرار الأمني وبلغ حجم تدفق الاستثمار الأجنبي إلى 270 مليون دولار سنة 1996 ليبلغ 606.6 مليون دولار سنة 1998.

وبعد سنة 2000 يلاحظ تحسن في تدفقات الاستثمار الأجنبي بالجزائر حتى سنة 2014، ويعزي ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط التي بلغت حدود 112.8 دولار للبرميل سنة 2011.

ويرد ذلك أيضا لقيام العديد من الدول منها الجزائر على تعزيز ترسانتها القانونية بالنصوص التشجيعية على جلب وتشجيع الاستثمار الأجنبي وخير دليل على ذلك المادة 20 من دستور 1996 التي تنص على: "لا يتم نزع الملكية إلا في إطار القانون ويترتب عليه تعويض قبلي عادل ومنصف"، ويعد ذلك مبدأ يظهر الحماية للاستثمارات الأجنبية ومن خلال الحماية القانونية للملكية الخاصة، كما حددت المادة 67 من نفس الدستور الشخص المعني بالحماية لشخصه و أملاكه هو الشخص الأجنبي.

كما يمكن ذكر في نفس السياق الأمر رقم 03-01 المتضمن تطوير الاستثمار وهو ضمان تشريعي آخر إلى جانب الضمان الدستوري، حيث نصت المادة 16 منه: «لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع مصادرة إدارية إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به» وكل هذه الضمانات تعني نية الدولة الجزائرية في العمل على تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الوطن.

## الفصل الثالث: التحليل القياسي لمحددات الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

كما يعمل على تشجيع وجلب المستثمر الأجنبي قيام الدولة الجزائرية بتأسيس هيئات مكلفة بالاستثمار الأجنبي بالجزائر ومنها على مستوى الوزارة أو تحت مسؤولية رئيس الحكومة، ومنها الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، والمجلس الوطني للاستثمار ، والشباك الوحيد.<sup>15</sup>

كما بدأ حجم التدفق للاستثمارات الأجنبية في الانخفاض وهذا راجع للأزمة النفطية 2014-2017 أين أربك انخيار أسعار النفط للاقتصاديات النفطية، ونسب ذلك في تفاقم عجز الميزانية مما تسبب في النتائج السلبية لسنة 2015 ،أين كان حجم الاستثمار الأجنبي لسنة 2016 حوالي 1638.26 مليون دولار ويفسر التحسن المحقق إلى القوانين التي أصدرت في هذا الشأن والتي تهدف إلى العمل على تهيئة المناخ وجلب المستثمر الأجنبي وتقديم له مختلف التسهيلات ،وفقا للقانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار والمرسوم التنفيذي رقم 17-102 المؤرخ في 05 مارس 2017 الذي يحدد كفاءات تسجيل الاستثمارات، إلى جانب ذلك ما فائدة الاستثمار إن لم يستطع المستثمر الأجنبي تحويل أرباحه وهو شرط أساسي لتدفق الاستثمار وهو ما تم تحقيقه في جميع النصوص القانونية المتعلقة بالاستثمار كما نجد هذا في المادة 25 من القانون 16-09.<sup>16</sup>

كما استمر الانخفاض ابتداء من 2019 بسبب جائحة كورونا أين تم غلق كافة المطارات و الموانئ مما تسبب في عدم تدفق السلع و الخدمات.

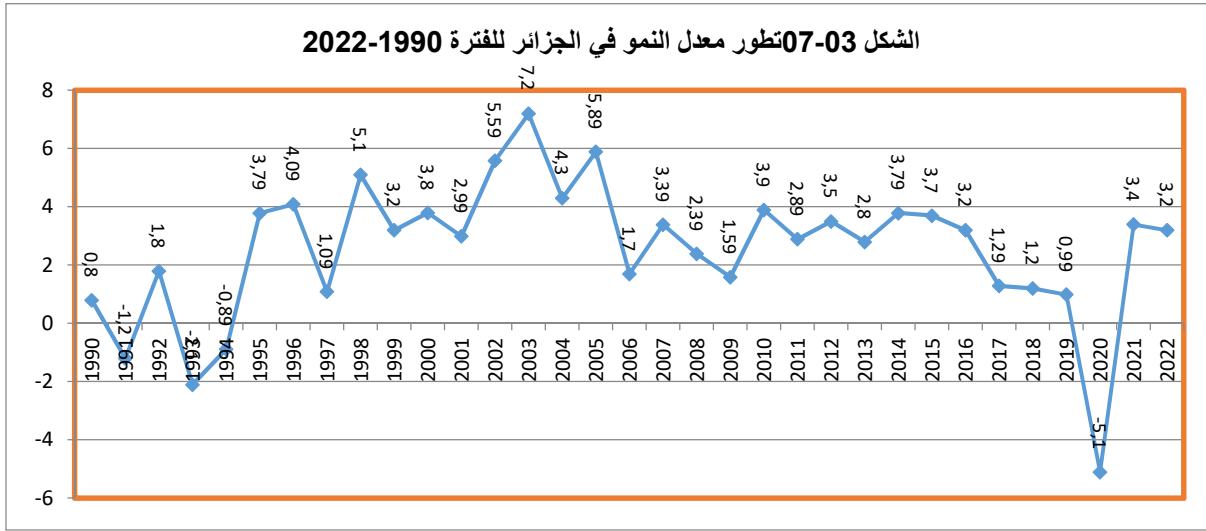
<sup>15</sup> haid zahia , la politique d'attractivité des investissements directs étrangers en Algérie ,revue des études économiques approfondie , n°01 , 2016, université Tlemcen , p 167-171

<sup>16</sup> محمد المهدي بقرراوي، مليكة جامع، الآليات القانونية لحماية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال القانون رقم 16-09 المتعلق بالاستثمار، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، المجلد 07، العدد 02، 2020، ص1416.

### المطلب الثالث : المحددات غير المباشرة

وفقا للمعيار السابق فان المحددات غير المباشر تتمثل في: معدل النمو، عدد السكان، درجة الحرية الاقتصادية، معدل التضخم و معدل البطالة.

**الفرع الأول: معدل النمو:** قبل البدء في تفسير وشرح تطورات معدل النمو الاقتصادي للجزائر للفترة المدروسة نقوم بإعطاء مفاهيم حول النمو ، فيمكن تعريف النمو الاقتصادي على انه التوسع في الإنتاج خلال فترة من الزمن مقارنة بفترة زمنية تسبقها في الأجلين القصير والمتوسط، كما يمكن تعريفه أيضا على أنه زيادة إجمالي الناتج الوطني مما يسمح بزيادة نصيب الفرد من هذا الدخل الوطني الحقيقي<sup>17</sup> وإذا نظرنا في تطور هذا المتغير في الجزائر اعتمادا على التمثيل البياني التالي :



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات البنك الدولي.

فلاحظ أن خلال الفترة أن تطورات المعدل كانت بين موجبة وسالبة، وحتما فإن الظروف والتغيرات الاقتصادية والإجراءات المتخذة للنهوض بالاقتصاد الوطني لها نصيب كبير من هذه التغيرات في المعدل.

ولدينا العشرية الأولى وخاصة في بدايتها أي حتى سنة 1994 كانت التغيرات ضعيفة وأحيانا سالبة وهذا ما تفسره الوضعية الأمنية في تلك الفترة، والتي لها أثر على النشاط الاقتصادي إلى جانب الأزمة النفطية في سنة 1986 مما تسبب في انهيار أسعار النفط، وخاصة أن الجزائر تعتمد في إيراداتها على قطاع المحروقات.<sup>18</sup>

17 زكرياء مسعودي، خليفة غربي، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذجي: FMOLS و ECM دراسة قياسية للفترة 1980-2017 مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 04، العدد 07، جامعة الوادي 2019، ص 119.

18 سمير حفاسي، عبد القادر خليل، دراسة قياسية لأثر نمو الناتج المحلي على معدلات البطالة في الجزائر باستخدام نموذج: ARDL خلال الفترة 1990-2019، JBAES، مجلد 06، عدد 02، جامعة يحي فارس المدية، 2020، ص 143.

## الفصل الثالث: التحليل القياسي لمحددات الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

يمكن أن يفسر ذلك أيضا ثقل المديونية على الدولة الجزائرية وتسبب ذلك في فرض سياسة تقشفية من طرف صندوق النقد الدولي بعد الدخول في مفاوضات معه، مما أدى إلى انخفاض الاستثمارات والقروض المقدمة للمؤسسات.

وبعد سنة 1994 بدأت معدلات النمو في التحسن وكانت متذبذبة بين ارتفاع وانخفاض غير انه يمكن القول أن البلاد شهدت نموا اقتصاديا مطردا، ويعزي ذلك إلى استقرار الوضع الأمني و الذي ساهم في جلب الاستثمارات الأجنبية إلى جانب ارتفاع أسعار البترول حيث بلغت في سنة 2011 ما يقارب 113 دولار للبرميل، إضافة إلى قيام الحكومة ببرامج تنموية ضخمة متمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو سنة 2001 والذي كان يهدف إلى تحقيق ارتفاع في المعدل و التنويع الاقتصادي، إضافة إلى البرنامج الخماسي للتنمية حيث امتدت هذه البرامج إلى غاية 2014.

وبلغت معدلات النمو 7.2% في سنة 2003 و 5.89% سنة 2005 ويلاحظ بعد ذلك تراجع في تطور معدل النمو وبلغ 1.6 % سنة 2009 ويعود ذلك إلى الأزمة المالية 2008 والتي تسببت في انخفاض الطلب العالمي على الطاقة ، وبعد ذلك نلاحظ استقرار في معدل النمو في حدود 5.3% حتى سنة 2012 لينخفض المعدل إلى 1.2 % في 2018 ثم 0.99% سنة 2019 وهذا ما يفسره تأثير الأزمة الصحية على ركود النشاط الاقتصادي ليتراجع المعدل إلى -1.5% سنة 2020 و يفسر ذلك بالانخفاض الشديد لأسعار النفط أين أصبح 39.18 دولار للبرميل وهو أدنى سعر خلال الفترة 2005-2020 ، وبعد هذه السنة ساعد الانتعاش القوي في سعر المحروقات الاقتصادية الجزائري على التعافي بعد الركود الناتج عن جائحة كورونا ليصبح المعدل أكثر من 3% خلال 2021 و 2022 .

### الفرع الثاني: عدد السكان

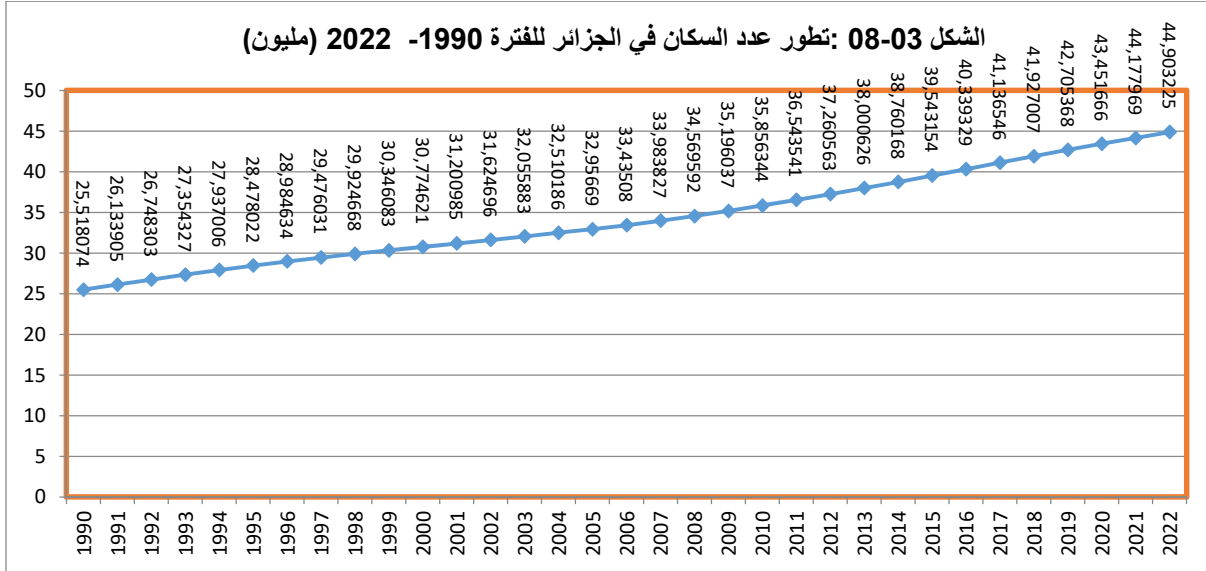
أصبحت قضية السكان من بين القضايا الأساسية التي اهتمت بها العديد من المؤتمرات وصولا إلى العالمية ومن بينها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ما بعد 2014 بنيويورك، وعملت الحكومات والمنظمات الدولية على الاهتمام بنمو وتطور هذا المورد الأساسي والعمل على التحكم في مواجهة الآثار السلبية للمعضلة السكانية.

ويتجلى هذا الاهتمام في الجزائر وذلك من خلال القيام بعملية مسح لعدد السكان بهدف توفير إحصائيات رسمية حول قضايا السكان والتنمية، وقد تم تنفيذ العديد من التحقيقات الميدانية منها على المستوى الوطني كالمسح الوطني حول الشغل على مستوى الأسر أو على المستوى الدولي مثل المشروع العربي لصحة

## الفصل الثالث: التحليل القياسي لمحددات الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

الأسرة وذلك بالاشتراك مع مؤسسات وهيئات دولية ووطنية مثل الديوان الوطني للإحصائيات، وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، جامعة الدول العربية...<sup>19</sup>

بهدف دراسة تطور هذا المتغير خلال فترة الدراسة نعتمد على المنحنى البياني التالي:



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات البنك الدولي.

فلاحظ أن الزيادة من سنة لأخرى متقاربة ومحصورة بين 1.3% إلى 2.41% لكن يمكن القول أن هناك العديد من الأحداث التي تؤثر في عدد السكان وتوزيعهم على مستوى الوطن، ونخص بالذكر العشرية التي مرت بها البلاد وتدهور الوضع الأمني وما نتج عنه من العزوف عن الزواج وارتفاع في عدد الوفيات وهو ما يفسر انخفاض في معدل الزيادة من 2.41% سنة 1991 إلى 1.36% سنة 2003.

ويلاحظ بعد هذه السنة ارتفاع في معدلات الزيادة في السكان ليصل إلى 1.72% وذلك سنة 2008 وحسب آخر تعداد سكاني لتصل إلى 2.02% سنة 2015، ويمكن تفسير ذلك إلى استقرار الوضع الأمني كما ساهمت الأوضاع الاقتصادية الجيدة الناتجة عن برامج التنمية في تشجيع الشباب على الزواج، وانتقل عدد الولادات من 588.6 ألف ولادة حية سنة 2000 إلى 978 ألف ولادة حية سنة 2012 مقابل 963 ألف ولادة حية سنة 2013.

بعد سنة 2015 بدأت الزيادة في عدد السكان بنسب متناقصة وكانت نسبة الزيادة في 2015 تقدر بـ 2.02% لتصل إلى 1.64% سنة 2022 ويمكن تفسير ذلك بالأوضاع الاقتصادية الصعبة التي عاشتها البلاد، إضافة إلى الأوضاع الاجتماعية الغير ملائمة للزواج مثل أزمة السكن وارتفاع معدلات البطالة انخفاض

<sup>19</sup> يحي لعمارة محامد، التركيبة السكانية حسب الجنس والعمر في الجزائر واتجاهاتها -دراسة تحليلية وديمغرافية 1966-2018 مجلة

الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة مستغانم، 2021/04/13، ص214.

أسعار المحروقات، مما تسبب في انخفاض مشاريع الاستثمار وتأخر سن الزواج عند المرأة بعد دخولها عالم الشغل واستعمال وسائل منح الحمل.

### الفرع الثالث: درجة الحرية الاقتصادية

تعد الحرية الاقتصادية عاملا هاما وأساسيا في تهيئة المناخ الاقتصادي والمساعد على جلب الاستثمارات المحلية والأجنبية، واعتبر من محددات الإيرادات العامة لأنه من الناحية الاقتصادية زيادة حجم الاستثمارات تعني زيادة في الأوعية الضريبية والتي تعد من أهم مصادر الإيرادات العامة، ويمكن القول أن الحرية الاقتصادية تمثل الحق المطلق للملكية وحقوق التوزيع والإنتاج وتحركات رأس المال واستهلاك السلع والحريات التامة لتحركات العامل وغيرها.<sup>20</sup>

أما عن مؤشر الحرية الاقتصادية فهو مؤثر تم تطويره من طرف *heritage foundation* منذ سنة 1995 ويصدر سنويا يسمح هذا الأخير بقياس درجة تدخل الدولة في الاقتصاد وتأثير ذلك على الأفراد من ناحية حريتهم الاقتصادية، كما يسمح بتقديم صورة عامة عن مناخ الاستثمار في بلد معين ويأخذ بعين الاعتبار كل العوائق التي من شأنها التأثير سلبا على حرية الأفراد الاقتصادية المتعلقة بالبيروقراطية، الحواجز على التجارة الخارجية، العوائق الضريبية والإدارية ومدى سيادة القانون، ويستند في حساب قيمة المؤثر على عشرة عوامل رئيسية تتمثل في: الهيكل الضريبي، السياسة التجارية التعريفية الجمركية، أداء القطاع المصرفي والتمويلي، حجم الاستثمار الخاص الأجنبي والمحلي، الوزن النسبي للقطاع العام في الاقتصاد، البيروقراطية ومدى ملائمة التشريعات القانونية ونوعية الإيرادات، السياسة النقدية التضخم وسعر الصرف، مستوى الأجور والأسعار ونشاط السوق السوداء، احترام حقوق الملكية الفكرية.

ويأخذ بعين الاعتبار متوسط النقاط المسجلة الخاصة بهذه العوامل المكونة للمؤشر بهدف الحصول على قيمة درجة الحرية الاقتصادية.<sup>21</sup>

وتصنف الدول حسب هذا المؤشر في سلم 0-100 وفي 6 مجموعات تنازليا حسب تزايد درجة الحرية الاقتصادية حرة، غالبا حرة، حرة بشكل معتدل، غير حرة، غالبا غير حرة، مشددة.<sup>22</sup>

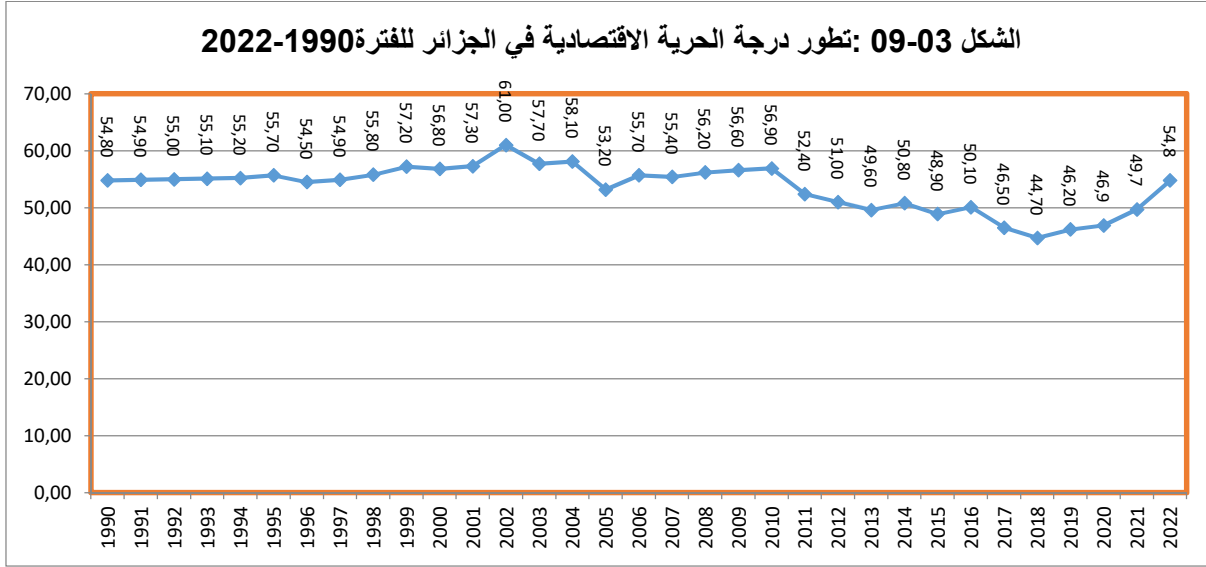
20 صورية عاشوري، فائزة بولعجين، أثر الحرية الاقتصادية والتنمية البشرية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المغرب العربي الجزائر، تونس، المغرب للفترة 2001-2018، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 12، العدد 03، 2021، ص 557.

21 هشام دغموم، تقييم مناخ الأعمال في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2019، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد 2، 2020، جامعة الجزائر 03، ص 357.

22 سامية بوناب، مجيد شعباني، دراسة تحليلية لمؤشرات الجاذبية الاقتصادية كأدوات المقارنة المرجعية بين البلدان، تقييم الجاذبية الاقتصادية للجزائر مقارنة بالمغرب، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19، 2018، ص 315.

## الفصل الثالث: التحليل القياسي لمحددات الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

ولدراسة تطور هذا المتغير في الجزائر نقوم بإعداد التمثيل البياني التالي:



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات البنك الدولي.

وإذا نظرنا في تطور هذا المؤشر في الجزائر فعموما يفضل هذا الأخير ضعيفا وهو ما يعني ضعف الحرية الاقتصادية ولم ترقى إلى المستوى المطلوب سواء عربيا ودوليا، وهذا بالطبع منطقي لأن الوضع يعكس ما هو سائد في البلد من بيروقراطية وفساد وتعقيد وطول الإجراءات الإدارية الخاصة بالاستثمار وغيرها.

كما أشارت التقارير الصادرة عن مؤسسة Heritage مع وول ستريت جورنال، على أنه بالرغم من محاولة الدولة من تحسين بيئة الأعمال في الجزائر لا يزال الكثير من العوائق والعراقيل منها التي ذكرت سابقا إلى جانب ارتفاع معدل البطالة بين الشباب، منتقدا أيضا سياسة تسقيف الأسعار ودعم الغذاء والوقود<sup>23</sup>، وقد اعتبرت الجزائر في السنوات الأخيرة من الدول المنعدمة لحرية واحتلت المرتبة 171 عالميا سنة 2019 وتليها تسع دول فقط<sup>24</sup> كما صُنفت في 2022 من الدول المقموعة اذ جاءت ضمن آخر 10 دول في الترتيب وذلك حسب معهد الابحاث الكندي فريزر .

### الفرع الرابع: معدل التضخم

تعتبر هذه الظاهرة من الظواهر التي يسودها الغموض والتشعب، وأما في تعريفها مرتبط بالتطورات التي حصلت في الفكر الاقتصادي، فالفكر الكلاسيكي والذي كان سائدا خلال الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى كان ينظر إلى التضخم على أنه الزيادة في ما عرض من النقود، وارتبط مفهوم هذا العنصر بالتوسع في الإصدار

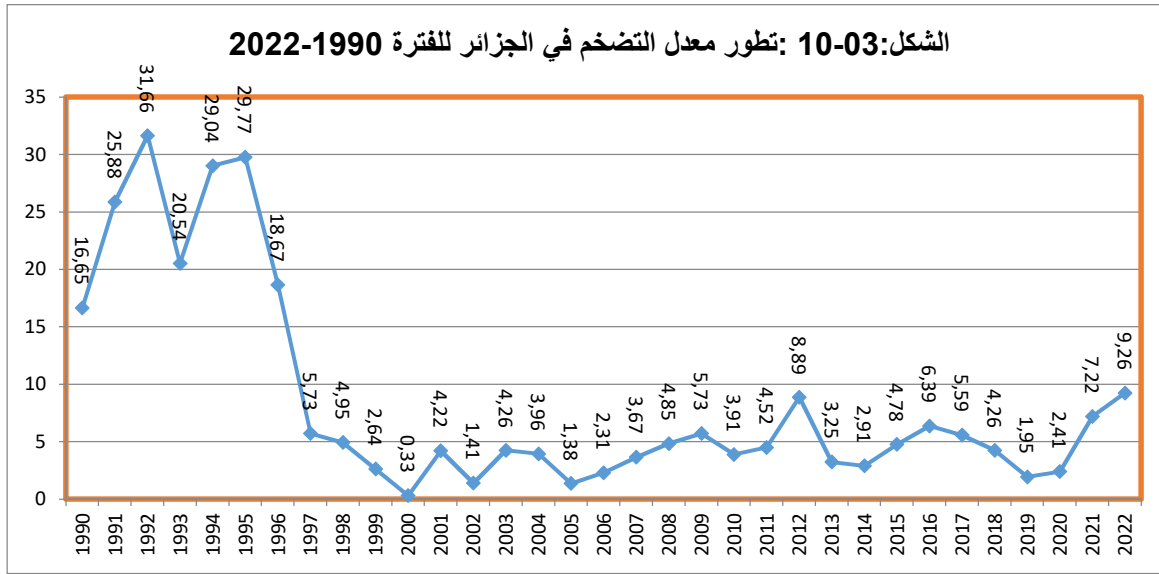
23 هشام دغموم، مرجع سابق، ص 353.

24 صورية عاشوري، فائزة بولعجين، مرجع سابق، ص 568.

## الفصل الثالث: التحليل القياسي لمحددات الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

النقدي وبناءً على ذلك فعرّف التضخم على أنه "كمية كبيرة من النقد تطارد كمية قليلة من السلع والخدمات"<sup>25</sup> وهذا إلى جانب العديد من التعاريف الأخرى لهذه الظاهرة.

أما عن تطور معدلات التضخم في الجزائر فإن الدول النفطية والتي تعتمد في إيراداتها على هذا المورد فيضاف إلى التضخم المحلي التضخم الناشئ عن استيراد السلع والخدمات وما يطلق عليه بالتضخم المستورد، وهو الذي ينشأ بسبب تأثير ارتفاع السلع والخدمات التي تحصل عليها الدولة من العالم الخارجي إلى جانب التهاّب أسعار النفط<sup>26</sup> وبغرض دراسة تطور معدلات التضخم في الجزائر نعتد على الرسم البياني التالي:



المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على معطيات البنك الدولي.

من خلال الرسم البياني الممثل لتطور المعدلات فنلاحظ المعدل خلال الفترة 1990 حتى 1996 حيث قارب 31.66 % خلال سنة 1992 ويمكن إرجاع هذا الارتفاع في المعدل إلى الأوضاع السياسية غير المستقرة التي عرفتها البلاد، والتي تسببت في تدهور الأوضاع الاقتصادية وعدم استقرار وتدهور المؤشرات الكلية مما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية خلال هذه الفترة وبمعدل سنوي يزيد عن 20 % ويصل إلى حدود 32 %<sup>27</sup>.

25 عبد القادر فاضل، تبعية الاستقرار المالي في الجزائر لقطاع المحروقات وأثر الأزمة المالية عليه، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، العدد 26، 2012، ص 137.

26 بن دقفل كمال، مؤشرات التضخم في الجزائر، دراسة تحليلية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجللفة، بدون سنة، ص 346.

27 السعيد هتهات، النمذجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر باستخدام نماذج ARCH في الفترة من 1990 إلى 2020، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم فرع العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2020/2021، ص 92.

## الفصل الثالث: التحليل القياسي لمحددات الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

ثم تلى هذه الفترة انخفاض في معدلات التضخم ليصبح المعدل 2.64 % خلال سنة 1999 ويعزى ذلك إلى برنامج صندوق النقد الدولي وما يدعى برنامج التصحيح الهيكلي وذلك انطلاقا من سنة 1994 ولمدة أربع سنوات مما سمح للجزائر بتحسين مؤشراتهما الاقتصادية<sup>28</sup>

كما يمكن تفسير ارتفاع معدلات التضخم أيضا من خلال الفترة السالفة الذكر إلى ارتفاع الكتلة النقدية حيث انتقلت من حجم 343 مليار دينار إلى حدود 2000 مليار دج ، ويعزى ذلك عموما للإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الدولة ونخص بالذكر إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وهذا بعد صدور قانون النقد والقرض لسنة 1990، كما نلاحظ من خلال المنحنى البياني أن المعدل وصل إلى حد أدنى له وذلك سنة 2000 أي وصل إلى 0.3 % ويمكن إرجاع ذلك إلى قيام الدولة بإلغاء الدعم على السلع الاستهلاكية إلى جانب التحكم في الطلب الكلي والطلب على النقود أي العمل على استقرار المتغيرات المؤثرة في هذه الظاهرة.

بعد سنة 2000 استقر نوعا ما هذا المعدل غير أن هناك بعض السنوات أين ارتفع المعدل ويظهر ذلك جليا مثلا في السنوات 2003 و 2004 حيث قارب المعدل حدود 4% ، ويعزى ذلك إلى قيام الدولة بالرفع في النفقات في إطار البرنامج الاستثماري إلى جانب زيادة رفع الحد الأدنى للأجور مما تسبب في زيادة دخل الأسر إضافة إلى تدهور الإنتاج الفلاحي<sup>29</sup>، وواصل المعدل في الارتفاع حيث بلغ المعدل في سنة 2009 إلى 5.73 % وهذا راجع إلى التضخم المحلي أين ارتفعت أسعار المنتجات الزراعية الطازجة والمستورة بشكل كبير من الخارج، واستمرت الارتفاعات في المعدل حتى سنة 2012 أين بلغ المعدل 8.89 % وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار النفط وبلغ نفط صحاري الجزائر 114.04 دولار للبرميل، وأيضا إلى ارتفاع التحويلات لمواجهة أزمة الأسعار المحلية المسجلة في بداية 2012.

وعقب الأزمة النفطية لـ 2014 تسارعت معدلات التضخم في الارتفاع لتبلغ 6.4 % خلال 2016 مقارنة بـ 2015 أين كان المعدل 4.8 % وحسب بنك الجزائر في تقريره لـ 2017 فإن التضخم لا يعود للمحددات الكلاسيكية وإنما راجع إلى الوضعيات المهيمنة في معظم الأسواق السلع الاستهلاكية وإلى النقائص في ضبط الأسواق.

ومن الجدول والمنحنى البياني الممثل لظاهرة التضخم فبلغ المعدل 7.22 % سنة 2021 ثم 9.26 % سنة 2022 ويمكن تفسير ذلك بارتفاع الكتلة النقدية M2 إضافة إلى الزيادات في الأجور ، إلى جانب الركود الاقتصادي الذي خلفته الأزمة الصحية لـ 2019 وتدهور قيمة العملة الجزائرية الناتج عن تخفيض قيمتها منذ

2 Mahyaoui ouafaa, analyse empirique des déterminants de l'inflation en Algérie, revue d'économie et de gestion , vol 12 no 01, université d'oran2 mohamed ben ahmed, 2018, p09  
29 أديوب سارة، لسبع مريم، تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة 200-2019، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، المجلد 02 ، العدد 02، جامعة الجزائر03 ، ديسمبر 2021، ص 42.

## الفصل الثالث: التحليل القياسي لمحددات الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

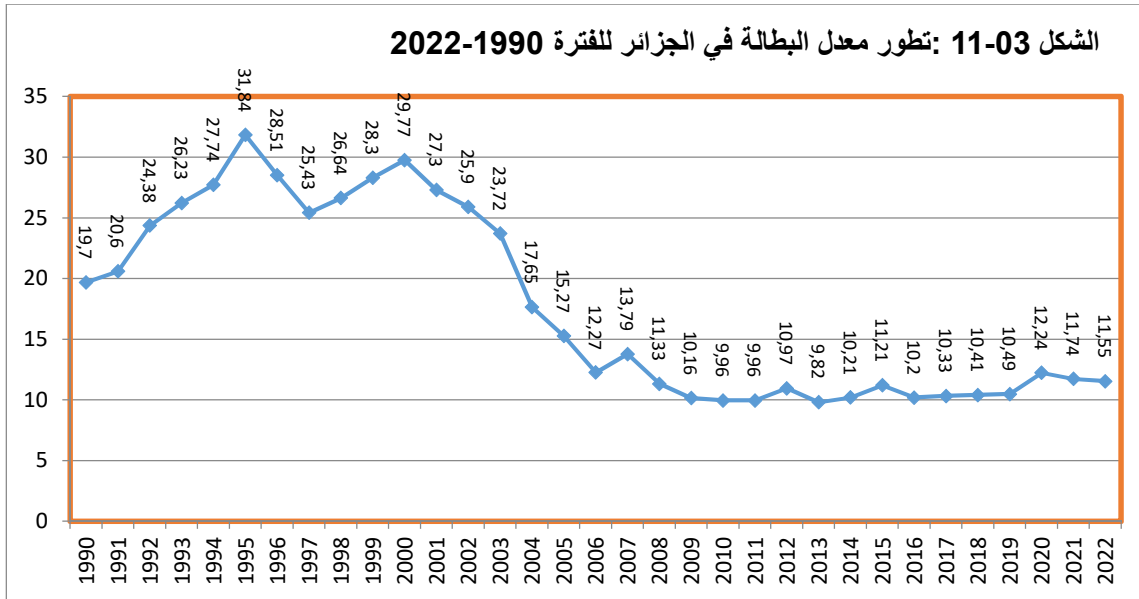
2020 ،وهناك أيضا الأسباب الخارجية والمتمثلة في التضخم المستورد والناتج عن استيراد المواد الأولية والسلع الجاهزة وأيضا ارتفاع تكاليف النقل.

### الفرع الخامس: تطورات معدل البطالة

يعد مفهوم البطالة هاجسا لكل المجتمعات نظرا لما تسببه المعدلات العالية من الانحرافات وانتشار للجريمة بين أفراد المجتمع مما جعلها تستحوذ الكثير من الباحثين والمختصين في كتاباتهم، ولهذا المفهوم تعريف لغوي وتعريف علمي، أما التعريف العلمي فإنها كلمة تحمل في مضمونها الكثير من الدلائل واستمد هذا المصطلح من كلمة الباطل أي عكس الحق ونذكر التعريف الذي اعتمدته الديوان الوطني للإحصائيات «التعطيل والتوقف الجبري أو الاختياري في بعض الأحيان لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما ، على الرغم من قدرة القوة العاملة ورغبتها في العمل والإنتاج».<sup>30</sup>

أما بالنسبة للجزائر فإن من خصائص هذه الظاهرة أنها تمس بشكل كبير الشباب مقارنة بالفئات الأخرى وقد ارتفع عدد البطالين من 650000 في سنة 1984 إلى 2100000 في سنة 1995.<sup>31</sup>

ونتطرق فيما يلي إلى تطور معدلات البطالة في الجزائر وذلك اعتمادا على التمثيل البياني لهذه الظاهرة



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات البنك الدولي.

30 رحيمي عيسى وآخرون، ظاهرة البطالة ، مفهومها أسبابها وآثارها، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، عدد 00 ، جامعة الطارف، السنة 2018، ص 144.

benyahia salima, le chômage en Algérie ; caractéristiques, causes et conséquences revue 31 de l'ijtihad d'études juridiques, volume 08, no 01, université Tamanrasset, 2019, p 16

## الفصل الثالث: التحليل القياسي لمحددات الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

ما يلاحظ من التمثيل البياني لهذه الظاهرة ارتفاع معدلات البطالة في الفترة 1990-2000 ويمكن تفسير ذلك إلى ما شهدته البلاد في هذه المرحلة من تحولات اقتصادية كبيرة، وعرفت المرحلة أيضا بالإصلاحات الاقتصادية وأبرزها التحول إلى اقتصاد السوق وما نتج عنه من خصخصة المؤسسات وتسريح العمال، إضافة إلى أعمال العنف خلال الفترة أيضا والذي أدى إلى حرق وإتلاف الكثير من المؤسسات، وكان سبب ذلك ارتفاع معدلات البطالة وكان في هذه المرحلة عدد المؤسسات المنحلة 815 مؤسسة منها على سبيل المثال 443 مؤسسة في القطاع الصناعي وهذا دائما خلال هذه الفترة.<sup>32</sup>

وبعد هذه المرحلة انتقلت الجزائر إلى مرحلة سميت ما بعد الأزمة والانتقال إلى اقتصاد السوق وهي الفترة من 2000 إلى 2014 والتي تعرف بمرحلة الإنعاش الاقتصادي، وتميزت بالدولة المتدخلة بهدف التخفيف من الأزمة السائدة في الفترة السابقة والأوضاع المزرية الناتجة عن الإصلاحات الاقتصادية السابقة، وما ميز هذه المرحلة أيضا ارتفاع أسعار النفط وارتفاع الإيرادات بشكل كبير الأمر الذي مكن الدولة من ضخ أموال ضخمة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي وهو ما يفسر انخفاض معدلات البطالة خلال هذه الفترة إذ انتقل معدل البطالة من 29.77% سنة 2000 إلى 9.82% سنة 2013.

ومن أهم القطاعات التي ساهمت في التحسن في المعدل يتمثل في قطاع الأشغال العمومية والوظيف العمومي، حيث انتقل معدل التشغيل في الإدارات العمومية من 27.6% في 2001 إلى 35.6% في 2011 في حين انتقل المعدل أي معدل التشغيل في قطاع البناء من 10.6% في 2001 إلى 16.6% في 2011، وهذا بالطبع راجع إلى الاستثمارات الضخمة في قطاع الأشغال العمومية والإدارات العمومية.<sup>33</sup>

أما خلال الفترة والتي تبدأ من 2014 ونظرا لتداعيات الأزمة النفطية وما شهدته من انخفاض في أسعار النفط والتي تعتبر المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني أدى كل ذلك إلى انخفاض الاستثمارات العمومية إلى جانب سياسة التقشف والتي كانت تدعو إليها الحكومة، وهذا ما يفسر ثبات هذا المعدل وعدم تحسنه وهذا ما يبينه المنحنى البياني وارتفاع معدلات البطالة، كما شهدت الفترة أيضا وقف التوظيف في الإدارات العمومية وانتقل المعدل من 10.21% من 2014 إلى 11.55% في سنة 2022 ويعزي ذلك أيضا إلى التدابير والإجراءات الصحيحة المتخذة ضد فيروس كورونا والذي أدى إلى توقف العديد من الأنشطة الاقتصادية، والملاحظ أيضا خلال هذه الفترة توقف مشاريع البناء والأشغال العمومية وهو المحرك الرئيسي لامتنصص البطالة وذلك للأسباب السابقة الذكر.

32 موسى حديدي، دراسة تحليلية لتطور البطالة في الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد 7، جامعة حمة لخضر الوادي، الجزائر، 2016، ص 172.

33 NACER EDDINE HAMOUDA , 50 ans d'indépendance , quelle évaluation dans la situation du marché du travail en Algérie , les cahiers du CREAD 100-2012 , p 115.

بعد التطرق لوصف وتحليل متغيرات الدراسة والتي من الناحية الاقتصادية لها أثر على الإيرادات العامة فإن التغير الذي يحدث في هذه الأخيرة أي ارتفاع وهبوط في قيم مختلف المتغيرات تحكمه العديد من الأحداث التي وقعت خلال فترة الدراسة، فهناك أحداث تؤدي إلى الزيادة في قيمة المتغير مثل النزاعات والحروب التي تؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط وفي المقابل إلى الانخفاض في عناصر أخرى مثل الصادرات والواردات، إلى جانب ذلك أحداث أخرى من شأنها التخفيض من قيمة المتغير وعلى سبيل المثال الأزمة الصحية والتي من نتائجها الضغط على النشاط الاقتصادي.

إذن فتتأثر كل العناصر التي تطرقنا لها بهذه الأوضاع السائدة والمتمثلة في النزاعات والأوضاع الأمنية والأزمات الاقتصادية وغيرها إلى جانب الإجراءات المتخذة من قبل الدولة في سبيل الحد أو الرفع من متغير معين مثل قوانين الاستثمار والإصلاحات الجبائية والإجراءات التشجيعية ... إلخ.

المبحث الثالث: تحليل محددات الإيرادات العامة في الجزائر وفق طريقة تحليل المركبات الأساسية ACP:

بعد العرض الوصفي لمحددات الإيرادات العامة في الجزائر، سيتم تطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية ACP على مختلف المتغيرات المحددة المختارة ، فمن خلال تطبيق هذه الطريقة أردنا دراسة و تحليل طبيعة العلاقة بين جميع المتغيرات المفسرة للإيرادات العامة.

المطلب الأول: تحليل ومناقشة النتائج.

تستند دراستنا إلى تحليل مختلف المتغيرات المحددة للإيرادات العامة الممثلة على النحو التالي: الإيرادات العامة RP، أسعار النفط PP، سعر الصرف الرسمي TC، الصادرات X، الواردات M، الكتلة النقدية M2، الاستثمار الأجنبي المباشر IDE، النمو الاقتصادي CRE، عدد السكان POP، الحرية الاقتصادية DLE، التضخم INF، البطالة مستوى التشغيل CHO، ويمكن تلخيص أهم خطوات التحليل في العناصر الأساسية التالية:

- عرض المتغيرات الخاصة بمحددات الإيرادات العامة والتي تشمل على 11 متغير على مدى اثنان و ثلاثين سنة 1990-2022؛

- حساب و تحليل المتوسطات والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة؛

- اختبار فرضيات الدراسة من خلال تحليل نتائج كل من اختبار Bartlett و اختبار KMO والتي تحدد مدى استقلالية العلاقة بين متغيرات الدراسة؛

- إبراز مصفوفة الارتباطات ما بين المتغيرات لتحليل طبيعة العلاقات بينهم ايجابية أو سلبية و كذا قوية أو ضعيفة؛

- تحليل النواقل و القيم الذاتية ونسبة الجمود، ثم التعليق على ارتباط المتغيرات بالمركبات الأساسية؛

- التحليل البياني لمنحنى تطابق المفردات مع المتغيرات وتحديد المجاميع المتجانسة فيما بينهم أو التي لها نفس الخصائص وذلك من ناحية تجانس المعطيات الإحصائية الخاصة بكل متغيرة.

## الفصل الثالث: التحليل القياسي لمحددات الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

### الفرع الأول: عرض المتغيرات و تحليل المتوسطات والانحرافات المعيارية:

الجدول 02-03 بعض الإحصاءات الوصفية للمتغيرات

المتغيرات	القيمة الأدنى	القيمة الأعلى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الإيرادات العامة	152400	9467300	3001395,364	2312955,087
المحددات المباشرة للإيرادات العامة				
أسعار النفط	13,072	112,897	51,148	31,983
سعر الصرف الرسمي	8,950	141,990	74,930	32,745
الصادرات	1978,020	6564,200	3860,225	1637,128
الواردات	1865,290	6943,570	4320,412	1547,003
الكتلة النقدية	343005	22955350	7370131,424	6720965,227
الاستثمار الأجنبي المباشر	-537,790	2746,930	980,293	874,708
المحددات غير المباشرة للإيرادات العامة				
النمو الاقتصادي	-5,100	7,200	2,524	2,404
عدد السكان	25,518	44,903	34,358	5,684
الحرية الاقتصادية	44,700	61,000	53,624	3,941
التضخم	0,330	31,660	8,575	9,035
البطالة مستوى التشغيل	9,820	31,840	17,746	7,772

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج XLSTAT.2020.

من خلال جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية نلاحظ بأن الانحرافات المعيارية غير متجانسة، لذلك

يمكننا تطبيق طريقة المركبات الأساسية "*ACP normée*".

الفرع الثاني: اختبار الاستقلالية بين متغيرات الدراسة و اختبار كفاية العينة

أولاً- اختبار الاستقلالية بين متغيرات الدراسة " *Test de sphéricité de Bartlett* ":

يستخدم هذا الارتباط لمعرفة إمكانية وجود مشكل التعدد الخطي بين المتغيرات، حيث يستلزم قبل إجراء مختلف

مراحل طريقة المركبات الأساسية وجود استقلالية بين متغيرات الدراسة و عدم ارتباطها خطياً.

$H_0$  : لا توجد ارتباطات معنوية إحصائية بين متغيرات الدراسة

$H_1$  : يوجد على الأقل ارتباط معنوي إحصائي بين متغيرات الدراسة

الجدول رقم 03-03: اختبار كاي تربيع "Test de  $\chi^2$ "

$\chi^2$ Valeur observée	631.433
$\chi^2$ Valeur critique	85.965
DDL	36
p-value	< 0,0001
Alpha	0,05

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج XLSTAT.2020.

عند مستوى المعنوية  $\alpha = 0.05$ ، يمكننا قبول الفرضية الصفرية للاستقلالية بين متغيرات الدراسة أو بين الصفوف والأعمدة. بمعنى آخر لا توجد علاقة معنوية إحصائية بين المتغيرات محل دراسة

$P - Value < \alpha$  بمعنى رفض الفرضية  $H_1$  والتي تفيد بوجود على الاقل علاقة إرتباط بين المتغيرات.

ثانيا- اختبار كفاية العينة "Test de Kaiser-Meyer-Olkin":

يعتبر هذا الاختبار مقياس لمعرفة مدى كفاية العينة أي مدى ملاءمة البيانات لتحليل العوامل، حيث يقيس هذا الاختبار مدى كفاية العينات لكل متغير و النموذج ككل، فكلما كانت قيمة KMO اكبر من 0.5 و اقتربت من الواحد 1.0 كان ذلك جيدا.

RP	0,863
PP	0,658
TC	0,665
M	0,841
X	0,663
IDE	0,681
DLE	0,752
POP	0,753
INF	0,726
CHO	0,704
M2	0,750
CRE	0,304
KMO	0,727

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج XLSTAT.2020.

## الفصل الثالث: التحليل القياسي لمحددات الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

نلاحظ أن قيمة KMO تساوي 0.727 و هي قيمة تشير الى أن هناك كفاية جيدة لعينة الدراسة، أي وجود كفاية لكل متغير و النموذج ككل.

### الفرع الثالث: دراسة الارتباط بين متغيرات الدراسة:

للحصول على عرض أوضح وأكثر تفسيراً للبيانات والارتباطات المتبادلة بين المتغيرات، تم حساب مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات، والملخصة في الجدول أدناه:

تجعل مصفوفة الارتباط من الممكن تقييم الروابط الخطية بين المتغيرات، حيث يمكننا اكتشاف نوعية و قوة الارتباطات الموجودة بين مختلف المتغيرات المدروسة.

الجدول 03-04: مصفوفة الارتباط الخاصة بمتغيرات الدراسة

المتغيرات	RP	PP	TC	M	X	IDE	DLE	POP	INF	CHO	M2	CRE
RP	1	0,642	0,907	0,903	0,579	0,348	-0,643	0,960	-0,476	-0,776	0,960	-0,011
PP	0,642	1	0,453	0,673	0,821	0,693	-0,394	0,652	-0,435	-0,828	0,646	0,132
TC	0,907	0,453	1	0,814	0,511	0,297	-0,551	0,939	-0,622	-0,578	0,885	0,105
M	0,903	0,673	0,814	1	0,519	0,419	-0,693	0,938	-0,424	-0,851	0,939	-0,008
X	0,579	0,821	0,511	0,519	1	0,757	-0,150	0,575	-0,668	-0,724	0,487	0,287
IDE	0,348	0,693	0,297	0,419	0,757	1	-0,120	0,411	-0,536	-0,648	0,313	0,093
DLE	-0,643	-0,394	-0,551	-0,693	-0,150	-0,120	1	-0,700	0,151	0,600	-0,732	0,364
POP	0,960	0,652	0,939	0,938	0,575	0,411	-0,700	1	-0,545	-0,787	0,980	-0,030
INF	-0,476	-0,435	-0,622	-0,424	-0,668	-0,536	0,151	-0,545	1	0,462	-0,416	-0,326
CHO	-0,776	-0,828	-0,578	-0,851	-0,724	-0,648	-0,724	-0,787	0,462	1	-0,782	0,088
M2	0,960	0,646	0,885	0,939	0,487	0,313	-0,732	0,980	-0,416	-0,782	1	-0,107
CRE	-0,011	0,132	0,105	-0,008	0,287	0,093	0,364	-0,030	-0,326	0,088	-0,107	1

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج XLSTAT.2020.

## الفصل الثالث: التحليل القياسي لمحددات الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

تشير مصفوفة الارتباطات الى مجموعة من النتائج أهمها:

- متغير الإيرادات العامة في الجزائر RP له ارتباط قوي وموجب مع سعر النفط PP بقيمة 0.642 و هذا نظرا لكون الاقتصاد الجزائري ريعي يعتمد على الإيرادات النفطية حيث تشكل حوالي 53 % من الإيرادات العامة كمتوسط لفترة الدراسة.

- متغير الإيرادات العامة في الجزائر RP له ارتباط قوي وموجب مع سعر الصرف TC بقيمة 0.907، و يعني به سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، فكلما زادت الوحدات النقدية بالدينار الجزائري الناتجة عن سعر الصرف الإيرادات النفطية كلما زادت الإيرادات العامة، وقد اتجهت السلطات العمومية في الجزائر الى تخفيض قيمة الدينار الجزائري في العديد من المرات من أجل معالجة الاختلالات الاقتصادية و الهيكلية و التي من أبرزها تمويل الميزانية العامة للدولة.

- متغير الإيرادات العامة في الجزائر RP له ارتباط قوي وموجب مع الواردات M بقيمة 0.903، و هذا يفسر بكون الواردات الجزائرية ترتفع كلما كانت هناك طفرات في الإيرادات البترولية حيث يكون لدى الدولة نسبة تغطية كبيرة نظرا لارتفاع العائدات من العملة الصعبة، و قد اتجهت الجزائر الى زيادة حجم الواردات و خاصة منها السلع الرأسمالية الاستثمارية بهدف التحفيز الفني و التقني للاستثمار و زيادة تراكم رأس المال.

- متغير الإيرادات العامة في الجزائر RP له ارتباط جيد وموجب مع الصادرات X بقيمة 0.579، وهذا ناتج عن التوافق الزمني لارتفاع الصادرات النفطية مع ارتفاع الإيرادات العامة للميزانية لكون الصادرات النفطية تشكل حوالي 98% من إجمالي الصادرات.

- متغير الإيرادات العامة في الجزائر RP له ارتباط قريب من المتوسط وموجب مع الاستثمار الأجنبي المباشر IDE بقيمة 0.348، و هذا يعني أن هناك مساهمة معتبرة للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، فكلما ارتفعت الاستثمارات الاجنبية المباشرة كلما ارتفعت الإيرادات العامة عن طريق زيادة حجم الضرائب المفروضة على المؤسسات.

- متغير الإيرادات العامة في الجزائر RP له ارتباط جيد وسالب مع الدرجة الحرية الاقتصادية DLE بقيمة - 0,643، و هذا يعني أن هناك علاقة عكسية و هذا غير متوافق مع النظرية الاقتصادية، و يفسر على وجود

## الفصل الثالث: التحليل القياسي لمحددات الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

خصوصية في الاقتصاد الجزائري تتمثل في عدم تأثره بالعوامل غير التقليدية الحديثة المحددة للتطور الاقتصادي كالحرية الاقتصادية و الديمقراطية.

- متغير الإيرادات العامة في الجزائر RP له ارتباط قوي وموجب مع عدد السكان POP بقيمة 0.960، و هذا يعني أن هناك علاقة قوية بين زيادة عدد السكان في الجزائر و حجم الإيرادات العامة، و هاذين المتغيرين بصفة عامة لهما منى تصاعدي مع مرور الزمن سواء في الاقتصاد الجزائري أو غيره.

- متغير الإيرادات العامة في الجزائر RP له ارتباط متوسط وسالب مع التضخم INF بقيمة

-0,476، و هذا يعني أن هناك علاقة عكسية بين الإيرادات العامة و التضخم حيث كلما ارتفعت الإيرادات العامة ينخفض التضخم و هذا من خلال زيادة المعروض من السلع و الخدمات عن طريق ارتفاع الانتاج المحلي من خلال تشجيع الدولة له و ارتفاع الواردات عند وفرة الإيرادات العامة.

- متغير الإيرادات العامة في الجزائر RP له ارتباط جيد وسالب مع البطالة CHO بقيمة -0.776، و هذا يعني أن هناك علاقة عكسية بين الإيرادات العامة و البطالة حيث كلما ارتفعت الإيرادات العامة تنخفض البطالة و هذا من خلال زيادة فرص العمل الناتجة عن التوسع في الانفاق العمومي و تشجيع الاستثمار المحلي و الأجنبي.

- متغير الإيرادات العامة في الجزائر RP له ارتباط قوي و موجب مع الكتلة النقدية M2 بقيمة 0.960، و هذا يعني أن هناك علاقة طردية قوية بين الإيرادات العامة و الكتلة النقدية حيث كلما ارتفعت الإيرادات العامة ترتفع الكتلة النقدية و هذا بالنظر لمسايرة تطور الكتلة النقدية للتطور الاقتصادي سواء في جانبه الحقيقي الانتاجي أو في جانبه المالي و النقدي.

- متغير الإيرادات العامة في الجزائر RP له ارتباط ضعيف وسالب مع النمو الاقتصادي CRE بقيمة - 0.011، و هذا يعني أن هناك علاقة ضعيفة بين الإيرادات العامة و النمو الاقتصادي و هذا ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية بسبب التشوهات الاقتصادية و الهيكلية الموجودة في الاقتصاد الجزائري و خاصة كونه اقتصاد يعاني من اشكالية ضعف الانتاج و عدم كفاية العرض الكلي و مرونته بالاضافة على سيطرة الربيع النفطي عليه.

## الفصل الثالث: التحليل القياسي لمحددات الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

### الفرع الرابع: تحليل النواقل والقيم الذاتية:

تعتبر القيم الذاتية على مدى تمثيلية الأفراد أو المتغيرات على المحور البياني المتعلق بتلك القيم، بحيث من خلالها يمكننا تفسير أو شرح أفضل للظاهرة المدروسة خلال فترات الدراسة، بحيث تشكل تلك القيم مجموعة المعلومات التي يحتويها كل محور من المحاور المشكلة لمعطيات الدراسة والذي يعبر من خلالها عن مساهمة كل محور في الجمود الكلي أو نسبة التباين المفسر للظاهرة المدروسة، كما أن معطيات القيم الذاتية تسمح لنا بتقليص المعلومات أو المحاور الممثلة في الفضاء إلى شكل يمكن دراسته وتحليله.

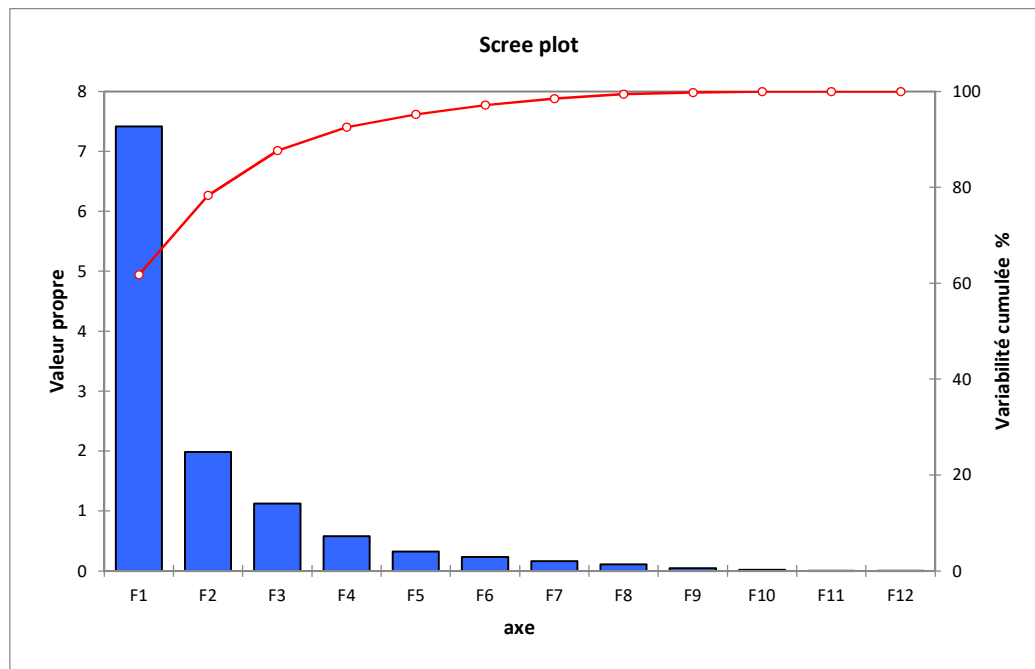
الجدول 03-05: القيم الذاتية ونسب الجمود

المحاور	F1	F2	F3	F4	F5	F6	F7	F8	F9	F10	F11	F12
القيم الذاتية	7,414	1,985	1,125	0,581	0,322	0,235	0,161	0,108	0,044	0,020	0,005	0,002
التغيرات %	61,782	16,539	9,373	4,841	2,686	1,957	1,339	0,901	0,363	0,166	0,041	0,013
التراكم %	61,782	78,321	87,694	92,535	95,221	97,178	98,516	99,418	99,781	99,947	99,987	100,000

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج XLSTAT.2020.

المحور العامل F1: يمثل نسبة 61.782% من قيمة المعلومات الخاصة بالظاهرة المدروسة.  
 المحور العامل F2: يمثل نسبة 16.537% من قيمة المعلومات الخاصة بالظاهرة المدروسة.  
 المحورين العاملين معا F1 م F2: يمثلان نسبة 78.321% من قيمة المعلومات الخاصة بالظاهرة المدروسة.

الشكل 03-12: التمثيل البياني للقيم الذاتية



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج XLSTAT.2020.

نلاحظ من خلال الشكل بأن كمية المعلومات التي يقدمها كلا من المحورين F1 و F2 تصل إلى 78.321% من الجمود الكلي، وهي نسبة جيدة وكافية لإعطاء صورة واضحة لسحابة النقاط على هذا المعلم، بحيث تم إختزال التمثيل الفضائي من 12 معلمة أو محور إلى 2 معلم أو محورين.

الفرع الخامس: تحليل إرتباط المتغيرات بالمركبات الأساسية F1 و F2:

سنقوم في هذا العنصر بتوضيح و تحليل الارتباطات الموجودة بين المتغيرات المتمثلة في محددات الإيرادات العامة و المركبات الأساسية المتمثلة في المحور الاول و الثاني كما يلي:

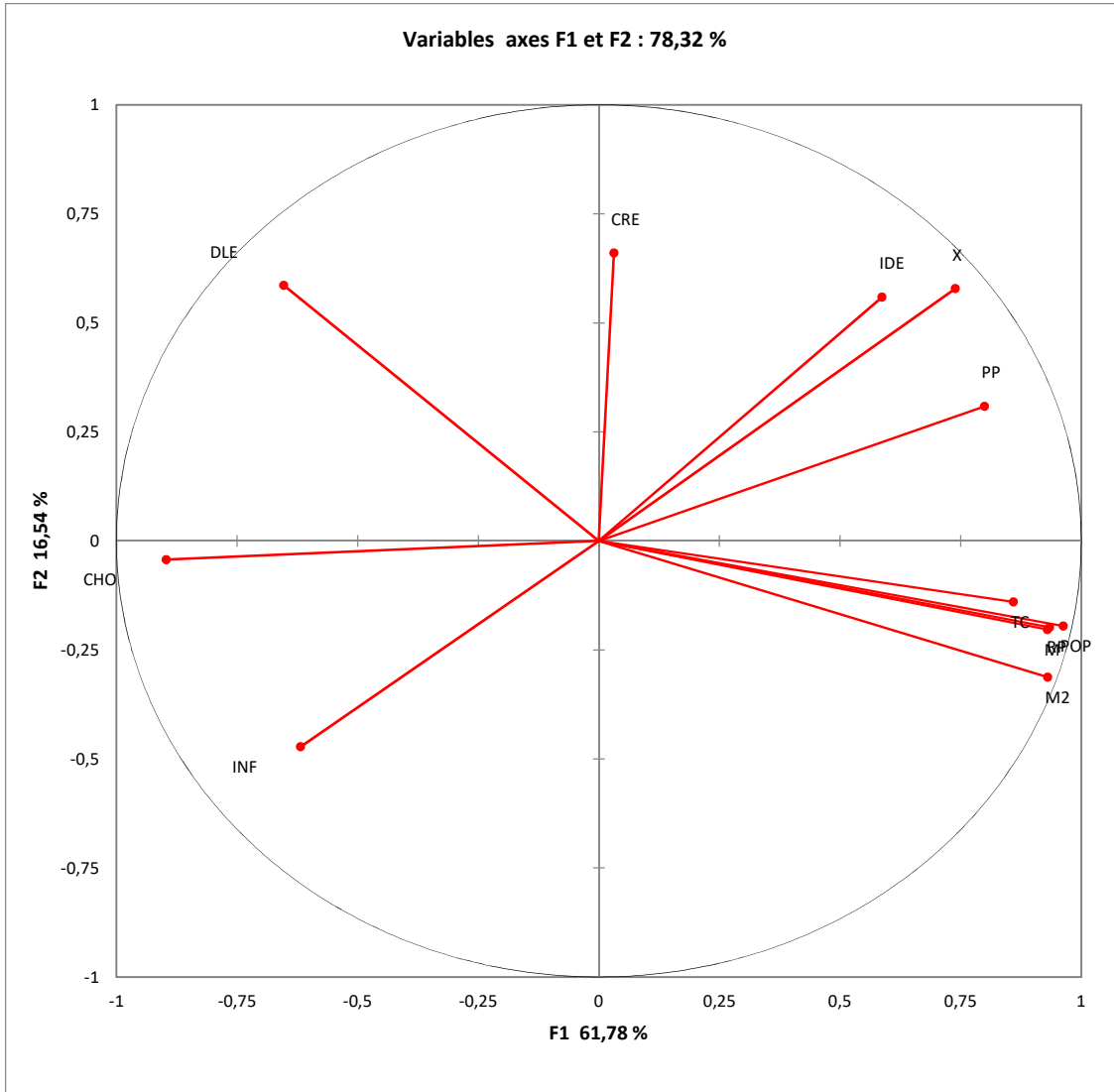
## الفصل الثالث: التحليل القياسي لمحددات الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

الجدول 03-06: الارتباط بين المتغيرات والمركبات الأساسية

المتغير	F1	F2	F3	F4	F5
الإيرادات العامة	<b>0,934</b>	-0,198	0,165	0,055	0,164
أسعار النفط	<b>0,800</b>	0,309	-0,331	0,283	-0,013
سعر الصرف الرسمي	<b>0,860</b>	-0,139	0,425	-0,159	0,120
الصادرات	<b>0,930</b>	-0,203	0,047	0,147	-0,005
الواردات	<b>0,739</b>	0,579	-0,143	-0,003	0,101
الاستثمار الأجنبي المباشر	<b>0,587</b>	0,560	-0,436	-0,173	-0,012
الحرية الاقتصادية	<b>-0,653</b>	0,586	0,132	0,001	0,433
عدد السكان	<b>0,963</b>	-0,195	0,152	-0,032	0,057
التضخم	<b>-0,618</b>	-0,472	-0,294	0,489	0,184
البطالة مستوى التشغيل	<b>-0,897</b>	-0,043	0,328	-0,095	0,052
الكتلة النقدية	<b>0,930</b>	-0,313	0,104	0,067	0,092
النمو الاقتصادي	0,031	<b>0,661</b>	0,591	0,409	-0,188

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج XLSTAT.2020.

الشكل 03-13: التمثيل البياني للمتغيرات الأساسية على دائرة الارتباط



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج XLSTAT.2020.

من خلال الجدول والشكل البياني أعلاه، وجدنا بأنه تقريبا كل المتغيرات لها تمثيل بياني جيد وواضح على المخطط البياني الأول (Axe1, Axe2)، وذلك بالنظر إلى قرب تلك المتغيرات منحدود الدائرة التي تشكل قوة الارتباط فكلما اقترب الخط الممثل لكل متغير من خط الدائرة دل ذلك على قوة الارتباط والعكس صحيح و كلما كانت تنتمي الى نفس الربع دل ذلك على العلاقة الطردية بينهما و كلما كانت في الربع المقابل دل ذلك على العلاقة العكسية و أيضا كلما اقتربت من زاوية التعامد كلما دل على ضعف العلاقة سواء كانت طردية أو عكسية.

## الفصل الثالث: التحليل القياسي لمحددات الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

نلاحظ أن كل من المتغيرات الإيرادات العامة، سعر النفط، سعر الصرف، الواردات، الصادرات، عدد السكان و الكتلة النقدية لها ارتباط قوي و موجب مع المحور الأول، بينما هناك ارتباط متوسط وموجب بين الاستثمار الأجنبي المباشر و كلا المحورين الأول و الثاني، أما متغير الحرية الاقتصادية فله ارتباط متوسط موجب مع المحور الاول و ارتباط سالب و متوسط مع المحور الثاني، و بالنسبة لمتغير التضخم فله ارتباط متوسط و سالب مع كلا المحورين الأول و الثاني، و هناك ارتباط قوي و سالب مع المحور الأول لمتغير البطالة، و يظهر الارتباط الجيد و الموجب بين النمو الاقتصادي و المحور الثاني.

الجدول 03-07: مساهمة المتغيرات في تكوين المركبات الأساسية

المتغير	F1	F2	F3	F4	F5
الإيرادات العامة	0,873	0,039	0,027	0,003	0,027
أسعار النفط	0,640	0,096	0,109	0,080	0,000
سعر الصرف الرسمي	0,739	0,019	0,180	0,025	0,014
الصادرات	0,865	0,041	0,002	0,022	0,000
الواردات	0,546	0,335	0,020	0,000	0,010
الاستثمار الأجنبي المباشر	0,345	0,313	0,190	0,030	0,000
الحرية الاقتصادية	0,427	0,344	0,017	0,000	0,187
عدد السكان	0,927	0,038	0,023	0,001	0,003
التضخم	0,382	0,223	0,087	0,239	0,034
البطالة مستوى التشغيل	0,804	0,002	0,107	0,009	0,003
الكتلة النقدية	0,866	0,098	0,011	0,004	0,008
النمو الاقتصادي	0,001	0,437	0,349	0,167	0,035

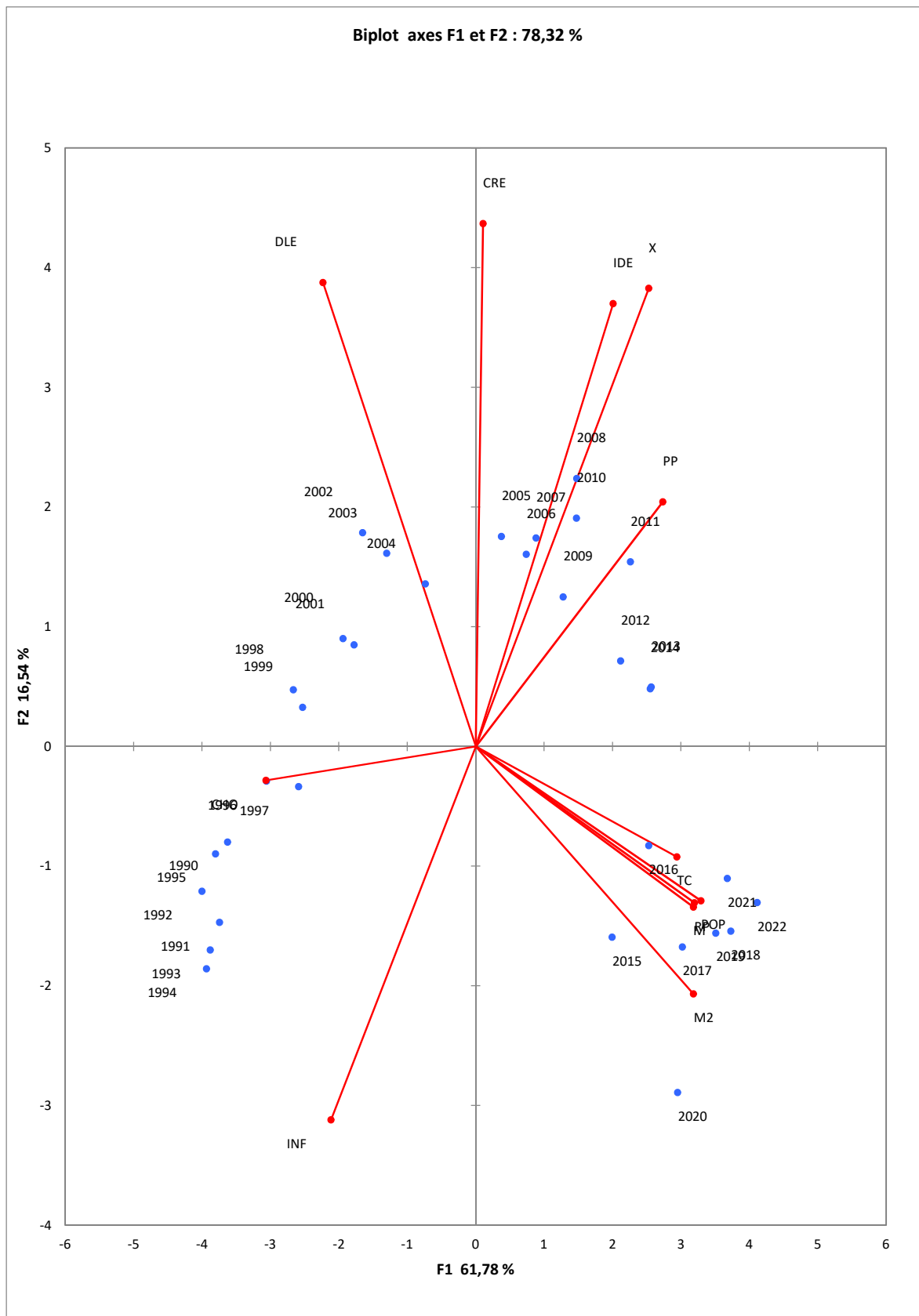
المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج XLSTAT.2020.

من خلال الجدول أعلاه، نجد أنه تقريبا كل المتغيرات محل الدراسة يشكلون النواة الأساسية للمحور الأول l'axe 1 وذلك من خلال وجود ارتباط قوي وموجب ومتوسط لأغلب المتغيرات، و نجد متغير النمو الاقتصادي يشكل النواة الأساسية في تشكيل المحو الثاني l'axe 2، وذلك بارتباط متوسط وموجب، و هذا ما تفسره القيم الكبيرة لـ **Cosinus carrés des variable**.

#### المطلب الثاني: التعليق على النتائج.

من خلال ملاحظة الشكل أدناه والذي يعبر عن نتائج تطابق المفردات مع المتغيرات محل الدراسة وجدنا أربع مجموعات أساسية من المتغيرات التي لديها نفس الخصائص والمميزات من ناحية تكوين المعطيات وتوجهها والتي تتوزع على طول المحور الأول من اليسار إلى اليمين وفقا لتدرج لقيم المتغيرات ككل من الضعيفة إلى المتوسطة إلى القوية، إذ يمكن توضيح تلك المجموعات فيما يلي:

الشكل 03-14: التمثيل البياني للأفراد و المتغيرات (l'axe 1 , l'axe 2)



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج XLSTAT.2020.

من خلال تحليل الشكل السابق يمكننا أن نستنتج بوضوح المجموعات المتجانسة الآتية:

### الفرع الأول: بالنسبة للمجموعة المتجانسة الأولى:

تتكون من المتغيرات الآتية: النمو الاقتصادي و الاستثمار الأجنبي المباشر و الصادرات وهي تشكل بدورها مجموعتين فرعيتين؛ المجموعة الفرعية الأولى و تتمثل في النمو الاقتصادي و المجموعة الفرعية الثانية و تتمثل في الصادرات و الاستثمار الأجنبي المباشر و سعر النفط و تظهر كلا المجموعتين الفرعيتين متجانسة بالنسبة للمحور الأول  $Axe1$ ، و تظهر علاقتهما الضعيفة نسبيا مع متغير الإيرادات العامة و خاصة النمو الاقتصادي بالنظر لخاصية الربع النفطي في الاقتصاد الجزائري و ضعف مساهمة الاقتصاد خارج قطاع المحروقات.

### الفرع الثاني: بالنسبة للمجموعة المتجانسة الثانية:

تتكون من متغير الحرية الاقتصادية وهي متجانسة بالنسبة للمحور الأول  $Axe1$ ، و تظهر علاقتهما الضعيفة مع الإيرادات العامة وهي علاقة غير متوافقة مع النظرية الاقتصادية وهذا يفسر على أساس الاختلالات الهيكلية و الوظيفية الموجودة في الاقتصاد الجزائري.

### الفرع الثالث: بالنسبة للمجموعة المتجانسة الثالثة:

تتكون من المتغيرات الآتية: البطالة و التضخم و هما يشكلان بدورها مجموعتين فرعيتين؛ المجموعة الفرعية الأولى و تتمثل في البطالة وهي متجانسة بالنسبة للمحور الثاني  $Axe2$ ، و تظهر علاقتها الجدية نسبيا مع الإيرادات العامة. بينما المجموعة الفرعية الثانية فتتمثل في التضخم وهي متجانسة بالنسبة للمحور الأول  $Axe1$ ، وأيضا تظهر علاقتها الجيدة مع الإيرادات العامة. فالملاحظ هنا أن الإيرادات العامة كانت دائما تساهم في معالجة كل من البطالة و التضخم في الاقتصاد الجزائري.

### الفرع الرابع: بالنسبة للمجموعة المتجانسة الرابعة:

تتكون من المتغيرات الآتية: الإيرادات العامة و سعر الصرف و الواردات و عدد السكان و الكتلة النقدية وهي متجانسة بالنسبة للمحور الثاني  $Axe2$ ، و تظهر علاقتهما الجدية نسبيا مع الإيرادات العامة، و هذا كون بعضها مرتبط بشكل كبير مع الإيرادات العامة مثل سعر الصرف و الواردات و بعضها يتوافق مع الواردات في التطور الزمني التقليدي مثل عدد السكان و الكتلة النقدية.

## الفصل الثالث: التحليل القياسي لمحددات الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

---

-بالنظر لكمية المعلومات الهائلة ومستوى تمثيلها الفضائي الكبير في المستوي والواضح والتي تم استخراجها بتطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية ACP، فلقد توصلنا إلى اعتماد نموذج قياسي يشتمل على المتغيرات الأساسية كما يلي:

المتغير التابع: الايرت العامة.

المتغيرات المستقلة: سعر النفط، سعر الصرف، التضخم.

المبحث الرابع: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطنة (ARDL) واختباراته.

من أجل معرفة و تحليل مختلف العوامل المؤثرة المحددات في الإيرادات العامة في الجزائر سنقوم ببناء نموذج قياسي من خلال تقنية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطنة ARDL يشمل تلك المحددات، بحيث أن نموذج الدراسة تم تكيفه حسب مدلول النظرية الاقتصادية التي تفسر طبيعة العلاقة بين الإيرادات العامة و المتغيرات المختارة في النموذج مع الأخذ بعين الاعتبار الطبيعة الهيكلية للاقتصاد الجزائري.

المطلب الاول: عرض نموذج الدراسة و اختبار استقرارية السلاسل الزمنية له:

يرتكز النموذج القياسي الخاص بهذه الدراسة على المعادلة الأساسية التالية:

$$RP_t = F(PP_t, TC_t, INF_t)$$

حيث أن:

$RP_t$ : الإيرادات العامة؛

$PP_t$ : سعر النفط؛

$TC_t$ : سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي؛

$INF_t$ : التضخم؛

الفرع الاول- عرض نموذج للدراسة:

لتقدير العلاقة السابقة في الأجل الطويل سوف نستخدم منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة

المبطنة ARDL و التي قدمت من طرف العالم.<sup>34</sup> Pesaran et al

وتتميز منهجية ARDL للتكامل المشترك عن أساليب التكامل المشترك الأخرى بإمكانية تطبيق منهجية اختبار الحدود للتكامل المشترك بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات المستقلة مستقرة عند المستوى أو عند الفرق الاول (0) و I(1)، فالشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون درجة تكامل أيا من المتغيرات مستقرة عند الفرق الثاني I(2). كذلك ARDL يمكن تطبيقها في حالة ما إذا كان حجم العينة صغير وهذا عكس معظم اختبارات التكامل المشترك التقليدية التي تتطلب أن يكون حجم العينة كبير تكون النتائج أكثر كفاءة.

<sup>34</sup> Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J., **Bounds testing approaches to the analysis of level relationships**, Journal of applied econometrics, 163, 2001, P289-326.

## الفصل الثالث: التحليل القياسي لمحددات الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

الفرع الثاني-اختباري جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية ADF و PP:

من أجل معرفة استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات تم اللجوء إلى اختبار جذر الوحدة ديكي-فولر الموسع (ADF) واختبار فيليبس بيرون (PP)، حيث كانت النتائج كما هي مبينة في الجدول التالي.

الجدول 03-08: ملخص نتائج اختبار جذر الوحدة

المتغيرات	$INF_t$	$TC_t$	$PP_t$	$RP$
درجة التكامل	I(1)	I(1)	I(1)	I(1)

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة برنامج Eviews10.

الجدول 03-09: نتائج اختبار جذر الوحدة (ديكي- فولر الموسع، وفيلبي بيرون).

المتغير	النموذج	المستوى	اختبار ADF		اختبار PP	
			Prob	t.statistic	Prob	t.statistic
RP	1	عند المستوى	0.9999	2.1597	1.0000	5.7159
		الفرق الأول	0.0029	-4.1634	0.1567	-2.3751
	2	عند المستوى	0.5300	-2.0917	0.9492	-0.8544
		الفرق الأول	0.0028	-4.8454	0.9028	-1.1531
	3	عند المستوى	0.9999	4.0483	1.0000	9.5982
		الفرق الأول	0.0132	-2.5292	0.0237	2.2862
PP	1	عند المستوى	0.5770	-1.3852	0.5878	-1.3626
		الفرق الأول	0.0002	-5.1286	0.0002	-5.1381
	2	عند المستوى	0.5134	-2.1241	0.5134	-2.1241
		الفرق الأول	0.0016	-5.0380	0.0016	-5.0241
	3	عند المستوى	0.6193	-0.1635	0.6609	-0.0431
		الفرق الأول	0.0000	-5.1373	0.0000	-5.1252
TC	1	عند المستوى	0.8969	-0.4036	0.8680	-0.5501
		الفرق الأول	0.0049	-3.9493	0.0053	-3.9161
	2	عند المستوى	0.0641	-3.4753	0.7823	-1.5703
		الفرق الأول	0.0250	-3.8849	0.0272	-3.8464
	3	عند المستوى	0.9998	3.6114	0.9974	2.6735
		الفرق الأول	0.0040	-3.0007	0.0053	-2.8888

## الفصل الثالث: التحليل القياسي لمحددات الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

0.4465	-1.6493	0.4338	-1.6751	عند المستوى	1	INF
0.0001	-5.6122	0.0001	-5.6122	الفرق الأول		
0.7213	-1.7144	0.6627	-1.8360	عند المستوى	2	
0.0001	-6.1994	0.0003	-5.7479	الفرق الأول		
0.1425	-1.4181	0.1457	-1.4057	عند المستوى	3	
0.0000	-5.6433	0.0000	-5.6433	الفرق الأول		

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة ببرنامج Eviews10.

تشير النتائج أعلاه والموضحة بالتفصيل في الجدولين السابقين إلى أن السلاسل الزمنية لجميع متغيرات الدراسة لم تكن ساكنة في مستوياتها، إذ أشار اختبار ديكي فولر الموسع ADF إلى أن قيم ديكي فولر المحسوبة لكل متغير بالقيمة المطلقة أقل من القيم الجدولية في قيمتها المطلقة، عند مستوى دلالة إحصائية 5% أو 10%، وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم سكون المتغيرات في مستوياتها. أما عند أخذ الفرق الأول لهذه المتغيرات فقد أصبحت جميع المتغيرات ساكنة، حيث كانت قيم ديكي فولر المحسوبة بالقيمة المطلقة لجميع المتغيرات أكبر من القيم الجدولية عند مستوى دلالة 5% أو 10%، أي أنها متكاملة من الدرجة (1). كما أشارت أيضا نتائج اختبار فيليبس-بيرون (PP) في نفس الجدول إلى عدم سكون المتغيرات عند المستوى، وعند إعادة الاختبار بعد أخذ الفرق الأول أصبحت هذه المتغيرات ساكنة، وهذه النتائج مطابقة لاختبار ديكي فولر الموسع (ADF).

### المطلب الثاني: تقدير نموذج الدراسة:

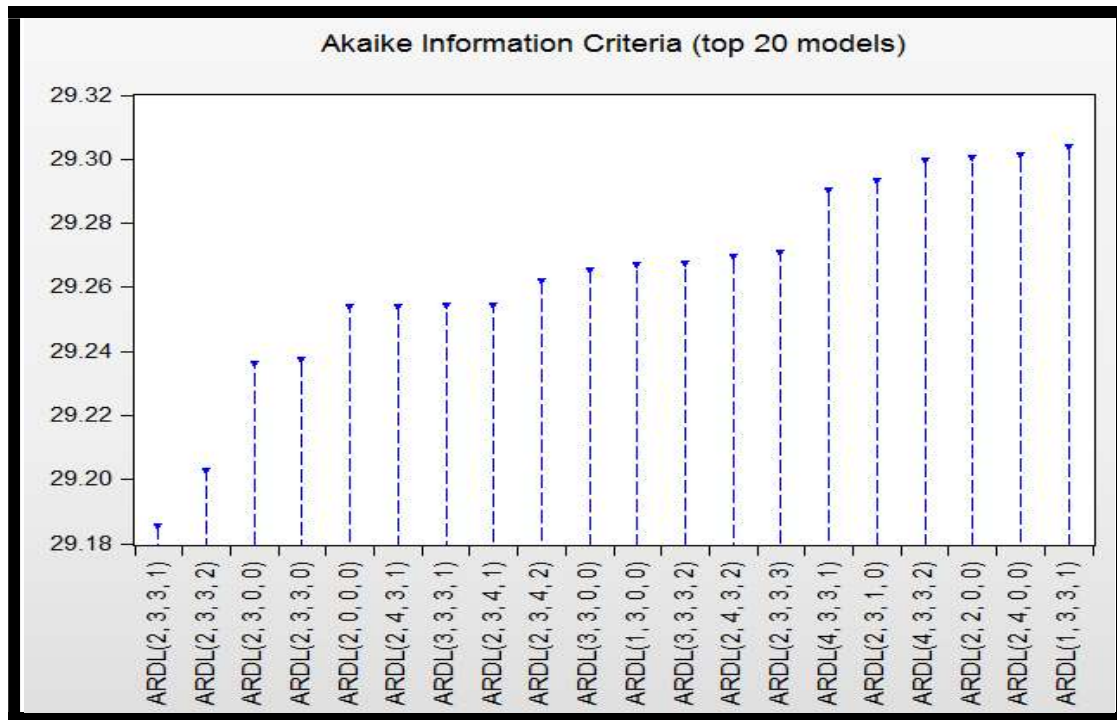
بما أن كل المتغيرات هي متكاملة من نفس الدرجة (1)، وبالتالي يمكن تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL.

### الفرع الأول - اختبار التكامل المشترك (Co-integration Test):

#### أولاً-اختبار فترات الإبطاء المثلى للنموذج:

يتيح برنامج Eviews بنسخه المحدثة بعد (10) تعيين فترات الإبطاء المثلى لنموذج ARDL بشكل تلقائي، حيث قمنا بإعطاء أربع (04) فترات إبطاء تلقائية بالنسبة للمتغير التابع و المتغيرات التابعة و باعتماد معيار AIC من أجل اختيار أحسن نموذج.

الشكل 03-15: النموذج الأمثل لفترات الإبطاء باستخدام معيار AIC



المصدر: من اعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews10

يوضح الشكل السابق بأن فترات التباطؤ الأمثل لنموذج الدراسة باستعمال معيار AIC هي نموذج:

$$ARDL(2, 3, 1, 3)$$

ثانياً-إختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل لنموذج الدراسة:

بالاعتماد على اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bounds test) الذي تظهر نتائجه في الجدول الموالي:

الجدول 03-10: اختبار الحدود لوجود التكامل المشترك (Bounds test)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	3.366915	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
Finite Sample: n=30				
Actual Sample Size	30	10%	2.676	3.586
		5%	3.272	4.306
		1%	4.614	5.966

من اعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews10

يتضح أن القيمة المحسوبة للإحصائية  $F = 3.36$  تقع خارج الحدود العليا والدنيا عند مستوى معنوية 10% ، وهو ما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، أي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من جملة المتغيرات المفسرة باتجاه المتغير التابع، وهو ما يبين بأن مجموع المتغيرات المفسرة تفسر المتغير التابع.

الفرع الثاني-تقدير علاقة التكامل المشترك طويلة وقصيرة الأجل:

بعد تقدير المعادلات الخاصة بنموذج ARDL، تم الحصول على نتائج اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات الموضحة في الجدولين المواليين:

الجدول 03-11: نتائج التقدير وفق منهجية ARDL

Dependent Variable: RP				
Method: ARDL				
Date: 02/10/25 Time: 12:35				
Sample (adjusted): 1993 2022				
Included observations: 30 after adjustments				
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (4 lags, automatic): PP TC INF				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 500				
Selected Model: ARDL(2, 3, 3, 1)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
RP(-1)	0.732449	0.216680	3.380325	0.0036
RP(-2)	-0.377658	0.218549	-1.728028	0.1021
PP	9445.264	7320.111	1.290317	0.2142
PP(-1)	5713.675	9715.469	0.588101	0.5642
PP(-2)	-27955.52	10719.00	-2.608034	0.0184
PP(-3)	25900.30	8131.077	3.185346	0.0054
TC	34705.84	24439.17	1.420091	0.1737
TC(-1)	-14492.31	38881.41	-0.372731	0.7140
TC(-2)	-26430.42	38421.50	-0.687907	0.5008
TC(-3)	60233.91	25637.23	2.349470	0.0311
INF	8146.176	26113.38	0.311954	0.7589
INF(-1)	53392.31	25993.13	2.054094	0.0557
C	-2934417.	865370.1	-3.390938	0.0035
R-squared	0.975660	Mean dependent var	3277763.	
Adjusted R-squared	0.958479	S.D. dependent var	2243569.	
S.E. of regression	457165.9	Akaike info criterion	29.20216	
Sum squared resid	3.55E+12	Schwarz criterion	29.80935	
Log likelihood	-425.0324	Hannan-Quinn criter.	29.39641	
F-statistic	56.78666	Durbin-Watson stat	2.204902	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة ببرنامج Eviews10 .

الجدول 03-12: نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (ARDL-UECM)

Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2934417.	865370.1	-3.390938	0.0035
RP(-1)*	-0.645209	0.193723	-3.330571	0.0040
PP(-1)	13103.72	5499.549	2.382690	0.0291
TC(-1)	54017.02	14559.23	3.710157	0.0017
INF(-1)	61538.49	25054.83	2.456153	0.0251
D(RP(-1))	0.377658	0.218549	1.728028	0.1021
D(PP)	9445.264	7320.111	1.290317	0.2142
D(PP(-1))	2055.220	7763.096	0.264742	0.7944
D(PP(-2))	-25900.30	8131.077	-3.185346	0.0054
D(TC)	34705.84	24439.17	1.420091	0.1737
D(TC(-1))	-33803.49	28865.42	-1.171072	0.2577
D(TC(-2))	-60233.91	25637.23	-2.349470	0.0311
D(INF)	8146.176	26113.38	0.311954	0.7589
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PP	20309.26	5512.657	3.684114	0.0018
TC	83720.16	9361.265	8.943253	0.0000
INF	95377.57	29824.20	3.197993	0.0053
C	-4548008.	708185.9	-6.422054	0.0000
EC = RP - (20309.2572*PP + 83720.1616*TC + 95377.5733*INF - 4548008.0889 )				

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة ببرنامج Eviews10 .

ARDL Error Correction Regression  
Dependent Variable: D(RP)  
Selected Model: ARDL(2, 3, 3, 1)  
Case 2: Restricted Constant and No Trend  
Date: 02/10/25 Time: 12:43  
Sample: 1990 2022  
Included observations: 30

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(RP(-1))	0.377658	0.179387	2.105268	0.0504
D(PP)	9445.264	5406.720	1.746949	0.0987
D(PP(-1))	2055.220	6498.994	0.316237	0.7557
D(PP(-2))	-25900.30	6047.665	-4.282694	0.0005
D(TC)	34705.84	17091.99	2.030533	0.0582
D(TC(-1))	-33803.49	24634.24	-1.372215	0.1878
D(TC(-2))	-60233.91	18690.99	-3.222618	0.0050
D(INF)	8146.176	19519.61	0.417333	0.6817
CointEq(-1)*	-0.645209	0.141486	-4.560225	0.0003
R-squared	0.756226	Mean dependent var	305181.2	
Adjusted R-squared	0.663360	S.D. dependent var	708933.6	
S.E. of regression	411328.4	Akaike info criterion	28.93550	
Sum squared resid	3.55E+12	Schwarz criterion	29.35586	
Log likelihood	-425.0324	Hannan-Quinn criter.	29.06997	
Durbin-Watson stat	2.204902			

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة ببرنامج Eviews10.

من خلال تقدير علاقة التكامل المشترك والعلاقة طويلة الأجل الخاصة بنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية  $ARDL(1,3,3,2)$ ، أثبتت النتائج أن معلمات النموذج جميعها تقريبا معنوية عند درجة معنوية 5% و 10%، كما أن معامل التحديد المصحح يبلغ 0.6452- وهو سالب ومعنوي، يثبت وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، أي أنه على المدى الطويل في وحدة الزمن فإن جميع أخطاء الأجل القصير ستصحح وتعود إلى حالة التوازن في الأجل الطويل. وهذا يفسر سلوك الارتباط الجيد بين المتغيرات الاقتصادية بحيث كل من سعر النفط و سعر الصرف و التضخم حيث اذا حدثت اختلالات في الأجل القصير فهي سرعان ما تعود للوضع الطبيعي في الاجل الطويل أي أنها تحافظ على أثرها على الإيرادات العامة للدولة، بحيث أن كل هذه العوامل يمكن أن تنجز عبر وحدة الزمن وتحقق نجاحها وأهدافها على المدى الطويل، وبالتالي تحقق توازن خلال تلك الفترة من المستقبل.

## الفصل الثالث: التحليل القياسي لمحددات الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

بالنسبة لعلاقة التكامل في الأجل القصير بين متغيرات الدراسة معادلة معلومات الأجل القصير وليس المقدرات تعطى كما يلي:

$$\begin{aligned} RP = & 0.732448942852*RP-1 - 0.377658137415*RP-2 + 9445.2640856*PP + \\ & 5713.67548649*PP-1 - 27955.5167094*PP-2 + 25900.2966358*PP-3 + \\ & 34705.8367919*TC - 14492.3093782*TC-1 - 26430.420729*TC-2 + \\ & 60233.9113713*TC-3 + 8146.17561362*INF + 53392.3116242*INF-1 - \\ & 2934416.63593 \end{aligned}$$

- اما نموذج العلاقة طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة فيعطى بالمعادلة الآتية:

$$EC = RP - 20309.2572*PP + 83720.1616*TC + 95377.5733*INF - 4548008.0889$$

:

و تعطى معادلة التكامل المشترك لنموذج تصحيح الخطأ كما يلي:

$$\begin{aligned} DRP = & -2934416.635934018500 - 0.645209194563*RP-1 + 13103.719498553906*PP-1 + \\ & 54017.018056043060*TC-1 + 61538.487237860034*INF-1 + 0.377658137415*DRP-1 + \\ & 9445.264085599287*DPP + 2055.220073538047*DPP-1 - 25900.296635823295*DPP-2 + \\ & 34705.836791875270*DTC - 33803.490642328587*DTC-1 - 60233.911371305578*RP - \\ & 20309.25722848*PP-1 + 83720.16163326*TC-1 + 95377.57328394*INF-1 - 4548008.08894787 + \\ & 8146.175613611047*DINF \end{aligned}$$

يتضح من نتائج تقدير مختلف المعادلات السابقة مايلي:

- في الأجل القصير بينت الدراسة وجود علاقة معنوية وطردية بين تطور الإيرادات العامة في الجزائر مع بعض المتغيرات في فترات إبطاء مختلفة وبدرجات متفاوتة، مع مؤشر الإيرادات العامة المتأخر بسنة-1 معنوية، ومع متغير سعر النفط غير معنوي و مع متغير سعر النفط المتأخر بسنة-1 غير معنوية، ومع متغير سعر النفط المتأخر بثلاث سنوات -3 (معنوي) و مع متغير التضخم (غير معنوي) و مع متغير التضخم المتأخر بسنة واحدة -1 (معنوي)، بينما كانت العلاقة عكسية بين متغير الإيرادات العامة و متغير الإيرادات العامة المتأخرة بستين 02 (غير معنوي)،

## الفصل الثالث: التحليل القياسي لمحددات الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

و مع متغير سعر النفط المتأخر بسنتين -2(معنوية)، و مع متغير سعر الصرف المتأخر بسنة واحدة -1 (غير معنوية) و مع متغير سعر النفط المتأخر بسنتين -2(غير معنوي).

- بالنسبة لسعر النفط هناك علاقة موجبة و معنوية عند مستوى معنوية (1% و 5%) مع الإيرادات العامة و هذا ما يثبت الفرضية الكلاسيكية التي تشير الى ربيعة الاقتصاد الجزائري و ارتباط بنائه الهيكلي بتغيرات سعر النفط في الاسواق العالمية سواء في الاجل الطويل أو الاجل القصير.

-بالنسبة لسعر الصرف (سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي) فقد كانت علاقته مع الإيرادات العامة موجبة و معنوية (1% و 5%) في المدى الطويل، و يتضح ذلك من خلال لجوء السياسات الحكومية في الجزائر في كل مرة الى تخفيض قيمة الدينار الجزائري مقابل سلة العملات العالمية و خاصة الدولار الأمريكي و اليورو بهدف زيادة المقابلات المالية من العملة الوطنية في الميزانية العامة للدولة و تغطية العجز الموازي أو التخفيف من حدته و خاصة عند الصدمات النفطية المتلاحقة .

-أما فيما يخص التضخم فهناك أيضا علاقة موجبة و معنوية في الاجل الطويل مع الإيرادات العامة عند مستوى معنوية (1% و 5%)، و هذا يفسر بأن حجم الاستثمارات العمومية كان أكبر من حجم الاستثمار الانتاجي المرتبط بأسعار السلع و الخدمات (ضعف تحفيز قطاع الانتاج)بالإضافة الى التضخم المستورد الناتج عن ارتفاع قيمة الواردات الموجهة لتغطية التشوّهات الهيكلية في جانب العرض الخاص بالاقتصاد الجزائري.

### المطلب الثالث: تقييم النموذج القياسي للدراسة (تشخيص النموذج):

يتم تقييم النموذج من خلال القيام بتشخيص المعالم والبواقي والتأكد من إستقرارية النموذج المقدر كما هو موضح من خلال ما يلي:

**الفرع الاول- تشخيص البواقي:** لتشخيص بواقي النموذج يمكن استخدام الاختبارات التالية:

#### اولا- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (Corrélations LM Test):

يشير هذا الاختبار الى الكشف عن الارتباط الذاتي للأخطاء بهدف التحقق مما اذا كانت القيم الحالية لأخطاء النموذج مرتبطة بالقيم السابقة لها (الأخطاء مستقلة عبر الزمن)، مما يؤدي الى تقديرات غير دقيقة للنموذج، فهو يختبر الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء ضد الفرضية البديلة القائلة بوجود

### الفصل الثالث: التحليل القياسي لمحددات الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

ارتباط ذاتي بين الأخطاء، و من خلال الجدول أدناه نلاحظ أن قيمة (P-Value) لإحصائية اختبار (F) التي تساوي 0.1676 و هي أكبر من 0.05 و منه نقبل الفرضية الصفرية و نرفض الفرضية البديلة أي النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء.

الجدول 03-13: اختبار مضاعف لاغرنج2 (Corrélations LM Test)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.016789	Prob. F(2,15)	0.1676
Obs*R-squared	6.357571	Prob. Chi-Square(2)	0.0416

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: ARDL

Date: 02/07/25 Time: 23:07

Sample: 1993 2022

Included observations: 30

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RP(-1)	0.125179	0.289865	0.431854	0.6720
RP(-2)	0.143619	0.282417	0.508536	0.6185
PP	-1939.440	7074.249	-0.274155	0.7877
PP(-1)	-129.3299	10145.95	-0.012747	0.9900
PP(-2)	-10015.76	11743.69	-0.852863	0.4071
PP(-3)	6279.688	8298.366	0.756738	0.4609
TC	-3648.198	23189.18	-0.157323	0.8771
TC(-1)	-4090.633	37935.82	-0.107830	0.9156
TC(-2)	-19082.90	38533.27	-0.495232	0.6276
TC(-3)	4923.931	24447.49	0.201408	0.8431
INF	6030.412	24993.50	0.241279	0.8126
INF(-1)	-25859.66	27914.81	-0.926378	0.3689
C	1325405.	1053279.	1.258361	0.2275
RESID(-1)	-0.493523	0.359178	-1.374036	0.1896
RESID(-2)	-0.640559	0.366813	-1.746284	0.1012

من اعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews10

#### ثانيا-اختبار عدم التجانس(HeteroskedasticityTest):

نعني بهذا الاختبار درجة تباین الأخطاء أو البواقي في النموذج أي هل تباین الأخطاء ثابت عبر جميع القيم مما قد يؤدي الى تقديرات غير دقيقة و استدلالات احصائية خاطئة، و هو يختبر الفرضية الصفرية القائلة بثبات تباین الأخطاء لا يوجد عدم تجانس التباين ضد الفرضية البديلة القائلة بعدم ثبات تباین الأخطاء يوجد مشكلة عدم تجانس التباين، و من خلال الجدول أدناه نلاحظ أن قيمة (P-Value) لإحصائية اختبار F التي تساوي

## الفصل الثالث: التحليل القياسي لمحددات الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

0.7078 و هي أكبر من 0.05 و منه نقبل الفرضية الصفرية و نرفض الفرضية البديلة أي النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين

الجدول 03-14: اختبار عدم ثبات التباين ARCH

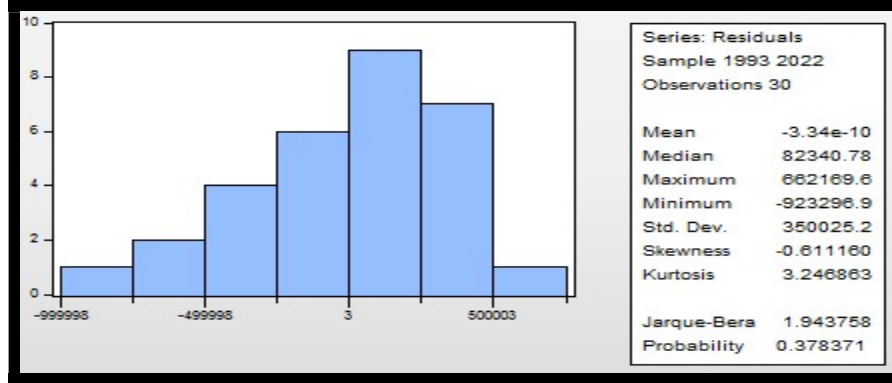
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey				
F-statistic	0.728351	Prob. F(12,17)	0.7078	
Obs*R-squared	10.18664	Prob. Chi-Square(12)	0.5996	
Scaled explained SS	3.674795	Prob. Chi-Square(12)	0.9886	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 02/07/25 Time: 23:10				
Sample: 1993 2022				
Included observations: 30				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.51E+11	3.63E+11	0.968345	0.3464
RP(-1)	35157.07	90837.10	0.387034	0.7035
RP(-2)	107597.2	91620.45	1.174380	0.2564
PP	-1.74E+09	3.07E+09	-0.568299	0.5773
PP(-1)	1.60E+08	4.07E+09	0.039380	0.9690
PP(-2)	-9.23E+08	4.49E+09	-0.205396	0.8397
PP(-3)	-1.21E+09	3.41E+09	-0.354827	0.7271
TC	-7.36E+09	1.02E+10	-0.718769	0.4820
TC(-1)	3.88E+09	1.63E+10	0.238185	0.8146
TC(-2)	1.70E+09	1.61E+10	0.105609	0.9171
TC(-3)	-4.07E+09	1.07E+10	-0.379099	0.7093
INF	9.90E+09	1.09E+10	0.904638	0.3783
INF(-1)	-7.42E+09	1.09E+10	-0.680522	0.5053

من اعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews10

### ثالثا- إختبارتوزيع البواقي:

يستخدم هذا الاختبار لمعرفة ما اذا كانت بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي، و هو يختبر الفرضية الصفرية القائلة أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي ضد الفرضية البديلة القائلة بان البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي، و من خلال الجدول أدناه نلاحظ أن قيمة (P-Value) لإحصائية اختبار (Jarque-bera) التي تساوي 0.3783 هي أكبر من 0.05 و منه نقبل الفرضية الصفرية و نرفض الفرضية البديلة أي البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل 03-16: نتائج اختبار التحقق من التوزيع الطبيعي للبواقي

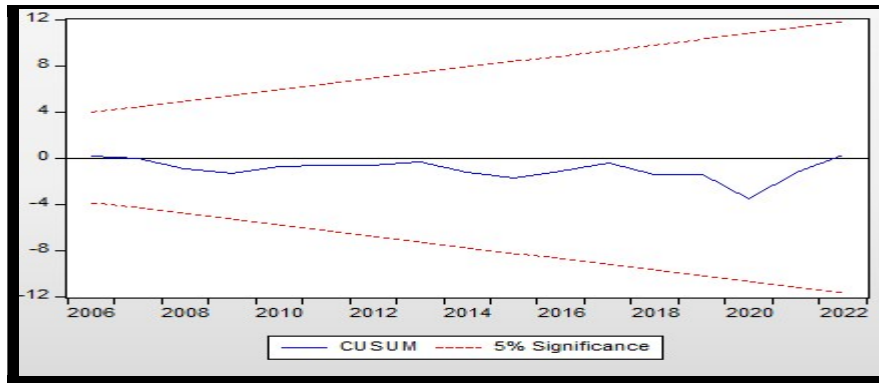


من اعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews10

#### الفرع الثاني-اختبار الاستقرار (Cusum Test)(Stability Test):

للتأكد من أن بيانات الدراسة المستخدمة خالية من عدم وجود أي تغيرات هيكلية على مستواها لابد من إجراء اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة **Cusum Test**. وبعد إجراء اختبار التجميعية التراكمية والموضح في الشكل أدناه بأن القيم التجميعية تقع بين الخططين، ، وعليه فإنه لا يوجد حاجة لتقسيم فترة الدراسة إلى فترات جزئية ويمكن التعامل مع كامل فترة الدراسة كفترة زمنية واحدة. معناها أن المقدرات ثابتة خلال زمن الدراسة، وعليه يمكن القول أن هناك استقرار وانسجام في النموذج بين نتائج الأمد الطويل ونتائج الأمد القصير.

الشكل 03-17: اختبار الاستقرار التجميعية التراكمية (Cusum Test)



المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة ببرنامج Eviews10 .

من خلال تشخيص جودة النموذج القياسي الخاص بهذه الدراسة، ومن خلال نتائج الاختبارات الإحصائية الخاصة بذلك، يمكننا القول بأن النموذج المدروس هو الأمثل لدراسة محدّدات الإيرادات العامة في الجزائر.

### خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل الى التحليل القياسي لمحددات الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022 ، و بداية تم تحديد الاساليب الاحصائية و القياسية و الكمية المساعدة في تحقيق الهدف من الدراسة اضافة الى مصادر الحصول على البيانات و المتمثلة في قاعدة البيانات للبنك الدولي ، صندوق النقد العربي ، بنك الجزائر و وزارة المالية ... الخ .

كما تم تقسيم المحددات الى مباشرة و غير مباشرة والتي قمنا بعرضها و تحليلها خلال فترة الدراسة باستخدام التمثيل البياني لكل متغير ، و ما يمكن قوله ان هناك عدة عوامل اثرت في سلوك تلك المتغيرات و تتمثل في مختلف الازمات الاقتصادية، قوانين الاستثمار ، جائحة كورونا و النزاعات الدولية وغيرها، اما المكونات الأساسية للإيرادات العامة تتمثل في الإيرادات العادية والجباية البترولية، و يبين الرسم البياني أن للمكونات نفس الشكل اي نفس السلوك.

و بالنسبة لتطبيق مجموعة من الطرق الكمية و القياسية بهدف ضبط العوامل المحددة للإيرادات العامة للدولة في الجزائر، فمن خلال تطبيق طريقة تحليل المركبات الأساسية ACP والتي تعبر عن وجود نتائج تطابق المفردات مع المتغيرات محل الدراسة وجدنا أربع مجموعات أساسية من المتغيرات التي لديها نفس الخصائص والمميزات من ناحية تكوين المعطيات وتوجهها والتي تتوزع على طول المحور الأول من اليسار إلى اليمين وفق التدرج لقيم المتغيرات ككل من الضعيفة إلى المتوسطة إلى القوية،

وفيما يخص نتائج تقدير النموذج القياسي وفق منهجية ARDL تم التوصل إلى تقدير العلاقة في الأجلين القصير و الطويل بمعنوية إحصائية بين المتغير المستقل المتمثل في الإيرادات العامة و المتغيرات المستقلة المتمثلة في سعر النفط و سعر الصرف و التضخم، كما أن اختبارات تشخيص النموذج كلها معنوية مما يشير بقبول النموذج المقدر، ومن خلال تقدير علاقة التكامل المشترك والعلاقة طويلة الأجل الخاصة بنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية  $ARDL(1,3,3,2)$  ، أثبتت النتائج أن معاملات النموذج تقريبا جميعها معنوية عند درجة معنوية 5% و 10%، كما أن معامل التحديد المصحح يبلغ 0.6452- وهو سالب ومعنوي، يثبت وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، أي أنه على المدى الطويل في وحدة الزمن فإن جميع أخطاء الأجل القصير ستصحح وتعود إلى حالة التوازن في الأجل الطويل.

الخاتمة العامة

---

تطرقنا في هذه الدراسة للجوانب النظرية لمحددات الإيرادات العامة في الجزائر وهذا بهدف بناء الإطار النظري للموضوع بما يتوافق مع هدف الدراسة، ثم عمدنا بعد ذلك إلى دراسة مجموعة من المتغيرات تظهر من الناحية الاقتصادية أن لها أثر على حجم الإيرادات العامة وسميت في موضوع البحث بمحددات الإيرادات العامة، وتم في هذا الجانب تسليط الضوء على هذه المتغيرات من خلال دراسة تطور هذه المحددات خلال الفترة الممتدة من 1990-2022، وللوصول إلى الأهداف المسطرة تناولنا النموذج القياسي والذي من خلاله تم شرح محدّدات الإيرادات العامة في الجزائر اعتمادا على تقنيات الاقتصاد القياسي، وتم استخدام طريقة تحليل المركبات الأساسية ACP في المرحلة الأولى لتليها بعد ذلك تقدير النموذج باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطنة (ARDL) من أجل الوصول للغاية النهائية. وكانت الحاجة إلى دراسة هذا الموضوع نظرا للأهمية الكبيرة للإيرادات العامة اللازمة لتغطية النفقات العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي ولهذا وجب البحث في تلك المحددات.

ويعكس الموضوع تفاعلا معقدا بين جملة من العوامل السياسية والمالية والاقتصادية والتي شكلت طبيعة وتطور إيرادات الدولة خلال الفترة وفي سياق اقتصادي يتميز بتقلبات حادة في أسعار النفط.

وتم بلوغ من خلال هذه الدراسة جملة من النتائج والتوصيات يمكن ذكرها كما يلي:

### النتائج المتعلقة بالدراسة النظرية

- الاعتراف بالشخصية القانونية للدولة أمر بالغ الأهمية، إذ يسمح لها ذلك القدرة على التمثيل القانوني وإمضاء المعاهدات والاتفاقيات الدولية والتعامل مع الدول الأخرى وحماية مصالحها الوطنية.

- تعبر السيادة والتي هي أحد أهم خصائص الدولة عن استقلاليتها في اتخاذ قراراتها الداخلية والخارجية، وهي السلطة العليا التي تمكنها من تطبيق القوانين ضمن إقليمها وحدودها الجغرافية وتمثيل نفسها على المستوى الدولي.

- تساهم الدولة بشكل أساسي وإلى جانب الخدمات الأساسية كالعدالة والأمن الداخلي والدفاع الوطني، في إنشاء البنى التحتية وأيضا إعادة توزيع الدخل وذلك من خلال جباية الضرائب والاقطاعات والمساهمات وتحويلها إلى الفئات والأسر محل الحاجة... إلخ.

- بعد الأزمة العالمية لسنة 1929 جاءت النظرية الكينزية التي نادى بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بهدف تنشيط الطلب الكلي، وخلال النصف الثاني من القرن العشرين تطورت المالية العامة واستخدمت من طرف الأنظمة البرلمانية التي أطاحت بالأنظمة الملكية، وأصبح دور المالية العامة يتجلى من خلال التدخل بهدف تنشيط الوضع الاقتصادي في حالة الانكماش ومعالجة التضخم وغيرها من خلال أدوات السياسة المالية والنقدية.

- تعددت مصادر الإيرادات العامة للدولة وتطورت وفقا لتطورها الاقتصادي والاجتماعي وتمثل عموما في الإيرادات من أملاك الدولة، الإيرادات الضريبية، القروض العامة، وتختلف الإيرادات المتأتية من هذه المصادر حسب طبيعة وخصائص الدولة، فمثلا في الجزائر نجد أن حصة الأسد تكون للمصادر المتحصل عليها من الأوعية الضريبية والجباية البترولية.

- أصبحت عصنة الموازنة العامة للدولة ضرورية وخاصة في ظل التكامل الاقتصادي العالمي، وما أنتجته أزمات المالية العالمية من آثار سلبية ويضاف لذلك الضغوطات الممارسة من قبل المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي، منظمة الشفافية الدولية، البنك الدولي....

- كان صدور أول قانون مالية ميزناتي في الجزائر في 07 جويلية 1984 تحت رقم 84-17 والمتعلق بقوانين المالية، غير انه نظرا للسلبات والقصور في هذا الأخير صدر القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية، والذي انتهج التسيير القائم وفق النتائج وهذا عكس القانون رقم 84-17 القائم على التسيير وفق الوسائل، ويتجه الأسلوب الجديد إلى تسيير المال العام وفق الأهداف المرجوة أي يتم ربط الإنفاق العام بنتائج وأهداف محددة مسبقا.

- تبنى القانون العضوي الجديد أسماء جديدة لأنواع قانون المالية مقارنة بالقانون السابق حيث تنص المادة 04 من القانون العضوي 18-15 على وجود الأنواع التالية: قانون المالية للسنة، قانون المالية التصحيحي والقانون المتضمن تسوية الميزانية.

- كثرة اللجوء لقوانين المالية التكميلية، حيث عرفت الجزائر خلال 23 سنة أي من سنة 2000 إلى 2021 17 قانون مالية تكميلي أي صدر في 73.91% من السنوات و هذا دليل على ضعف التقدير والتنبؤ لدى الحكومة رغم أن قانون المالية التكميلي يتم إجراؤه في حالات استثنائية.

- قامت الدولة الجزائرية بمجهودات عديدة في سبيل تحقيق الاستقرار في موازنتها العامة بهدف فك ارتباط إيراداتها العامة بالإيرادات المتأتية من المحروقات، ويتجلى ذلك من خلال الإصلاحات الجبائية وعلى رأسها إصلاح 1992 وذلك بغية رفع حجم الإيرادات المتحصل عليها من الجباية العادية، إضافة إلى إنشاء صندوق ضبط الإيرادات والذي يعد أداة للامتصاص الفائض الحاصل في الجباية البترولية، ومحاولتها أيضا في تنويع اقتصادها خاصة في المجالات غير النفطية ومن شأن ذلك تطوير الإيرادات المتحصل عليها من الجباية العادية.

- إن تصميم الموازنة العامة وإعدادها في الدول النفطية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة يواجه تحدي عدم اليقين نظرا للطابع الاستنفاذي للنفط وتحدي آخر ما يعرف بالمرض الهولندي.

- تم تقسيم العوامل المحددة لحجم الإيرادات العامة في الجزائر وتم تسميتها بالمحددات، إلى مباشرة التي تؤثر بطريقة مباشرة في حجم الإيرادات ( أسعار النفط، سعر الصرف، الصادرات، الواردات، الكتلة النقدية والاستثمار الأجنبي المباشر)، وأخرى غير مباشرة تلك التي لها تأثير غير مباشر في حجم الإيرادات العامة ( معدل النمو، عدد السكان، درجة الحرية الاقتصادية، معدل التضخم، معدل البطالة).

- دراسة وتحليل وتطورات الإيرادات العامة تميزت بالتذبذب خلال فترة الدراسة الممتدة من 1990-2022 حيث تضاعفت 62 مرة خلال الفترة محل الدراسة، ويمكن تفسير ذلك من خلال المكونات الأساسية للإيرادات العامة والمتمثلة في الجباية العامة والبترولية، وكانت مساهمة الجباية البترولية خلال نفس الفترة 53.17% في حين كانت مساهمة الجباية العادية 37.47% أما الباقي أي 9.09% فتعتبر إيرادات متأتية من مصادر غير ضريبية وهي ضئيلة جدا، وتتميز الجباية البترولية بالتغيرات والتذبذب الكبير وذلك راجع للتغيرات الحاصلة في أسعار النفط بسبب حرب الخليج، والأزمة العالمية 2008 و 2014 وفيرس كورونا ... إلخ.

### النتائج المتعلقة بالدراسة التطبيقية:

تم التوصل إلى مجموعة من النتائج التطبيقية بالاعتماد على تقنيتي تحليل المركبات الأساسية (ACP) و نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطة (ARDL)، و يمكن أن نلخص أهم ما تم التوصل إليه فيما يلي:

- أظهرت مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة و متغير الإيرادات العامة وجود علاقة ارتباط موجبة و قوية بين الإيرادات العامة وبين كل من: سعر النفط، سعر الصرف، الواردات، الصادرات، عدد السكان، الكتلة النقدية، بينما كان هناك علاقة ارتباط موجبة و متوسطة الأثر مع متغير الاستثمار الأجنبي المباشر، كما لاحظنا وجود علاقة سالبة و قوية مع كل من: البطالة و التضخم و متوسطة مع متغير الحرية الاقتصادية، بنما كانت هناك علاقة ضعيفة و سالبة مع متغير النمو الاقتصادي.

- وجدنا أن كمية المعلومات التي يقدمها كلا من المحورين F1 و F2 تصل إلى 78.321% من المجموع الكلي، وهي نسبة جيدة وكافية لإعطاء صورة واضحة لسحابة النقاط على هذا المعلم، بحيث تم اختزال التمثيل الفضائي من 12 معلمة أو محور إلى 2 معلم أو محورين.

- نلاحظ أن كل من المتغيرات الإيرادات العامة، سعر النفط، سعر الصرف، الواردات، الصادرات، عدد السكان و الكتلة النقدية لها ارتباط قوي و موجب مع المحور الأول، بينما هناك ارتباط متوسط وموجب بين الاستثمار الأجنبي المباشر وكلا المحورين الأول و الثاني، أما متغير الحرية الاقتصادية فله ارتباط متوسط موجب مع المحور الأول و ارتباط سالب و متوسط مع المحور الثاني، و بالنسبة لمتغير التضخم فله ارتباط متوسط و سالب مع كلا المحورين الأول و الثاني، و هناك ارتباط قوي و سالب مع المحور الأول لمتغير البطالة، و يظهر الارتباط الجيد و الموجب بين النمو الاقتصادي و المحور الثاني.

- من خلال تحليل تطابق المفردات مع المتغيرات محل الدراسة وجدنا أن هناك أربع مجموعات أساسية من المتغيرات التي لديها نفس الخصائص والمميزات من ناحية تكوين المعطيات وتوجهها والتي تتوزع على طول المحور الأول من اليسار إلى اليمين وفق التدرج لقيم المتغيرات ككل من الضعيفة إلى المتوسطة إلى القوية، إذ يمكن توضيح تلك المجموعات فيما يلي:

### ✓ - بالنسبة للمجموعة المتجانسة الأولى:

تتكون من المتغيرات الآتية: النمو الاقتصادي و الاستثمار الأجنبي المباشر و الصادرات وهي تشكل بدورها مجموعتين فرعيتين؛ المجموعة الفرعية الأولى و تتمثل النمو الاقتصادي و المجموعة الفرعية الثانية و تتمثل في الصادرات و الاستثمار الأجنبي المباشر و سعر النفط و تظهر كلا المجموعتين الفرعيتين متجانسة بالنسبة للمحور الأول  $Axe1$ ، و تظهر علاقتهما الضعيفة نسبيا مع متغير الإيرادات العامة و خاصة

النمو الاقتصادي بالنظر لخاصية الربيع النفطي في الاقتصاد الجزائري و ضعف مساهمة الاقتصاد خارج قطاع المحروقات.

### ✓ بالنسبة للمجموعة المتجانسة الثانية:

تتكون من متغير الحرية الاقتصادية وهي متجانسة بالنسبة للمحور الأول  $Axe1$ ، و تظهر علاقتهما الضعيفة مع الإيرادات العامة وهي علاقة غير متوافقة مع النظرية الاقتصادية وهذا يفسر على أساس الاختلالات الهيكلية و الوظيفية الموجودة في الاقتصادي الجزائري.

### ✓ بالنسبة للمجموعة المتجانسة الثالثة:

تتكون من المتغيرات الآتية: البطالة و التضخم وهما يشكلان بدورهما مجموعتين فرعيتين؛ المجموعة الفرعية الأولى و تتمثل البطالة وهي متجانسة بالنسبة للمحور الثاني  $Axe2$ ، و تظهر علاقتهما الجدية نسبيا مع الإيرادات العامة. بينما المجموعة الفرعية الثانية فتمثل في التضخم وهي متجانسة بالنسبة للمحور الأول  $Axe1$ ، وأيضا تظهر علاقتهما الجيدة مع الإيرادات العامة. فللملاحظ هنا أن الإيرادات العامة كانت دائما تساهم في معالجة كل من البطالة و التضخم في الاقتصاد الجزائري.

### ✓ بالنسبة للمجموعة المتجانسة الرابعة:

تتكون من المتغيرات الآتية: الإيرادات العامة و سعر الصرف و الواردات و عدد السكان و الكتلة النقدية وهي متجانسة بالنسبة للمحور الثاني  $Axe2$ ، و تظهر علاقتهما الجدية نسبيا مع الإيرادات العامة، و هذا كون بعضها مرتبط بشكل كبير مع الإيرادات العامة مثل سعر الصرف و الواردات و بعضها يتوافق مع الواردات في التطور الزمني التقليدي مثل عدد السكان و الكتلة النقدية.

- أظهرت النتائج أن السلاسل الزمنية لجميع متغيرات الدراسة لم تكن ساكنة في مستوياتها، إذ أشار اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) إلى أن قيم ديكي فولر المحسوبة لكل متغير بالقيمة المطلقة أقل من القيم الجدولية في قيمتها المطلقة، عند مستوى دلالة إحصائية 5% أو 10%، وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم سكون المتغيرات في مستوياتها. أما عند أخذ الفرق الأول لهذه المتغيرات فقد أصبحت جميع المتغيرات ساكنة، حيث كانت قيم ديكي فولر المحسوبة بالقيمة المطلقة لجميع المتغيرات أكبر من القيم الجدولية عند مستوى دلالة 5% أو 10%، أي أنها متكاملة من الدرجة  $I(1)$ . كما أشارت

أيضا نتائج اختبار فيليبس-بيرون (PP) في نفس الجدول إلى عدم سكون المتغيرات عند المستوى، وعند إعادة الاختبار بعد أخذ الفرق الأول أصبحت هذه المتغيرات ساكنة، وهذه النتائج مطابقة لاختبار ديكي فولر الموسع (ADF).

- يتضح من خلال اختبار الحدود أن القيمة المحسوبة للإحصائية  $F=3.36$  تقع خارج الحدود العليا والدنيا عند مستوي معنوية 10%، وهو ما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، أين رفض فرضية عدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من جملة المتغيرات المفسرة باتجاه المتغير التابع، وهو ما يبين بأن مجموع المتغيرات المستقلة تفسر المتغير التابع.

- من خلال تقدير علاقة التكامل المشترك والعلاقة طويلة الأجل الخاصة بنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية (1،3،3،2) ARDL، أثبتت النتائج أن معاملات النموذج جميعها تقريبا معنوية عند درجة معنوية 5% و 10%، كما أن معامل التحديد المصحح يبلغ (-0.6452) وهو سالب ومعنوي، يثبت وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، أي أنه على المدى الطويل في وحدة الزمن فإن جميع أخطاء الأجل القصير ستصحح وتعود إلى حالة التوازن في الأجل الطويل. وهذا يفسر سلوك الارتباط الجيد بين المتغيرات الاقتصادية بحيث كل من سعر النفط و سعر الصرف و التضخم، حيث إذا حدثت اختلالات في الأجل القصير فهي سرعان ما تعود للوضع الطبيعي في الأجل الطويل أي أنها تحافظ على أثرها على الإيرادات العامة للدولة، بحيث أن كل هذه العوامل يمكن أن تنجز عبر وحدة الزمن وتحقق نجاحها وأهدافها على المدى الطويل، وبالتالي تحقق توازن خلال تلك الفترة من المستقبل.

- في الأجل القصير بينت الدراسة وجود علاقة معنوية وطردية بين تطور الإيرادات العامة في الجزائر مع بعض المتغيرات في فترات إبطاء مختلفة وبدرجات متفاوتة، مع مؤشر الإيرادات العامة المتأخر بسنة (-1) (معنوية)، ومع متغير سعر النفط (غير معنوي) و مع متغير سعر النفط المتأخر بسنة (-1) (غير معنوية)، ومع متغير سعر النفط المتأخر بثلاث سنوات (-3) (معنوي) و مع متغير التضخم (غير معنوي) و مع متغير التضخم المتأخر بسنة واحدة (-1) (معنوي)، بينما كانت العلاقة عكسية بين متغير الإيرادات العامة و متغير الإيرادات العامة المتأخرة بستين (02) (غير معنوي)، و مع متغير سعر النفط المتأخر بستين (-2) (معنوية)، و مع متغير

سعر الصرف المتأخر بسنة واحدة (1-) (غير معنوية) و مع متغير سعر النفط المتأخر بستتين (2-) (غير معنوي).

- بالنسبة لسعر النفط هناك علاقة موجبة و معنوية عند مستوى معنوية (1% و 5%) مع الإيرادات العامة و هذا ما يثبت الفرضية الكلاسيكية التي تشير إلى ربيعة الاقتصاد الجزائري و ارتباط بنائه الهيكلي بتغيرات سعر النفط في الأسواق العالمية سواء في الأجل الطويل أو الأجل القصير.

- بالنسبة لسعر الصرف (سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي) فقد كانت علاقته مع الإيرادات العامة موجبة و معنوية (1% و 5%) في المدى الطويل، و يتضح ذلك من خلال لجوء السياسات الحكومية في الجزائر في كل مرة إلى تخفيض قيمة الدينار الجزائري مقابل سلة العملات العالمية و خاصة الدولار الأمريكي و اليورو بهدف زيادة المقابلات المالية من العملة الوطنية في الميزانية العامة للدولة و تغطية العجز الموازي أو التخفيف من حدته و خاصة عند الصدمات النفطية المتلاحقة .

- أما فيما يخص التضخم فهناك أيضا علاقة موجبة و معنوية في الأجل الطويل مع الإيرادات العامة عند مستوى معنوية (1% و 5%)، و هذا يفسر بأن حجم الاستثمارات العمومية كان أكبر من حجم الاستثمار الإنتاجي المرتبط بأسعار السلع و الخدمات (ضعف تخفيض قطاع الإنتاج) بالإضافة إلى التضخم المستورد الناتج عن ارتفاع قيمة الواردات الموجهة لتغطية التلذذات الهيكلية في جانب العرض الخاص بالاقتصاد الجزائري.

### التوصيات

بناء على ما تم دراسته خلصت هذه الدراسة إلى اقتراح جملة من التوصيات والتي من شأنها تكون تصورات ناجحة لزيادة حجم الإيرادات العامة، وبالتالي تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع وتتمثل في الآتي:

- العمل على مواصلة الإصلاحات المتعلقة بالنظام الضريبي أي إعطاء الجباية العادية دورا أساسيا في المساهمة في الإيرادات العامة، وهذا من خلال تخفيض الضغط الضريبي لتجنب التهرب الضريبي وتسهيل عملية التحصيل.

- الاهتمام بالقطاعات الغير قادرة على رفع إنتاجها من خلال خصخصتها مع تدخل الدول من خلال دعمها ومن شأن ذلك المساهمة في رفع حجم الإيرادات العامة والنتائج الخامة.
- الاستثمار في قطاعات خارج المحروقات، ويقصد بذلك أساسا تنمية البحوث وعقود الشراكة الأجنبية والاستكشافات المتعلقة بمصادر الطاقة النفطية وخاصة أن الجزائر تملك مساحات صحراوية أكثر تعرضا لأشعة الشمس مقارنة بالدول الأخرى.
- الاستثمار في القطاعات الزراعية والسياحية للاستفادة من الإمكانيات المتاحة وهذا من شأنه جلب مصادر إضافية لموارد الدولة.
- العمل على تعزيز الحوار بين الدول المنتجة والمستهلكة للنفط إلى جانب استمرار التنسيق والتعاون بين دول الأوبك وخارج الأوبك، وهذا بهدف استقرار أسعار النفط وخاصة ان لهذا الأخير تأثير كبير على خطط التنمية للدول التي تعتمد على المحروقات كمورد رئيسي لها.
- الإدارة الفعالة للفوائض النفطية وذلك من خلال توفير بيئة سياسية واقتصادية سليمة وتوجيه هذه الأخيرة للاستثمارات المنتجة.
- مجابهة الفساد الإداري والمالي الذي يهدر حجم كبير من الموارد العامة للدولة والعمل على تعزيز مبادئ الحوكمة المالية ويكون لذلك مساهمة فعالة في نجاح آليات نظام عصرنه الموازنه العامة.
- السماح لمنظمات المجتمع المدني في المشاركة والمساهمة في العصرنة وربما يكون ذلك في المشاركة في وضع وتنفيذ البرامج مما يساهم في محاربة الفساد وتحقيق الرشادة في النفقات العمومية.
- الاهتمام بالعنصر البشري وتكوين الرجال من خلال المنظومة التربوية الهادفة إلى تحقيق تنمية شاملة وخاصة أن هو الأساس في تسيير أي نظام وذلك اقتداءا بالدول المتقدمة والتي تقوم بتخصيص موارد مالية ضخمة لتكوين الأفراد، وقد أثبتت الدراسات المتعلقة بالعلاقة بين درجات الفساد وعناصر الإنفاق الحكومي، أن زيادة الإنفاق على التعليم والصحة من شأنه تخفيض حدة الفساد.
- الاعتماد على مصادر أخرى للإيرادات العامة بدلا اللجوء للقروض الخارجية وأذونات الخزينة ذات الأعباء الكبيرة، إذ يمكن اللجوء إلى أساليب التمويل الإسلامي وأهمها في عصرنا الصكوك الإسلامية.

- الاهتمام بالاقتصاد الموازي والعمل على دمج في القطاع الرسمي، ويتأتى ذلك بمنح الإعفاءات الجبائية والشبه الجبائية.

- العمل على تهيئة المناخ المناسب لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمختلف أنواعها ، و لتحقيق ذلك وجب الاهتمام بالبنى التحتية من طرقات و مطارات و موانئ و شبكات اتصال و خدمات الراحة و الأمن إلى جانب استقرار أسعار الصرف و تجنب التغيرات الكبيرة الحاصلة في مختلف القوانين... الخ

### أفاق الدراسة

بناء على النتائج المتوصل إليها وكذا التوصيات المقترحة والتي تنصب في إطار محاولة زيادة حجم الإيرادات العامة والمحافظة عليها، يمكن اقتراح مجموعة من المواضيع على الباحثين والدارسين في مجال المالية العامة والتي قد تكون عناوين لبحوث مستقبلية ذات علاقة بهذا البحث وتتمثل فيما يلي:

- دور سياسة التنوع الاقتصادي في الجزائر في حجم الإيرادات العامة.

- دراسة مقارنة لمحددات الإيرادات العامة في دول المغرب العربي.

- آليات زيادة حجم الإيرادات العامة في ظل تقلبات أسعار المحروقات.

- محددات إيرادات الجباية العادية في الجزائر.

# قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية:

الكتب

- 1- أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
- 2- سعيد عبد العزيز عتمان، المالية العامة، مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، بدون تاريخ.
- 3- خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2007،
- 4- محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2008
- 5- طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
- 6- سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2009.
- 7- أحمد عبد السميع علام، المالية العامة، المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2012
- 8- حسين عبد القادر، يونس جعفر، المالية العامة والموازنات، مكتبة دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القدس، أبو ديس، الطبعة الأولى، 2013
- 9- محمد خالد المهاني، خالد شحادة الخطيب، المالية العامة، منشورات جامعة دمشق، الطبعة الثانية، 2008.
- 10 - سالم محمد الشوابكة، المالية العامة والتشريعات الضريبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015
- 11 - حامد عبد المجيد دراز وآخرون، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003،
- 12 - محمد خالد الحريري، محمد خالد المهاني، خالد شحادة الخطيب، اقتصاديات المالية العامة والتشريع الجمركي، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2011
- 13- حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، مركز الإسكندرية للكتاب، بدون سنة،
- 14 - حمد جمال الذنيبات، المالية العامة والتشريع المالي، الدار العملية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2003،
- 15 - عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2007

- 16 - ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1900، الشركة الجزائرية للنشر والتوزيع، 1979
- 17 - دنيدي يحيى، المالية العمومية، الطبعة الثانية، دار الخلدونية، الجزائر، 2010.
- 18 - يلس شاوش بشير، المالية العامة، المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017.
- 19 - حسين عواضة، المالية العامة ( الموازنة، النفقات والواردات العمومية)، دار الطليعة، بيروت، 1967.
- 20 - منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة، المؤسسة الفنية للطبع والنشر، القاهرة، 2004.
- 21 - حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السابعة، الجزائر، 2016
- 22 - السيد عطية عبد الواحد، مبادئ واقتصاديات المالية العامة، دار النهضة العربية، مصر، 2000، 22.
- 23 - محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، الجزائر 2015
- 24 - عادل احمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية ، بيروت، 1992
- 25 - نواز عبد الرحمان الهيتي، عبد اللطيف الخشاني، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج، الأردن، ط1، 2006
- 26 - محمد حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007.
- 27 - خبابة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.
- 28 - عليزغودود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر 2011.
- 29 - فليح حسن خلف، المالية العامة، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- 30 - سوزي عادلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية، 2003..
- 31 - فوزي عطوي، المالية العامة (النظم الضريبية وموازنة الدولة)، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.
- 32 - عبد المجيد قدي، الموازنة العامة للدولة و السياسات الاقتصادية- مناهج، تحديد و اتجاهات معاصرة- النشر الجامعي الجديد، 2022.
- 33 - عدنان محسن ضاهر، الموازنات العامة في الدول العربية، بيروت : البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 2005.
- 34 - عبد الغفور إبراهيم أحمد، مبادي الاقتصاد والمالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009 .
- 35 - سوزي عادلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2000،

36- يوسف شباط، المالية العامة و التشريع المالي، الجزء الأول، جامعة دمشق، كلية الحقوق، 2003/2002.

37- محمد خير العكام، المالية العامة 1، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، 2018.

38-غازي عناية، المالية العامة و التشريع الضريبي، دار البيارق، الأردن، 1998، ص21.

39-حسين الصغير، دروس في المالية و المحاسبة العمومية، دار المحمدية، الجزائر، 1999.

40-شريف رمسيس تكللا، مالية الدولة، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، 1979 .

41-سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة ناشرون وموزعون، الأردن، 2011.

42-محمد طاقه، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2007.

43-خديجة الاعسر، اقتصاديات المالية العامة، دار الكتب المصرية، مصر، 2016.

44-طاهر الجنابي، المالية العامة والتشريع المالي، دار الكتب للطباعة و النشر، جامعة الموصل، العراق، 1970.

45-عبد الحميد محمد قاضي، مبادئ المالية العامة ، دار الجامعة المصرية، 1975.

46-رمضان صديق، الوجيز في المالية العامة والتشريع الضريبي، دون دار النشر، ودون سنة.

47-يحيى قاسم علي سهل، السهل في المالية العامة والتشريع الضريبي اليمني، جامعة عدن، كلية الحقوق، ط1، 2000.

48-الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب. القاموس المحيط. القاهرة: دار الحديث، 2008.

49-ابنمنظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم. لسان العرب. ط. 3. بيروت: دار صادر، 1964.

50-المرعشي، فيصل براء متين. الموسوعة السياسية [على الخطّ]. مفهوم الدولة: The concept of state. تمّ تصفّحه يوم 2024.05.18. يوجد على الرّابط:

<https://political-encyclopedia.org/dictionary/>

## الأطروحات

- 1- لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة. 2014
- 2- بلمصطفى عمر، دور قانون المالية في تفعيل الأداء الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر للفترة 2010-2020، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه الطور الثالث ( LMD ) في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كلي ومالية دولية، جامعة البليدة 02، الجزائر، 2020-2021
- 3- نور محمد أمين، دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج المحروقات، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011/2012،
- 4- سامي شرفة، رقابة الهيئة التشريعية على الموازنة العامة، دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإسلامية، تخصص شريعة وقانون، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2018/2019.
- 5- مصاحبية نادية، الرقابة البرلمانية على تنفيذ الموازنة العمومية للدولة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق تخصص المالية العامة والتشريع الضريبي، جامعة لويسيانا على البليدة 2، 2021/2022.
- 6- لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج الموازنة العامة للدولة، دراسة مقارنة الجزائر - تونس، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014.
- 7- حلوفي سفيان، دور الصكوك الإسلامية كأداة حديثة لتمويل عجز الموازنة العامة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 2، 2018-2019.
- 8- أبو بكر نسيم أومعمر، الدور الرقابي للبرلمان على ميزانية الدولة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2015، ص 71.
- 9- طهيري آسيا، محددات العجز الموازي للجزائر في ظل الصدمات النفطية دراسة تحليلية قياسية للفترة 1998-2020 أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه L M D في المالية والمحاسبة، تخصص مالية بنوك، جامعة البويرة، 2023/2024

- 10- السعيد هتهات، النمذجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر باستخدام نماذج ARCH في الفترة من 1990 إلى 2020، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم فرع العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2021/2020،
- 11- بقالم مراد ، ممارسة التحضير التشريعي لمشروع قانون المالية في النظام الجزائري ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في القانون العام، جامعة محمد بوقرة بومرداس ، 2021.

## المقالات

- 1- بان صلاح عبد القادر، إصدار القرض العام، مجلة كلية التراث الجامعية، العدد 17، كلية القانون، جامعة بغداد، دون سنة.
- 2- بقالم مراد، خصوصية قوانين المالية في النظام الجزائري، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف
- 3- حاج جاب الله أمال، الإطار القانون لقوانين المالية، دراسة تحليلية للقانون العضوي رقم: 15-18، المركز الجامعي مرسلبي عبد الله، تيبازة، 2021،
- 4- مفتاح فاطمة، الميزانية العامة بين القانون الأساسي رقم 84-17 ومشروع القانون العضوي الجديد لقوانين المالية، مجلة القانون والعلوم السياسية، العدد الرابع، جامعة تيارت، جوان 2016،
- 5- عبد الصمد سعودي، كمال سي محمد، التحليل الاقتصادي لقوانين المالية في الجزائر من الشروع إلى التنفيذ(2015-2020)، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 24، العدد 01، الجامعة غير مذكورة، 2021
- 6- امين صابة و كمال بن موسى، دراسة تحليلية للقانون العضوي الجديد 18-15 وأهميته في تحسين أداء القطاع العام في الجزائر ، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية و الإنسانية، المجلد 08 ، العدد 01 ، جامعة الجزائر 03 ، 2020.
- 7- ط.د.قاوي السعيد، مظاهر التجديد على مستوى القانون العضوي الجديد 18-15 و الآثار المحتملة على قانون المحاسبة العمومية الجديد ، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية ، المجلد 07 ، العدد 01 ، جامعة الجزائر 01 ، 2022 .

- 8- محمد المهدي بقرراوي، مليكة جامع، الآليات القانونية لحماية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال القانون رقم 16-09 المتعلق بالاستثمار، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، المجلد 07، العدد 02، 2020.
- 9- بوشیخي عائشة، قراءة في تقديرات الإيرادات والنفقات العامة عبر القوانين المالية السنوية والتكميلية لفترة 2000-2011، المجلة الجزائرية للمالية العامة، عدد 1، جامعة تلمسان، نوفمبر 2011
- 10- زهير شلال، فريد بن طالبي، فاتح جاري، الأزمة النفطية لعام 2014 وانعكاساتها على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، جامعة بومرداس، العدد الثاني، 2018.
- 11 - عنتره برياش، محمد خليل بوحلايس، قراءة تحليلية لتطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة من 1990-2017، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد الخامس، جامعة قسنطينة 2، 2018،
- 12 - عيساني العارم، دور صندوق ضبط الإيرادات في الحد من المديونية الخارجية بالجزائر خلال الفترة 2000-2015، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية ، العدد الثالث، مارس 2018.
- 13 - رحيمي عيسى وآخرون، ظاهرة البطالة ، مفهومها أسبابها وآثارها، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، عدد 00 ، جامعة الطارف، السنة 2018.
- 14 - موسى حديدي، دراسة تحليلية لتطور البطالة في الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد 7، جامعة حمة لخضر الوادي، الجزائر، 2016.
- 15 - عبد القادر فاضل، تبعية الاستقرار المالي في الجزائر لقطاع المحروقات وأثر الأزمة المالية عليه، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، العدد 26، 2012.
- 16 - بن دقفل كمال، مؤشرات التضخم في الجزائر، دراسة تحليلية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، بدون سنة،
- 17 - أديوب سارة، لسبع مريم، تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة 200-2019، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، المجلد 02 ، العدد 02، جامعة الجزائر 03 ، ديسمبر 2021.
- 18 - دردوري لحسن، لقطي لخضر، سياسة سعر الصرف في الجزائر ، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي ، العدد 01، جامعة المسيلة، مارس 2017.
- 19 - غربي أحمد، بوشريطأسامة ، تطور الكتلة النقدية وآثارها على الناتج الداخلي الخام في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 05، جامعة المدية، جانفي 2016،

- 20 - عدوان علي، بن سماعين حبان، دراسة تحليلية لواقع الكتلة النقدية في الجزائر في ظل قانون النقد والقرض خلال الفترة 1990-2020، دفاثر البحوث العلمية، المجلد 10، العدد 1، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2022،
- 21 - زكرياء مسعودي، خليفة غربي، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذجي: FMOLS وECM دراسة قياسية للفترة 1980-2017 مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 04، العدد 07، جامعة الوادي 2019.
- 22 - سمير حفاسي، عبد القادر خليل، دراسة قياسية لأثر نمو الناتج المحلي على معدلات البطالة في الجزائر باستخدام نموذج: ARDL خلال الفترة 1990-2019، JBAES، مجلد 06، عدد 02، جامعة يحي فارس المدية، 2020.
- 23 - يحي لعمارة محامد، التركيبة السكانية حسب الجنس والعمر في الجزائر واتجاهاتها -دراسة تحليلية وديمغرافية ( 1966-2018) مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة مستغانم، 2021/04/13.
- 24 - صورية عاشوري، فايزة بولعجين، أثر الحرية الاقتصادية والتنمية البشرية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المغرب العربي ( الجزائر، تونس، المغرب) للفترة 2001-2018، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 12، العدد 03، 2021.
- 25 - هشام دغموم، تقييم مناخ الأعمال في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2019، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد 2، 2020، جامعة الجزائر 03.
- 26 - سامية بوناب، مجيد شعباني، دراسة تحليلية لمؤشرات الجاذبية الاقتصادية كأدوات المقارنة المرجعية بين البلدان، تقييم الجاذبية الاقتصادية للجزائر مقارنة بالمغرب، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 14، العدد 19، 2018.
- 27 - مالك عليان، إعداد الميزانية العمومية في ظل القانون العضوي 18-15، مجلة صوت القانون، المجلد 7، العدد 3، جامعة الجزائر 3، 2001.
- 28 - جمال لعمارة، تطور فكرة الميزانية العامة للدولة، مجلة العلوم الانسانية، العدد الأول، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001.

- 29 - أكحل محمد ،مستجدات تحضير ومناقشة و المصادقة على مشروع قانون المالية للسنة في ضل القانون العضوي 15-18،مجلة أبحاث قانونية و سياسية، المجلد 06 ، العدد 02،جامعة الصديق بن يحيى،جيجل،ديسمبر 2021.
- 30 - بن عيسى زايد ، إعداد مشروع قانون المالية ، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية ،المجلد 15 ، العدد 01 ،المركز الجامعي نور البشير ، البيض ، 2022.

## القوانين

- 1- المرسوم الرئاسي رقم: 94-40 المؤرخ في 29 يناير 1994 يتعلق بنشر الأرضة المنظمة الوفاق الوطني حول المرحلة الانتقالية، الجريدة الرسمية العدد 06 لسنة 1994.
- 2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم: 18-15 المتعلق بقوانين المالية المؤرخ في: 2018/09/02، الجريدة الرسمية 53.
- 3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم: 17-84 المتعلق بقوانين المالية المؤرخ في 1984/07/07، الجريدة الرسمية 28.
- 4- المرسوم تنفيذي رقم 20-403 مؤرخ في 14 جمادى الأولى 1442 الموافق 29 ديسمبر 2020، يحدد شروط نضج وتسجيل البرامج، الجريدة الرسمية 80

قائمة المراجع باللغة الأجنبية

**Livres:**

- 1- LOIC philip , finances publiques – les recettes publiques et le droit fiscale , édition cujas ; 2000.
- 2- M.T bouara , les finances publiques – l'évolution de la loi finances en droit algérien , page bleues , 2007.
- 3- DENIDENI yahia , la pratique du système budgétaire de l'état en Algérie, offices du publication universitaire , Alger, 2002.
- 4- MARIE christinesteckel-assouere , les finances publiques en schémas , ellipses édition marketing ,2015
- 5- JACQUES buisson , finances publiques , dalloz ,15e édition 2012 .
- 6- PHILIPPE boucheix et RANE juillard , les finances publiques l'essentiel pour réussir catégorie a et b , dunod 2019.
- 7- FRANCOIS chouvel , finances publiques , gualino, 20<sup>e</sup> édition .2017
- 8- carole meniolle , cours de finances publiques , université paris ouest nanterre ,2010
- 9- FRANCK waserman , les finances publiques , la documentation française , 8<sup>e</sup> édition ,2016 .
- 10- Ahmed Essoussi, finances publiques, Latrach Edition, première edition, Tunis, 2017
- 11- Francois chouvel, finances publiques, gualinoextenso , 23<sup>e</sup>édition ;2020
- 12- Matthieu houser, les finances publiques aux concours, la documentation Française, 2016
- 13- François Chouvel, finances publiques, édition Gualino, Paris, 2007,
- 14- BRAUDEL, Fernand. La dynamique du capitalisme. Paris, Arthaud, 1985..
- 15- CARRE DE MALBERG, Raymond.Contributions à la théorie générale de l'État. Paris : DALLOZ, 2003..
- 16- Frank Baron. La conception moderne de l'État [En ligne]. Consulté le 18.05.2024. Disponible sur l'URL:<https://www.vie-publique.fr/parole-dexpert/270243-quest-ce-que-letat>
- 17- GENEUREUX,Jacques. Les trois fonctions de l'Etat, selon Richard Musgrave[en ligne]. Consulté le 23.08.2024. Disponible sur l'URL :
- 18- <https://www.alternatives-economiques.fr/trois-fonctions-de-letat-selon-richard-musgrave/00027793>
- 19- MUSGRAVE, Richard. Theory of public finance. New York: McGraw-Hill Inc,1959.
- 20- Dictionnaire LAROUSSE [en ligne]. Définition : Etat. Consulté le 14.05.2024. Disponible sur l'URL : <https://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/>

## **Thèses**

- 1- m.t bouara, la loi de finance en Algérie, these pour l'obtention du doctorat d'état en droit public, université d'Alger, benyoucefbenkhedda, 2006,
- 2- Rakotomangaseheno , le principe de l'unité budgétaire , mémoire pour l'obtention du diplôme de maîtrise en sciences économiques , université d'Antananarivo 2012 ..

## **articles**

- 1- haidzahia , la politique d'attractivité des investissements directes étrangères en Algérie ,revue des études économiques approfondie , n°01 , 2016, université Tlemcen
- 2- Soumeyabacha ,la réalité des investissements directes étrangers en Algérie : état des lieux et diagnostic,مجلة ايليزا للبحوث و الدراسات, no 03 , université Illizi .
- 3- benyahiasalima, le chômage en Algérie ; caractéristiques, causes et conséquences revue de l'ijtihad d'études juridiques, volume 08, no 01, université Tamanrasset,2019.
- 4- NACER EDDINE HAMOUDA , 50 ans d'indépendance , quelle évaluation dans la situation du marché du travail en Algérie , les cahiers du CREAD 100-2012.
- 5- Mahyaouiouafaa, analyse empirique des déterminants de l'inflation en Algérie, revue d'économie et de gestion , vol 12 n° 01, université d'oran2 mohamed ben ahmed ,2018.
- 6- CHERIF BEGGA , ABDELHAMID MERGHIT , aperçus sur la politique de gestion de taux de change en Algérie en lendemain de la transition vers les flexibilité , économie et société, n° 08/2012, université Sétif.
- 7- zemirliradhia ,analyse empirique sur les déterminants de la liquidité de l'économie algérienne ,JEFB, volume 08, numéro 01, université el ouad ,mars 2023.
- 8- banque d'Algérie ; rapport annuel -évaluation économique et monétaire , 20-21 et 21-22 , p 45-46.

## **Rapports**

- 1- banque d'Algérie ; rapport annuel -évaluation économique et monétaire,2023.
- 2- banque d'Algérie ; rapport annuel -évaluation économique et monétaire, 20-21 et 21-22 .

# قائمة الملاحق

## قاعدة البيانات (احصائيات البنك الدولي)

البيانات العامة (مليون دينار)	الايادات العامة (مليون دينار)	اسعار النفط (دولار/البرميل)	سعر الصرف الرسمي (الدينار مقابل الدولار)	الصادرات (مليار دينار)	الموارد (مليار دينار)	المكتلة النقدية (مليار دينار)	الاستثمار الاجمعي المباشر (مليون دولار)	النمو الاقتصادي (%)	عدد السكان (مليون)	الحرية الاقتصادية سليم من 1 إلى 100	التضخم (%)	البطالة (مستوى التشغيل) (%)
المسنوات	RP	PP	TC	X	M	M2	IDE	CRE	POP	DLE	INF	CHO
1990	152400.00	24.421	8.95	4709.52	1856.14	343005.00	0.4343	0.8	25.518074	54.8	16.65	19.7
1991	248900.00	20.984	18.47	4667.14	1523.89	415270.00	20.241	-1.2	26.133905	54.9	25.88	20.6
1992	311864.00	20.036	21.83	4849.16	1593.99	515902.00	50.5817	1.8	26.748303	55.00	31.66	24.38
1993	313949.00	17.49	23.34	4757.02	1487.19	627427.00	0.0015	-2.1	27.354327	55.10	20.54	26.23
1994	477181.00	16.178	35.05	4595.28	1577.91	723514.00	0.0018	-0.89	27.937006	55.2	29.04	27.74
1995	611731.00	17.423	47.66	4884.79	1609.47	799562.00	0.0019	3.79	28.478022	55.7	29.77	31.84
1996	825157.00	21.271	54.74	5251.15	1395.41	915058.00	488.0371	4.09	28.984634	54.5	18.67	28.51
1997	926668.00	19.72	57.7	5581.97	1428.99	1081518.00	462.9411	1.09	29.476031	54.9	5.73	25.43
1998	774511.00	13.072	58.73	5676.86	1533.21	1592461.00	1134.9216	5.1	29.924668	55.8	4.95	26.64
1999	950496.00	18.087	66.57	6017.76	1559.21	1789350.00	557.7866	3.2	30.346083	57.2	2.64	28.3
2000	1578161.00	28.724	75.25	5696.31	1702.66	2022500.00	493.7261	3.8	30.774621	56.8	0.33	29.77
2001	1505526.00	24.718	77.21	6060.88	1832.07	2473500.00	2022.5952	2.99	31.200985	57.3	4.22	27.3
2002	1603188.00	24.838	79.68	6394.23	2257.11	2901500.00	1970.91	5.59	31.624696	61.00	1.41	25.9
2003	1974466.00	28.826	77.39	6873.79	2372.22	3299500.00	1058.4139	7.2	32.055883	57.7	4.26	23.72
2004	2229899.00	38.328	72.06	7093.75	2668.75	3644400.00	1217.7634	4.3	32.510186	58.1	3.96	17.65
2005	3082828.00	54.587	73.27	7512.28	2839.55	4070400.00	1393.28301	5.89	32.95669	53.2	1.38	15.27
2006	3639925.00	66.025	72.64	7354.53	2796.95	4827600.00	1989.946	1.7	33.43508	55.7	2.31	12.27
2007	3687900.00	74.664	69.29	7280.98	3129.79	5994600.00	1634.4904	3.39	33.983827	55.4	3.67	13.79
2008	2902448.00	98.6	64.58	7106.24	3611.78	6956000.00	2066.6739	2.39	34.569592	56.2	4.85	11.33
2009	3275362.00	62.163	72.64	6388.51	4074.08	7178700.00	2724.254	1.59	35.196037	56.6	5.73	10.16
2010	3074644.00	80.253	74.38	6388.51	4257.42	8162800.00	2011.6915	3.9	35.856344	56.9	3.91	9.96
2011	3489810.00	112.897	72.93	6216.02	4061.58	9929200.00	1864.866	2.89	36.543541	52.4	4.52	9.96
2012	3804030.00	111.523	77.53	5979.81	4622.07	11015100.00	1076.5228	3.5	37.260563	51.00	8.89	10.97
2013	3895315.00	109.441	79.36	5638.96	5075.04	11941500.00	1243.7599	2.8	38.000626	49.6	3.25	9.82
2014	3927748.00	99.615	80.57	5650.24	5501.34	13686800.00	1124.5442	3.79	38.760168	50.8	2.91	10.21
2015	4552542.00	52.821	100.69	5678.49	5880.93	13704500.00	-537.7929	3.7	39.543154	48.9	4.78	11.21
2016	5011581.00	44.206	109.44	6075.98	5716.27	13816300.00	1753.4947	3.2	40.339329	50.1	6.39	10.2
2017	6047885.00	54.204	110.97	5705.35	5310.41	14974600.00	1254.9814	1.29	41.136546	46.5	5.59	10.33
2018	6389469.00	71.166	116.59	5494.25	5108.62	16636700.00	1471.8901	1.2	41.927007	44.7	4.26	10.41
2019	6601576.00	64.516	119.35	5159.1	4751.01	16506600.00	1426.194	0.99	42.705368	46.2	1.95	10.49
2020	5114087.00	39.183	126.77	4576.12	3990.85	17659600.00	1321.0419	-5.1	43.451666	46.9	2.41	12.24
2021	6597500.00	70.89	135.06	5189.32	3827.23	20053520.00	925.2996	3.4	44.177969	49.7	7.22	11.74
2022	9467300.00	87.11	141.99	5184.13	3827.23	22955350.00	69.2597	3.2	44.903225	54.8	9.26	11.55